

مركز البحوث

خصخصة خدمات الصرف الصحي
أساليبها والآثار المترتبة عليها

بحث ميداني استطلاعي على مدينة الرياض

إعداد
أ.د. إبراهيم بن علي الملحم

بسم الله الرحمن الرحيم



مركز البحوث

خصخصة خدمات الصرف الصحي: أساليبها والآثار المترتبة عليها بحث ميداني استطلاعي على مدينة الرياض

إعداد

أ. د. إبراهيم بن علي الملحم

١٤٣١هـ - ٢٠١٠م

بطاقة الفهرسة

ⓒ معهد الإدارة العامة، ١٤٣١هـ.

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الملحم، إبراهيم علي

خصخصة خدمات الصرف الصحي. إبراهيم علي الملحم، الرياض، ١٤٣١هـ

٢٤٨ ص؛ ١٧ × ٢٤ سم.

ردمك: ٦-١٨٨-١٤-٩٩٦٠-٩٧٨

١ - الصرف الصحي - السعودية ٢ - الخصخصة - السعودية

أ - العنوان

ديوي ٦٢٨,٣ ١٤٣١/٣١٢٤

رقم الإيداع: ١٤٣١/٣١٢٤
ردمك: ٦-١٨٨-١٤-٩٩٦٠-٩٧٨

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الفصل الأول - الإطار العام	١٣
- مقدمة	١٣
- مشكلة البحث	١٣
- أهمية البحث	١٥
- أهداف البحث	١٦
- أسئلة البحث	١٧
- محددات البحث	١٨
الفصل الثاني: الإطار النظري: أدبيات البحث والدراسات السابقة	١٩
- مقدمة	١٩
- مفهوم الخصخصة وتعريفها	١٩
- الإطار النظري للخصخصة	٢١
- الإطار السياسي للخصخصة	٢٢
- المضامين السياسية للخصخصة	٢٥
- الإطار الاقتصادي للخصخصة	٢٩
- القطاع العام والتنمية الاقتصادية وسياسة الخصخصة	٣٢
- المؤسسات والشركات العامة	٣٥
- أهداف الخصخصة	٣٦
- حفز القطاع الخاص للمشاركة في عمليات الخصخصة	٣٧
- إدارة عمليات الخصخصة	٣٨
- أساليب الخصخصة وأنواعها	٣٩
- مزايا وعيوب نظام التمويل. B.O.T	٤٤
- إيجابيات وسلبيات الخصخصة	٤٥
- مبادئ أساسية يجب الأخذ بها عند تنفيذ برنامج الخصخصة	٥٠
- الدراسات السابقة	٥٣
تطبيقات دولية عملية للخصخصة	٥٣

الموضوع	الصفحة

- خصخصة قطاع المياه والصرف الصحي ٥٩
١- الخصخصة والمعايير البيئية والصحية ٦٢
٢- الخصخصة وتقليص عدد الموظفين الحكوميين ٦٣
٣- هل يمكن الوثوق بالقطاع الخاص لإدارة المصادر المائية؟ ٦٤
٤- هـل يمكن للخصخصة أن تسـهم في توفير الأمـوال العامة في مجال الصرف الصحى؟ ٦٥
٥- أهم مساوئ أو مشكلات خصخصة الصرف الصحي، وكيف يمكن تجنبها؟ ٦٦
تجارب عربية ودولية في الخصخصة ٦٨
١- تجربة المملكة المتحدة ٦٩
٢- تجربة ماليزيا ٧٢
٣- التجربة المكسيكية ٧٤
٤- تجربة الخصخصة في تايلاند ٧٦
٥- تجربة الخصخصة في جمهورية مصر العربية ٨٤
٦- التجربة الأردنية في الخصخصة ٨٧
٧- تجربة سلطنة عُمان في الخصخصة ٩١
- **الخصخصة في المملكة العربية السعودية** ٩٣
- الاقتصاد وسياسة الخصخصة في المملكة العربية السعودية ٩٣
- تطوير وتحديث البيئة الاقتصادية في المملكة العربية السعودية ٩٦
- إستراتيجية التخصيص في المملكة العربية السعودية ٩٩
- أهداف التخصيص في المملكة العربية السعودية ١٠٠
- الترتيبات الإدارية والتنفيذية لإستراتيجية التخصيص (إدارة الخصخصة) في المملكة العربية السعودية ١٠٢
- ضوابط عملية تخصيص المؤسسات والشركات العامة ١٠٣
- أساليب التخصيص في المملكة العربية السعودية ١٠٤
- نماذج من خصخصة بعض المشاريع والمرافق العامة ١٠٥
١- الشركة السعودية للصناعات الأساسية ١٠٥
٢- المؤسسة العامة للموانئ ١٠٥

الموضوع	الصفحة

٣- قطاع الكهرباء ١٠٦
٤- الهاتف السعودي ١٠٧
٥- النقل الجوي ١٠٨
٦- قطاع السكك الحديدية ١٠٨
٧- الخدمات البريدية ١١٠
٨- الخدمات التعليمية والصحية ١١٠
٩- قطاع البلديات ١١١
١٠- قطاع المياه والصرف الصحي ١١١
الفصل الثالث: منهجية البحث وإجراءاته ١٢٣
- تمهيد ١٢٣
- منهج البحث العلمي المستخدم ١٢٣
- مجتمع وعينة البحث ١٢٣
- مجتمع وعينة المستفيدين ١٢٤
- مجتمع وعينة مقدمي الخدمة ١٢٤
- أداة البحث وإجراءاته ١٢٤
- الاستبانة الأولى (المستفيدون من خدمة الصرف الصحي) ١٢٤
- صدق أداة البحث ١٢٦
- الصدق البنائي (الاتساق الداخلي) لأداة البحث ١٢٧
- ثبات أداة البحث ١٢٩
- الاستبانة الثانية (مقدمو الخدمة) ١٣٠
- خطوات تطبيق البحث الميدانية ١٣٢
- أساليب المعالجة الإحصائية ١٣٢
الفصل الرابع: عرض وتحليل البيانات ١٣٥
- مقدمة ١٣٥
- الجزء الأول: تحليل وجهة نظر المستفيدين من خدمات الصرف الصحي تجاه خصخصتها ١٣٥
- التحليل الوصفي للمعلومات ١٣٥

الموضوع	الصفحة
- المعلومات الخاصة بمحاور البحث	١٣٧
- التحليل الاستدلالي للمعلومات وتفسيرها	١٤٤
- الجزء الثاني: تحليل وجهة نظر مقدمي خدمات الصرف الصحي تجاه خصخصتها	١٦٢
- التحليل الوصفي للمعلومات	١٦٢
- المعلومات الخاصة بمحاور البحث	١٦٤
- التحليل الاستدلالي للمعلومات وتفسيرها	١٦٦
- الجزء الثالث: المقارنة بين المستفيدين من خدمات الصرف الصحي ومقدمي تلك الخدمات فيما يتعلق بـ:	١٩٨
١- الآثار الإيجابية لخصخصة خدمات الصرف الصحي	١٩٨
٢- الآثار السلبية لخصخصة خدمات الصرف الصحي	٢٠٦
٣- وجهة نظر المستفيدين من خدمات الصرف الصحي ومقدمي تلك الخدمات إزاء مستوى تقييم تلك الخدمات	٢١٢
٤- وجهة نظر المستفيدين من خدمات الصرف الصحي ومقدمي تلك الخدمات إلى أي درجة سوف تؤدي الخصخصة إلى التخلص من تلك المشكلات التي تؤثر سلباً في مستوى خدمات الصرف الصحي	٢١٣
الفصل الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات	٢١٥
- الجزء الأول: تحليل خصائص عينة البحث وتحليل النتائج وتفسيرها الخاصة بمحاور البحث (المستفيدين من خدمات الصرف الصحي)	٢١٥
- تحليل البيانات الأولية والوظيفية لعينة البحث	٢١٥
- النتائج الخاصة بمحاور البحث	٢١٥
- مناقشة النتائج وتفسيرها	٢١٦
- الجزء الثاني: تحليل خصائص عينة البحث وتحليل النتائج وتفسيرها الخاصة بمحاور البحث (مقدمي خدمات الصرف الصحي)	٢١٧
- النتائج الخاصة بمحاور البحث	٢١٨
- ملخص النتائج وتفسيرها	٢١٨

الموضوع **الصفحة**

- الجزء الثالث: مقارنة بين آراء المستفيدين من خدمات الصرف الصحي ومقدمي تلك الخدمات فيما يتعلق بـ: ٢٢٠
١- الآثار الإيجابية لخصخصة خدمات الصرف الصحي ٢٢٠
٢- الآثار السلبية لخصخصة خدمات الصرف الصحي ٢٢٠
٣- اتجاه تقييم مستوى خدمات الصرف الصحي ٢٢٠
٤- إلى أي درجة سوف تؤدي الخصخصة إلى التخلص من المشكلات التي تؤثر سلباً في مستوى خدمات الصرف الصحي ٢٢٠
- خلاصة واستنتاجات ٢٢١
- التوصيات ٢٢٣
- المراجع ٢٢٧
- ملحق استبانة البحث ٢٣٥

قائمة الجداول

الجدول	الصفحة
١- جدول رقم (٢-١) محطات تنقية مياه الصرف الصحي	١١٢
٢- جدول رقم (٣-١) معاملات الارتباط بين درجات عبارات المحور الأول مع الدرجة الكلية لهذا المحور	١٢٧
٣- جدول رقم (٣-٢) معاملات الارتباط بين درجات عبارات المحور الثاني مع الدرجة الكلية لهذا المحور	١٢٨
٤- جدول رقم (٣-٣) معاملات الارتباط بين درجات عبارات المحور الثالث مع الدرجة الكلية لهذا المحور	١٢٩
٥- جدول رقم (٣-٤) معاملات الثبات لأبعاد الدراسة باستخدام طريقة ألفا كرونباخ	١٣٠
٦- معاملات الثبات لأبعاد أداة الدراسة باستخدام طريقة ألفا كرونباخ	
٧- جدول رقم (٤-١) توزيع العينة حسب العمر (المستفيدين من خدمات الصرف الصحي)	١٣٥
٨- جدول رقم (٤-٢) توزيع العينة حسب المستوى التعليمي (المستفيدين من خدمات الصرف الصحي)	١٣٦
٩- جدول رقم (٤-٣) توزيع العينة حسب الحالة الاجتماعية (المستفيدين من خدمات الصرف الصحي)	١٣٦
١٠- جدول رقم (٤-٤) توزيع العينة حسب مقر العمل (المستفيدين من خدمات الصرف الصحي)	١٣٧
١١- جدول رقم (٤-٥) توزيع العينة حسب منطقة السكن (المستفيدين من خدمات الصرف الصحي)	١٣٧
١٢- جدول رقم (٤-٦) هل تستفيد من خدمات الصرف الصحي؟	١٣٨
١٣- جدول رقم (٤-٧) بشكل عام ما هو تقييمك لمستوى خدمات الصرف الصحي؟	١٣٨
١٤- جدول رقم (٤-٨) اتجاهات أفراد عينة البحث إزاء المشكلات التي تعانيها حالياً خدمات الصرف الصحي (المستفيدين من خدمات الصرف الصحي)	١٣٩

الجدول	الصفحة

١٥- جدول رقم (٤-٩) إلى أي درجة سوف تؤدي الخصخصة إلى التخلص من المشكلات التي تؤثر سلباً في مستوى خدمات الصرف الصحي ١٤٣

١٦- جدول رقم (٤-١٠) اتجاهات عينة البحث إزاء الآثار الإيجابية لخصخصة خدمات الصرف الصحي (المستفيدين من خدمات الصرف الصحي) ١٤٤

١٧- جدول رقم (٤-١١) اتجاهات عينة البحث إزاء الآثار السلبية لخصخصة خدمات الصرف الصحي (المستفيدين من خدمات الصرف الصحي) ١٥٤

١٨- جدول رقم (٤-١٢) توزيع العينة حسب الإدارة (مقدمي خدمات الصرف الصحي) ١٦٢

١٩- جدول رقم (٤-١٣) توزيع العينة حسب مسمى الوظيفة ١٦٣

٢٠- جدول رقم (٤-١٤) توزيع عينة البحث حسب المستوى التعليمي (مقدمي خدمات الصرف الصحي) ١٦٣

٢١- جدول رقم (٤-١٥) توزيع عينة البحث حسب عدد سنوات الخدمة (مقدمي خدمات الصرف الصحي) ١٦٣

٢٢- جدول رقم (٤-١٦) ما هو تقييمك لمستوى خدمات الصرف الصحي؟ (مقدمي خدمات الصرف الصحي) ١٦٤

٢٣- جدول رقم (٤-١٧) إلى أي درجة سوف تؤدي الخصخصة إلى التخلص من المشكلات التي تؤثر سلباً في مستوى خدمات الصرف الصحي؟ ١٦٥

٢٤- جدول رقم (٤-١٨) اتجاهات أفراد عينة البحث إزاء الآثار الإيجابية لخصخصة خدمات الصرف الصحي (مقدمي خدمات الصرف الصحي) ١٦٦

٢٥-جدول رقم (٤-١٩) اتجاهات أفراد عينة البحث إزاء الآثار السلبية لخصخصة خدمات الصرف الصحي (مقدمي خدمات الصرف الصحي) ١٧٦

٢٦- جدول رقم (٤-٢٠) اتجاهات أفراد عينة البحث إزاء الأساليب الأكثر كفاءة وفاعلية لخصخصة خدمات الصرف الصحي (مقدمي خدمات الصرف الصحي) ١٨٥

٢٧- جدول رقم (٤-٢١) اتجاهات أفراد عينة البحث إزاء الصعوبات التي تعوق خصخصة خدمات الصرف الصحي (مقدمي خدمات الصرف الصحي) ١٩١

الجدول	الصفحة

٢٨- جدول رقم (٤-٢٢) المقارنة بين آراء المستفيدين من خدمات الصرف الصحي ومقدمي تلك الخدمات تجاه الآثار الإيجابية لخصخصة خدمات الصرف الصحي ١٩٨

٢٩- جدول رقم (٤-٢٣) المقارنة بين آراء المستفيدين من خدمات الصرف الصحي ومقدمي تلك الخدمات اتجاه الآثار السلبية لخصخصة خدمات الصرف الصحي ٢٠٦

٣٠- جدول رقم (٤-٢٤) المقارنة بين مستوى تقييم خدمات الصرف الصحي من وجهة نظر المستفيدين من خدمات الصرف الصحي ومقدمي تلك الخدمات ٢١٢

٣١- جدول رقم (٤-٢٥) المقارنة بين وجهة نظر المستفيدين من خدمات الصرف الصحي ومقدمي تلك الخدمات فيما يتعلق بـ إلى أي درجة سوف تؤدي خصخصة خدمات الصرف الصحي إلى التخلص من المشكلات التي تؤثر سلباً في مستوى خدمات الصرف الصحي ٢١٣

قائمة الأشكال

١- الشكل رقم (٢-١) رؤية وزارة المياه والكهرباء ١١٧
٢- الشكل رقم (٢-٢) الخطة الإستراتيجية الانتقالية ١١٧
٣- الشكل رقم (٢-٣) منهجية الوزارة تجاه خصخصة قطاع المياه والصرف الصحي ١١٨

الفصل الأول
الإطار العام

مقدمة:

تعـد الخصخصة - التحول من القطاع العام إلـى القطاع الخاص - من المواضيع الأساسية التي نالت قسطاً كبيراً من الاهتمام منذ مطلع السبعينيات الميلادية من القرن العشــرين إلى وقتنا الحاضر من قبل كثير من المهتمين بالشــأن العام من السياسيين والاقتصاديين والباحثين والدارســين، وأقيمت خلال تلك الفتــرة الكثير من الندوات والمؤتمرات الدولية والإقليمية والمحلية حول ماهيتها وطرقها وفوائدها وآثارها. وحض على تبني وتطبيق سياســة الخصخصــة وإعطاء دور أكبر للقطــاع الخاص والمبادرة الفردية كثير من المؤسسات الدولية مثل: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، خاصة في الدول التي تحولت حديثاً من النظام الاشتراكي إلى نظام السوق وكذلك بعض دول العالــم الثالث. ولقد واجهت كثير من دول العالم خلال تلك الفترة ومازالت صعوبات اقتصاديــة واجتماعية حقيقية نتيجة للركود الاقتصادي العالمي، وســوء إدارة القطاع العــام وانخفاض درجة كفاءة أدائــه وإنتاجيته، وهذه الصعوبــات أدت إلى زيادة نمو مصروفــات القطاع العام وزيادة العجز في الموازنــات العامة وتراكم الديون الخارجية للعديد من الدول النامية وبعض الدول الرأسمالية الصناعية.

نتيجة لهذه المشكلات والصعوبات اتجهت الكثير من دول العالم نحو تطبيق سياسة الخصخصة للكثير من أنشــطتها الاقتصادية للحد من دور وتدخل الدولة في تســيير الأنشــطة الاقتصادية والاجتماعية، وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في تملك وإدارة المشــاريع العامة وتمويل مشــاريع البنية الأساســية مثل: الطرق والمطارات ومشاريع الكهرباء والمياه والصرف الصحي، وغيرها من أجل المشــاركة في التنمية الاقتصادية، ومما يســاعد في تقليص الإنفاق الحكومي والخفــض من العجز في موازناتها العامة والحد من المشكلات الاقتصادية المتفاقمة، وتحسين الكفاءة والفاعلية الإدارية والمالية في الكثير من مشروعاتها العامة.

مشكلة البحث:

لم يكن تعاظم دور القطاع الخاص في المملكة العربية الســعودية بســبب الظروف

العالمية وانعكاساتها على اقتصاد المملكة وحسب، وإنما كان توسيع دوره قراراً إستراتيجياً اتخذته المملكة منذ بداية خططها الخمسية للتنمية في عام ١٣٩٠هـ (١٩٧٠م) بانتهاج سياسة الخصخصة في المؤسسات والشركات التي تملكها أو تشارك فيها الدولة وفي تمويل مشاريع البنية الأساسية وإتاحة مجال أكبر للقطاع الخاص للمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية، ومن أجل تخفيف العبء المالي عن الدولة وتحسين الفعالية والكفاءة الاقتصادية والإدارية للكثير من هذه المشروعات والشركات، بناء عليه أعلنت المملكة عن نيتها بتحويل بعض ملكيتها في بعض المؤسسات الاقتصادية العامة للقطاع الخاص، إذ طرحت (٣٠٪) من أسهم شركة سابك للاكتتاب من قبل المواطنين، وكذلك تم تمليك جزء من أسهم شركة الأسمدة العربية للعاملين فيها، وأفسح المجال للقطاع الخاص بالاستثمار في قطاع التعليم والصحة عن طريق فتح المدارس والجامعات الأهلية والمستشفيات والمستوصفات الخاصة.

ويرى المراقبون أن المملكة قد انتهجت أسلوباً متدرجاً في إشراك القطاع الخاص في خطط التنمية الخمسية بهدف الاعتماد عليه في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، ولتحقيق ذلك فقد شرعت المملكة في تطبيق بعض السياسات والأدوات لتجد لخطتها مكاناً على أرض الواقع، منها إحداث تعديلات جوهرية على نظام الاستثمار الأجنبي ليسمح لرؤوس الأموال الأجنبية بالاستثمار (١٠٠٪) في مشاريع معينة ويسمح لهم بامتلاك العقارات الضرورية لاستثماراتهم، وفي الاستثمار في سوق الأسهم السعودية، ولتأكيد هذا التوجه صدر قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (٢١٩) وتاريخ ١٤٢٣/٩/٦هـ بالموافقة على قرار المجلس الاقتصادي الأعلى رقم (٢٣/١١) وتاريخ ١٤٢٣/٨/٢٧هـ المرفق به قائمة من عشرين من المرافق والخدمات المستهدفة ببرنامج التخصيص ومنها المياه والصرف الصحي، وتحلية المياه، والاتصالات، والنقل الجوي، وخدمات المطارات، والسكك الحديدية، والموانئ، والبريد والمشروعات البلدية وغيرها.

المشكلة التي تحاول هذه الدراسة الإجابة عنها ليست هل سيسمح للقطاع الخاص بأن يسهم في تملك وإدارة المشاريع العامة التي تملكها الدولة؟ وهل سيسمح له في الإسهام في تمويل مشاريع البنية الأساسية؟ بل كيف تتم عملية خصخصة مشاريع الصرف الصحي وأساليبها وآثارها، وإيضاح مفهوم الخصخصة، وتعريفها وفوائدها ومصاعبها لمتخذي القرار وراسمي السياسة العامة والمهتمين بالشأن العام؟

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من الأهمية العالمية التي حظيت بها الخصخصة والإسهامات الإيجابية التي حققتها كثير من الدول، سواء عن طريق تحقيق الفاعلية الاقتصادية أو تحسين مستوى الأداء والإنتاجية لمؤسساتها ومشروعاتها الاقتصادية والاجتماعية. إن أكثر من مائة وخمسين دولة في العالم طبقت سياسة الخصخصة بطرق مختلفة من بيع شركاتها العامة إلى المشاركة مع شركات محلية وأجنبية في امتلاك وإدارة المشاريع والشركات العامة إلى فتح مجال الاكتتاب والمساهمة للقطاع الخاص المحلي والأجنبي في المساهمة بالنشاط الاقتصادي بشكل عام. هذا وقد بلغ عدد الشركات الحكومية التي خصخصت منذ أواخر السبعينيات الميلادية إلى وقتنا الحاضر أكثر من عشرة آلاف شركة نصفها في الدول النامية. ففي بريطانيا كان أداء كثير من الشركات الحكومية سيئاً وتسجل خسائر، وعندما تمت خصخصتها تحسن أداؤها وإنتاجيتها وبدأت تحقق أرباحاً، وفي الوقت نفسه قلت كلفة الإنتاج مما يعود على المستهلك، فمثلاً أصبحت كلفة المكالمات الهاتفية في بريطانيا أقل (٣٥٪) مما هو عليه قبل خصخصة «بريتش تليكوم»، وزادت أكشاك الهاتف بنسبة (٥٠٪) عما كان عليه العدد عام ١٩٨٤م. وكذلك تحسن أداء قطاع الغاز والكهرباء وصناعة الصلب بعد عمليات الخصخصة. وتزايدت عمليات الخصخصة في مختلف دول العالم في الأرجنتين وتشيلي وماليزيا، إذ شارك القطاع الخاص بتمويل مشاريع البنية الأساسية عن طريق تأمين خدمات المياه مما أدى إلى تقليل نسبة المياه التي لا يتم تسديد رسومها من نسبة (٦٠٪) إلى (٢٥٪) كما أمكن تخفيض نسبة العمالة بنحو (٥٠٪). وعلى المستوى العربي في دول مثل: مصر والمغرب والأردن وتونس والكويت وعمان خُصخصت عدد من المشاريع والشركات المملوكة للدولة ببيعها لمستثمرين من الداخل والخارج، ففي عمان تم تطبيق أسلوب البناء والتشغيل فالتسليم للمشاريع من قبل القطاع الخاص وهو الأسلوب الذي اتبع لتنفيذ مشروع الطاقة المستقل. كما تنبع أهمية هذا البحث على المستوى المحلي من توجه المملكة إلى إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في مجال التنمية وتملك وإدارة المشاريع العامة التي أسستها الدولة أو شاركت في تأسيسها، وهو ما أكدت عليه جميع خطط التنمية الخمسية في المملكة وما صرح به عدد من كبار المسئولين وراسمي السياسة العامة عن عزم الدولة على تشجيع وتسريع عملية خصخصة جميع مشروعات القطاع العام وتحويلها إلى القطاع الخاص. فمثلا قام القطاع الخاص بمشاركة الحكومة السعودية في تطوير مشاريع البنية التحتية في المدينتين الصناعيتين في الجبيل وينبع والمشاركة في تمويل عدد من مشاريع الطاقة

مثل: مشـــروع محطة غزلان للطاقة الكهربائية في المنطقة الشرقية، ومشروع الطاقة التاســـع، ومشروع الطاقة الثامن في الرياض، ومشروع محطة رابغ الرابع. كما باعت الحكومة (٣٠٪) من أسهمها في شركة سابك للقطاع الخاص، هذا وبنيت خطة التنمية الخمســية السادســـة (١٩٩٥-٢٠٠٠م) للمملكة على أهداف ومبادئ رئيسية لتشجيع القطاع الخاص والمبادرة الفردية في تمويل المشاريع الحكومية والاستثمار فيها. وبرزت أهمية دور القطاع الخاص بشـــكل واضـــح باعتباره أحد أهم أولويـــات خطة التنمية السادسة ١٤١٥-١٤٢٠هـ (١٩٩٥-٢٠٠٠م)، وكان من أهم أهداف هذه الخطة التخلص من عجز الموازنة، والاستمرار في إعادة هيكلة الاقتصاد (القطاع العام)، وتنمية الموارد البشـــرية، وتنوع الاقتصاد عبر مشاركة القطاع الخاص في خصخصة النشاطات ذات الصبغـــة التجارية والمملوكـــة للحكومة، والتعريف بفرص الاســـتثمار الجديدة للقطاع الخـــاص الوطني والأجنبي، وتهدف الخطة أيضاً إلى إجراء تحول في أولويات التعليم والتدريب، لتلبي المطالب المتزايدة للأيدي العاملة الماهرة في القطاع الخاص.

من هذا المنطلق واستكمالاً لما سبق وتلبية لمطالب وأهداف خطة التنمية السادسة وقرارات مجلس الوزراء والمجلس الاقتصادي الأعلى المعلنة والمشـــار إليها ســـلفاً، **تبرز أهمية هذا البحث الذي يحاول دراســـة خصخصة مشـــاريع خدمات الصرف الصحي: وأســـاليبها والآثـــار المترتبـــة عليهـــا فـــي مدينـــة الرياض وإيضـــاح مفهـــوم الخصخصة وتعريفهـــا وفوائدهـــا ومصاعبهـــا لمتخذي القرار وراســـمي السياســـة العامـــة والمهتمين بالشأن العام.**

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى مساعدة المسئولين الحكوميين والممارسين في الإدارة العامة عن طريق تقديم الإطار النظري للخصخصة وشرح وسائلها وإيضاح أساليبها وأهدافها وفوائدها والمشكلات والصعوبات التي تواجهها وكيفية التعامل معها لتجنبها أو على الأقل الحـــد منها في عملية خصخصة خدمات الصرف الصحي، وإيضاح أهمية العلاقة بين القطاعين العام والخاص وسياسة الخصخصة وأهمية ذلك لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وأخيراً التطرق للخصخصة والسياسة الاقتصادية للمملكة العربية السعودية وآثارها في تحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال التالي:

١- التعرف على أفضل أســـاليب خصخصـــة خدمات الصرف الصحي من وجهة نظر مقدمي الخدمة.

٢- التعرف على الآثار الإيجابية والسلبية المترتبة على خصخصة خدمات الصرف الصحي من وجهة نظر المستفيدين من خدمات الصرف الصحي ومقدمي تلك الخدمات.

٣- التعرف على المعوقات المتوقع أن تواجه عملية خصخصة خدمات الصرف الصحي من وجهة نظر مقدمي الخدمة.

٤- التعرف على المشكلات التي تعانيها خدمات الصرف الصحي بمدينة الرياض من وجهة نظر المستفيدين من خصخصة خدمات الصرف الصحي.

٥- التعرف على مستوى خدمات الصرف الصحي من وجهة نظر المستفيدين ومقدمي خدمات الصرف الصحي.

٦- التعرف إلى أي درجة سوف تؤدي الخصخصة إلى التخلص من العوامل التي تؤثر سلباً في مستوى خدمات الصرف الصحي من وجهة نظر المستفيدين ومقدمي خدمات الصرف الصحي.

٧- الخروج بمقترحات وتوصيات تكون ذات فائدة لمتخذي قرار خصخصة خدمات الصرف الصحي وتحسين جودة الخدمات بمدينة الرياض.

أسئلة البحث:

١- ما أفضل أساليب خصخصة خدمات الصرف الصحي في مدينة الرياض من وجهة نظر مقدمي الخدمة؟

٢- ما الآثار الإيجابية المترتبة على خصخصة خدمات الصرف الصحي في مدينة الرياض من وجهة نظر المستفيدين من خدمات الصرف الصحي، ومقدمي خدمات الصرف الصحي؟

٣- ما الآثار السلبية المترتبة على خصخصة خدمات الصرف الصحي في مدينة الرياض من وجهة نظر المستفيدين من خدمات الصرف الصحي، ومقدمي خدمات الصرف الصحي؟

٤- ما الصعوبات المتوقع أن تواجه تنفيذ عملية خصخصة خدمات الصرف الصحي في مدينة الرياض من وجهة نظر مقدمي الخدمة؟

٥- ما المشكلات التي تعانيها خدمات الصرف الصحي بمدينة الرياض من وجهة نظر المستفيدين من خدمات الصرف الصحي؟

٦- ما مســتوى خدمات الصرف الصحي من وجهة نظر المستفيدين ومقدمي خدمات الصرف الصحي؟

٧- إلى أي درجة ســوف تؤدي الخصخصة إلى التخلص من المشكلات التي تؤثر سلباً في مستوى خدمات الصرف الصحي من وجهة نظر المستفيدين ومقدمي خدمات الصرف الصحي؟

محددات البحث:

البحث كما في كل مشــروع بحث معرض لعدد من المحددات. أحد هذه المحددات هي مدى توافر المعلومات التي اســتطاع الباحث أن يحصل عليها من عينة من مقدمي الخدمــة ومن عينة من المســتفيدين من خدمات الصرف الصحي. مما لاشــك فيه أن موضــوع الخصخصة موضوع واســع ومتعدد الجوانب ويعتمــد على نوع الخدمة المراد خصخصتها. هذا البحث محصور في خصخصة خدمات الصرف الصحي في مدينة الرياض، إذ اقتصر البحث على استقصاء آراء عينة من المستفيدين من خدمات الصرف الصحي بمدينة الرياض، وعينة من المســئولين عــن تقديم خدمات الصرف الصحي بمدينة الرياض لمعرفة وجهات نظرهم عن مستوى خدمات الصرف الصحي، والمشــكلات التي تعانيها، وما الآثار الإيجابية أو السلبية لخصخصة خدمات الصرف الصحي بمدينة الرياض؟ وعن وجهة نظر مقدمي خدمة الصرف الصحي عن أفضل أســاليب خصخصة خدمات الصرف الصحي، وما الصعوبات المتوقع أن تواجه تنفيذ عملية خصخصة خدمات الصرف الصحي في مدينة الرياض؟

الفصل الثاني

الإطار النظري

أدبيات البحث والدراسات السابقة

تدخلت الدولة في البلاد المتقدمة بشكل واسع في المجال الاقتصادي في الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية من أجل إعادة البناء السريع لاقتصادياتها التي دمرتها الحرب وأنشأت من أجل ذلك برامج دولية مثل مشروع مرشال الأمريكي لمساعدة دول أوروبا في بناء اقتصادياتها بعد الحرب العالمية الثانية. أما في البلاد النامية فقد توسع تدخل الدولة في الاقتصاد بعد الاستقلال من الخمسينيات حتى الثمانينيات الميلادية من القرن العشرين بإنشاء المشروعات والشركات العامة المملوكة للدولة، وتقييد وتنظيم أنشطة القطاع الخاص بصفة عامة والاستثمار الأجنبي بصفة خاصة. وقد نجم عن ذلك أن تضخم حجم القطاع العام، وانخفضت الكفاءة والفعالية الإنتاجية لوحدات القطاع العام وعجز عن ما كان مستهدفاً من تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي المطلوب. وإزاء هذه المظاهر السلبية سادت القناعة لدى العديد من الحكومات في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، أن القطاع العام أصبح أكبر مما يجب، وأن تكلفة الاحتفاظ به بهذا الحجم أصبحت مكلفة على اقتصادياتها، أو نتيجة لضغوط من المؤسسات الدولية، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة الدولية، ومنظمة الجات، مما دعا حكومات تلك الدول إلى التطلع لتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي الجاد، حتى تستطيع تلقى المعونات الفنية والمالية من تلك المؤسسات المالية والانضمام إلى عضويتها. اتخذ الإصلاح مسارات واتجاهات عديدة منها الخصخصة للتخلص من الحجم الزائد للقطاع العام، وتصغير الهيكل العام الحكومي، وتحقيق الكفاءة والفاعلية الاقتصادية.

مفهوم الخصخصة وتعريفها:

تستحوذ الخصخصة أو التخصيص، أو الخوصصة على اهتمام معظم الباحثين والاقتصاديين والسياسيين والممارسين في السياسة العامة، والمهتمين بالشأن العام سواء في الدول المتقدمة أو النامية أو في المنظمات والمؤسسات الدولية المهتمة بالتنمية الاقتصادية في جميع دول العالم وخاصة في الدول النامية، وهي جميعاً

تسميات لمصطلح باللغة الإنجليزية «Privatization». لا يوجد مفهوم متفق عليه دولياً لكلمة الخصخصة، إذ يتفاوت مفهوم هذه الكلمة من دولة إلى أخرى. الخصخصة كلمة مستحدثة في اللغة العربية، والفعل خصخص وزان حصحص فعل متعدٍّ، في حين أن حصحص فعل لازم ومنه قوله تعالي «الآن حصحص الحق» وخصخص يعني خصه بالشيء خصوصاً والخاصة ضد العامة (الرازي، ١٩٨٥). فالخصخصة فلسفة اقتصادية حديثة ذات إستراتيجية، لتحويل عدد كبير من القطاعات الاقتصادية والخدمات الاجتماعية التي تملكها وتديرها الدولة إلى القطاع الخاص. فالدولة في المفهوم الاقتصادي والسياسي الحديث يجب أن تحصر اهتمامها بالأمور السياسية والاقتصادية والأمنية الكبيرة التي لها تأثير في أمنها الوطني، مثل إدارة الشؤون الخارجية وتأمين الدفاع في حالة الاعتداء الخارجي، والأمن لأفراد المجتمع داخل الدولة، وتوفير خدمة القضاء والتقاضي لحل الخلافات والنزاعات بين أفراد المجتمع، وهذه في الواقع الوظائف التقليدية للدولة، أما التدخل في الشأن الاقتصادي وتقديم الخدمات الاجتماعية الأخرى فيجب أن يتم عن طريق القطاع الخاص، وذلك وفق القوانين والأنظمة التي تسنها الأجهزة التشريعية في الدولة لتنظيم عمل هذا القطاع.

تعددت واختلفت مفاهيم الخصخصة وتعريفها إلى تعدد مجالات تنفيذ هذه الإستراتيجية وتعدد أساليبها، فيتسع التعريف أو يضيق بقدر شموله لهذه الأساليب وتلك المجالات. ونظراً لأهمية تعريف كلمة الخصخصة قبل الخوض في تفاصيل البحث، فالخصخصة تعرف بأنها: «نقل ملكية أو إدارة نشاط اقتصادي ما، إما جزئياً أو كلياً من القطاع العام إلى القطاع الخاص» (Starr, 1988:9) وهي عكس التأميم. وفي العالم العربي تعني كلمة الخصخصة (Privatization)، التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص. وباستخدام سياسة الخصخصة في النظام الاقتصادي والإداري للدولة حديثاً، أعطى مفهوماً جديداً ونظرة جديدة للدور الذي يريد المجتمع من الدولة أن تلعبه في التخطيط لحياتهم الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسيّة، فالخصخصة تعني بشكل عام فتح المجال بشكل أكبر وأوسع للقطاع الخاص، وللمبادرة الفردية بتأسيس وتشغيل وإدارة مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، حتى الخدمات العامة التقليدية التي تقع ضمن نطاق القطاع العام، مثل الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي والدفاع المدني ... إلخ، وتقليص مشاركة الدولة وتدخلها في هذه الأنشطة. وبمعنى آخر تعني الخصخصة اعتماد المجتمع بشكل أكبر على مؤسسات القطاع الخاص من حيث إنتاج وتوفير هذه الخدمات وإدارة وتشغيل منشآتها،

وبشــكل أقل على مؤسسات القطاع العام. وتعني الخصخصة «تخفيض دور الدولة - القطاع العام - وزيادة دور القطاع الخاص في ملكية وإدارة الأنشطة المختلفة» (Savas, 1987:3). ولا تعتبر الخصخصة غاية في ذاتها إنما هي وسـيلة وأداة لتفعيل برنامج اقتصادي شـامل ذي محاور متعددة يهدف إلى تحرير جميع الأنشطة الاقتصادية في القطاع العام في دولة ما وتحويلها إلى القطاع الخاص. والخصخصة يجب أن تواكبها تغيرات جذرية لمفهوم أو فلسفة مسؤولية الدولة من إدارة الاقتصاد، ودورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

الإطار النظري للخصخصة:

تأثرت السياسات الاقتصادية والإدارية والسياسية منذ عقد السبعينيات الميلادية من القرن الماضي بتزايد نمو ظاهرتين رئيسـيتين الأولى منهما استمرار ظهور العجز فــي ميزانية كثير مــن دول العالم، مما جعل من الضروري تبني سياســات اقتصادية محافظة لوضع حد لمصروفات الدولة والتزاماتها ولسـد العجـز في الميزانية العامة للدولــة ولإعادة التوازن بـين العائدات والمصروفات فيها. أمــا الظاهرة الثانية فهي التحمس لزيادة دور القطاع الخاص في إنشــاء وإدارة وتشـغيل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعيــة المختلفــة، وتقليص دور القطاع العام قدر المسـتطاع حتى في المجالات التي عادة ما تكون ضمن نطاق الدولة مثل: التعليم والصحة والمياه والصرف الصحي وإدارة السـجون والدفــاع المدني (Donahue,1989:3). إن وجـود هاتين الظاهـرتين معاً قد أدى إلى لمعان نجم انتهاج سياســة الخصخصة «Privatization» ومطالبة كثير من السياسـيين والاقتصاديين والمهتمين بالشـئون العامة بالحد مــن دور الدولة في تسـيير الأنشـطة الاقتصادية والاجتماعية، وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص لتقديم هذه الخدمات للمجتمع.

إن الدعوة لتطبيق سياســة الخصخصة بإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص وتقليص دور القطــاع العام، ليسـت حديثة بل تمتد إلى أواخر السـتينيات الميلادية من القرن المنصرم عندما نــادى الكاتب والمفكر الاقتصــادي والإداري الكبير بيتر دركر بانتهاج سياســة الخصخصة فــي النشــاطات التي تقــوم بها الدولــة، وتقليــل دور الدولة (Drucker,1978:234-35)، كما أوصت دراســة قامت بها مؤسســة (راند) الأمريكية (Rand Corporation) في أوائل السـبعينيات الميلادية بالاعتماد على القطاع الخاص في تقديم وتشـغيل الخدمــات العامة التي تقــدم وتدار من قبل القطــاع العام، لكن الخصخصة بوصفها ظاهرة سياســة واقتصادية طبقت أول ما طبقت بشــكل واســع

وملموس في عام (١٩٧٩م) عندما قامت رئيسة وزراء بريطانيا (مارجريت تاتشر) بانتهاج سياسة اقتصادية محافظة، وذلك بتطبيق سياسة الخصخصة ببيع عدد من المنشآت الاقتصادية التي تمتلكها الدولة إلى القطاع الخاص، وكذلك بيع أسهم الدولة في عدد من المنشآت الاقتصادية للقطاع الخاص في محاولة لتقليص دور الدولة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية قدر المستطاع، وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في إدارة وتشغيل هذه المنشآت وتقديم خدمتها للمجتمع، مما أدى إلى تحسن وانتعاش الاقتصاد البريطاني. لقد شجع نجاح السياسة الاقتصادية البريطانية دولاً أخرى على الجانب الآخر من المحيط، مثل الولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد تولي الرئيس (ريجان) في أوائل الثمانينيات الميلادية من القرن الماضي، إذ نادى بانتهاج سياسة اقتصادية محافظة جداً مبنية على أيديولوجية سياسية تركز على الحد من دور الدولة «القطاع العام» في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، حتى في الوظائف التي تقوم بها الدولة تقليدياً، وإعطاء مزيد من الفرص للقطاع الخاص للقيام بها، وأنشأ الرئيس (ريجان) فرق عمل خاصة لدراسة التحول للقطاع الخاص وضبط المصروفات الحكومية بـ (Grace Commission) (Baber, 1997). ثم تلا ذلك انهيار النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي بصفته نظاماً اقتصادياً اشتراكياً موجهاً تسيطر عليه الدولة بصورة شبه كاملة، والتحول إلى اقتصاد السوق، فقد تم تحرير الاقتصاد والسماح للقطاع الخاص بلعب دور أكبر في الاقتصاد عن طريق ملكية وإدارة الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وذلك ببيع ممتلكات الدولة في المشاريع الاقتصادية والإنتاجية للأفراد سواء المحليين أو الخارجيين للحد من دور الدولة، وإعطاء فرصة أكبر للمبادرات الفردية والقطاع الخاص للإسهام في النشاط الاقتصادي بوجه عام (١٩٨٩م، Donahue). بعد ذلك اتجهت الكثير من دول العالم نحو تطبيق سياسة خصخصة العديد من أنشطتها الاقتصادية لتقليص الإنفاق الحكومي والحد من المشكلات الاقتصادية المتفاقمة مثل: المكسيك وشيلي ونيوزلندا وتركيا وماليزيا، وتبعها عدد من الدول العربية مثل: المغرب وتونس ومصر والأردن، فقد تم خصخصة العديد من المشاريع في هذه الدول، كما أعلنت معظم دول الخليج العربية عزمها على تطبيق سياسة الخصخصة لكثير من مشاريعها الاقتصادية، (الجزاف، ١٩٩٦م).

الإطار السياسي للخصخصة:

لم يحظ مصطلح الخصخصة بالرواج في الأدبيات الاقتصادية والسياسية إلا في

أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات من القرن الماضي. ومع نشوء الحكومات المحافظة في كل من بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا، أصبح يقصد بالخصخصة، التحول في الوظائف والمهام والأنشطة من سلطة الدولة إلى القطاع الخاص، أو بالتحديد نقل إنتاج السلع والخدمات من القطاع العام إلى القطاع الخاص (Savas , 1987:3). من ناحية أخرى، يمكن للحكومة التخلي عن إنتاج الخدمات ووضع إطار قانوني للمجتمع لتنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية فيه، وتمويل الخدمات التي يتم إنتاجها واستهلاكها. معنى آخر للخصخصة يتضمن التقليل من الأنشطة التجارية والإنتاجية والتنظيمية التي تقوم بها الدولة. المنظور السياسي للخصخصة يدعوا إلى اختزال دور الدولة ليقتصر على مجالات أساسية مثل رعاية مصالح الدولة وعلاقاتها الخارجية، الدفاع والقضاء والأمن الداخلي والخدمات الاجتماعية والتعليمية، والصحية الضرورية، لذا فإن الخصخصة تتجاوز المفهوم الضيق المقتصر على عملية بيع أصول أو نقل ملكية لتكون بمثابة نقلة سياسية واقتصادية واجتماعية كبيرة وفلسفة جديدة لدور الدولة (Clarke & Pitelis, 1995). من هذا المنظور برزت الفكرة الأيديولوجية، وهي أن الخصخصة ليست مجرد بيع الأسهم للآخرين أو التنازل لهم مقابل الثمن الذي تقدره شركة مالية أو دولية، وإنما هو عملية متكاملة من إعادة هيكلة الاقتصاد، وإعادة تعريف لدور القطاعين العام والخاص في الحياة الاقتصادية، ومن هنا، فإن الخصخصة لا ينظر إليها من الزاوية الضيقة والحسابات المصغرة والدقيقة للإنتاجية والربحية في المدى القصير، بل في وجود الإدارة السياسية المستمرة للسير في النهج الديموقراطي على المستويين الاقتصادي والسياسي: إنه خطة كاملة شاملة لجميع مرافق الحياة ومناهجها، (جواد العناني، ٢٠٠٥م: ٢٣). الخصخصة من هذا المفهوم ليست مسألة الانتقال من ملكية الدولة إلى الملكية الخاصة، ولكن يجب النظر إليها على أنها عملية سياسية مستمرة نابعة من تغير في النظام برمته. ومن هذا المنطلق فالخصخصة تُعد بصفة أساسية عملية سياسية حتى إذا كان لها مدلول اقتصادي وتبعات مالية فهي تتطلب إرادة سياسية حكيمة وقوية تترجم بشكل قوانين وقواعد واضحة، وكذلك معايير مختارة بدقة وأهداف محددة بعناية، (علي، ١٩٩٦م). الخصخصة عبارة عن حزمة متكاملة من السياسات تستهدف تحقيق الأهداف التنموية والمستهدفة بفاعلية أكبر من خلال إطلاق آليات السوق ومبادرات القطاع الخاص وتوسيع نطاق المنافسة من أجل الكفاءة، فهي رؤية متكاملة لكيفية إدارة الاقتصاد الوطني بكفاءة وفعالية.

من هذا المنطلق نستطيع التأكيد على أن الخصخصة مصطلح واسع، ينصب على

الأدوات المستخدمة في تحويل المسئولية من القطاع العام إلى القطاع الخاص، ومن هذه الأدوات:

- تخلي الحكومة عن تقديم الخدمات العامة وتركها للقطاع الخاص مثل: خدمات جمع النفايات وغيرها من الخدمات البلدية الأخرى ... إلخ.
- بيع الأصول وغيرها من المنشآت الحكومية الأخرى للقطاع الخاص. وغالباً يجري هذا الأمر بهدف تأمين خدمات عامة للمواطنين، كما حصل في كثير من الحكومات، فقد تم بيع وتأجير العديد من مؤسسات الخدمات العامة كالصرف الصحي والمياه والمستشفيات وغيرها من المرافق الأخرى للقطاع الخاص. وهذه هي الأداة الشائعة التي تلجأ إليها الكثير من الدول أثناء القيام بعمليات الخصخصة.
- سماح الحكومات للقطاع الخاص ببناء أو تملك العديد من المنشآت المعنية بتقديم خدمات عامة مثل: محطات الصرف الصحي والمستشفيات والطرق السريعة والسجون، ووسائل النقل العام .... إلخ.
- قيام الحكومات باستئجار بعض مؤسسات القطاع الخاص لتقديم خدمات عامة بدلاً من أن تقوم بتقديمها مباشرة. وهذه هي الأداة الأكثر استعمالاً خاصة في مجال البنية الأساسية، (Clarke & Pitelis, 1995).

ويمكن للحكومة أن تتبنى أربع سياسات عامة حكومية تدفع باتجاه التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص وهي:

١- تعليق البرامج الحكومية؛ وإعفاء الدولة نفسها من القيام ببعض المسئوليات، وتقييد إنتاج الخدمات من حيث الحجم والكمية والنوعية لدفع المستهلكين إلى نوعيات ذات نوعية أعلى ينتجها القطاع الخاص، أو قد تعمد الحكومة إلى الحط من نوعية المنتجات التي تقوم بإنتاجها لدفع الناس إلى الإقبال على السلع المنتجة في القطاع الخاص.

٢- يمكن للخصخصة أن تأخذ الشكل الواضح من أشكال تحويل ملكية الموجودات العامة إلى الملكية الخاصة، وذلك من خلال بيع وتأجير الأراضي والمرافق والمشاريع العامة للقطاع الخاص.

٣- بدلاً من قيام الحكومة بإنتاج السلع والخدمات بشكل مباشر، يمكن لها أن تمول هذه الخدمات وتؤمنها للمواطنين من خلال التعاقد مع مزودي خدمات خارجيين ينتمون إلى القطاع الخاص.

٤- يمكن للخصخصة أن تنشأ عند رفع القيود المفروضة على الأنشطة التي كانت تعد في الماضي إحدى احتكارات الدولة (Starr, 1988).

المضامين السياسية للخصخصة:

يعتمد معنى الخصخصة - باعتبارها ممارسة سياسية - على وضع البلاد على خريطة العالم السياسية والاقتصادية. ففي البلدان الغنية، يمكن أن يكون التعامل مع الخصخصة على أنها مسألة سهلة على صعيد السياسة المحلية. ولكن، عندما يكون المشترون أجانب، كما هو الحال في العالم الثالث، فإن تخصيص المشاريع المملوكة للدولة يمكن أن يقصد به التخلص من حالة التأميم والتي تعني وضع الاقتصاد تحت إدارة المستثمرين والمديرين الأجانب. ولما كانت الملكية الحكومية ناشئة بالدرجة الأولية من رغبة الدولة في تأكيد ذاتها وخاصة بعد حقب الاستقلال التي مرت بها غالبية دول العالم الثالث، فإن الخصخصة يمكن أن تبدو وكأنها عودة إلى مرحلة الاستعمار الأجنبية السابقة، الأمر الذي يحرك في الذاكرة الوطنية معنى الخصخصة من جديد. وكذلك في الولايات المتحدة الأمريكية فإن الخصخصة يمكن أن تفهم بشكل مختلف فيما لو قام بعض المستثمرين الروس أو اليابانيين بشراء أي من الأصول الحكومية أو الحصول على أي من المناقصات التي تطرحها الحكومة. والحقيقة هي أنه كلما كانت الدولة مستقلة على صعيد الاستثمارات الخارجية، كان تهديد السيادة والاستقلال الاقتصادي لتلك الدول أقل، والرغبة بالتأميم أقل. عندما تثير الخصخصة هذه المسائل على الصعيد الوطني في أية دولة ما، فإنها غالباً يتم التعتيم عليها، أو يظهر هناك تحفظ لدى المواطنين في عرض أو بيع أصولهم وأسهمهم للغرباء. في العديد من البلدان الغربية، يتم عرض الأصول الحكومية انطلاقاً من أهداف وطنية وليست اشتراكية، ومن هنا، فإنه من النادر أن تؤدي سياسات بيع الأصول الوطنية إلى عرقلة جهود الخصخصة.

في كل أنحاء العالم، فإن خصخصة المشاريع ذات الأهمية الإستراتيجية أو العسكرية تثير الكثير من الحساسية حول السيادة والأمن. ففي معظم الدول المصدرة للنفط مثلا، لا تحاول أية حكومة أن تلجأ إلى تخصيص الشركات الحكومية العملاقة المعنية باستخراج وإنتاج النفط تحسباً لأية ردة فعل من جانب المواطن العادي. وفي المملكة المتحدة، ثارت زوبعة سياسية من المعارضة عندما شرعت الحكومة بإبرام صفقة لبيع شركة لإنتاج الطائرات العمودية للولايات المتحدة. بالعودة إلى الولايات المتحدة، فعلى الرغم من التزام إدارة بوش بالسوق الحرة، فقد تدخلت في عام ٢٠٠٦م

لمنع موانئ دبي العالمية من شــراء وتشغيل موانئ أمريكية، كذلك سعت إدارة ريغان في العام ١٩٨٧م لمنع اليابان من شــراء شــركة أمريكية عاملة في إنتاج أشـباه الموصلات لأن ذلــك قد يمس الأمن الوطني الأمريكي (Rempel & Walters, 1987). ومع ذلك سعت إدارة ريغان إلى خصخصة بعض العمليات التي تجري في وكالة ناسا الأمريكية بشــكل جزئي لتقوية الصناعة الفضائية الأمريكية وجعلها منافسة لنظيراتها الروسية وصناعــة الفضاء الأوروبية. ومع ذلك فإن هذه الحالة يمكن لها أن تعزز وجهة النظر التــي تقول بأن الصراع بين الخصخصة والمصالح الوطنية يعتمد على القوة النســبية للدولــة فــي العالم. إذ كلما كانت هــذه الدولة ضعيفة، زاد هــذا الصراع حدة. أما الدول القوية على الصعيد الاقتصــادي - والتي تعلم أن بإمكانها القيام بالخصخصة دون التضحية بســيادتها الوطنية - عادة تقدم النصائح للدول الضعيفة حول مساوئ المشروعات الحكومية والقيود على الاستثمارات.

وعلى صعيد آخر، يمكن للمجموعات العرقية أن تسهم - مثلها مثل هاجس المصالح الوطنية - في عرقلة جهود الخصخصة. ففي العديد من دول شــرق أفريقيا، والتي يوجد فيها أقليات هندية قد تكون مرشحة لشراء الأصول التي تطرحها حكومات تلك الــدول للبيع. أمر آخر، وهو أنه عندما تكون الطبقة البيروقراطية والتجارية المهيمنة على اقتصاد بلد ما غير متناســبة - من حيث العدد - مع الأغلبية الســاحقة للسكان الأصليــين، يمكن أن يفهم مــن الخصخصة في هذه الحالة على أنها تحويل للثروة من مجموعــة عرقية إلى أخرى الأمر الذي يمكن أن يواجه بمعارضة سياســية شــديدة (Ingavata, 1989). وحتــى في حالة تبني الخصخصة، فإن المجال لن يكون مفتوحاً أمام كل المشترين. إن النقطة الأساسية في العوامل التي تساعد على تشويه عمليات الخصخصة هي أن القطاعات الخاصة لا تتصف فقط بأنها هي تلك التي تسود فيها الملكيــة الخاصة، فملاك الأصــول العامة ومقدمي الخدمــات العامة يمثلون مصالح ومجموعــات محددة فقط، ولهذا لا يمكن القيام بالخصخصة دون أخذ تلك الحقائق الاجتماعية بعين الاعتبار.

ومن جهة أخرى لما كانت الأجور ذات شــكل متســاو وموحد في القطاع العام، فإن الخصخصة من شأنها أن تدفع الأجور إلى مستويات غير متساوية بشكل حاد. ليس هذا فحسب، بل إن الاتحادات العمالية قد خسرت المعركة أمام القطاع الخاص وبدأت تعيــد تنظيم صفوفها لمواجهته من جديد. والخصخصة هنا يمكنها أن تدمر كل هذه المكاســب العمالية، الأمر الذي لم يتنبه له دعاة الخصخصة بشــكل جيد. في بعض

الحالات المتطرفة، فإن الخصخصة يمكن أن تكون سلاحاً بيد السياسات الطبقية، وتستعمل لكسر الطوق الذي تفرضه الاتحادات العمالية وتخفيض المخصصات والخدمات للعمال والموظفين. ويمكن عد الخصخصة وسيلة لإعادة صياغة العلاقات الطبقية، كما حصل في تشيلي في أواسط السبعينيات من القرن الماضي، إذ جرى نقل كبير للثروة مع تخصيص ليس للقطاع الصناعي وحسب بل للأصول المالية لنظام الضمان الاجتماعي، الأمر الذي أدى في النهاية إلى نقل هذه الأصول إلى أيد حفنة قليلة من الماليين الكبار. أمر آخر وهو أن الخصخصة يمكن أن تكون أداة ووسيلة بيد الإدارة العامة، ففي حالات المناقصات والعقود الحكومية، يمكن للمؤسسات الخاصة أن تحصل على تلك العقود مثلها مثل الشركات العامة مع الإبقاء على الأجور ثابتة في كلا القطاعين. حينما قامت ولاية نيويورك بخصخصة شركة النقل المخصصة للمدارس، بقي السائقون ممثلين من قبل الاتحادات السابقة نفسها ولم تشهد المخصصات الاجتماعية التي كانت تقدم لهم في السابق أي تغيير. ولكن هذا المثال نادر الحدوث، والذي يأمل المدافعون عن الخصخصة أن يروه على أرض الواقع في كل مكان مرة أخرى، لما كانت الخصخصة لا تعني – من الناحية النظرية – التخفيض في مستوى الأجور، فإن النوايا الكامنة خلفها يمكن أن تثير الكثير من الشكوك القوية حيالها، (كوستا، ١٩٩٦).

بشكل عام، فإن التطبيقات السياسية للخصخصة محكوم عليها بالتضحية بالفعالية، فالحكومات الآن في سباق لبيع مشاريعها، ويمكن أن تقدم التنازلات للمستثمرين الخارجيين، جاعلة منها فرصة لإغناء حفنة منهم على حساب الأغلبية. بيد أن الأمر الذي يبعث على الصدمة، هو أن الخصخصة في كل من بريطانيا وفرنسا وغيرها من الدول الأخرى التي لجأت إلى خصخصة المشاريع الحكومية لم تسهم في إحداث أي تغيير في الهرم الإداري لتلك المشاريع. وكذلك فإنه كثير ما تلجأ تلك الحكومات إلى بيع تلك المشاريع لحلفائها السياسيين. وخير مثال على ذلك، بيع محطات الإذاعة والتلفزيون. دليل آخر لا يقل وضوحاً على هذا التوجه يتجلى في التعاقد لتقديم الخدمات العامة، على أنه رد للجميل السياسي بين الحلفاء ومن هم داخل النظام أو خارجه، (السقا،١٩٩٧م). فحينما تقوم حكومة كالحكومة البريطانية بتقييم الأسهم بأقل من سعرها الحقيقي، فإنها بذلك تسعى للتأكيد على أن الخصخصة قد آتت أكلها ونجحت أيما نجاح، وأن حملة الأسهم قد باتوا سعداء بالفرصة التي أتتهم لرد الجميل للحكومة في الانتخابات القادمة (Suleiman, 1990). علاوة على أن منطق المصالح المتمركزة وتوزيع التكلفة ونشر الكفاءة والفعالية سوف تتم التضحية

به لإرضاء نخبة من حملة الأسهم والسياسيين الكامنين في الخفاء والبيروقراطيين والحلفاء والأنصار السياسيين هذا يحدث في الدول الديموقراطية، إذ يوجد حد معين من الشفافية والمساءلة السياسية والإدارية لكل عمليات الحكومة، أما في دول العالم الثالث مع غياب هذه الآليات وضعفها، فإن المستفيد الأول، غالباً من عمليات خصخصة مشاريع الدولة رجال المال والأعمال بتحالفهم مع حفنة من رجال الحكم والبيروقراطيين النافذين فهناك حلف غير مقدس وغير معلن بين هذا الثلاثي.

إن الخصخصة الناشئة من دواع سياسية هي الغالبة، لأن من شأنها تأمين الدعم ليس فقط من جانب الاقتصاديين المؤمنين بالأسواق الليبرالية فحسب، ولكن أيضاً من المجموعات التي تضغط من أجل إقرار الخصخصة التي تضم فيما تضم مجموعات المستثمرين والمصرفيين والمقاولين الحكوميين وغيرهم من الشركات الكبرى التي تستعد لأخذ زمام المبادرة عندما تشرع الحكومة ببيع أصولها ومشاريعها. من ناحية أخرى، يمكن للخصخصة كذلك أن تؤمن مخرجاً للحكومة من مجموعات الضغط في الداخل وتسييس استعمال الموارد الوطنية، (Starr, 1988).

لا يمكن تصور بأن النظرة السياسية من الصفاء، يمكنها ملاحظة كل ما يجري على صعيد الخصخصة، والتي تعد توجهاً عالمياً قائماً على العديد من العوامل والعمليات والدعم الدولي المالي. ففي العديد من الدول التي تضخمت لديها القطاعات العامة في العقود الأخيرة، فإنها وجدت نفسها الآن مواجهة بارتفاع مستوى الدين العام والمطالبة برفع مستوى الضرائب المفروضة، على الرغم من أن الخصخصة يمكنها أن توفر بعض المسكنات المالية لخزينة الدولة، وخاصة بعد عقود من تمويل المشاريع الفاشلة وغير المربحة. كما يمكن للخصخصة أن تساعد في خفض الإنفاق وزيادة الإيرادات وتحويل الدين العام إلى أسهم تطرح على المواطنين لمساعدة الدولة في تحسين البنية المالية لها وتقليل الحاجة إلى إجراءات التقشف. لا يمكن عد الخصخصة الحل المناسب لكل المشكلات التي تعانيها الدولة، ولكنها يمكن أن تكون كأي من الحركات التي تسهم في إعادة تشكيل المؤسسات مثل المشاريع التي سادت بعد الحرب العالمية الثانية، وغيرها من الأشكال المؤسساتية التي حذت حذوها بعد ذلك، والتي انتشرت من خلال مجموعة من الشبكات السياسية والنفوذ المباشر لمؤسسات الإقراض الدولية. والآن، تعد الخصخصة إحدى السياسات التي يروج لها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي قبل أن يقدم على إقراض أي من دول العالم النامي، (Starr, 1987).

إن الخصخصة ليست عملية سياسة فحسب، بل دليل على الفعالية، وتعمل

علـى تقوية الرأي القائـل: بأن الحكومة لا يمكنها أن تديـر الأمور كما يجب. تمثل الخصخصة – كما يقول المدافعون عنها – محاولة لتغيير ظروف المنافسـة السياسية عن طريق كسر التحالف الداعم لتقديم الخدمات الاجتماعية؛ وكذلك الترويج للمزيد من القيم السياسـية القائمة على أفكار السـوق. بعبـارة أخرى، فإن الخصخصة ما هي إلا محاولة لترسيخ التوجهات المحافظة التي ظهرت في ثمانينيات القرن الماضي. لا يشـك بأن المؤسسـات العامة مثلها مثل الخاصة، ما هي إلا قواعد للسلطة والثروة وبيئات تشجع العاملين فيها على تطوير توجهاتهم السياسية المختلفة. ولتغيير التوازن بـين القطاعين العام والخاص، يجب تغيير أسـلوب توزيع الموارد التي تؤثر في مجمل الحياة السياسـية. وفي النهاية، فإن الخصخصة يجـب النظر إليها على أنها إحدى جهود المحافظين في الحكومات الديمقراطية الغربية لتعزيز مواقعهم.

الإطار الاقتصادي للخصخصة:

من المنظور الاقتصادي تهدف عملية الخصخصة إلى اسـتغلال المصادر الطبيعية والبشـرية بكفـاءة وفاعلية عالية، وذلك بتحرير السـوق وعدم تدخـل الدولة إلا في حـالات الضرورة القصوى، وعبر أدوات محددة لضمان اسـتقرار السـوق والحد من تقلباته. أما في الواقع والممارسـة الفعلية فيتم إنتاج السـلع والخدمات المختلفة في الاقتصـاد الحديث إما بواسـطة القطاع الخاص أو القطاع العام. ففي حالة السـلع والخدمات التي ينتجها القطاع الخاص وتسـمى السـلع الخاصة (Private Goods) ويتم تبادلها عن طريق ما يسمى اقتصاديات السوق، فيتم الإنتاج عن طريق الشركات والمؤسسات الخاصة، ويتم بيعها في السوق للمستفيد أو المستهلك مباشرة والذي يقوم بدوره بدفع قيمة السلعة أو الخدمة من حسابه الخاص للمنتج أو البائع. أما في حالة السـلع أو الخدمات التي ينتجها القطاع العام وتسمى السلع العامة (Public Goods) وتنتج بناء على قرار سياسـي، ويتحمل أفراد المجتمع مجتمعين تكلفة إنتاج هذه السلع والخدمـات، إذ يتم تمويلهـا من الخزينة العامة للدولة ومن الضرائب والرسـوم التي تفرضها الدولة على أفراد المجتمع، وهذه السلع والخدمات تنتج بواسطة القطاع العام لعدم قدرة القطاع الخاص على إنتاجها (Market-Failure)، ويمكن التمييز بين السلع والخدمـات التـي تنتج من قبل القطاعين العام أو الخاص بما يلي: السـلع التي تنتج مـن قبل القطاع الخاص تكون عادة صغيرة الحجم يسـتطيع أن يشـتريها فرد واحد ويستهلكها، ويمكن اسـتثناء (Exclusion) المستهلك أو المستفيد من استهلاك السلعة أو اسـتخدام الخدمة إذا لم يكن قادراً على دفع قيمتها للبائع أو مورد السـلعة مثال

ذلك: عندما يشتري شخص ما سلعة ما من أحد المعارض التجارية يقوم بدفع قيمة السلعة ثم استلامها أو استهلاكها، في حين أنه لا يستطيع شخص أخر الحصول على وحدة أخرى من السلعة، لأنه لا يستطيع دفع قيمتها كما فعل الأول، فهنا يمكن استثناء الأشخاص الذين لا يستطيعون دفع قيمة السلعة أو الخدمة من استهلاك السلعة أو الاستفادة من الخدمة المقدمة. أما السلع التي تنتج بواسطة القطاع العام فمن الصعب إنتاجها بواسطة اقتصاديات السوق، وهي عادة تأتي بأحجام كبيرة ولا يمكن توزيعها إلى وحدات صغيرة أو بيعها لفرد واحد، وفي أحيان أخرى من الصعب جداً استثناء الأفراد من الاستفادة منها عندما توجد، ومن الممكن أن تستهلك بالوقت نفسه من أكثر من شخص واحد - جماعياً - ولا يمكن أن تتضرر أو تنقص من ناحية الكم أو الكيف أو تتأثر منفعة أي من المستهلكين لها، (Mc CONNEL,1984:82).

السلع العامة - بحسب المفهوم الاقتصادي - تنطوي على خاصيتين: الأولى: هي أن استهلاك شخص ما لها لا يمكنه أن يعوق استهلاك شخص آخر له، سيما وأن استبعاد أي شخص من عملية الاستهلاك عملية مكلفة إن لم تكن مستحيلة، وخير مثال على ذلك الهواء الذي يتنفسه الناس. ومن ناحية أخرى، ليس من الضروري أن تقوم الحكومة بإنتاج السلع بنفسها، بل يمكن أن توكل أمر إنتاجها لجهة أخرى فمحطة التلفاز هي عبارة عن خدمة عامة حتى لو كانت تملكها جهة تجارية، ولكن شريط الفيديو ليس كذلك؛ وكذلك الأمر بالنسبة لاشتراكات التلفاز والبرامج الموجهة لبعض المشتركين. وهكذا، فإن أي تحول باتجاه أشكال التلفاز التي لا تقوم بالبث للجميع يمثل تخصيصاً للاستهلاك، حتى لو كان هذا البث مملوكاً من قبل جهة حكومية. مثال للسلع العامة استخدام الشوارع والطرق في داخل وخارج المدينة علماً بأنه قد تم في بعض الدول المتقدمة وضع بوابات على مداخل بعض الطرق السريعة، وعلى مستخدميها دفع رسوم محددة قبل استخدام الطريق السريع، واستخدام وسائل النقل العام مقابل دفع تعرفة محددة سلفاً من الحكومة. والاستفادة من إضاءة الشوارع العامة داخل المدن فمن الممكن استفادة عدد كبير من الناس بالوقت نفسه دون أن تتأثر المنفعة الحدية لأي أحد منهم، بالوقت نفسه من الصعب جداً استثناء من لم يستطع دفع ثمن هذه الخدمة. مثل هذه الخدمات عادة تتولى الدولة إنشاءها وصيانتها والصرف عليها من الخزينة العامة للدولة (Starr, 1988). الدولة في المجتمع الحديث تطورت وتوسعت وظائفها ومسئوليتها الاجتماعية والاقتصادية، من تقديم الوظائف التقليدية القائمة على توفير الأمن والعدل بين أفراد المجتمع والدفاع عنه ضد الاعتداء الخارجي إلى لعب دور أكبر وأوسع ليشمل جميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة

في إنشاء المشاريع الرأسمالية التي لا يستطيع القطاع الخاص توفيرها لأسباب كثيرة منها: تكلفتها العالية، إذ تحتاج إلى رأس مال كبير قد لا يستطيع القطاع الخاص توفيره، أو قد يكون العائد من الاستثمار غير مضمون أو غير مجد أو قليل جداً، إذ لا يشجع على الاستثمار في مثل هذه المشاريع، أو أن إنتاجها يتطلب استخدام تقنية متقدمة جداً ومكلفة. هنا تتولى الدولة إنشاء وإنتاج هذه السلع والخدمات وتقديمها للمجتمع، مثال ذلك: إنشاء الطرق والمطارات والموانئ والسكك الحديدية وشبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي والهاتف، وتقديم الخدمات التعليمية والصحية والبلدية .... إلخ، (الملحم، ١٩٩٧م).

وقد تلعب الدولة دوراً كبيراً في النشاط الاقتصادي يتعدى إنشاء وإدارة الخدمات العامة إلى المبادرة في إنشاء المشاريع الاقتصادية الإنتاجية أو ما يسمى شركات القطاع العام أو المؤسسات العامة، إذ تقوم بإنشاء المصانع الكبيرة مثل مصانع الحديد والصلب والبتروكيماويات، أو مصافي تكرير البترول، أو القيام بالاستثمار في قطاع معين من قطاعات الاقتصاد مثل: قطاع السياحة والفنادق والمواصلات والاتصالات والخطوط الجوية. إما أن تقوم الدولة بامتلاك وتشغيل هذه المشاريع بالكامل أو بالاشتراك مع القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي، فمنذ بداية القرن العشرين توسع تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي للمجتمع الحديث بشكل كبير جداً بناء على المتطلبات المستجدة للمجتمع، وأصبح دورها مؤثراً في حياة الكثيرين من أفراد المجتمع، مما انعكس على كفاءة وفاعلية الاقتصاد بشكل عام وألحق بالكثير من الدول التزامات وديونا مالية ضخمة وعجزاً في ميزانيتها العامة وميزان المدفوعات الخارجية وذلك نظراً لكبر وتضخم الهيكل الإداري البيروقراطي العام للدولة ولعدم كفاءته وفاعليته ومرونته للتعامل مع المستجدات التي تطرأ على الاقتصاد والمجتمع بشكل عام، وظهور الفساد الإداري وغياب المسئولية الإدارية وزيادة الفاقد في الإنتاج وعدم وجود متابعة ولا تقويم فعال وحقيقي لأداء كثير من المشاريع والأجهزة الحكومية بشكل عام، وغياب المنافسة الحقيقية في سوق الإنتاج بالقطاع العام، فكانت دائماً تكاليف تشغيل وإدارة صيانة المشاريع عالية مما يؤدي إلى خسارة الكثير من المشاريع الحكومية، (Lawther,1996).

ولتحسين كفاءة وفعالية القطاع العام ظهر ما يسمى بمدرسة الاختيارات العامة (Public Choice) بين كتاب الإدارة العامة في أواخر الخمسينيات الميلادية من القرن الماضي، مما أحدث تغيراً في المفهوم التقليدي للإدارة العامة ونظرية الاختيارات

العامـة مبنية على نظريـة علم الاقتصاد والمنافسـة الاقتصادية، وتسـتخدم نماذج اقتصاديـة لتحليل وظائف الأجهزة الحكومية تختلف عما تعـود على تطبيقه الكُتّاب والممارسـون في الإدارة العامة. وكانت هـذه النظرية تهدف إلى تصغير حجم الهيكل العام للحكومة، وإلى زيادة الكفاءة والفعالية الإدارية والإنتاجية وإعطاء المستهلك عدة خيارات ليختار منها ما يناسـبه لإشباع حاجته، لأنهم يعتقدون أن عدم كفاءة الأجهزة الحكومية راجع لطبيعتها البيروقراطية المعقدة وبما أن ما يحرك الطبيعة الإنسـانية هو المصلحة الشـخصية بالدرجة الأولـى، فإنه يجب على ضوء ذلـك إعادة تصميم الجهاز الحكومي، ليعمل على هذا الأسـاس حتى يتمكن من تحقيق أداء جيد للإدارة فـي الحكومـة، (Downs, 1957, Buchnana, & (Tullock ,1962, and Niskanen, 1971. لقد حاول Niskanen باسـتخدام النموذجين الاقتصادي والرياضي أن يثبت أن الجهـاز البيروقراطي الحكومي ينمو دائماً بشـكل أسـرع، ويعمل بفاعلية أقل من القطاع الصناعي الذي يعمل بتنافس. فكُتّاب نظرية الاختيارات العامة يعدون الأجهزة الحكوميـة بصفتها أجهـزة منتجة للسـلع والخدمات، من الممكن باسـتخدام نموذج المنافسـة أن تجبر على تقليل النفقات واكتشـاف طرق جديدة لإنجاز وإتمام الأعمال بكفاءة وفعالية. فمنذ أن بدأت الحكومات بالانتقال من مرحلة التوسع والتضخم إلى مرحلـة الانكماش وتصغير حجم الهيكل الإداري للحكومة وتقليل دورها في النشـاط الاقتصادي بشـكل عام، بدأ كثير من السياسـيين والمهتمين بالشـئون العامة ينتبهون لنظرية الاختيـارات العامة وينـادون بتطبيق مفاهيمها، لأنها تعتمد على اسـتخدام معايير اقتصاديات السـوق في إدارة شـئون الدولة لتقليل النفقات العامة وتحسـين الإنتاجيـة والكفاءة والفعالية الإدارية للجهاز الحكومـي، أو بمعنى آخر إدارة القطاع العام بأسلوب إدارة القطاع الخاص. وسميت بعدة مسميات مثل: تصغير حجم إدارة الدولة (Cut- back Management)، والخصخصة (Privatization). باختصار؛ فإن نظريـة الاختيارات العامة تقـوم بإعداد بعض المطالب التجريبية القائمة على: ١) إن السياسات الديمقراطية تملك توجهاً تجاه نمو الحكومة والميزانيات العامة الزائدة عن الحـد. ٢) إن نمو النفقات ناجم عن التحالفات المبنية على المصلحة الذاتية للناخبين والسياسـيين والبيروقراطيين. ٣) إن أداء المشـاريع الحكومية أقل مسـتوى من أداء المشاريع الخاصة، (Mc Curdy,1986).

القطاع العام والتنمية الاقتصادية وسياسة الخصخصة:

طبقاً لأحد المبادئ الأساسية لنظام اقتصاديات السوق، فإن تداول السلع والخدمات

يجب أن يتم بين عدد كبير من المنشآت التي تبحث بالدرجة الأولى عن أعلى نسبة من الأرباح عند بيع منتجاتها وخدماتها، وبين عدد من المستهلكين الذين يبحثون عن أعلى عائد لهذه السلع والخدمات لقاء شرائها. ويتم تبادل المنافع وتوزيع السلع والخدمات بطريقة طبيعية من خلال ما يسمى (اليد الخفية) التي تحرك السوق، مما يخلق نوعاً من التوازن بين العرض والطلب ويحقق الفاعلية التامة بين المنتج والمستهلك بدون أي تدخل من الدولة. ولكن الحقيقة التي يجب أن نعرفها أنه من الناحية العلمية لا يمكن أن يدار الاقتصاد عن طريق نظام اقتصاديات السوق والمنافسة الاقتصادية فقط، فقد لاحظ الاقتصاديون والمهتمون بالشئون العامة بعض أوجه القصور في هذا النظام (Market Failures)، مما يتطلب فعلاً تدخل الدولة أو القطاع العام في حالات كثيرة في النشاط الاقتصادي باستخدام السياسات المالية والنقدية لسد قصور نظام السوق وفي الوقت نفسه معالجة الركود الاقتصادي، ولضمان النمو الاقتصادي المطلوب والحد من التضخم والبطالة، وعدم استقرار سعر صرف العملة المحلية، وخلق ميزان مدفوعات خارجية متزن. فعلى الرغم من أن المنادين والمؤيدين لتطبيق سياسة الخصخصة يرون أن المصروفات الحكومية تشكل عبئاً كبيراً على الاقتصاد، وأن الخصخصة تساعد على إنهاء أو تقليل هذا العبء الاقتصادي عن طريق الحد من المصروفات الحكومية، فإن المعلومات تشير إلى أن المتعاقدين مع الحكومة من القطاع الخاص غالباً ما يشكلون ضغطاً كبيراً على الخزانة العامة بمطالباتهم المالية المتزايدة، وإن كثيراً مما ينتج بواسطة القطاع الخاص يستهلك من القطاع العام ومن ثم يصرف عليه من الإنفاق الحكومي. كذلك تناسى المنادون بتطبيق سياسة الخصخصة والحد من دور الدولة ما تضيفه الدولة للموارد الإنتاجية للمجتمع عن طريق ما تنفقه من مصروفات عامة، إذ يلعب القطاع العام في كثير من الدول دوراً كبيراً ومؤثراً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة والمجتمع ككل، فبالإضافة إلى القيام بالوظائف التقليدية للدولة بادر هذا القطاع بإنشاء البنية التحتية والرأسمالية من شبكات طرق برية وحديدية وخطوط جوية ومطارات وموانئ واتصالات وشبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي، وإنشاء المرافق الصحية والتعليمية وإدارتها والإشراف عليها، وتشغيلها وصيانتها والصرف عليها من الخزينة العامة للدولة، وذلك فضلاً عن إنشاء كثير من المؤسسات العامة التي قامت بإنشاء المشاريع الاقتصادية الإنتاجية العملاقة، مثل: مجمعات الحديد والصلب والألمنيوم والبتروكيماويات ومصافي تكرير البترول وتجميع الغاز والفنادق الكبيرة وغيرها من المشاريع التي يصعب على القطاع الخاص الاستثمار فيها نظراً لكبر حجم رأس المال المطلوب ومستوى التقنية والخبرة

الإدارية والفنية اللازمة لإدارة وصيانة هذه المشاريع. فمن المعروف أن السياسة المالية والنقديـــة الاقتصادية للدولة يجـب أن تصمم لتحقق مســتويات عالية من التوظيف ومســتوى معقولاً من استقرار الأسعار وميزان مدفوعات متزنٍ قدر المستطاع، مما له كبير الأثر في النمو الاقتصادي للدولة بشــكل عام وعلى نمو القطاع الخاص بشــكل خـاص (Musgrave& Musgrave, 1989). فبنظــرة عامــة ومتفحصة على الإنفاق الحكومي نجد أنه منصب على الاستثمار في رأس المال غير الملموس مثل تنمية الموارد البشــرية كما هو أيضاً منصب على تنمية البنية التحتية والرأســمالية للبلد فنسبة لا بــأس بها من الإنفاق الحكومي تذهب لأنها رواتب وأجور للموظفين الحكوميين، وعلى الرغــم مــن أن ذلك يتم مقابل عملهم فــي الحكومة، فإنه يعد أيضــاً نوعاً من توزيع الدخل بين أفراد المجتمع والمشــاركة في توظيف نســبة من طالبي العمل مما يحد من البطالة، وتوجد برامج حكومية كثيرة موجهة لدعم طبقات معينة من المجتمع من ذوي الدخــل المنخفض والفقراء مثل الضمــان الاجتماعي وإعانات الطلاب. كذلك يذهب جــزء من إنفاق الحكومــة إلى الخدمات التعليمية والصحيــة والاجتماعية التي تقدم لأفراد المجتمع بصفة عامة، وفي أحيان كثيرة تدعم الحكومة بعض الصناعات المحلية تشجيعاً لها إما بإعفائها من بعض الرسوم والضرائب أو بدعم أسعارها كالإعانات التي تدفع من الحكومة لشــركات الكهرباء أو مطاحن الدقيق والمواد التموينية الأساســية، وبالتالي تتحمل الميزانية العامة للدولة تكاليف هذا الدعم. ويستمر الصرف على بعض البرامج والمشاريع الحكومية من الخزانة العامة حتى تدعم استمرار صناعات ومشاريع أخــرى من القطاع الخاص. كما أن الدولة دائماً تتحمل تكاليف تدريب وإعادة تدريب المواطنين لتأهيلهم أو إعادة تأهيلهم للانخراط في فرص العمل المتوافرة في القطاعين الخاص أو العام، والمصروفات الحكومية تساعد على الاستقرار الاقتصادي بشكل عام وحجم ونوعية الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة أصبحت وسيلة فعالة للسياسة النقدية بيد الحكومة لتوجيه الاقتصاد والتأثير فيه، (Donhue,1989:14-34). وتعد الحكومة المســئولة بالدرجة الأولى عن صحة الاقتصاد الوطني ونموه واستقراره، ولا يمكن أن تتخلى الحكومة عن هذه المسئولية لتضعها على عاتق القطاع الخاص، فالدولة دائماً ما تتدخل إذا تطلب الأمر لإنقاذ بعض شــركات ومؤسســات القطاع الخاص إذا ما تعرضت إلى مشــكلات مثل: مشــكلة الائتمان العقاري الأمريكي الحالية ٢٠٠٨م، وجمعيات القروض والتوفير الأمريكية، وبنك «كونتنانتل ألينوى» في عام ١٩٨٤م عندما تعرض لمشــكلة عجز وإفــلاس تدخلت الحكومة الأمريكية بتســوية الأوضاع، وكذلك تدخلت الحكومة الســعودية لإنقاذ بنك الرياض وبنك القاهرة السعودي من الإفلاس

قبل عدة سنوات، هذا وفي النهاية فإن العمل في الميدان الحكومي ما هو إلا سوق سياسي يتنافس فيه السياسيون والموظفون الحكوميون والمهتمون بالشئون العامة، على استقطاب أكبر دعم من موارد الدولة لميزانيات الأجهزة التي يعملون بها والمشاريع التي يشرفون عليها، فهم يبحثون عن مصلحتهم ومصلحة من يمثلون بالدرجة الأولى من خلال تحقيق المصلحة العامة، (Starr,1987:126-131).

المؤسسات والشركات العامة:

تم استخدام شركات ومؤسسات الدولة العامة من أوائل الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي بشكل عام من أجل دفعة النمو الاقتصادي للعديد من الدول النامية. وخاصة تلك الشركات المملوكة للدولة، وقد تم توظيف هذه الشركات لتحقيق عدد من الأهداف التنموية من خلالها. وقد تضمنت هذه الشركات بالإضافة إلى غيرها الشركات التي تنقب عن الموارد الطبيعية (البترول والغاز، والمناجم على سبيل المثال) أو من أجل توفير البضائع المنتجة من قبل شركة واحدة بعينها مثل (الكهرباء، المياه، الغاز، الهاتف، النقل العام) للحصول على الأعمال ذات العائدات والمهمة بالوقت نفسه للتوسع والنمو الاقتصادي، ولكن ليس هناك رغبة من القطاع الخاص للاستثمار فيها وذلك لطول وقت التنفيذ والتكاليف الرأسمالية المرتفعة، ولزيادة إشراك الأفراد من المواطنين في قطاعات الاقتصاد المتقدم، (Farazmand, 1996). وعلى الرغم من الأهداف التي تقوم بها هذه الشركات، إلا أن أداءها في كثير من الأحيان يكون ضعيفاً. في الوقت الذي أدى تكاثر هذه الشركات والمؤسسات العامة إلى إضعاف القطاع العام وتضخم الجهاز البيروقراطي الحكومي فقد تعرضت الكثير من هذه الشركات على مدار العديد من السنوات للخسائر التي تطلبت من الناحية الأخرى تخصيص جزء كبير من ميزانية الدولة لصالح هذه الشركات، مما أدى بالتالي إلى وقوع الدولة في الديون الكبيرة بما يشكل عبئاً إضافياً عليها نتيجة لفوائد الديون سواء الداخلية أو الخارجية. إن عرض أنظمة وإجراءات هذه الشركات على آليات الأسواق الرأسمالية يمكن أن يساعد في تخطي هذه المشكلات ويزيد من كفاءتها وفعاليتها. ويتطلب لعرض هذه الشركات على الأسواق المنافسة نقل ملكية الشركات من أن تكون في ملكية الدولة إلى أن تصبح في ملكية القطاع الخاص، إذ يتم التأكد من منافسة هذه الشركات ومنتجاتها وجودة بضائعها وخدماتها وأنها قابلة للمنافسة طبقاً لمتطلبات واحتياجات العميل وبتكلفة تعكس إمكانية استخدامها ومصادر الإنتاج الخاصة بهذه السلع والبضائع، وذلك من أجل الحصول على الكفاءة العالية وجودة المنتج. كما أن

مخاطر الامتلاك والاستحواذ والإفلاس التي تحدث في الأسواق الرأسمالية ستقودنا إلى الجودة والفعالية للمنتج (جودة الإنتاج وبأقل التكاليف). لذا فإن خصخصة هذا النوع من الشركات قد زادت خلال السنوات الماضية وتم طرحها على أنها إجراءات سياسية من أجل التغلب على الأمراض التي أصابت الشركات العامة في كل من الدول المتقدمة والنامية، (Huang, 1996).

أهداف الخصخصة:

تختلف أهداف الخصخصة من دولة إلى أخرى حسب أحوالها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وطبيعة الخدمة التي يراد خصخصتها، فبعض الدول تتجه للخصخصة بصفتها جزءاً من برنامجها للإصلاح الاقتصادي أو نتيجة لضغوط خارجية من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتصحيح مسارها الاقتصادي للحصول على بعض المساعدات الاقتصادية والفنية والقروض من المنظمات الدولية والأجنبية، وبعضها يكون اتجاهها للخصخصة نتيجة لتحول الدولة من الاقتصاد الاشتراكي إلى نظام اقتصاديات السوق، والبعض الآخر يهدف للحد من دور القطاع العام وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص للتخفيف عن الدولة وزيادة المنافسة في النشاط الاقتصادي وتحسين الكفاءة والفعالية والإنتاجية الاقتصادية. وبغض النظر عن الأهداف الخاصة للخصخصة في كل دولة، هنالك أهداف عامة للخصخصة تتلخص في التالي:

١- رفع الكفاءة والفاعلية الإدارية للمؤسسات والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية العامة التي تمت خصخصتها لزيادة الإنتاجية وإدارتها بأسلوب اقتصادي فعال في ظل نظام السوق الذي يعتمد على المنافسة.

٢- زيادة إسهام القطاع الخاص في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام وتشجيعه للاستثمار في مشاريع اقتصادية وإنتاجية كبيرة.

٣- تخفيف الأعباء المالية عن الميزانية العامة للدولة وذلك بإلغاء أو تقليل دعم الدولة للخدمات العامة وبعض السلع الأساسية التي كانت تدعمها والتي تشكل عبئاً على الميزانية العامة للدولة.

٤- بيع بعض المشروعات العامة إلى القطاع الخاص واستثمار قيمتها في مشاريع تنموية أخرى يحجم القطاع الخاص عن إنشائها أو الاستثمار فيها.

٥- زيادة موارد الدولة المالية نتيجة بيع بعض أصولها وشركتها للقطاع الخاص.

٦- منح القطاع الخاص دوراً أكبر في التنمية وتنويع القاعدة الإنتاجية وذلك عن طريق

تشـجيع رؤوس الأموال الوطنية للاسـتثمار داخل الدولة بدلاً من الاسـتثمار في الخارج، وكذلك اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الدولة.

٧- زيادة المنافسة بين المنتجين وتوسيع مجال الاختيار أمام المستهلكين.

٨- تصغيـر حجـم الهيكل العام للدولة، وذلك بانسـحاب الدولة من أغلب الأنشـطة ذات الصبغـة التجارية والاقتصادية وجعلها في يد القطاع الخاص، وتركيز أجهزة الدولة على الدور التقليدي لها من المحافظة على الأمن والاستقرار باعتبارها جهة منظمة ومشرعة ومسئولة عن المحافظة على المصلحة العامة.

٩- توسيع قاعدة الملكية الخاصة والمشاركة في المجتمع، وذلك ببيع المشروعات العامة عن طريق الأسهم مما يعطي الفرصة لشرائح كبيرة من أفراد المجتمع في المشاركة في ملكية هذه المشاريع بشراء أسهم فيها، (المنيف، ١٩٩٥:٨ المعلمي ١٩٨٩:٤٠).

حفز القطاع الخاص للمشاركة في عمليات الخصخصة:

إن قرار تطبيق سياسـة الخصخصة في أي دولة هو قرار سياسي في المقام الأول، إذ بإقـرار برنامج الخصخصـة تكون الدعوة مفتوحة مـن الحكومة للقطاع الخاص، وخاصة المحلي، بالمشـاركة بقيادة وتوجيه النشـاط الاقتصادي وانسحاب الدولة من عدة أنشطة اقتصادية كانت في السابق حكراً على مؤسساتها العامة، لكن قرار تطبيق سياسـة الخصخصة وحده ليس كافياً لخلق مشـاركة فعالة مـن القطاع الخاص في مختلف المشاريع التنموية بل يتطلب ذلك وجود عدة عوامل أخرى ضرورية منها:

١- وجود اقتناع وإيمان تامين لدى المسئولين الحكوميين بأهمية الخصخصة ومشاركة القطاع الخاص في مختلف النشـاطات الاقتصادية وفتـح المجال لفعالية وكفاءة القطاع الخاص. وعمل المسـتحيل لتذليل الصعوبات والقضاء على البيروقراطية الحكومية وتسـهيل الإجراءات الإدارية في إنجاز المعاملات والمتطلبات الضرورية لتأسيس أعمال تجارية أو صناعية جديدة أو التوسع في القائم منها.

٢- توفير بيئة اقتصادية مسـتقرة وإصلاح هيكل الأسـعار، خاصة بالنسـبة لتعرفة خدمة البنية الأساسـية مثل: الكهرباء والهاتـف والماء والصرف الصحي، إذ يُعد مثـل هذا الإصلاح مطلباً ضرورياً لتعزيز الكفاءة الاقتصادية وتقليص الإسـراف والقضاء على الهدر وفي الوقت نفسـه تؤدي زيادة التعرفة إلى جلب التمويل وإلى تقليل الحاجة إلى التمويل الخارجي لهذه المشاريع. علماً أن أسعار هذه الخدمات أقل من تكلفتها الاقتصادية.

٣- وضع سياسة مالية ونقدية متزنة تهدف إلى المحافظة على الاستقرار الاقتصادي وإيجاد بيئة سليمة للنشاط التجاري والاستثماري والصناعي تساعد على النمو بشكل مستمر ولفترة طويلة مما يؤدي إلى استقرار الاقتصاد وكبح جماح التضخم والبطالة وتقليص العجز في ميزان المدفوعات وثبات سعر صرف العملة الوطنية، لأن هذه كلها عوامل تؤثر في القطاع الخاص المحلي والخارجي للاستثمار والمشاركة في عمليات الخصخصة.

٤- وجود بيئة استثمارية شفافة تنظمها قوانين وتشريعات واضحة وقابلة للتطبيق تبين الامتيازات والالتزامات وأسس التنافس في مجال الاستثمار، ونظام تشريعي وقضائي فعال يحمي حقوق الملكية والدائنين ويعاقب المخالفين لأنظمة التجارة والاستثمار، إضافة إلى وجود آلية فعالة لحل الخلافات والنزاعات بين الأطراف الخاصة أو العامة خلال فترة زمنية مناسبة.

٥- وجود بنية أساسية حديثة وفعالة مثل الموانى والمطارات وخطوط الهاتف والبريد والطرق الحديثة وشبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء والمدن الصناعية وغيرها من الخدمات الأساسية، لتتطور وتتوسع لتواكب النمو الصناعي والاقتصادي بشكل عام. تعد هذه العوامل السالفة الذكر من العوامل الرئيسية في حال توافرها بشكل دائم وفعال لجذب القطاع الخاص للاستثمار والتوسع في استثماراته.

٦- تطوير أسواق رأس المال المحلية وإيجاد قنوات للاقتراض طويل ومتوسط وقصير الأجل. ومن أجل تطوير هذا المورد فتح المجال أمام الأجانب المقيمين في المملكة للاستثمار في بعض الأنشطة الاقتصادية مثل الاستثمار في الأسهم المحلية، إذ يتم سنوياً تحويل أكثر من (١٥) بليون ريال من العمال الأجانب في المملكة لبلدانهم، إن وجود سياسة واضحة في هذا الاتجاه يساعد من استثمار نسبة لا بأس بها من هذه المبالغ في المملكة، (عزام، ٩٦،١٤).

إدارة عملية الخصخصة:

من الأهمية بمكان قبل البدء في عملية خصخصة إنشاء لجنة أو هيئة أو جهاز إداري متخصص يتكون من عدد من الوزراء والخبراء، يرتبط بمجلس الوزراء أو الوزير المختص بالخصخصة، وتكون مهمة هذا الجهاز دراسة المشاريع التي تنوي الدولة خصخصتها دراسة متكاملة من جميع النواحي القانونية والتنظيمية والاقتصادية

والاجتماعيـة ومعرفـة الهدف الأساسـي من الخصخصـة، وكيفية تقويم المشـروع ومجوداته؟ وهل سـيتم خصخصته كليـاً أو جزئياً ومتى يتم ذلك ومن سيسـمح لهم بالاشـتراك في الخصخصة؟ هل هم مستثمرون محليون أو أجانب أو يطرح للاكتتاب العـام؟ وما هـو الأثر المتوقع من عملية الخصخصة علـى الاقتصاد الوطني وتوظيف العمالـة الوطنية بهذه المشـاريع بعد تحويلها من القطاع العـام إلى القطاع الخاص. ونظراً إلى أن المشـاريع التي يراد خصخصتهـا تتبع وزارات وأجهزة حكومية مختلفة، فهذا يتطلب أيضاً التنسـيق الكامل بين هيئة أو لجنة الخصخصة والوزارة أو الجهاز الذي يتبعه المشـروع الذي تقرر خصخصته، من حيث الحصول على جميع المعلومات الأساسية عن المشروع، وبالوقت نفسه جعل المسئولين في هذه الأجهزة على معرفة تامة بالإجراءات والخطوات التي تمت والتي تتم حول إجراءات خصخصة المشـروع التابع لهـم وكذلك تقوم لجنة الخصخصة بوضع أولويات للمشـاريع التي يراد خصخصتها حسـب أهميتها، كما تقوم بتقديم توصياتها النهائية عن كل مشـروع تمت دراسته إلى مجلس الوزراء أو الوزير المسـئول عن الخصخصة ليقدمهـا لمجلس الوزراء للموافقة عليهـا واعتمادهـا، وإذا صدر قرار بالموافقة عليها تبدأ الخطـوات التنفيذية الفعلية لخصخصة المشـروع. كما تقوم الهيئـة أو الجهاز المذكور بمراقبة عملية الخصخصة وتقويمهـا أثنـاء تطبيقها لأن تنفيذ عملية خصخصة مشـروع مـا لا يقل أهمية عن دراسـة المشـروع وعمل خطة لخصخصته وإصدار قرار بذلك، لأن فشل تنفيذ خطة خصخصته قد ينعكس سـلباً على الهدف الأساسي من خصخصة المشروع ومستقبله، كذلك قد ينعكس على عمليات خصخصة المشاريع الأخرى.

لقـد أنشـأت عدد من الدول مثل: المكسـيك وماليزيا ونيوزيلنـدا هيئة أو جهازاً متخصصاً مرتبطاً برئاسة مجلس الوزراء أو الوزير المسئول عن عمليات الخصخصة، لكي يدرس المشاريع المراد خصخصتها وينسق مع الأجهزة الحكومية المختلفة ويشرف على عمليات الخصخصة بعد الموافقة عليها من القيادة السياسية في البلاد، (الجزاف، ١٩٩٦) كما أن هنالك دولاً أخرى مثل المغرب أنشـأت وزارة متخصصة مهمتها تحديد المشاريع التي يراد خصخصتها ودراستها دراسة مستفيضة من جميع النواحي ثم البدء في عمليات الخصخصة.

أساليب الخصخصة وأنواعها:

أسـاليب التخصيـص، هي مجموعة مـن الأدوات يتم اتباعهـا لغرض تخصيص

المؤسسـات والمشـاريع والخدمات العامة وتندرج تلك الأساليب ما بين نقل الملكية إلى الإدارة والتشغيل، والتأجير والتمويل أو البيع عن طريق الاكتتاب العام أو البيع لمستثمر رئيسي، ولكل من تلك الأساليب آثاره وضوابطه وعوامل نجاحه أو فشله، وفي الغالب يتم تطبيق أكثر من أسـلوب لتنفيذ الأهداف الموضوعة للخصخصة، وعليه فمن المهم اختيار أسلوب التخصيص المناسب لتحقيق الأهداف المحددة لعملية التخصيص.

تختلـف الخصخصة باختلاف الأحـوال الاقتصاديـة والسياسـية والاجتماعية ومستوى نمو الاقتصاد ودرجة تدخل الدولة فيه، فمتطلبات وأسلوب وحجم خصخصة الاقتصاد في الدول الاشتراكية ذات الاقتصاد الموجه المسيطر عليه بدرجة كبيرة وشبه كامل من الدولة، تختلف عنها في اقتصاد الدول الرأسمالية - الصناعية - التي تطبق اقتصاديات السـوق، كذلك تختلف عنها في اقتصاديات الدول النامية ذات الاقتصاد المختلـط، إذ يعمل القطاع الخاص جنباً إلى جنب مع القطاع العام، كما هو مطبق في كثيـر من دول العالم الثالث ومنها دول الخليج العربي. ففي كثير من هذه الدول ذات الاقتصاد المختلط، يوجد قطاع خاص نشـط يقوم بممارسـة كثيـر من الأعمال ذات الصفة التجارية البحتة ويسـتثمر في بعض مشـاريع البنية التحتية ومشاريع إنتاجية أخرى سـواء أكانت زراعية أو صناعية أو قطاع خدمات. ويمكن اتباع أحد الأساليب أو الوسائل التالية لإجراء عملية الخصخصة أو التحويل من القطاع العام إلى القطاع الخاص:

١- انسـحاب أو توقـف القطـاع عن تقديم خدمـة معينة أو تشـغيلها وقيام القطاع الخاص بذلك (Load Shedding)، وترك المجال لقوى السـوق والمبادرات الفردية والشـركات الخاصة لتتنافس فيما بينها، مما يؤدي إلى تقليل تكلفة المنتج وكذلك تقليـل الطبيعة الاحتكارية للقطاع العام ليصبـح هنالك أكثر من منتج للخدمة أو السـلعة. إن المنافسـة هي العلاج لرفع الفعالية وتحسين مستوى الخدمة وتقليل الأسـعار، ويمكن تحقيقها عن طريق تطبيق سياسـة الخصخصـة. ومثال ذلك تشـغيل مياه الصرف الصحـي وجمع المخلفات والنفايات داخل المدينة بواسـطة القطاع الخاص.

٢ - بيع المؤسسات والشركات الإنتاجية التي تملكها الدولة أو تملك حصة فيها، مثل: مصانع الحديد والصلب أو الإسمنت والشركات التجارية الأخرى، وذلك عن طريق طرح أسهمها كاملة للاكتتاب العام أو بيع جزء منها لمستثمرين رئيسيين من القطاع الخاص. وفي حالة البيع لمستثمر رئيسي يجب أن يكون قادراً على توفير التمويل

اللازم ولديه القـدرة الإدارية والتقنية والفنية اللازمة لتطوير الإنتاج والتسـويق للمنتجات والخدمات والأخذ بأسـباب التطور التقنـي والإداري وتوفير الخبرات الجديدة في هذا المجال.

٣- البيع الكلي أو الجزئي لأصول الدولة في بعض المشـروعات العامة المملوكة للدولة مثل شركة الطيران أو السـكك الحديدية أو الفنادق أو الأراضي المملوكة للدولة، عن طريـق المزاد العلني أو العـروض المغلقة مقدمة من مسـتثمرين مؤهلين يتم دعوتهم لتقديم عروضهم، أو المفاوضات أو البيع للعامة، عن طريق طرح الأسـهم للاكتتاب أو عن طريق البيع للإدارة والعاملين، (الهندي، ١٤٢٣هـ). وهذا الأسلوب يلائم المؤسسات التي تتميز بالاستقرار والاستمرارية في النشاط وذات مركز مالي قوي وجدوى اقتصادية وتجارية سـليمة. وذلك من أجل جمع دخل نقدي لتمويل مشروعات تنموية حكومية جديدة أو سد العجز في الميزانية أو إنهاء الدعم لبعض الخدمات العامة. إن المشكلة تكمن في إمكانية تقرير القيمة الفعلية للأصل الذي سوف يتم تصفيته. ومن الممكن أن تقدم تصفية الأصول الحكومية من أجل قيمتها النقدية حلاً مؤقتاً لمشـكلة العجز في الميزانيـة العامة للدولة على المدى القريب، ولكنها بالتأكيد قد يكون لها أثر عكسي في المصلحة العامة على المدى البعيد.

٤- عقود الإدارة يتم التعاقد مع القطاع الخاص لإدارة وتشـغيل منشآت معينة وتقديم خدمات، كانت الدولة في الأسـاس مسئولة عن تقديمها لفترة زمنية معينة مقابل مبلـغ مالي مقطوع متفـق عليه، ويتبع هذا الأسـلوب في الأحـوال التي تتطلب خبرات متخصصة على مستوى عال في الإدارة العامة والتشغيل والتسويق، إذ يتم التعاقد مع شـركة خاصة لتقديم خدماتها لجمهور المستفيدين مثل إدارة وتشغيل المستشفيات وتقديم الخدمات الصحية للمواطنين، وإدارة وتشغيل الحدائق العامة. في مثل هـذه الحالة مازالت الحكومة مالكة للأصول والمقاول يقوم فقط بأعمال الإدارة والتشـغيل والرقابة اليومية وتقديم الخدمات المطلوبة، في حين أن الدولة تكون مسئولة بالدرجة الأولى عن نجاح سياسة الخصخصة وعن مستوى الخدمة وكذلك النجاح المالي للشـركة المقدمة للخدمة. بيد أن هناك عيوباً أو سـلبيات لهذا الأسلوب من أبرزها أن المستثمر لا يتحمل المخاطر التجارية، وإمكانية إساءة المستثمر استخدام أصول المشروع وعدم المحافظة عليها. استخدمت الخصخصة في هذه الحالة بصفتها أسـلوباً لتخفيض تكلفة إنتاج السلع والخدمات، ولمساعدة المديريـن على التعامـل مع عملية التوظيف، إذ لا يخضع العاملون في الشـركات

الخاصة لأنظمة الخدمة المدنية، وللاستفادة من قيم ومبادئ وأساليب الإدارة في القطاع الخاص.

٥- عقـود التأجيـر: تمثل عقـود التأجير اتفاقيـات بين الدولـة والقطاع الخاص، بمقتضاها يقوم المسـتثمر من القطاع الخاص بتزويد المنشأة الحكومية بالخبرات الإداريـة والفنية لمـدة زمنية محددة إزاء مبلغ مالي متفق عليه أو يقوم المسـتثمر من القطاع الخاص باسـتئجار الأصول أو التسهيلات المملوكة للدولة واستخدامها مقابـل إيجار يدفعه للدولة ويحدد عقد الإيجار مسـئولية كل طرف تجاه الآخر. الظاهرة المميزة لعقود التأجير أن المستثمر يتحمل كامل المخاطر التجارية الناشئة من تشغيل هذه الأصول، وتقع عليه مسئولية المحافظة وصيانة الموجودات والأصول التي استأجرها.

٦- تخفيـف القيـود على القطاع الخاص وتتمثل في إلغاء بعـض القيود التي تحد أو تمنع القطاع الخاص من الدخول في الاسـتثمار ببعض الأنشطة الاقتصادية التي تقـع ضمن نطاق القطاع العام لزيادة المنافسـة، وإلغاء أو تخفيف بعض الرسـوم والضرائب التـي تحد من تدخل القطاع الخاص ببعض الأنشـطة، وكذلك بعض القيـود التي تفرضها الدولة على مسـتوى الأجور والأسـعار وجعل قوى السـوق تتصدى لاحتياجات الناس، (Savas,1987:89 Starr,1987:125).

٧- تقديم الخدمات مقابل رسـوم User Fees/ User Charge: يقوم القطاع الخاص بتقديم بعض الخدمات لجمهور المسـتفيدين مقابل دفع رسـوم مالية لاسـتخدام الخدمة، مثل دفع رسـوم اسـتخدام الطرق السـريعة في بعض الدول المتقدمة، (Savas,1984:13).

٨- عقود التمويل: يستخدم هذا الأسلوب خاصة في مشاريع البنية التحتية والإنشاءات الرأسمالية الكبرى التي تحتاج إلى موارد مالية ضخمة لا تستطيع الحكومة توفيرها مثل: توسـعة مطار دولي أو إنشـاء سكك حديدية على سـبيل المثال، فيتم تنفيذ هذا المشـروع عن طريق شركة خاصة يرسـو عليها عطاء بمنافسة عامة تتحمل مسـئولية تدبير النفقات الرأسمالية والتشـغيلية لبناء وإدارة المشروع واستثماره لمـدة معينة قد تمتد مـن (١٥-٣٠ عاماً) والاحتفاظ بالمـوارد المالية الناتجة عن إدارة المشـروع (BOT: Build Operate Transfer)، ويكـون ربح الحكومة عبارة عن الرسـم السـنوي الذي تدفعه الشركة التي تدير المشـروع للحكومة بالإضافة إلى أيلولة جميع المباني والبنية التحتية والتوسـيعات، والتحديثات التي تجرى لها،

إلى الحكومة بعد انتهاء عقد الإدارة. وهناك أشكال عديدة لهذا الأسلوب من الخصخصة تشمل: (LBO, BOOT, BOT, BBO, BOO) وغيرها؛ إلا أن هذه الأشكال من العقود ذات تطبيقات مغايرة فمنها ما لا يقوم على أساس نقل ملكية المشروع إلى الحكومة بعد انتهاء فترة العقد، (المتولي، ٢٠٠٤م). ومن أشكال عقود التمويل ما يلي:

أ- عقد تأجير - بناء - تشغيل (LBO) (Lease, Build, Operate): يتم ذلك بإبرام عقد طويل الأجل مع مستثمر من القطاع الخاص لبناء وتنمية وتشغيل منشأة حكومية كبيرة، يستطيع المستثمر خلال فترة العقد استرجاع استثماراته، بالإضافة إلى دفعه مبلغاً معيناً إيجار قيمة العقد.

ب- بناء - تملك - تشغيل - تحويل (B.O.O.T) (Build, Own, Operate, Transfer): يقوم المستثمر من القطاع الخاص بتوفير التمويل اللازم لبناء المشروع وتملكه بشكل مؤقت لمدة العقد، مما يكفل لصاحب العقد أو الامتياز سهولة تشغيله وصيانته واسترداد استثماراته والأرباح المتوقعة وتحويله لملكية الدولة في نهاية العقد.

ج- بناء - تشغيل - تحويل (B.O.T) (Build, Operate, Transfer): يقوم المستثمر من القطاع الخاص بموجبه بعملية التمويل لبناء المشروع وتشغيله وتحويله للدولة في نهاية مدة الامتياز أو العقد. يدير المستثمر المشروع ويحصل الرسوم لصالحه خلال فترة العقد مما يمكنه من استرجاع رأسماله من الاستثمار مع بعض الأرباح والعوائد الحكومية ويعيد المشروع لصالح الحكومة في نهاية العقد.

د- شراء - بناء - تشغيل (BBO) (Buy, Build, Operate) بموجب هذا العقد يتم بيع منشأة حكومية قائمة لمستثمر من القطاع الخاص (منح امتياز)، ليجدد المنشأة ويوسعها ويشغلها بصورة دائمة. ويحق للدولة بموجب منح هذا الامتياز التأثير والتحكم بالأسعار وجودة الخدمة.

هـ - بناء - تملك - تشغيل (BOO) (Build, Own, Operate) بموجب هذا العقد يتم بيع المنشأة الحكومية لمستثمر من القطاع الخاص يلتزم بموجبه بتوفير التمويل اللازم والبناء والتملك وتشغيل المنشأة بصورة دائمة بموجب امتياز تمنحه الدولة للمستثمر ولكن بضوابط توضع على أسعار الخدمات المقدمة وجودتها وطريقة التشغيل، بعد ذلك تنتقل ملكية المشروع بشكل نهائي للمستثمر من القطاع الخاص، (المتولي، ٢٠٠٤: ٥٦).

عقـود التمويـل أو ما يعرف بنظام البناء والتشـغيل والتحويـل B.O.T هو اتفاق تعهّد بمقتضاه الدولة أو أحد الأشـخاص المعنوية العامة إلى أحد الأشخاص المعنوية الخاصة وطنياً أو أجنبياً أو مشـتركاً بإنشاء مشروع لإشباع حاجة عامة للأفراد على نفقته ويتولى إدارته لمدة معينة وبشروط معينة تحت إشراف الدولة ورقابتها، ثم ينتقل المشروع إلى الدولة بحالة جيدة بنهاية المدة، (المتولي، ٢٠٠٤: ٥٦).

مزايا وعيوب نظام التمويل .B.O.T:

مزايا نظام التمويل .B.O.T:

١- صورة من صور الاستثمار المباشر مما يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة.
٢- يوفر العملة الأجنبية التي تحتاج إليها الدولة.
٣- يساعد على نقل التكنولوجيا والمعرفة التقنية.
٤- ملكية الأصول لا تنتقل للأبد إلى القطاع الخاص فهي ليست ملكية دائمة.
٥- ينقل عبء تمويل ومخاطر التشغيل التجاري على عاتق القطاع الخاص.
٦- يرفع كفاءة تشـغيل المرافق العامة من خلال اكتسـاب الخبـرات الفنية، (المتولي، ٢٠٠٤: ٥٨-٥٩).

عيوب نظام التمويل .B.O.T:

١- كثرة الاتفاقات والعلاقات التعاقدية المتشابكة تقتضي تحمل الدولة تكاليف باهظة لإعداد وتحضير مستندات التعاقد واستغراقها لوقت طويل مما يؤدي إلى تعطيل حركة التنمية في الدولة.
٢- تحميـل ميزانية الدولة عبئاً مالياً كبيراً بسـداد حد أدنى شـهرياً للحصول على الخدمة سواء تم الانتفاع بها أم لا.
٣- عـبء المخاطر السياسـية يقـع على عاتق الدولـة مثل حـالات العصيان المدني والإضرابـات العمالية، وحالة الحرب وزيادة الرسـوم الجمركية وتغيير المعاملات الضرائبية أو التغير في سـعر صرف العملـة المحلية أو الأجنبية، وحالات الركود الاقتصادي والتضخم، (المتولي، ٢٠٠٤: ٥٨-٥٩).

تختلف آثار ونتائج كل أسـلوب أو نوع من أنواع الخصخصة عن النوع الآخر طبقاً لمدى إمكانيته في تخفيض المصروفات العامة وإحكام المراقبة العامة على المصروفات.

فمثــلاً التعاقد مع القطاع الخاص لتقديم خدمــات معينة مقابل مبلغ نقدي يدفع من قبل الحكومة هذا لا يعفي الجهاز الحكومي من جمع الضرائب والرســوم المقررة على الأفراد والمؤسسات الخاصة، وبالوقت نفسه لا يعفي المسئولين الحكوميين عن مستوى الخدمة التي يقدمها المتعهد ولا عن المســئولية الإدارية والمالية عن المصروفات العامة إطلاقــاً على الرغم من أنه تم نقل مــكان تقديم الخدمة من القطاع العام إلى القطاع الخاص لكن مازالت المســئولية الرئيســية تقع على عاتق الدولة. ويختلف هذا النوع مــن أنواع الخصخصة اختلافاً واضحــاً عن الأنواع الأخرى، مثــل بيع أصول الدولة إلــى القطاع الخاص أو الانســحاب من تقديم خدمة أو برنامــج معين وجعل القطاع الخاص يقوم بتقديمه مباشرة للمستفيدين مقابل رسم معين يدفعونه. تتطلب عمليات الخصخصــة أحيانــاً كثيرة حوافز معينة تعطى للقطاع الخاص، ليقوم بشــراء أصول معينــة مــن الدولة أو تقديم خدمات معينة، مثل الحصول علــى إعانات من الدولة أو إعفاءات من الرسوم والضرائب، تؤثر مثل هذه الحوافز إيجابياً في حركة السوق، ولكن في الوقت نفســه تمثل فقد نســبة من دخل الدولة مما لا يؤدي إلى خفض العجز في الميزانية العامة. كذلك تختلف أنواع الخصخصة من حيث أثرها في إحداث المنافسة مــن عدمها، فالخصخصة تختلف عن تحريــر الاقتصاد وجعل صناعة معينة مفتوحة للســوق وخاضعة لضغط المنافسة بين جميع المستثمرين، وقد تؤدي خصخصة خدمة ما إلــى نقلها من عملية احتكار القطاع العام إلى احتكار القطاع الخاص في إنتاجها، وبالعكــس من الممكن تحرير صناعة أو خدمة معينــة بدون خصخصتها ونقل ملكيتها للقطاع الخاص، عن طريق فتح الصناعة أو الخدمة لعوامل الســوق والمنافسة من قبل جهات أخرى في الوقت الذي مازال القطاع العام ينتج ويقدم هذه الخدمة أو الســلعة للمستهلك، مما يحدث نوعاً من التنافس بين المنتجين المختلفين، (الملحم،١٩٩٧م).

إيجابيات وسلبيات الخصخصة:

تحويل بعض الممتلكات العامة مثل: المشــروعات الاقتصادية كالســكك الحديدية وخطوط الطيران وشركات الهاتف والكهرباء والمياه والصرف الصحي وغيرها، إضافة إلى انســحاب الدولة من تقديم بعض الخدمات الاجتماعية والصحية وإســنادها إلى القطاع الخاص ليتم إدارة هذه المشــاريع وتقديم خدماتها بواســطته، قد يترتب عليه بعــض الإيجابيات أو الســلبيات التي قــد تختلف من دولة إلى أخرى حســب التطور والتقدم السياســي والاقتصادي والثقافي والاجتماعــي للدولة. ويمكن تلخيص هذه الإيجابيات والسلبيات على النحو التالي:

أولاً- إيجابيات الخصخصة:

١- تحقيـــق نمو اقتصادي: حققت كثير من الدول المتقدمـــة والنامية التي تتبع نظام السوق باعتباره قوة محركة لاقتصادياتها نمواً أفضل وأسرع من الدول التي تتحكم فـــي اقتصادياتها عن طريق ملكيتها لمعظم المشـــروعات الإنتاجية الكبري وتقديم معظم الخدمات العامة الأخرى.

٢- تحســـين جودة المنتجات والخدمات: يســـعى القطاع الخاص إلـــى إرضاء العميل وكســـبه وذلك بتقديم خدمات ومنتجات جيدة الجودة خاصة في ظل المنافسة بين أكثر من منتج ومقدم للخدمة.

٣- زيادة الإيرادات المالية للدولة: بيع الدولة لبعض مشـــروعاتها وأصولها يتحقق لها مـــن ذلك إيرادات مالية كبيرة تقدر بمئـــات الملايين من الدولارات، وبتخلصها من الإنفـــاق على تلك المشـــروعات بتحويلها إلى القطاع الخاص تســـتطيع الدولة أن تُحصّل بعض الإيرادات نتيجة الضرائب التي تفرضها على القطاع الخاص.

٤- توفير فرص عمل أكثر: بتطبيق نظام السوق يؤدي إلى إيجاد فرص عمل أكثر على المدى الطويل، إضافة إلى أن الدولة تســـتثمر الإيرادات من بيع بعض المشروعات العامة في إنشاء مشاريع تنموية أخرى تؤدي إلى إنتاج فرص عمل جديدة.

٥- تنمية الأســـواق ورؤوس الأموال: توســـع القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية المختلفة يؤدي إلى ازدهار الأســـواق ونموها وزيادة الاســـتثمارات، وذلك بتشجيع عودة الأموال المهاجرة وجذب الاستثمارات الأجنبية. إضافة إلى نمو سوق الأسهم والأوراق المالية.

٦- توسيع دائرة الملكية الخاصة: بيع المشروعات العامة إلى القطاع الخاص يفسح المجال لعدد كبير من المواطنين في الاشـــتراك في ملكية أسهم عدد من الشركات، مما ينتج عنه زيادة في دخل عدد كبير من الأفراد نتيجة تحقيق أرباح من بيع أســـهمهم أو ما يحصلون عليه من عائدات سنوية من أرباح تلك الأسهم، (الهندي، ١٤٢٣هـ).

ثانياً – سلبيات الخصخصة (مشكلات وعقبات الخصخصة):

يعتقد المنادون والمشـــجعون على تطبيق سياسة الخصخصة أن الخصخصة سوف تشـــجع على النمو الاقتصادي، وتحسين الفعالية الاقتصادية والحد من تضخم الدولة وتوسيع حرية الفرد في الاختيار. وهذا لا يعني أن القطاع الخاص أفضل من القطاع العـــام ولا يعني أن كل خدمة فـــي القطاع العام يجب أن تحول إلـــى القطاع الخاص، لأن الخصخصة لا تخلو من بعض الســـلبيات والمشكلات والعقبات، فمن نظرة واقعية

للسياسة العامة يجب معرفة أين يمكن أن يكون القطاع الخاص أفضل من القطاع العام في تقديم خدمة معينة، والعكس أين يمكن أن يكون القطاع العام أفضل من القطاع الخاص ويغطي عجز نظام السوق بتقديم خدمة معينة؟ كما يجب أن نعترف أن نظام السوق لا يعمل بطريقة طبيعية كاملة، بل يتأثر السوق دائماً بالنظام القانوني والسياسي، والأوضاع الاقتصادية السائدة في الدولة، لذا قد لا يكون الخيار الأفضل القطاع العام أو القطاع الخاص، لكن الأفضل نظام مختلط عام – خاص، والأحسن لا يعني الأكثر فعالية، لكن يجب أن يكون هنالك عوامل وقيم أخرى مثل العدالة الاجتماعية والأمن والمواطنة على أنها معايير أخرى لتحديد الأفضل، (Waldo, 1948). في كل الأحوال هناك عدة سلبيات ومشكلات أو عقبات تلازم سياسة الخصخصة يجب على المسئولين الانتباه لها وتتلخص فيما يلي:

١- تكلفة غير مرئية – خفية – للتوفير الناتج من عملية الخصخصة: فمثلاً كثير ما يتقدم المقاول بأسعار منخفضة ليضمن إرساء عقود التشغيل أو التوريد أو الإنشاءات على شركته، ثم بعد حصوله على العقد يحاول المقاول بشتى الوسائل رفع السعر أعلى مما اتفق عليه عند إبرام العقد وذلك عن طريق عدم الالتزام بتنفيذ العمل وفق الجدول الزمني المتفق عليه، أو التحجج بزيادة أسعار المواد والوقود والأجور عما كانت عليه أثناء المنافسة، مما يجعل الجهاز الحكومي يحاول بشتى الوسائل إكمال العمل وذلك إما بزيادة السعر قليلاً، أو إعفاء المقاول من تنفيذ جزئية من العقد مقابل الاستمرار بتنفيذ بقية العقد، ويتم تنفيذ الجزئية التي يتم إعفاء المقاول من تنفيذها عن طريق موظفيهم ومواردهم الخاصة أو عن طريق إسنادها إلى مقاول آخر، أوقد يؤدي الخلاف إلى إنهاء العقد مع المقاول كلياً وإسناد كامل العقد إلى مقاول آخر. وهذه كلها طبعا تكاليف ومشكلات غير منظورة نتيجة الاعتماد على متعاقد لتنفيذ بعض الأعمال الخاصة بالأجهزة الحكومية، ولا يمكن أن تحس أو تلمس حتى ساعة ظهورها أثناء تنفيذ العقد.

٢- تخفيض مستوى الخدمة: تكمن إحدى مشكلات الخصخصة في انخفاض مستوى الخدمة أو السلعة المقدمة من المقاول، وذلك بتقديم سلعة أو خدمة بمواصفات أقل مما هو متفق عليه للمستفيدين من أجل تخفيض التكلفة وزيادة أرباحه. ولكن للتعامل مع هذه المشكلة من الممكن أن تضع الأجهزة الحكومية مواصفات دقيقة وقابلة القياس للخدمة المراد تقديمها ومستوى أداء مفصل، حتى تتجنب تلاعب المقاول بمستوى المواصفات وتضمن التزامه بتنفيذ العقد. وكذلك يجب على

الأجهزة الحكومية إرســاء العقد ليس على الأقل سعراً من المتنافسين وحسب، بل إرســاء العقد على الأنسب ســعراً وبالوقت نفسه الأكثر كفاءة وقدرة على الالتزام بتنفيذ العقد.

٣- عدم المســاءلة وغياب الرقابة الفعالة: غالباً ما يحدث خلاف بين المقاول والجهاز الحكومي على كيفية تنفيذ العقد، خاصة إذا ما صيغ العقد بأسلوب ضعيف وغير واضح وقابل لأكثر من تفســير مما يخل بنظام المساءلة والرقابة الإدارية، ولتجنب هذه المشــكلة يجب على الجهاز الحكومي أن يشــترط على المقاول عدة شــروط، منها حق الجهاز الحكومي في طلب اســتبعاد أي من عمال أو موظفي المقاول غير المؤهلين لتنفيذ العمل واستبدالهم بمن هم أكفأ منهم، وحقه أيضاً في خصم قيمة أي عمــل تم تنفيذه بطريقة ناقصة أو غير ما اتفــق عليه، فرض بعض الغرامات على التأخير في إنجاز العمل وتخفيض الأســعار إذا كان تنفيذ العمل تم بطريقة أقل مســتوى مما تم الاتفاق عليه، تســليم جدول زمني بتنفيذ العمل والالتزام به والمتابعة المستمرة والتقويم أولاً بأول.

٤- الفساد الإداري: نادراً ما تخلو عقود الخصخصة مع المقاولين مع الأجهزة الحكومية من بعض مظاهر الفســاد الإداري، مثل: دفع الرشــوة أو ما يسمى (البقشيش أو الإكرامية) لكبار الموظفين والمشــرفين، وهو دفع مبلغ نقدي معين قد يصل أحياناً إلى نسبة لا بأس بها من العقد، أو تقديم شيء عيني أو خدمة معينة إما من أجل ترســية العقد على الشركة أو تسهيل عملية التسليم عند تنفيذ العمل أو التغاضي عــن تنفيذ جميع بنود ومواصفات العقد. ولتجنب هذه المشــكلات وتقليلها يجب فتح التعاقد لأكبر عدد ممكن من المتنافسين، وذلك بتقسيم المشروع إذا كان كبيراً إلى عدة أجزاء وتتم المنافسة عن كل جزء من أجزاء المشروع على حدة، ومن الممكن إرساء كل جزء على مقاول خاص، أو مثلاً في حالة إرساء عمليات النظافة أو مد شــبكات الصرف الصحي أو المياه وصيانتها داخل مدينة كبيرة تقسيم المدينة إلى عدة أحياء يتم التنافس بين عدد من الشركات على كل حي على حدة، بهذه الطريقة تتم إتاحة الفرصة لأكبر عدد من الشركات الخاصة للدخول في المنافسة مما يزيد من المنافسة بينها، وتحديد طلب المنافسة بشكل مفصل، ووضع المواصفات بشكل دقيق وواضــح، وأن تكون قابلة للقياس وتقويم الخدمة المراد تقديمها. وأن تكون هنالك مراجعة دورية ومســتمرة عند تنفيــذ العمل، وتكون جميع الأوراق والوثائق الخاصــة بالعقد جاهزة للاطــلاع والمراجعة من قبل المختصــين إذا تطلب الأمر

ذلك، ويكون هنالك سجل مكتوب عن تطور تنفيذ المشروع وعن جميع الاجتماعات والمناقشات التي تمت بين المقاول والمسئولين الحكوميين حول العقد المذكور.

٥- زيادة أسعار السلع والخدمات: قد يترتب على عملية خصخصة مشروع أو خدمة ما زيادة في أسـعار تلك الخدمة أو السلعة عما كانت تقدمها الدولة في السابق. مما يتطلب دراسة أثر ذلك وخاصة في ذوي الدخول المنخفضة.

٦- البطالة: قد تؤدي عملية تحويل مشروع ما من مشروعات القطاع العام إلى القطاع الخاص إلى تسريح بعض الموظفين والعاملين، لأن المالك الجديد والإدارة الجديدة يرون عدم حاجة المشـروع لخدماتهم، مما يتطلب مراعاة ذلك عند البيع على أن يلتزم المالك الجديد بتسـوية أمور هؤلاء العمال والموظفين إما باسـتيعابهم داخل الشـركة وإعادة تدريبهم وتأهيلهم، أو تصفية حقوق من يتم تسـريحه من العمل بتسوية وضعه ودفع التعويضات المناسبة له. وفي حالة عدم أخذ ذلك في الاعتبار قد يؤثر ذلك في عملية التحويل، (الهندي، ١٤٢٣هـ).

٧- صعوبة تقرير سـعر الأصل المقرر بيعه: في حالة ما تقرر الدولة بيع أحد أصولها تبرز مشكلة تقويم الأصل، فإذا حاولت الدولة الحصول على السعر الأعلى للأصل قد لا تحصل على مشترين إطلاقا أو تحصل على مشترين من الخارج فقط، وفي هـذه الحالة التي قد يكون هنالك بعض التحفظات على بيع أصول حكومية معينة لمستثمرين خارجيين، وإذا باعتها بأسعار أقل من قيمتها أو بأسعار تشجيعية قد لا تخـدم المصلحة العامة التي من المفترض أن الحكومة تمثلها وتعتبر حاميتها. لذا يجب أن يقوم الأصل بأسـلوب واقعي طبقاً لأهميته ومدى توقع إقبال المستثمرين على شرائه.

٨- إقناع العامة وأصحاب المصالح المباشرة بأهمية الخصخصة: يجب قبل البدء في إجراء الخصخصة لأي مشـروع معين، الحصول على الدعم الرسمي والشعبي من الأشـخاص والمجموعات التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالمشروع والذين سـوف تؤثر عملية الخصخصة فيهم، وشـرح أهداف الخصخصة وفوائدها لهم وإقناعهـم بأهمية ذلك، والاجتماع مع مختلف الفئات حتى أولئك الذين يعارضون الخصخصة علنياً ورسـمياً لإقناعهم ولو تطلب الأمـر تعديل إجراءات وخطوات الخصخصة لكسـب جانبهم ودعمهم لعملية الخصخصـة، (Bailey,1987:148-151, Fixler, Jr and Pool, Jr, 1987:172-177, Savas,1987:287-288).

مبادئ أساسية يجب الأخذ بها عند تنفيذ برنامج الخصخصة:

هناك عدد من المبادئ الأساسية التي يجب الأخذ بها عند تنفيذ برنامج الخصخصة منها ما يلي:

١- التنوع في استخدام أدوات التحول (الخصخصة): قامت ماليزيا بمحاولات ناجحة في الخصخصة بدأت في عام ١٩٨٢م، وشملت أنجح عمليات الخصخصة شركة الخطوط الماليزية، وجمع حاويات السفن بميناء «كلانغ»، وعند تحويل الخطوط الجوية الماليزية طرحت أسهمها للبيع، وفي الوقت نفسه عرض اكتتاب عام في أسهم جديدة، أما محطة الحاويات فبدأت بيع الأصول المنقولة وإيجار الأصول الثابتة، وعقد إدارة للقطاع الخاص لمدة سنتين أعقبه بيع الأسهم للمواطنين الماليزيين. والدرس المستفاد من التجربة الماليزية أن الأدوات والسياسات التي استخدمت لإنجاز الخصخصة قد اختيرت بعناية، وهي تراوح بين أكثر الأدوات شمولاً كتصفية المؤسسات العامة تماماً، وبين أوسطها كبيع أسهم المؤسسة للعاملين وصغار المستثمرين، أو أقلها صرامة كإعادة تنظيم المؤسسة العامة إلى فروع صغيرة ودمجها في مؤسسة كبيرة، والعناصر المؤثرة في اختيار الوسيلة مرتبطة بالهدف من برنامج الخصخصة، والوضع المالي للمؤسسة العامة، وإمكانية حشد تعبئة موارد القطاع الخاص، والظروف السياسية المواتية (Woon, 1989).

٢- إيجاد بيئة اقتصادية مستقرة: للسياسات الاقتصادية على الصعيد الكلي والقطاعي أهمية بالغة، فالتحول الذي يتم في ظروف التضخم وعدم استقرار الأسعار وتقييد حرية التجارة لا يكتب له النجاح طويلاً، وتجربة سريلانكا خير مثال على ذلك، فعند خصخصة هيئة الاتصالات السلكية واللاسلكية استهدفت الحكومة في البداية الاتفاق على وضع إطار سياسي بوضع قانون ينظم الهيئة وإدارة جديدة، ولم يسمح للقطاع الخاص بالدخول إلا بعد فترة طويلة من ترتيب أوضاع الهيئة، (Clarke, and Christos, 1995).

٣- تحديد مبادئ توجيهية واضحة: من أهم آثار الخصخصة هو ما يتعرض له العمال والموظفون من فقدان وظائفهم أو وضع شروط مجحفة من الإدارة الجديدة، وهنا تلعب الحكومات دوراً رائداً في تحديد مبادئ توجيهية، مثل ألا يكون هناك إضرار بالعمالة عند إجراء الخصخصة، وأن يتم استيعابهم بشروط مناسبة وعادلة أو ضمان حصولهم على مكافآت مناسبة. والسماح للعمال بشراء أسهم المؤسسات المخصصة، مما يخفف حدة المعارضة لهذه الخطوة التي غالباً ما يكون هؤلاء

العمال ضحيتها، وهو الدرس الذي تعلمته الدول النامية من تجربة بريطانيا عندما باعت (٨٢٪) من مؤسسة «فريت» الوطنية إلى العمال السابقين والجدد.

٤- مراعاة المصلحة العامة: لا بد من وضع ترتيبات معقولة ومناسبة تمنع المؤسسة المنقولة إلى القطاع الخاص من التعارض مع المصلحة العامة، ولذلك نجد بعض الحكومات تختار سياسة الاحتفاظ بالأغلبية في ملكية المؤسسات، وعند إتمام عمليات البيع بالكامل ينبغي توفير الإطار السياسي المناسب لنقل الملكية، خاصة فيما يتعلق بالقرارات الخاصة بنسبة الأسهم المطروحة للمستثمرين المحليين مقابل التي تطرح للمستثمرين الأجانب.

٥- تجنب القرارات غير المدروسة: من الخطأ أن يتم البيع أو نقل ملكية المؤسسات العامة دون دراسات وافية، فكثيراً ما أدت القرارات الارتجالية وغير المدروسة بتأن إلى بيع المؤسسات بأقل من سعرها في السوق إلى مجموعة من أصدقاء الحكومة، وكان ذلك فتحاً لباب من الفساد والرشاوي، (Nellis, & Kikeri,2002).

٦- التدرج والانتقائية: التدرج في إتمام عملية الخصخصة يفضي إلى نتائج إيجابية، وفي المقابل التسرع يؤدي إلى كثير من الفشل في تحقيق الهدف المعلن من الخصخصة، لذلك نجد أن بريطانيا التي يضرب بها المثل في تجربة الخصخصة كانت انتقائية ومتدرجة، ولم تتعد عمليات الخصخصة أصابع اليد خلال حكومة المحافظين التي تبنت هذه السياسة في عهد رئيسة الوزراء مارجريت تاتشر، في الوقت الذي بيعت فيه كل المؤسسات العامة بلا حدود وفي أي وقت في دول الاتحاد السوفيتي السابق، وحسب تعبير أحد السياسيين في هذه البلاد فإن عمليات البيع والخصخصة كانت تتم كل ثلاث أو أربع ساعات، في حين نجد أن التجربة الصينية كانت متدرجة وانتقائية بالوقت نفسه، (Megginson, and Netter, 2001).

٧- دور الخصخصة باعتبارها سياسة اقتصادية للإصلاح المالي: لا يُنكر دور الخصخصة إذا توخيت شروط نجاحها في تقليل عدم التوازن المالي الذي تعانيه معظم الدول النامية. ويمكن أن تدلنا أرقام العائدات المالية من عمليات الخصخصة على أن العديد من الدول بدأت تجني ثمار الخصخصة في الفترة من (١٩٩٠-١٩٩٦م)، ومثال ذلك البرازيل فقد حققت (٢٢,٤) مليار دولار، والأرجنتين (١٦,٣) مليار دولار، والمكسيك (٢٤,٩) مليار دولار وذلك نتيجة لعمليات الخصخصة. وكذلك الاقتصاديات الصغيرة مثل البيرو التي حققت مليار دولار، والفلبين (٣,٧) مليار دولار، وبولندا (٣,٨) مليار دولار. إن عمليات الخصخصة

في ضوء الدروس المستفادة لا بد منها لإطلاق المبادرة الفردية في مجتمعات الدول النامية، ليس على الصعيد الاقتصادي فحسب وإنما لتشمل النواحي الاجتماعية والسياسية، وبغير إزالة القيود أمام إطلاق المبادرات الفردية والخاصة التي في مجموعها تشكل المبادرات الجماعية لا سبيل لهذه المجتمعات في الوصول إلى مراقي التحضر، إلا عندما تسود قيم العدل والمساواة والحرية، (World Bank 2003-data on Privatization in developing Countries1988).

٨- خطورة مقايضة الدين الخارجي بملكية المشروعات العامة الوطنية: تنطوي عملية مقايضة الديون الخارجية بحقوق ملكية في المشروعات العامة على عدة مخاطر من أبرزها:

- إن تحويل الأرباح والفوائد والدخول والتوزيعات التي يجنيها الملاك الجدد خاصة الأجانب إلى الخارج ستؤثر في الأجل المتوسط على زيادة العجز في ميزان المدفوعات، رغم ما يكون في الأجل القصير من تخفيض عبء الدين من خلال إلغاء دفع الفوائد والأقساط المستحقة عن الديون التي ستقايض بحقوق الملكية.
- يصبح للأجانب المستثمرين نصيب في الدخل المحلي المخفض، وهو يتضاعف مع زيادة تحويل الديون إلى حقوق ملكية، وسيظل مستثمراً طالما بقيت المشاريع مملوكة للأجانب.
- إتاحة الفرصة للهيمنة الاقتصادية عبر شركات متعددة الجنسية من خلال امتلاكها للمشروعات المحلية، ويكون ذلك غالباً في ضوء امتيازات وضمانات سيتضرر منها البلد مثل حرية تحديد الأسعار والأجور، ونوعية التقنية المستخدمة، والإعفاءات الجمركية والضريبية، الأمر الذي يتعارض مع السياسات الوطنية.
- تحويل الدين الخارجي إلى أصول إنتاجية سيدفع البنك المركزي إلى التوسع في إصدار النقود لمواجهة طلب تحويل الدين الخارجي إلى نقد محلي، مما يسهم في زيادة التضخم وارتفاع الأسعار، ويذكر في هذا الصدد أن تحويل (٥٪) من الدين المستحق في أربع دول في أمريكا اللاتينية قد أدى إلى زيادة عرض النقود المحلية بنسب تراوح بين (٣٢-٥٩٪)، (Guislan, 1997).

الدراسات السابقة

تطبيقات عملية للخصخصة:

توصـف عملية الخصخصة اليوم بأنهـا ظاهرة عالمية، ويرجـع تاريخ أول عملية للخصخصـة في العالم إلى سـماح بلدية نيويورك لشـركة خاصة بـأن تقوم بأعمال نظافة شـوارع المدينة في عام ١٦٧٦م، أما اسـتخدام الخصخصة على أنها سياسـة اقتصاديـة أو وسـيلة عملية لإحداث تحـول مبرمج في اقتصاديـات الدول فقد بدأ في السـبعينيات من القرن العشـرين (القهيدان، ٢٠٠٧م). وكلمة الخصخصة أصبح لها أكثر من دلالة سياسـية لارتباطها بإنجاز عمليـة التحول الاقتصادي والاجتماعي فـي الدول التي كانت تحت المنظومة الاشـتراكية، وكذلك ما تسـتهدفه الخصخصة من تسـهيل اندماج الدول الناميـة في الاقتصاد العالمي، وإعـادة هيكلة اقتصادياتها لتتناسـب مع نمط وآليات الاقتصاد الحر. وأصبحت الخصخصة من الشـروط التي يتبناها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بصفتها إحدى المعالجات للأوضاع المالية المتدهـورة في الدول الناميـة، إذ تمثل الملكية العامة في الدول النامية نحو (١٠٪) من الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي يدل على أن هناك العديد من المؤسسات العامة ما زالـت في أيدي الحكومات. لقد تزايدت وتيرة الأخذ بالخصخصة في الدول النامية باعتبارهـا عنصراً حاسـماً في عملية التحول الاقتصادي فـي جميع الدول المتقدمة والناميـة على حد سـواء، فقد طبقت برامـج خاصة في كل من بريطانيـا واليابان، والولايـات المتحدة الأمريكية وهي دول صناعية، كمـا طبقت في اقتصاديات صغيرة كشـيلي ونيوزيلانـدا (World Bank Database on Privatization, 1988-2003.).

وفقاً لتقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في عام ٢٠٠٠م، فقد زادت الحكومات من جميع أنحاء العالم من بيع أنصبتها في الشـركات والمؤسسـات العامة إلى القطاع الخاص، وبلغت قيمت الخصخصة ما يفوق (١٠٪) مما تحقق قبل عشـر سـنوات، أي ما يعادل (١٤٥) مليار دولار أمريكي، وتمـت أكبر عملية بيع في إيطاليا وقيمتهـا (١٤) مليار دولار تمثل (٣٤,٥٪) من حجم الأسـهم في أكبر شـركة كهرباء عامة. وخلال (١٩٩٦-١٩٩٧م) وصلت قيمة مبيعات المؤسسات العامة في أوروبا (٥٣) مليار دولار أمريكي، وفي أمريكا اللاتينية (١٧) ملياراً، وفي آسـيا (٩) مليارات، ولعل هـذا يعكس تناقص دور القطاع العام باعتباره مالكاً للأصول الإنتاجية في الاقتصاد.

أمـا بيانات البنك الدولي الصادرة عام (٢٠٠٠م) فتبين أن الخصخصة صارت اتجاهاً معروفاً ومتبعاً خلال السنوات العشر الماضية. فقد زاد عدد الدول التي طبقت برامج

وعمليات الخصخصة من (١٢) دولة في عام (١٩٨٨م) إلى أكثر من (٨٠) دولة عام (١٩٩٥م)، باعت أصول قيمتها (١٣٥٩) مليار دولار في (٣٨٠٠) عملية، تقدر قيمة كل واحدة منها بأكثر من (٥٠،٠٠٠) ألف دولار وتقسيمها على النحو التالي:

١- دول أمريكا اللاتينية قادت عمليات الخصخصة بإجمالي مبيعات بلغ (٥٤) مليار دولار أمريكي أو ما يعادل (٤٦٪) من جملة قيمة الأصول العامة المخصصة في العالم.

٢- دول شرق آسيا احتلت المرتبة الثانية، أذ وصلت المبيعات إلى (٢٨) مليار دولار أمريكي أو ما يعادل (٢٥٪) من جملة الأصول المخصصة في العالم.

٣- دول أوروبا ووسط آسيا والتي تشمل دول الاتحاد السوفيتي السابق ودول أوروبا الشرقية بلغت المبيعات (٢٠) مليار دولار أمريكي ما يعادل (١٧٪) من جملة الأصول العامة المخصصة للبيع.

٤- الدول النامية حققت بيعاً بنسبة (١٢٪) من جملة المبيعات المخصصة في العالم، (تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، OECD, 2000) (Guislan, 1997).

تطرقت دراسة الرحيمي (إستراتيجية التخصيص في المملكة العربية السعودية الدوافع - الأهداف - السياسات - التحديات، ٢٠٠٥م) إلى دوافع عملية التخصيص في المملكة والتي تلخصت في انتهاء ظروف نمو القطاع العام، والحاجة إلى تسييل بعض أصول الدولة جزئياً في المشاريع والشركات المملوكة بالكامل، أو حصصها في الشركات التجارية الأخرى؛ وذلك لزيادة موارد الدولة المالية من جهة وإشراك المواطنين في إدارة اقتصاد بلدهم من جهة أخرى، وتخفيض العبء عن كاهل الدولة وإعطائها الفرصة للتركيز على واجباتها الأساسية والتقليدية، الاستفادة من مدخرات المواطنين في الداخل والمستثمرين الأجانب في استثمارات إنتاجية، استثمار الأموال التي ستحصل عليها الدولة من عملية التخصيص في مشاريع تنموية أخرى. كما تطرقت الدراسة إلى إستراتيجية وسياسات التخصيص في المملكة والتي صدرت عن المجلس الاقتصادي الأعلى في عام (٢٠٠٢م)، وأساليب التخصيص التي يجب اتباعها والمرافق العامة التي تمت خصخصتها جزئياً أو كلياً، والتحديات التي يمكن أن تواجه عملية التخصيص في المملكة.

دراسة محبوب (أهمية الخصخصة وآفاق التحول إلى القطاع الخاص لتصحيح الوضع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٦م) ركزت الدراسة على أهمية الخصخصة والسياسات والتدابير التي تتبعها المملكة كإستراتيجية التخصيص وأهمية

الخصخصة في سداد الدين العام ودعم سوق الأسهم السعودية وجذب الاستثمارات السعودية والأجنبية وتوطينها والاهتمام بالجانب الاجتماعي في التخصيص. كما بحثت الدراسة في قدرة القطاع الخاص على قيادة الاقتصاد الوطني الذي استخدمت فيه معادلة دالة النمو الأسية لقياس معدل نمو الدخل المحلي الإجمالي للقطاعين الخاص والحكومي والمقارنة بينهما للتعرف على قدرة القطاع الخاص على قيادة الاقتصاد الوطني بعد تسلمه ملكية القطاع العام ونقلها إليه.

دراسة السقا (تجربة الخصخصة في المملكة المتحدة ١٩٩٧م)، هدفت الدراسة إلى محاولة استخلاص بعض الدروس التي يمكن استقاؤها من التجربة البريطانية في الخصخصة باعتبارها إحدى التجارب الرائدة في الخصخصة، كما ركزت الدراسة على تحليل أهداف برنامج الخصخصة في المملكة المتحدة والتي ركزت على رفع درجة الكفاءة الاقتصادية للشركات العامة، إرساء قواعد المنافسة وتدعيم قوى السوق، وتوسيع قاعدة الملكية، وتوسيع نطاق سوق الأوراق المالية. كما عرضت الدراسة إلى آليات عملية الخصخصة التي تم اتباعها، والمزايا التي حصل عليها العمال نتيجة عملية الخصخصة والتي تراوح من منح أسهم مجانية في الشركات التي يعملون فيها إلى منح أسهم بسعر خاص، ومنح أسهم مجانية مقابل عدد من الأسهم يتم شراؤها. وتعرضت الدراسة إلى أثر برنامج الخصخصة في ربحية الشركات التي تم تحويلها إلى القطاع الخاص، كما تعرضت الدراسة لوجهة نظر الحكومة في ملكية الأجانب للشركات البريطانية والتي تمت خصخصتها، إذ احتفظت الحكومة لنفسها ببعض الحقوق لضمان تحقيق بعض الأهداف العامة، مثل احتفاظ الحكومة بحق تعيين مجلس إدارة الشركات التي تمت خصخصتها، والاحتفاظ بملكية بعض الأسهم ذات الطبيعة الخاصة.

دراسة الفاعوري (اتجاهات موظفي المواصلات السلكية واللاسلكية نحو تخصيصها في إقليم الشمال في المملكة الأردنية الهاشمية، وأثره على استغلال الوقت، ١٩٩٤م)، لقد أفاد موظفو مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية بأن عملية التخصيص سوف تؤدي إلى إحداث تغييرات إدارية جذرية مرغوب فيها ولها أثر إيجابي في كفاءة وإدارة المؤسسة، كما أفاد المبحوثون إلى أن التخصيص سوف يزيد من فعالية المؤسسة في استغلال وقت العمل وذلك عن طريق زيادة التفويض للموظفين، وتقليل استخدام الهاتف للأغراض الشخصية، وتقليل فترات الاستراحات في وقت العمل، والزيارات الشخصية والاجتماعية من الأصدقاء وزملاء العمل، والواسطة والمحسوبية مما يؤدي إلى استغلال أفضل لوقت العمل.

دراسة النمر (اتجاهات بعض المنتفعين بخدمات بعض الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية حول التخصيص، ١٩٩٤م)، ركزت الدراسة على بحث مستوى الرضا عن خدمات بعض الأجهزة الحكومية الخدمية والتي تشمل المياه والصرف الصحي، الاتصالات السعودية، الخطوط الجوية العربية السعودية، الخدمات الصحية- المستشفيات، والمراكز الصحية). لقد أثبتت الدراسة تدنياً واضحاً في درجات رضا عينة الدراسة عن خدمات الأجهزة الحكومية التي يتعاملون معها، أو سبق لهم التعامل معها من حيث تعقيد إجراءات تقديم الخدمة أو تدني جودتها، أو مدى توافرها عند الحاجة إليها وطريقة تقديمها وعدالة توزيعها. لقد شكلت تلك العناصر عقبات واجهها أفراد عينة الدراسة أثناء تقدمهم لحصولهم على تلك الخدمة مما أثر في استفادتهم منها، ومن ثم في درجة رضاهم عن هذه الخدمة.

وبما أن أفراد عينة الدراسة قد عبروا عن رأيهم حول المشكلات والعقبات التي تواجههم عند حصولهم على الخدمة المطلوبة من بعض الأجهزة الحكومية، فقد عبروا كذلك عن إمكان اختفاء مثل هذه المشكلات والعقبات في حالة خصخصتها وتحويلها من ملكية وإدارة القطاع العام إلى القطاع الخاص. كما أثبت الدراسة تأييد أفراد العينة لفكرة تخصيص خدمات الأجهزة الحكومية الخدمية وتوافر القدرة لدى القطاع الخاص السعودي على تنفيذ هذه الخدمات وإدارتها، وأثبتت الدراسة أن للخصخصة آثاراً إدارية تتلخص في سرعة اتخاذ القرار، وتحسين مستوى الخدمة وسرعة الحصول عليها، والتخلص من التعقيدات الحكومية، وآثاراً اقتصادية تتلخص في زيادة فرص استغلال المدخرات، وتوسيع قاعدة الاستثمار المحلي، وتشجيع المنافسة المحلية، وآثاراً اجتماعية تتلخص في انتفاع أكبر عدد من أفراد المجتمع بالخدمة، والحد من انتشار الوساطة في أعمال الجهاز الإداري. كما أوضحت الدراسة رأي أفراد عينة الدراسة بشأن الأولوية في عملية التخصيص بين الأجهزة الحكومية الخدمية والتي خضعت للدراسة، فقد حصلت الاتصالات السعودية على المركز الأول، والخطوط السعودية على المركز الثاني، والمستشفيات على المركز الثالث، والمياه والصرف الصحي على المركز الرابع.

دراسة الفاعوري وجولو (خصخصة المؤسسة العامة القطرية للاتصالات السلكية واللاسلكية «كيوتل» والآثار المترتبة عليها، ١٩٩٨م)، إن هذه الدراسة محاولة تطبيقية على المؤسسة العامة القطرية للاتصالات السلكية واللاسلكية للتعرف على إمكانية طرحها للتخصيص، وذلك من خلال تحليل أدائها عن طريق دراسة الآثار الإيجابية

والسـلبية المتوقعة في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسـية والقانونية عند خصخصة المؤسسـة، وتقدير تلك الآثار والانعكاسات المتوقعة في الاقتصاد والمجتمع القطـري. ونتج عن هذه الدراسـة أن الأداء الاقتصادي للمؤسسـة جيد في الوقت الراهن وأن خصخصتها سـيلحق أثاراً اجتماعية منهـا التصرف مع العمالة الفائضة والعمالة غير القادرة على التكيف مع الوضع الجديد لكيوتل، إما بسبب نقص الكفاءة أو السـن، لكن هناك آثاراً اقتصادية للخصخصة تتمثل في تحقيق المزيد من الكفاءة والفعالية الاقتصادية على المسـتويين القصير والطويل المـدى، جلب التقنية الحديثة في مجال الاتصالات، وفتح فرص الاسـتثمار لرأس المـال الوطني والأجنبي، أما من ناحية الآثار السياسـية والقانونية تتمثل في توسـيع مشاركة المواطنين في الاستثمار في مشـاريع حيوية، فتح المجال للاسـتثمارات الأجنبية وما يتطلبه من سن تشريعات وأنظمة جديدة وتحديث التشـريعات والأنظمة القائمة بما يخدم الأحوال الاقتصادية الجديدة.

دراسـة الفاعوري وأحمد (خصخصة شـركات الكهرباء الأردنية: دراسة ميدانية لاتجاهات مديري إداراتها، ٢٠٠١م)، تتلخص الدراسة بوجود معوقات إدارية واقتصادية لخصخصـة شـركات الكهرباء الأردنية مـن وجهة نظر أفراد مجتمع الدراسـة، كما أوضحت الدراسة أن هناك درجة عالية من الموافقة لدى مديري الإدارات في شركات الكهربـاء الأردنية عن أسـلوب البيع الذي سـيتم به خصخصة شـركاتهم، إذ حصل أسلوب احتفاظ الحكومة بسهم خاص في حالة البيع للمستثمر الأجنبي والذي يمكنها من حماية المستهلك والعاملين من قرار الإدارة الجديدة، وإعطاء الأولوية للعاملين في شراء الأسـهم فيها، وإعطاء الأولوية للمسـتثمرين الأردنيين المقيمين والمغتربين على موافقة عالية من أفراد عينة الدراسـة، في حين كانت اتجاهات أفراد عينة الدراسـة ضمن مدى الموافقة المتوسـطة نحو باقي طرق الخصخصة وتشـمل (إقامة مشـاريع جديدة على أسـاس البناء والتملك والإدارة، البيع الجزئي لعدة مسـتثمرين، أسـلوب العطاءات، وإدخال شـريك إسـتراتيجي أجنبي). وأثبتت الدراسة أن الآثار الإيجابية المتوقعة (الإدارية، والاقتصادية، والاجتماعية) لخصخصة شـركات الكهرباء الأردنية أكثر من الآثار السلبية من وجهة نظر أفراد مجتمع الدراسة.

دراسـة الهندي والهران (تحويل المشـروعات العامة إلى القطاع الخاص وسيلة أم غاية؟ دراسـة حالة الشركة السعودية للصناعات الأساسـية «سابك»، ٢٠٠١م)، لقد حذت سـابك للتحول من شـركة عامة (١٠٠٪) إلى شـركة يملك جزءاً من رأسمالها

القطاع الخاص إلى تغيير في ثقافتها التنظيمية والسلوك التنظيمي للشركة باتباع أربع خطوات رئيسة وهي:

١- الانتقال من مبدأ الاحتكار إلى مبدأ المنافسة: انتقلت سابك من الاهتمام بالأنظمة والقوانين واللوائح بصفتها شركة عامة كاملة إلى شركة تهتم بجودة المنتجات والخدمات ورضا العملاء والمستهلكين لخدماتها ومنتجاتها، ولذلك سعت سابك إلى حصول جميع منشآتها وشركاتها على شهادة الجودة العالمية الإيزو ٩٠٠٢ العالمية (ESO9002) وهي سلسلة من المواصفات القياسية التي تحدد المتطلبات الأساسية لنظم إدارة الجودة في المنشآت والشركات الإنتاجية، كما قامت سابك بتكثيف قنوات الاتصال بعملائها داخل المملكة وخارجها وتسويق منتجاتها من خلال مكاتب متخصصة، مما يساعدها على تقديم خدمات مميزة للعملاء وتبادل المعلومات معهم بشكل مستمر وتطوير منتجاتها حسب رغبة السوق والعملاء.

٢- الانتقال من هياكل تنظيمية تقليدية إلى هياكل تنظيمية ملائمة: إن تحويل سابك إلى القطاع الخاص ساعد على أن تصبح الأهداف واضحة وقابلة للقياس، وأصبحت إدارة الشركة مساءلة من ملاك الأسهم بالإضافة إلى الدولة. لذلك أنشأت سابك شركة سابك للتسويق لتكون مهتمة بتسويق منتجات الشركة المختلفة داخل المملكة وخارجها، ومجمع سابك للبحوث والتطوير ويهتم بالبحث والتطوير (Development .RD) & Research لمنتجات سابك المختلفة، وأخيراً تم تحويل جميع الوحدات الإدارية إلى وحدات أعمال إستراتيجية (Strategic Business Units) تركز على المنتج وتحقيق الكفاءة في أعمالها الإدارية.

٣- الانتقال من سياسات التوظيف الجامدة إلى سياسات توظيف مرنة: بتحول سابك إلى القطاع الخاص استلزم الأمر اتباع سياسات توظيف مرنة معززة بحوافز مادية ومعنوية مكنت الشركة من استقطاب القوى البشرية المؤهلة، وربطت الحصول على الحوافز بنتائج تقويم الأداء السنوي للموظف والعامل، كما عملت الشركة على تنمية القوى البشرية فيها بتوفير التدريب المناسب على رأس العمل وخارج مقر الشركة، وتوفير مناخ العمل الفاعل لهم واعتبرت ذلك هدفاً إستراتيجياً للشركة.

٤- الانتقال من استخدام الأنظمة المالية الحكومية إلى الأنظمة المالية التجارية: أدى تحول سابك للقطاع الخاص إلى تطبيق الشركة الأنظمة المالية والمحاسبية التجارية، المبنية على دراسة التكلفة والعائد من الاستثمار على جميع مشاريعها

وحساب المصروفات والإهلاك لأصولها، وعمل ميزانيات جميع مشاريعها طبقاً للأسس المالية والمحاسبية التجارية المعتمدة.

خصخصة قطاع المياه والصرف الصحي:

إن تخصيص قطاع المياه والصرف الصحي لا يعني بالضرورة بيعه أو تأجيره لمؤسسات القطاع الخاص، على الرغم من وجود بعض الحالات التي تم فيها مثل هذا الأمر. كما أن أغلب عمليات الخصخصة تتم على شكل عقود لتشغيل وصيانة المرافق العامة دون اللجوء إلى بيعها أو تأجيرها للقطاع الخاص. إلا أن بعض الولايات الأمريكية كالأسكا ومدينة فيلاندز قامت ببيع كامل مؤسسات تحليه المياه والصرف الصحي للقطاع الخاص ولكن بشكل عام، فإن هذه المؤسسات تبقى مملوكة للحكومة، وتقوم شركات القطاع الخاص بإدارتها وصيانتها على شكل عقود. أمر آخر وهو أن بعض عقود التشغيل والصيانة تفرض على المؤسسة المشغلة تطوير وتوسيع الطاقات التشغيلية للمنشأة وتعزيز الخدمات المقدمة للمستهلكين واستحداث خدمات أخرى لم تكن موجودة في السابق.

ولا شك في أن خصخصة قطاع المياه والصرف الصحي لا يمكن عده حدثاً جديداً، إذ إن عمليات الخصخصة في هذا القطاع تعود إلى أكثر من ثلاثة عقود خلت حدث ذلك في الولايات المتحدة الأمريكية (Beecher, et.al., 1995). إن مفهوم الخصخصة ينطوي على الكثير من الأهمية. إذ كشف استطلاع أجري قبل عدة سنوات قام به الاتحاد الوطني للمدن واتحاد محافظي المدن الأمريكية والاتحاد الدولي الأمريكي لإدارة المدن والمقاطعات، والعديد من المنظمات الأخرى عن جملة من الحقائق من بينها:

- لجوء العديد من الحكومات إلى سياسة خصخصة قطاع المياه والصرف الصحي- وبشكل متزايد – في السنوات الأخيرة. ووضعها العديد من الخطط لزيادة عمليات الخصخصة على مدى السنوات المقبلة.
- يمكن لعمليات الخصخصة أن تزيد بدرجات عالية في الدول التي نجحت في تطبيق سياسات الخصخصة.
- تركز العديد من الحكومات المحلية الأمريكية بشكل أكثر على المنافسة أكثر من تركيزها على الخصخصة بحد ذاتها، وذلك عن طريق الاستعانة بالمؤسسات الخاصة

والوكالات الوسـيطة والعقود الحكومية وغيرها من الوسائل الأخرى للحصول على النتائج والأهداف التي وضعتها لنفسها (Reason Foundation's Annual Reports, 1997-2003).

ويمكن تناول مفهـوم خصخصة قطاع المياه والصرف الصحي من هذا المنطلق، إذ باتت المؤسسـات الخاصة تسـهم في تقديم أكثر من (٤٠٪) من مياه الشرب اللازمة. أما الـ(٦٠٪) الباقية، فتتم إدارتها على شـكل عقود تشـغيل وصيانـة في الولايات المتحدة على سـبيل المثال. في عام (٢٠٠١م) شـهدت عمليات خصخصة قطاع المياه والصرف الصحي زيادة بلغت (١٢٪) بعد أن حققت زيادة قدرها (٨٤٪) على مدى عقد التسـعينيات. كما شـهد عام (٢٠٠١م) قيام أكثر من (١٣٠٠) حكومة من الحكومات المحلية في الولايات المتحدة بتخصيص مرافق الصرف الصحي، وقيام أكثر من (١١٠٠) من الحكومات المحلية الأمريكية بتخصيص مرافق المياه، (Reinhardt, 2002).

كشفت العديد من الاستطلاعات الحكومية عن أن لجوء الدول إلى خصخصة هذا القطـاع نابع من وجود أزمة مالية، وبعدما وجدت هذه الحكومات أن الخصخصة قد آتت ثمارها في العديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى. وبحسـب اتحاد محافظي المدن الأمريكية، فإن أربع مدن من أصل عشـر مـدن أمريكية تخطط للقيام بعمليات خصخصة بهدف التقليل من التكاليف وجذب الاستثمارات الخاصة، وتحقيق الالتزام بالمعايير البيئية، وذلك طبقاً لاسـتطلاع نشر في عام (١٩٩٨م) حول هذا الأمر. كما بينت العديد من الدراسـات أن اللجوء إلى الخصخصة كان بسـبب واحد أو أكثر من الاعتبارات التالية، (R.W.Beck, Inc., 1998):

- النمو: تحقيق النمو (٤٠٪) وهو الدافع الرئيسـي الذي يدفع العديد من الحكومات إلى تخصيص مؤسسات القطاع العام، إما بهدف التوسع في مظلة الخدمات المقدمة أو تلبيـة الطلب المتزايد، وهنا يتعين على الحكومات أن تقدر الفجوات والضغوطات المسـتقبلية على صعيد الخدمات، بدلاً من انتظار حدوثها، وأن تسـارع إلى سدها قبل الأوان.
- تدهـور أوضاع المرافق العامـة: تردي أوضاع المرافق العامـة (٣٠٪) بعض مرافق مياه الشـرب والصـرف الصحي تعود في تاريخها إلى عـام (١٩٠٠م) في كثير من الـدول. كما أن بعضاً من تلك المنشـآت قد تم تأسيسـه بمخصصات حكومية في أعوام السـبعينيات على رغم الحاجة لتطويرها بل واسـتبدالها كلياً. قدرت بعض المصادر أن مؤسسات مياه الشرب الأمريكية البالغة (٧٦,٠٠٠) منشأة سوف تحتاج

إلى استثمارات تقدر بـ($ ١٥٠) بليون دولار على مدى العشرين عاماً القادمة، والأمر نفسه ينطبق على مرافق الصرف الصحي أيضاً، (U.S. EPA, 2001).

- اللوائح والقوانين: اللوائح والقوانين (٢٧٪) على مدى العقدين الماضيين، بدأت العديد من اللوائح والقوانين المتعلقة بجودة مياه الشرب والصرف الصحي مثل قانون المياه النظيفة وقانون مياه الشرب الآمنة وغيرها من التعديلات التي طرأت عليها تتخذ منحنى أكثر صرامة. وسعياً من الحكومات للوفاء بالمتطلبات التي تفرضها هذه القوانين، فقد بدت هناك حاجة لتطوير المؤسسات المعنية بتقديم مياه الشرب والصرف الصحي وتعزيز بنيتها التحتية للوصول إلى المستويات العالية التي وضعتها تلك اللوائح والقوانين.
- اعتبارات أخرى: اعتبارات أخرى (٣٪) قيام حكومة الاتحاد الفدرالية الأمريكية بتقليص الإنفاق المخصص لقطاع المياه والصرف الصحي على مدى الثلاثين عاماً الماضية، وفرضها العديد من القيود على نوعية المياه التي جاءت بها القوانين السالفة الذكر، الأمر الذي دفع العديد من مرافق مياه الشرب والصرف الصحي إلى اللجوء إلى واردات الحكومات المحلية أو أرصدة القروض المدورة للوفاء باحتياجاتها المالية.
- ضعف التمويل المحلي: الذي يتجلى بامتناع المسئولين الحكوميين عن تمويل مرافق مياه الشرب والصرف الصحي، ذلك أن أنابيب الصرف الصحي ومياه الشرب غير ظاهرة للعيان وغالباً ما تكون دفينة بعيداً عن أعين المواطنين. الأمر الذي منع المسئولين المنتخبين من التعهد بأي استثمارات في مثل هذا القطاع وصرف النفقات بدلاً من ذلك على خدمات «بادية للعيان» ومرئية من قبل الناخبين مثل مكافحة الحرائق والشرطة وغيرها.

علاوة على ذلك، فإن معدلات استهلاك مياه الشرب وغيرها من خدمات الصرف الصحي لا يمكنها أن تعادل التكاليف المخصصة لها في العديد من المقاطعات الأمريكية، بل يمكن أن تفوقها، بل وتفوق معدلات الاستبدال الرأسمالي لها، الأمر الذي لا يمكن عده عملاً مقبولاً من الناخبين بشكل عام. هذه العوامل مجتمعة قد ولدت أزمة مالية في قطاع مياه الشرب والصرف الصحي الأمريكي، مما دفع العديد من المسئولين الحكوميين إلى تبني سياسة جديدة للخروج من هذه الأزمة، والتي تجلت في الخصخصة بشكل أو بآخر، (Stiefel, 1994).

الخصخصة والمعايير البيئية والصحية:

يوجد للخصخصة العديد من الأنصار والخصوم، من حيث قدرتها أو عدم قدرتها على الحفاظ على المعايير البيئية والصحة العامة (Cook, Rosseel, 1997)، إذ كشف الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون عن أن الخصخصة يمكنها أن تكون أداة بيد الحكومات المحلية لتحقيق المعايير البيئية وتقديم نماذج للمسئولين الحكوميين يمكن احتذاؤها حول النجاح الذي يمكن أن تحققه الشركات المشتركة ما بين القطاعين العام والخاص في تأمين خدمات عامة وفق معدلات بيئية عالية المستوى؛ وفي إطار يؤمن الفائدة للجميع. ومما يعزز من هذا التوجه، النتائج التي كشف عنها استطلاع نشر في العام (١٩٩٩م)، بين أن خصخصة مرافق المياه والصرف الصحي قد أسهمت في تعزيز الالتزام بالمعايير البيئية، كما بين أن نحو (٤٠٪) من تلك المرافق - قبل خصخصتها - لم تكن على درجة عالية من الالتزام بقانون مياه الشرب النظيفة الاتحادي، وأنه بعد مرور عام واحد فقط على تحويلها إلى شركات مشتركة مع القطاع الخاص، بدأت تشهد تحسناً واضحاً على صعيد الالتزام بالقوانين والمعايير البيئية الحكومية والمحلية. فعلى سبيل المثال، بعد انتشار الطفيليات السرية «الأبواغ» المعروفة باسم (cryptosporidium parasites) في العام (١٩٩٣م)، كان على مدينة ميلواكي في ولاية وسكانسون الأمريكية أن تنفق (٩٠) مليون دولار على عمليات تنقية مياه الشرب من هذا الفايروس. الأمر الذي دفع الولاية الأمريكية إلى البحث عن مصادر إضافية لتمويل تلك العمليات وضمان تحقيق المعايير البيئية. إلا أنها لجأت في العام (١٩٩٧م) إلى إبرام عقد طويل الأمد مع شركة يونايتد ووتر (United Water) لتشغيل مرافق الصرف الصحي لديها، الأمر الذي قاد في النهاية إلى نجاح باهر في إدارة مرافق الصرف الصحي وتحقيق مستويات بيئية وصحية فاقت كل المقاييس، (Hudson Institute, 199). وفي المملكة العربية السعودية من الأمراض الوبائية السائدة مرض الكبد الوبائي (أ، ب، ج). وحول سبل الوقاية منه بالإضافة إلى أخذ التطعيمات الطبية المقررة تعميم خدمات الصرف الصحي في مدن المملكة للتخلص السليم من مخرجات الصرف الصحي وذلك عن طريق المعالجة الصحيحة. ومع الأسف إن شبكة الصرف الصحي في المملكة العربية السعودية لا تغطي أكثر من (٥٣٪) من المنازل في الوقت الحاضر، (الفالح ٢٠٠٤م).

الخصخصة وتقليص عدد الموظفين الحكوميين:

تخشى بعض الحكومات من أنه بعد انتقال الموظفين إلى العمل لدى القطاع الخاص، فإنهم لن يبقوا محتفظين بمناصبهم بعد انتهاء العقد المبرم بين الحكومة والشركة الخاصة المعنية بتشغيل وصيانة مرافق المياه والصرف الصحي، فضلاً عن معاناة الإضرابات والمشكلات العمالية المختلفة بين الحين والآخر. ولكن التجارب أثبتت أن الحكومات المحلية تبقى مسئولة أمام المواطنين عن تقديم خدمات المياه والصرف الصحي حتى بعد انتهاء التعاقد مع مقاولين من القطاع الخاص. وعلى الرغم من أن تلك المخاوف كانت مبررة، إلا أنها يجب ألا تُعطى أكبر من حجمها الطبيعي. فعمليات خصخصة قطاع المياه والصرف الصحي قد ازدادت في العقود الثلاثة الأخيرة في العديد من الدول حتى في ذروة الأزمات الاقتصادية والاضرابات العمالية وإنهاء عقود التشغيل والصيانة المختلفة ولم تكن تمثل أدنى مشكلة في وجه عمليات الخصخصة على الإطلاق. وفي الحقيقة، فإن (٩) من أصل (١٠) عقود لتشغيل وصيانة مرافق المياه والصرف الصحي كانت تجدد قبل انتهائها، الأمر الذي يدلل على أن الحكومات المحلية لم تكن عرضة للأزمات أو المشكلات من جراء قيامها بعمليات الخصخصة أو تجديدها لعقود التشغيل والصيانة مع الشركات الخاصة، (Johnson, 2001). توحي الخصخصة دائماً بزيادة الإنتاجية لدى العمال والموظفين من ناحية، والخوف من احتمال تسريحهم أو تقليص أجورهم والميزات الممنوحة لهم في ظل القطاع العام، لكن الدراسات أثبتت عكس ذلك وفيما يلي بعض النقاط المتصلة بهذه الناحية:

- بينت كل الدراسات التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية حول آثار الخصخصة في الموظفين أن معدلات تسريح الموظفين كانت طفيفة ولم تتعد الـ (٧٪) فقط. بل على العكس، فقد لجأت الشركات إلى توظيف المزيد من الموظفين للعمل خاصة في قطاع المياه والصرف الصحي.

- كشفت الدراسات أن معدلات الأجور والمخصصات الممنوحة للموظفين شهدت تصاعداً كبيراً بالنسبة لبعض الموظفين وانخفاضاً للبعض الآخر.

- بينت الدراسات أن فرص العمل كانت في تصاعد عندما تبدأ عمليات الخصخصة باستقطاب الموظفين للعمل لدى الشركات العاملة في مجال قطاع المياه والصرف الصحي.

- أسهمت الخصخصة في تطوير العديد من التقنيات الرامية إلى إشراك الموظفين

في عمليات التخطيط واستثمار مدخرات أولئك الموظفين في برامج الخصخصة؛ وخاصة في الشركات التي كانوا يعملون بها في السابق، الأمر الذي ساعد على تحويلهم إلى شركاء فيها، (O'Leary &Eggers, 1993).

اعتمدت نتائج الاستطلاع على الأهداف التي وضعتها الحكومة المحلية، فإن هي أرادت الخصخصة بهدف التقليل من التكاليف وتحسين نوعية الخدمات، فإن هناك العديد من الأمثلة التي يمكن أن تظهر بأنه لا يمكن المساس بأوضاع الموظفين عندما تأخذ الخصخصة بعين الاعتبار أوضاع أولئك الموظفين وكيفية تطويرها باتجاه الأفضل، (Deller & Hinds, 1996).

هل يمكن الوثوق بالقطاع الخاص لإدارة المصادر المائية؟

هذا الأمر يكاد يكون ذا طابع نظري أكثر منه مسألة بحثية، مع أنه ينطوي على الكثير من الحقائق التي تسير حياتنا. المياه سلعة مهمة وحيوية لنا كغيرها من السلع الأخرى التي لا غنى لنا عنها. والأمر الواضح أن هناك العديد من السلع الأخرى التي لا تقل أهمية عن المياه وهي الغذاء والدواء والخدمات الصحية التي تقدمها الشركات الخاصة للمواطنين بشكل طبيعي. في المملكة وفي كثير من دول العالم اليوم تلجأ الحكومة إلى التعاقد مع العديد من المقاولين لإنشاء وصيانة محطات توليد الكهرباء، وشبكات الهاتف والكهرباء، وحراسة المنشآت الكبرى والحساسة، وبناء وصيانة وتشغيل الموانئ والطرق والمطارات والطائرات، وغيرها من الأجهزة والأنظمة الدقيقة والمتطورة والمهمة على مستوى الأمن الوطني. ليس هذا فقط، بل تشير التقارير إلى أن خصخصة قطاع المياه والصرف الصحي لم يكن مبعث سخط أو امتعاض لدى أي من المجتمعات التي تقوم فيها الشركات الخاصة بإدارتها، وأن المخاوف من هذا الأمر - إن وجدت - ما هي إلا ضرب من السفسطة والطروحات الفلسفية الفارغة التي لا تستند إلى أي أساس صلب. لقد أثبت الواقع أن كلاً من الحكومات والشركات الخاصة تتمتع بقدر من المسئولية تجاه تحقيق معايير الجودة المطلوبة، وأن مديري وموظفي الشركات الخاصة العاملة في قطاع المياه والصرف الصحي لا يختلفون عن الموظفين والمديرين العاملين في الشركات العامة العاملة في القطاع نفسه من حيث إنهم منتجون ومستهلكون للمياه نفسها، وأن الشركات الخاصة التي تفشل في تأمين الكميات المحددة من المياه مهددة بإعراض المستهلكين عنها والتحول إلى أي مصدر آخر غيرها، (Segal & Moor, 2003).

ولتأكيد ثقة الحكومة والمستهلك بقدرة القطاع الخاص في تملك وإدارة قطاع المياه والصرف الصحي، لا بد في البداية من التأكيد على أن وجود نظام فعال ودقيق للمساءلة والمحاسبة والرقابة مهم للغاية. لا شك في أننا نثق بالسيارات الأجنبية مثلاً ونجلس نحن وأطفالنا على مقاعد سيارات مصنعة من قبل شركات أجنبية ولا نعتقد بأنها سبب لوفاتنا، ونستهلك الأدوية والأطعمة المستوردة من الخارج؛ كل ذلك دون أن يساورنا الخوف حول الجهة التي صنعتها. لماذا؟ لأنها مصنوعة طبقاً لمعايير ومقاييس دولية تضمن أن كل تلك المنتجات سليمة وتحقق الأهداف التي صنعت لأجلها ولا تشكل خطراً علينا نحن معشر المستهلكين. ومن هذا المنطلق، فإن تخصيص قطاع المياه والصرف الصحي لا يمكنه أن يعدو هذه الناحية على صعيد ضمان سلامة المياه ونقائها، ذلك أن هناك قوانين تحكم نوعية المياه كتلك التي تحكم نوعية السيارات والمقاعد والأطعمة وغيرها من المواد الاستهلاكية التي سبق الحديث عنها أعلاه، بل أحياناً تبدو تلك القوانين أشد صرامة من غيرها من القوانين الأخرى لأنها تمس حياة الإنسان وتتعلق بسلعة ذات علاقة مباشرة بالصحة، لدرجة أن بعض الدول شرعت بتخصيص قطاع المياه والصرف الصحي نظراً لعدم قدرتها على تحقيق معايير السلامة والصحة اللازمة، ولجأت إلى الشركات الخاصة لتحقيق مثل هذا الأمر، بل للوصول إلى درجات أعلى من المعايير البيئية والصحية المطبقة في قطاع المياه والصرف الصحي، (National Association of Water Companies, 1999).

بالعودة إلى موظفي ومديري القطاع الخاص العاملين في مجال المياه والصرف الصحي، فإنهم في النهاية مستهلكون لهذه السلعة. وبالنسبة للمؤسسات الأجنبية التي يمكنها أن تدخل هذا القطاع دون أن تحقق النوعية والخدمة المطلوبة، فسرعان ما ستخسر ثقة المستهلك المحلي ولن تجد لها مكاناً في سوق ينشد النوعية والخدمة العالية المستوى. إن الحكومات بفرضها قيوداً على الشركة الخاصة العاملة في قطاع المياه والصرف الصحي يمكنها أن تخلق بذلك تعارضاً في المصالح وإعاقة لعمل الشركات الخاصة، الأمر الذي لا يمكن حدوثه في ظل المؤسسات الخاصة.

هل يمكن أن تُسهم الخصخصة في توفير الأموال العامة في مجال الصرف الصحي؛

أُجريت دراسة في عام (١٩٩٩م) حول الشركات المشتركة بين القطاعين العام والخاص والعاملة في مجال المياه والصرف الصحي شملت نحو (٢٩) مدينة أمريكية

وأكثر من (٣٠) مليون مستهلك في كل أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية، وبينت أن الخصخصة أسهمت في ارتفاع معدلات التعرفة بنسب أقل مما كانت عليه الأمر قبل الخصخصة، وأن (١٧٪) (٥) من تلك الشركات استطاعت تحقيق وفر مابين (١٠-٤٠٪)، الأمر الذي ساعد الحكومة على تجنب فرض زيادات في تعرفة المياه المقدمة للمستهلكين (National Association of Water Companies, 1999).

هناك العديد من الدراسات حول الوفر في تكاليف المياه المقدمة للمستهلكين وقدرة الدول على الوفاء بمتطلبات الجودة بمعدلات أعلى في ظل الخصخصة. كما دلت على ذلك أيضاً العقود التي تم تجديدها مع الشركات الخاصة العاملة في قطاع المياه والصرف الصحي، والتي نجحت في تحقيق نجاحات ملموسة في هذا القطاع، إذ تم تجديد (١٧) من أصل (٢٠) عقداً مبرماً بين الحكومة والمؤسسات الخاصة، الأمر الذي يشير إلى القبول الشعبي والحكومي بالحقيقة التي مفادها أن الخصخصة يمكنها الإسهام في توفير المال العام في النهاية، (U.S. Environmental Protection Agency, 1999).

وتبين الأرقام السابقة أن مقدار رضا الحكومات عالٍ جداً، الأمر الذي دفع بنحو (٩٠٪) من دول العالم إلى المضي في طريق الخصخصة وتجديد عقود الشركات الخاصة المبرمة مع الحكومة. بين استطلاع أن قرابة (٩٤٪) من الدول - التي تم فيها تخصيص قطاع المياه والصرف الصحي- قامت بتقديم توصيات حول شركات القطاع الخاص لديها لدول أخرى (Decision Analyst, 2003). وعلى الرغم من تعاظم الجدل حول إيكال إدارة قطاع المياه والصرف الصحي للقطاع الخاص، فإن المعلومات تشير إلى أن العديد من المدن الأمريكية قد بدأت بانتهاج طريق الخصخصة باعتباره خياراً مناسباً على مدى العامين السابقين ومن بينها: أوغسطا [جورجيا] / ديتون [أوهايو] / إيست بالو ألتو [كاليفورنيا] / فيرزز بارك [كاليفورنيا] / شيكاغو/الينوي ريشموند[كاليفورنيا] / هيوستن [تكساس].

مساوئ أو مشكلات خصخصة خدمات الصرف الصحي، وكيف يمكن تجنبها؟

تتلخص أهم مساوئ خصخصة خدمات الصرف الصحي بما يلي:

١- في بعض الأحيان، يمكن للشركة الخاصة التي تفوز بأحد عقود التشغيل والصيانة أن تفشل في أعمالها. ولكن لتجنب مثل هذا الأمر، يجب على الحكومات أن

تفرض على المقاول أو الشركة الخاصة أن تكون على درجة عالية من المؤهلات وتحظى بتوصيات من قبل شركات كبرى وأن تثبت أنها على قدر المسئولية التجارية والفنية. ويمكن كذلك لصكوك ضمان حسن الأداء أن تسهم في التخفيف من احتمالية فشل الشركة الخاصة المكلفة بالعمل، والإسهام في تغطية التكاليف الناجمة عن تحول الشركات الخاصة إلى عامة. ومع ذلك، يجب العلم بأن صكوك الضمان يمكنها أن تبعد ليس الشركات الصغيرة غير المؤهلة وحسب بل الشركات الكبيرة ذات السجل المهني والتجاري العريق وتزيد من تكلفة الخدمة المقدمة للمستهلك في النهاية.

٢- في بعض الأحيان يمكن أن يؤدي التفاهم أو عدم الاتفاق على شروط العمل إلى نشوء خلافات بين أطراف التعاقد [الحكومة والشركة] وفي أحيان كثيرة إلغاء العقود نهائياً. ومن هنا، فإن تأسيس علاقة تعاقدية راسخة مبنية على الثقة المتبادلة يتطلب توضيح المخاطر المتوقعة والمكافآت والتعويضات والفرص، كل ذلك أثناء مرحلة التفاوض وقبل الشروع في العمل. وكذلك الأمر، فإنه كلما كانت التوقعات التي نشأ عليها العقد مبنية على نتائج معقولة على صعيد التكلفة والجودة وغيرها من العوامل الأخرى أكثر من تطرقها إلى الموظفين أو ساعات العمل أو مستوياتها، كان تقييم العمل وتضارب المصالح أقل على صعيد التطبيق العملي.

٣- هناك عقبة أخرى، وهي التكلفة التي يمكن أن تتجاوز المعدلات المتوقعة والناتجة عن تكسير الأسعار في عالم المناقصات والعطاءات الحكومية، والفشل في الخروج بتقييم دقيق حول أوضاع المؤسسات المرشحة للبيع للقطاع الخاص. ولكن يمكن التغلب على هذه الناحية عن طريق اللجوء إلى العقود التي تنص على تكاليف ومخاطر ثابتة تحول دون ارتفاعها إلى مستويات عالية. تجدر الإشارة إلى أن عقود «التكلفة زائد» يمكنها أن تقدم للمقاول حوافز أقل للإبقاء على تكاليفه ضمن المستوى المطلوب. ولكن النتيجة هي غالباً تكاليف متصاعدة لا طاقة للحكومات بها أو السيطرة عليها. كما أن عقود «التكلفة زائد» تتطلب المراقبة الحكومية الدقيقة، ذلك أن النفقات والفواتير والدفعات الخاصة بالشركات والمستخلصات يجب أن تحظى بالموافقة الحكومية قبل البدء بالعمل.

على صعيد آخر، يمكن للعقود المبنية على السعر الثابت أن تنقل المخاطر المالية من الحكومة إلى الشركة الخاصة، والتي - في مسعاها إلى الإبقاء على تكاليفها

منخفضة وزيــادة أرباحها – لديها الحوافز الكافية لتحســين أدائها وزيادة إنتاجيتها على مدى فترة العقد المبرم معها. كما أن المنافسة عند تجديد العقود- وخاصة إن لم تكن هناك معلومات واضحة حول الخدمات التي تم تقديمها بشكل جيد حسب العقد الســابق – يمكنها أن تسهم في تعزيز نوعية الخدمة وتقديمها بأسعار أكثر تنافسية. يجــب أن نعرف بأن الشــركات الخاصة تعمل وفق قانون الربــح وعلى الحكومات – بدورها – ضبط قوى الســوق لتمكين المســتهلك من الحصول على أعلى نوعية ممكنة من الخدمة المقدمة من جانب الشركات الخاصة وبالسعر المناسب.

٤- بعض الأحيان، لا تقوم الحكومات بالعمل الموكل إليها، ولا تدرب نفسها حول أنسب الممارســات التجارية، أو تفشــل في وضع التحليل الصحيح، الأمر الذي يقود في النهاية إلى عمليات خصخصة غير مدروسة ومتسرعة وعدم نجاحها في النهاية، ولهذا الســبب، على الحكومات المحلية أن تستثمر جزءاً من الوقت في فهم عملية الخصخصة بالأساس، والحصول على آراء الخبراء المختلفة حولها قبل الشروع في تطبيقها على أرض الواقع، (Segal & Moore, 2003) .(Reinhardt, (2001.

تجارب دولية وعربية في الخصخصة:

اتجهــت كثير مــن دول العالم إلى خصخصة كثير من مشــروعاتها العامة القائمة أو الجديدة حتى تتوافق مع بيئــة الاقتصاد العالمي الحالية ومتطلبات منظمة التجارة الدولية، وصنــدوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وغيرها مــن المنظمات الدولية، أو نتيجــة لرغبتها في تفعيــل اقتصادها وتقليل حجم القطاع العــام مما يقلل من عجز الموازنــات المالية وتقليل الديون الخارجية التي يعانيها اقتصادها. لقد انطلقت برامج الخصخصة في العصر الحديث بشــكل واســع، أولاً في بريطانيا أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات من القرن العشرين الماضي، وتبعتها الكثير من دول العالم.

تُعد الخصخصــة عملية معقدة سياســياً واقتصادياً واجتماعيــاً وقانونياً تتطلب دراســة المشــروعات المراد خصخصتها بتأن ودقة. وبالرغم من أن دولاً كثيرة أعلنت عزمها على دخول عالم الخصخصة لمشروعاتها العامة، إلا أن عدد الدول التي نجحت بالفعــل في تنفيــذ خصخصة البرامج التــي أعلنت عن خصخصتها بنجــاح تام تُعد محــدودة نظراً لصعوبة وتعقيــد الآثار التي تنجم عن الخصخصــة. ويؤكد الخبراء أهمية أخذ الظروف السياســية والاقتصادية والاجتماعية لكل بلد بعين الاعتبار عند رســم سياسات الخصخصة وتطبيقها، فلا يمكن نقل تجارب دولة ما في الخصخصة

مهما كانت ناجحة إلى دولة أخرى بدون إدخال التعديلات المناسبة والضرورية عليها، (الجزاف، ١٩٩٦) (القهيدان، ٢٠٠٧).

استعراض بعض التجارب الدولية في الخصخصة بشكل عام دون الخوض في تفاصيلها أو تقييمها بصفتها مثالاً يمكن الاستفادة منها في رسم سياسات الخصخصة وإستراتيجيتها بشكل عام، كتجربة بريطانيا باعتبارها رائدة في الخصخصة ومن الدول المتقدمة، وماليزيا، والمكسيك، وتايلاند باعتبارهم نماذج من الدول النامية، ومصر، والأردن، وعُمان باعتبارهم نماذج من الدول العربية.

١- تجربة المملكة المتحدة:

لقد أثر برنامج الخصخصة البريطانية في السياسة الاقتصادية العالمية نتيجة للنجاح الذي حققه في بريطانيا، إذ تعد عملية الخصخصة التي تمت في بريطانيا في عام (١٩٧٩م) أكبر عملية تحول رئيسية في الاقتصاد البريطاني بعد الحرب العالمية الثانية، (القهيدان، ٢٠٠٧: ٦٢-٦٧). وعملية الخصخصة هذه لم تكن الأولى في بريطانيا فقد قام حزب المحافظين بين عامي (١٩٥١-١٩٥٥م) بإعادة مجموعة من الصناعات المؤممة إلى القطاع الخاص (Denationalization)، ثم قام حزب العمال بتأميمها مرة أخرى في عام (١٩٦٤م). وما أن عاد المحافظون للحكم مرة أخرى في أواخر السبعينيات من القرن المنصرم في عهد رئيسية الوزراء البريطاني السيدة مارجريت تاتشر التي تقدمت ببرنامج خصخصة شامل ومكثف لعدد كبير من القطاعات الاقتصادية المختلفة، إذ شمل برنامج الخصخصة النقل الجوي والغاز والكهرباء والاتصالات والمياه والإسكان الحكومي وصناعة الحديد والصلب ومناجم الفحم. لقد كانت قضية الملكية العامة من القضايا المحورية في الصراع بين الحزبين السياسيين الرئيسيين (العمال، والمحافظين) في بريطانيا، (السقا، ١٩٩٧: ٥٣).

أهداف عملية الخصخصة البريطانية:

تركزت عملية الخصخصة البريطانية على تحقيق الأهداف التالية:

أ- رفع الكفاءة الاقتصادية للشركات العامة: يرجع عدم الرضا العام عن الصناعات في القطاع العام إلى عدة أسباب منها: انخفاض الإنتاجية وارتفاع معدل الأسعار وانخفاض معدل العائد على رأس المال المستخدم. لذلك، احتل هدف رفع الكفاءة الاقتصادية لهذه الصناعات من خلال تحويلها إلى القطاع الخاص الأولوية في

برنامج الخصخصة. ومما لا شك فيه إن ارتفاع درجة الكفاءة يحقق فوائد لكل من المستهلكين والعمال والاقتصاد بشكل عام. يستفيد المستهلكون بحصولهم على سلع وخدمات بجودة أعلى وأسعار أقل وإتاحة فرصة لخيارات أكثر. ويستفيد الاقتصاد بشكل عام من خلال ارتفاع العائد على رأس المال المستثمر في هذه الصناعات. ويستفيد العمال بارتفاع أجورهم وتحسن مستوى الامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها. حتى في حالة الصناعات التي تعمل في مجالات الاحتكار الطبيعي (Natural Monopolies) مثل: الغاز والكهرباء والنقل العام والهاتف عند تحويلها من الملكية العامة للملكية الخاصة تصبح هذه الشركات تحت ضغط المساهمين ومؤشرات التحليل المالي، فضلاً عن تقلبات أسعار أسهمها في السوق لتصبح مؤشراً لا يمكن لهذه الشركات تجاهله، بعكس الحال حينما تكون هذه الشركات مملوكة بيد الدولة.

ب- إرساء قواعد المنافسة وتدعيم قوى السوق: تُعد المنافسة أفضل وسيلة لضمان تقديم السلع والخدمات المطلوبة بأقل تكلفة وأعلى جودة، وإتاحة فرص أوسع للاختيار أمام المستهلكين. لكن بعض الصناعات والخدمات نتيجة طبيعتها الاحتكارية أحياناً يصعب عملها في جو تنافسي، مما اضطر الحكومة البريطانية لإنشاء عدد من الأجهزة الرقابية لتنظيم عملية المنافسة بين هذه الشركات ذات الطبيعة الاحتكارية ومنافسيها. فأسست مكتب (Office of Telecommunication Oftel) لينظم المنافسة بين شركة الاتصالات البريطانية ومنافسيها، وأعطى هذا الجهاز صلاحيات للرقابة وعلى سياسة التسعير الخاصة بالشركة، وفحص شكاوي الجمهور، وتنظيم عملية التنافس الحر بين الشركة وأي من منافسيها. وقد أدى نجاح (Oftel) إلى قيام الحكومة البريطانية بإنشاء أجهزة مماثلة لتنظيم ورقابة الصناعات التي تمت خصخصتها في مجالات الاحتكار الطبيعي، مثل جهاز (Ofgas) لمراقبة أعمال شركة الغاز البريطانية، وجهاز (Ofwat) لمراقبة وتنظيم أعمال هيئة المياه البريطانية بعد خصخصتها، وجهاز (Offer) لتنظيم ومراقبة أعمال شركات الكهرباء بعد خصخصتها. كما أنشأت الحكومة البريطانية لجنة الاحتكارات (Monopolies Commission) لحل أي خلافات تنشأ بين الأجهزة الرقابية والشركات المذكورة أعلاه.

ج- توسيع قاعدة الملكية: يهدف برنامج الخصخصة في بريطانيا إلى توسيع قاعدة الملكية للقطاعات العريضة من الشعب، فيما سمي بالرأسمالية الشعبية (Popular

Capitalist)، من خلال تشـجيع العمال على تملك حصة في رأس مال الشـركات التي يعملون فيها، والتي تم تحويلها إلى القطاع الخاص. ويتم توسيع قاعدة الملكية عن طريق عمليات بيع الشـركات الكبرى التي تطرح أسـهمها في سوق رأس المال، أو من خلال الشـركات الصغيرة التـي يتم بيعها للعمال الذيـن يعملون فيها، مثل شركة الهاتف، وشـركة الغاز، وشـركة البترول، وهيئة المطارات البريطانية، وبنك ترسـت (TrusteesSaving Bank)، كذلك تم توسـيع قاعدة الملكية عن طريق بيع المساكن التي تملكها المجالس البلدية (Council Houses) إلى المستأجرين بتمليكهم تلك المسـاكن مع منحهم خصماً خاصاً على القيمة السوقية للمسكن الذي يقيمون فيه، تتحدد نسـبة الخصم بحسـب المدة التي قضاها المستأجر في المسكن. باعت الحكومـة البريطانية مليون مسـكن من مسـاكن المجالس البلدية فـي الفترة من (١٩٧٩-١٩٨٨م)، من خلال ما يسـمى حق الشـراء بلغت قيمتها (٢٠) مليار جنيه إسـترليني، حصلت الحكومة على (١٥) مليار جنيه إسـترليني. ترتب عن عمليات البيع الرئيسية زيادة هائلة في أعداد مالكي الأسهم من العمال والجمهور.

د- زيـادة القدرة التمويلية وتخفيض الإنفاق العـام: كانت الحكومة البريطانية دائماً تقتـرض من أجل تمويل المشـروعات العامة، والذي كان ينظر إلى تلك السياسـة بانتقاد من قبل حزب المحافظين، لذلك نظر إلى برنامج الخصخصة على أنه وسيلة لتقليـل احتياجات الحكومة للاقتراض، ومنع مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص على الاقتراض والاستثمارات أو ما يسمى (Crowding out).

هـ- تهدف الخصخصة أيضاً إلى تقوية وتوسيع نطاق سوق الأوراق المالية، عن طريق زيادة حجم الأوراق المالية المصدرة والمتداولة في السوق.

آليات الخصخصة البريطانية:

اسـتخدمت الحكومة البريطانية عـدة آليات لتنفيذ خصخصة شـركاتها العامة وتحويلهـا إلى القطاع الخـاص. وفي كل الأحوال حرصت الحكومـة البريطانية في الحصـول على أعلى المسـتويات من الاستشـارات الفنية في جميـع المجالات المالية والقانونية ومراجعين وسماسرة أوراق مالية قبل بدء خصخصة أياً من مشاريعها. من أساليب الخصخصة التي اتبعتها الحكومة البريطانية ما يلي:

١- البيع المباشر: لقد باعت الحكومة البريطانية عدداً من الشركات الصغيرة المملوكة للحكومة مباشرة إلى شركات أخرى. كذلك بيعت مجموعة من الشركات بالكامل

إلـى العمـال أو إلى اتحاد من الإدارة والعمال. أما في بعض الحالات التي تمتلك الحكومة أسـهماً في بعض الشـركات، فإن الحكومة تبيع حصتها من الأسهم إلى مؤسسات استثمارية.

٢- بيع أسـهم الشـركات الكبيـرة عن طريـق الاكتتـاب: طُبق في حالـة عمليات الخصخصة الرئيسـية للشركات الكبيرة مثل: (British Telecom British Gas, British, Steel)، إذ كان من الصعب بيعها مباشرة إلى شركات أخرى أو مؤسسات اسـتثمارية، ليس لصعوبة وجود مثل أولئك المشـترين، لكن ذلك لن يكون مقبولاً سياسياً؛ لأن بيعها بهذا الأسلوب قد يتطلب دخول مستثمرين أجانب. فمن الناحية السياسية لا يمكن تصور أن تتم عملية خصخصة لمثل هذه المشاريع الإستراتيجية والعملاقة دون أن يصل الجانب الأكبر منها إلى المواطنين البريطانيين، وإلا اتهمت الحكومة بتمكين مجموعة صغيرة من المسـتثمرين من السـيطرة على مشروعات ذات طبيعـة احتكارية تحقق أرباحاً لصالحهم. حرصت الحكومة البريطانية على تملك المواطنين الناخبين على نسـبة كبيرة من أسهم تلك الشركات، بصفتها مثالاً للرأسـمالية الشـعبية (Popular Capitalism). إضافة إلـى أن تملك المواطنين لأسـهم تلك الشركات يقلل الحاجة للجوء للمسـتثمرين الأجانب، وبالتالي تجنب السيطرة الأجنبية على الشـركات الكبيرة والإستراتيجية التي تمت خصخصتها، (السقا، ١٩٩٧م ٥٣-٨٧).

٢- تجربة الخصخصة في ماليزيا:

مر الاقتصاد الماليزي بركود حاد في منتصف الثمانينيات الميلادية من القرن الماضي نتيجة انخفاض الطلب وتقلب أسـعار المطاط والقصدير المنتجين الرئيسيين للتصدير في الاقتصاد الماليزي، كما تزايدت الضغوط والمطالبات على الحكومة لتحديث البنية التحتيـة وتوسـعت القاعدة الصناعية للبلاد مما رتب علـى الدولة مزيداً من الإنفاق المالـي، وزيادة حجم القطاع العام، فقد بلغ حجـم القوى العاملة (٨٠٠,٠٠٠) موظف وعامل أي ما يعادل (١٥٪) من مجموع السكان. وبلغ عدد الشركات العامة الحكومية (٩٠٠) شركة، وتدنت معدلات النمو الاقتصادي في عام ١٩٨٥م إلى (سالب) (١,١٪) وارتفعـت المديونيات العامـة الخارجية إلـى (٥٠,٥) مليار رينجنـت ماليزي. هذه الظروف الاقتصادية الصعبة دفعت الحكومة الماليزية إلى أن تبني سياسـة اقتصادية جديدة مبنية على دعوة القطاع الخاص للمشاركة في الاقتصاد بما يملكه من خبرات مالية وإدارية وصناعية وتسويق، (Woon, 1989).

وللقيام برسم سياسة وإستراتيجية الخصخصة في ماليزيا قامت الحكومة بإنشاء وحدة تنظيمية باسـم وحدة التخطيـط الاقتصـادي (Economic Planning Unit) ترتبط مباشـر برئيس مجلس الوزراء. تكون مهام ومسؤوليات هذه الوحدة النظر في الأنشـطة والخدمات الحكومية المراد خصخصتهـا وتقديم مقترحاتها لرئيس مجلس الوزراء بشـأنها، وبعد موافقة مجلس الوزراء على الخصخصة تعرض على البرلمان أو مجلس الشـيوخ للموافقة عليها، وفي حالة الموافقـة النهائية على برامج الخصخصة ترسم هذه الوحدة خطة تنفيذية للنشاط المراد خصخصته كل عامين وتعدلها كل عام بنـاء على المعطيات الجديدة. كما تلعب الوزارات المعنية بالنشـاط المراد تحويله دوراً مهماً بالتنسيق مع الحكومات المحلية من خلال لجنة وزارية للخصخصة.

مبررات الخصخصة في ماليزيا:

وقـد أوضحت لجنـة التخطيط الاقتصادي مبررات الخصخصـة في ماليزيا بما يلي:

١- ازدياد حجم العمالة الحكومية على (٨٠٠,٠٠٠) عامل وموظف يمثلون (١٥٪) من إجمالي عدد السكان.

٢- ارتفاع عدد المؤسسات الحكومية إلى أكثر من (٩٠٠) مؤسسة.

٣- انخفاض معدل النمو الاقتصادي.

٤- ارتفاع حجم العجز المالي وارتفاع حجم الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي.

٥- تدني كفاءة المؤسسات العامة، (القهيدان، ٢٠٠٧م).

أهداف عملية الخصخصة في ماليزيا:

أوضحت وحدة التخطيـط الاقتصادي أهداف عملية الخصخصة في ماليزيا كما يلي:

١- تخفيف الأعباء المالية والإدارية عن عاتق الدولة.

٢- تحسين الكفاءة والإنتاجية.

٣- تعجيل النمو الاقتصادي.

٤- تقليص حجم ودور القطاع العام في الاقتصاد الوطني.

٥- الإسهام في تحقيق أهداف السياسة التنموية الوطنية، (الجزاف، ١٩٩٦م).

أساليب الخصخصة في ماليزيا تتلخص في ما يلي:

١- المشــروعات القائمة استخدم مع أغلبها أســاليب (البيع المباشر، تأجير الأصول، عقود الإدارة).

٢- المشــروعات الجديدة وخاصة مشاريع البنية التحتية استخدم معها أساليب (بناء، وتشغيل، وتحويل BOT، بناء وتشغيل BO).

وقد بلغ عدد المشروعات التي تم خصخصتها من عام (١٩٨٣م) إلى عام (٢٠٠٣م) (٤٢٩) مشروعاً منها (٣٣٣) مشروعاً قائماً و(٩٦) مشروعاً جديداً. وتغطي المشروعات التـي تم خصخصتها مجالات الخطوط الجوية الماليزية، توليد ونقل وتوزيع الكهرباء، الطرق الســريعة، الصرف الصحي، البريد والاتصــالات، ميناء غرب كيلانج وبيانج. وقد أســهمت الخصخصة بشكل مباشــر في ارتفاع النمو الاقتصادي، ورفع مستوى الخدمــات وزيادة الكفاءة ورفع إنتاجية القــوى العاملة في البلاد، إذ حققت الحكومة الماليزية مبلغ (٢٣،٨) مليار رينجت ماليزي من مبيعات أســهم الدولة من المشــروعات العامة، وانخفضت تكاليف تشغيل المؤسسات مبلغ (٧،١) مليار رينجت ماليزي سنوياً، تم تحويــل (١٠٣،٠٠٠) موظف وعامل حكومي إلــى العمل في القطاع الخاص، بلغت وفورات الإنفاق الرأس مالي (١٠٠) مليار رينجنت ماليزي، وقد أسهمت هذه المبالغ في استثمارها في مشروعات لمحاربة الفقر ومشروعات تنموية أخرى، كما أدت الخصخصة إلى زيادة حجم التعاملات في سوق الأسهم، فقد بلغت الزيادة (٢٧٪) نتيجة زيادة عدد الشركات التي تم خصخصتها، (القيهدان، ٢٠٠٧م) (Woon, 1989).

٣- التجربة المكسيكية:

تعرضت المكســيك عام (١٩٨٢م) إلى كارثة اقتصاديــة كبرى، فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي بمعدل (٥٪) عن مســتواه في عام (١٩٨١م)، وبلغت نســبة التضخم (٩٨،٨٪) وارتفعت نسبة البطالة، وانخفض الاحتياطي العام، وانهار سعر صرف العملة المكســيكية، إذ فقدت (٧٠٪) من قيمتها خلال شهر واحد، وازدادت الديون الخارجية (٧٠٪) في عام واحد، ولم تستطع المكسيك من الوفاء بالتزاماتها الدولية، مما اضطر الدولة للتدخل وإجراء إصلاحات اقتصادية جذرية لإنقاذ الاقتصاد المكسيكي. شكلت الحكومة المكسيكية عام (١٩٨٨م) فريقاً من عدة أطراف اقتصادية وعمالية وسياسية للاتفاق على برنامج عمل شــامل لإصلاح الاقتصاد، إذ صاغ فريق العمل إستراتيجية للإصلاح الاقتصادي مبنية على عدة عناصر هي:

١- السيطرة على الإنفاق الحكومي، وزيادة إيرادات الدولة.

٢- تحرير القطاع التجاري.

٣- تحرير القطاع الصناعي.

٤- خصخصة المنشآت العامة المملوكة للدولة.

وخلال فترة زمنية وجيزة أثمرت هذه السياسة الاقتصادية على كبح جماح التضخم إلى أقل من (١٠٪)، وارتفع الاستثمار الأجنبي إلى أكثر من (٣٣) مليار دولار أمريكي، وانخفض العجز المالي إلى أقل من (٧٪) من الناتج المحلي الإجمالي، وثبت سعر الصرف وتم التحكم بالمصروفات الحكومية.

مكتب الخصخصة في المكسيك:

بما أن الخصخصة إحدى إستراتيجيات الإصلاح الاقتصادي أنشأت الحكومة المكسيكية مكتبَ الخصخصة بوزارة المالية ويتكون من عشرة موظفين، يرتبط بوزير المالية مباشرة لإدارة جميع عمليات الخصخصة في المكسيك. يجري المكتب الدراسات الأولية للجدوى الاقتصادية لخصخصة الأنشطة والشركات الحكومية، ثم يرفعها لوزير المالية، الذي يقدمها بدوره لمجلس الوزراء لاعتمادها من مجلس الوزراء والبرلمان. يستعين المكتب بمجموعة من بيوت الخبرة الاستشارية المالية المتخصصة في تحويل المشروعات العامة للقطاع الخاص لإجراء دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم الأصول وغيرها. وبعد الانتهاء من إجراء الدراسة، يكلف بنك استثماري بتنفيذ إجراءات البيع تحت إشراف وتوجيه مكتب الخصخصة. وبالنسبة للقطاعات الكبيرة مثل الاتصالات، فيتحتم التنسيق مع الوزارة المعنية، وتستشار في الأمور الفنية تحت إشراف مكتب الخصخصة في وزارة المالية.

أهداف الخصخصة في المكسيك:

لقد حددت الأهداف الرئيسية لعملية الخصخصة في المكسيك على النحو التالي:

١- ترشيد وتخفيض الإنفاق الحكومي.

٢- توفير الأموال اللازمة لسداد الديون الحكومية الداخلية والخارجية.

٣- جلب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في المكسيك والاستفادة منها في توسعة البنية التحتية وتمويل المشاريع الجديدة في البلاد.

٤- زيادة الكفاءة الاقتصادية للقطاعات الإنتاجية والخدمية.

لقد اســتخدمت الحكومة المكسيكية أسلوبين رئيســيين في عمليات الخصخصة، الأول: البيع المباشر عن طريق المزايدة العلنية (Direct Sale Through Competitive Bidding) للقطاعات القائمــة، والثاني: عقود الامتياز (Concession Agreement) للمشــاريع الجديدة. لقد تمكنت الحكومة المكســيكية من خصخصة قطاعات عديدة في فترة زمنية قصيرة نســبياً. أما أســلوب الاكتتاب العام فقد جرى تطبيقه بشــكل ثانوي نظراً لبطئه وتكاليفه المرتفعة.

لقد بدأت الحكومة المكسيكية بخصخصة المشاريع الصغيرة أولاً مما أكسبها خبرة كبيرة بخصخصة المشاريع الكبيرة والإستراتيجية بسرعة فائقة مع قليل من الأخطاء. ونتيجة لتلك الخبرات طبقت الحكومة المكســيكية آليــة مُحكمة وإجراءات فعالة، من أهم ملامح تلك الآلية علنية إجراءات الخصخصة، البيع النظيف، البيع لأعلى ســعر، وإبعــاد الاعتبارات والمعادلات الاجتماعية والسياســية المعقدة عن عمليات البيع، كما ســمحت للأجانب بتملك نســب في رؤوس أموال بعض المشروعات تصل إلى (١٠٠٪) في بعض المشــاريع. لقد حققت المكســيك إنجازات ضخمة في خصخصة المشــاريع الحكومية، إذ جرت خصخصة أكثر من (٩٥٠) شركة حكومية من أصل (١١١٥) شركة خلال اثني عشــر عاماً من بداية الخصخصة، وحصلت الحكومة على ما يقارب (١٥) مليــار دولار أمريكي من عمليات الخصخصة حتى عام (١٩٩٣م). وشــملت عمليات الخصخصة قطاعات خدمية وصناعية مهمة، مثل: الاتصالات الســلكية واللاسلكية، والنقل الجوي، والمصارف، والتأمين، والمطارات، والموانئ، والطرق الســريعة، والإذاعة والتلفزيون، والتعليم الخاص، والحديد والصلب، والسكر، ومشتقات الكربون، (الجزاف، ١٩٩٦م: ١٥٠-١٥٨).

٤- تجربة الخصخصة في تايلاند:

اعتمدت حكومة تايلاند منذ الخمســينيات من القــرن الماضي إلى حد كبير على الشركات والمؤسسات العامة في تحقيق التنمية الاقتصادية مثل ما حدث في دول أخرى كثيرة، من أجل تطوير وتحسين الاقتصاد والحياة الاجتماعية للدولة ومواطنيها. وفي ســبيل سعيها لتحقيق هذا الهدف، فقد تم إنشــاء عدد من الشركات العامة وتزايدت مع مرور الوقت، فقد احتلت هذه الشركات موضعاً مهماً ولعبت دوراً كبيراً في تحقيق التطور الاقتصادي في تايلاند، إلا أن فعالية وأداء هذه الشــركات لم يكن بالمســتوى المطلــوب، فقد اقتنعت الحكومة التايلاندية بأن الخصخصة تعد هي الأداة والوســيلة المناسبة والمهمة لرفع مستوى أداء وفاعلية وإنتاجية تلك الشركات.

نمو الشركات العامة في تايلاند:

الشـــركات أو المؤسســـات العامة المملوكة للدولة توجد في العديد من القطاعات أو الأنشـــطة في تايلاند. مثل: الزراعة، الصيد، الأسماك، الغابات، التنقيب، التصنيع، الكهربـــاء، الغاز، إمدادات المياه، المقاولات، مبيعات الجملة والتجزئة، النقل، التخزين، الاتصـــالات، التمويل، التأمين والخدمات. الشـــركات المملوكة للدولة في تايلاند غير متداخلة فقط في القطاعات والصناعات التي تقوم على إنتاج خدمات وسلع اجتماعية، ولكن أيضاً في الأنشطة الإنتاجية المباشرة والتي تعد من صميم عمل القطاع الخاص ومســـيطر عليها منه. إن تداخل القطاع العام في الاقتصاد التايلاندي يمكن أن يقال بأنه شامل، (Ingavate, 1989).

أساليب إنشاء الشركات العامة في تايلاند:

هناك العديد من الطرق التي يمكن إنشـــاء الشركات العامة من خلالها في تايلاند منها:

١- من خلال قانون خاص من البرلمان: وقد تم إنشاء معظم الشركات العامة من خلال هـــذا القانون وهي كيانات عامة مثل هيئة إنتاج الكهرباء في تايلاند، هيئة الموانئ التايلاندية، هيئة المياه العامة.

٢- من خلال مرســـوم ملكي طبقاً لقانون إنشـــاء الشركات العامة بي إي ٢٤٩٦، على أن ملكية هذه الشركات تؤول بالكامل إلى الحكومة: تتضمن الأمثلة على هذا النوع من الشركات هيئة صناعة الغابات، هيئة الحفاظ على الأغذية، هيئة التنقيب البحرية.

٣- من خلال القانون التجاري وقانون البنك التجاري يتم من خلالها إنشـــاء الشـــركة العامة على أن الشركات العامة التي يتم إنشاؤها من قبل هذا القانون تملك كيانها القانوني بصفتها شـــركة محدودة: ويمكن أن تكون هذه الشركات مملوكة بالكامل أو بشـــكل جزئي للحكومة (أكثر من ٥٠٪). ومن الأمثلة على هذا النوع: شـــركة الطيران الجوي التايلاندي المحدودة، شـــركة بـــلاي وود التايلاندية المحدودة، في حين نجد أمثلة على الأخرى مثل بنك كبرونج التايلاندي.

٤- من خلال قانون وزاري وهي في هذه الحالة مملوكة بالكامل للحكومة ولكنها لا تتمتع بالكيان القانوني نفســـه كتلك التي تم إنشـــاؤها بالطرق الســـابق ذكرها: على أن أي التزام يعود على الشـــركات العامة فـــإن الوزارات تتحمله تبعاً للوزارة المشـــرفة على الشركة، مثل شركة السجائر التايلاندية بصفتها شركة عامة، (Kraiyudht, 1982).

أسباب إنشاء الشركات العامة في تايلاند:

لقد مرت عملية تطوير الشركات العامة في تايلاند خلال العديد من المراحل المختلفة. فقبل عام (١٩٣٢م) خلال الحكم الملكي كان هناك عدد قليل من الشركات التجارية المملوكة للملك والتي تم إنشاؤها للتجارة في بضائع قليلة. ولكن معظم الشركات العامة تم إنشاؤها بعد الحرب العالمية الثانية، خاصة خلال الخمسينيات، والستينيات، والسبعينيات من القرن الماضي. وتعود الأسباب الرئيسية لإنشاء مثل هذه الشركات بعد الحرب إلى ما يلي:

١- السبب الرئيسي الأول يتمثل في الرغبة في التوطين من قبل الدولة وذلك للتحكم في عملية التوزيع وأخذها من الصينيين الذين لم يستوعبوا في المجتمع التايلاندي وكان الشعب الصيني وقتها يعد غريباً؛ مما أدى إلى ظهور وإنشاء العديد من الشركات التجارية في المقاطعات. لذا كان الاتجاه الأول الذي دعا إلى إنشاء الشركات العامة التجارية في ذلك الوقت وجود هذا الصراع بين رغبة الدولة في تقليل التحكم الاقتصادي للتجار الصينيين وتأثيرهم المتزايد في الاقتصاد التايلاندي المتزايد في ذلك الوقت.

٢- يرجع السبب الثاني وراء إنشاء الشركات التابعة للدولة كان بسبب توفير المنافع العامة مثل الكهرباء، المياه والاتصالات، والمواصلات. لقد تم إيجاد هذه الصناعات والتي تحتاج إلى استثمارات ضخمة لا يستطيع الاقتصاد المحلي التايلاندي توفيره. لذا فقد قامت الحكومة التايلاندية بعبء إنشاء هذه الصناعات المملوكة بالكامل للدولة مثل هيئة توليد الطاقة التايلاندية، هيئة الهواتف التايلاندية، هيئة الاتصالات التايلاندية، هيئة الأعمال المائية التي تعد أمثلة على مثل هذه المنافع العامة التي تدار من قبل الدولة.

٣- تم إنشاء هذه الشركات لتوفير البنية التحتية والبضائع الضرورية واستثمار المصادر الطبيعية. مثل السكة الحديدية التايلاندية، وهيئة النقل الجماعي وذلك لتوفير خدمات النقل العامة الرخيصة. كما تم إنشاء هيئة الموانئ التايلاندية، وهيئة الطرق السريعة التايلاندية، وهيئة البترول والغاز التايلاندية.

٤- تم استخدام الشركات التابعة للدولة من قبل النخبة في الدولة من أجل تعزيز المصالح الاقتصادية والسياسية، إذ كانت تتكون هذه النخبة في الماضي من العسكريين، البيروقراطيين، كبار السياسيين، وكل منهم له سلسلة من المنتفعين

مـــن رجال الأعمال، خاصة رجال الأعمال الصينيين. بالطبع اســتدعت مثل هذه الأعمال إيجاد الوســيلة المناسبة والتي يمكن من خلالها تنفيذ مثل هذه الأنشطة وإنشــاء هذه العلاقة التجارية بالإضافة إلى توفير الشــكل الملائم لتابعيهم. وقد وفرت تلك الشركات التابعة للدولة هذا الغطاء. كما وفرت تلك الشركات الفرص للعمــل في الوظائف الإدارية لهؤلاء الصفوة والتمتع بما تقتضيه هذه الوظيفة من ميزات، وقد عملت معظم هذه الشركات في مجالات التجارة والصناعة.

٥- ســبب آخر لإنشاء هذه الشــركات التابعة للدولة الرغبة في رفع عائدات الدولة. لهذا الغرض، فإن هذه الشركات تمنح حقوقاً احتكارية وحصرية لإنتاج المخرجات للســلع التي يكون عليها الطلب غير مرن. كما أن بعــض المنتجات الأخرى بعيداً عن المنافع مثل التبغ، الزيوت، الأدوية. هذه المنتجات محتكرة في تايلاند من قبل شركة التبغ التايلاندية، هيئة تقطير الزيوت، هيئة الأدوية الحكومية على التوالي. وتتوقع الحكومة من الحصول على ربح من هذه الصناعات وغيرها من الصناعات الأخــرى وذلك من خلال تخصيص جزء منهــا للحكومة. كما أن هذه الصناعات يتــم التحكم فيها وملكيتها من قبل الحكومة من أجل التأكد من الجودة والســعر لهذه المنتجات.

٦- تم تأســيس الشــركات العامة أيضاً بغرض تأمين المنتجات الإستراتيجية المناسبة والمهمة وبخاصة تلك المتعلقة بالقوات المسلحة. وتأتي على السياق نفسه شركات عامــة مثل: هيئة الأغذية المحفوظة، هيئة الزجاج، هيئة الأقمشــة، شــركة دوك بانكوك المحدودة (للإنشــاءات، الإصلاح، وصيانة السفن الحربية)، هيئة الوقود، والتي تأسست جميعها تحت رعاية وإشراف وزارة الدفاع.

٧- أخيراً تم تأسيس الشركات العامة لإدارة القطاعات الزراعية، الصناعية، التجارية، تنمية القطاع المالي للدولة، (Ingavate, 1989).

الخصخصة في تايلاند:

لقد لعبت الشــركات العامــة المملوكة للدولــة دوراً مهماً وواضحــاً في الاقتصاد التايلاندي، وقد قامت هذه الشــركات بنهاية عــام (١٩٨٧م) والتي تداخلت في جميع قطاعــات الاقتصاد التايلاندي بتوظيف ما يقرب من (٢٥٧,٥٥٦) موظفاً وهذا العدد هو نصف إجمالي الموظفين بالخدمة المدنية. وخلافاً لما يحدث بالشركات العامة في الدول النامية، فإن الشركات العامة في تايلاند بشكل إجمالي تحصل على ربح صافي

يغطي الخســائر على الأقل. ومن ضمن عدد الشــركات الإجمالي البالغ (٦٧) شركة عامة لم يخسر منها سوى (٩) شركات فقط، في حين حققت الشركات الباقية أرباحاً. ولكن على الرغم من هذه الربحية، فإن الحكومة التايلاندية قد أعلنت عن رغبتها منذ عدة أعوام مضت في خصخصة بعض الشركات العامة. مرة أخرى، هناك العديد من الأسباب في تحول موقف الحكومة تجاه هذه الشركات وهي:

١- الســبب الأول يعود إلى الرغبة من جهة الدولة في المحافظة على مستوى إجمالي الديون الخارجية للشركات العامة أو خفضها للحد الأدنى.

٢- سياســة التسعير لدى الشــركات العامة يجب أن تتبع طريقة سعر التكلفة مضافاً إليــه أربــاح معينة. هــذا يعني أن الأســعار يجب أن تكون ذات معــدل ثابت بما يغطي إجمالي التكاليف الإنتاجية بالإضافة إلى توفير نســبة ربح. ســتوفر هذه الأرباح لتكون مصدراً لتمويل مشــاريع تلك الشركات ومن أجل تمويل استثماراتها المستقبلية.

٣- يجب أن تشــجع الشــركات العامة الشراكة مع القطاع الخاص من خلال الحصول على عقود مقاولات الخدمات أو الأنشــطة المختلفة. تتضمن هذه خدمات النقل، الأمن، نظافة المكاتب وغيرها. من خلال مشــاركة القطاع الخاص فإنه يؤمل أن يتم حل مشكلة العمالة الزائدة في القطاع العام، (Pakkasem, 1985).

إن هــذه النقــاط التي تم ذكرها آنفــاً توضح بأن الحكومة تســعى إلى أن تعرض الشــركات العامة على آليات السوق من خلال إزالة الحواجز أو العوائق أمام المنافسة من جهة، ومن جهة أخرى من خلال اتباع سياســة تســعير تعكس التكاليف، مما يؤدي إلى تحسين أداء الشركات العامة في مواجهة السوق.

لقــد تم بيع القليل من المنشــآت المملوكة للحكومة بنظــام البيع أو التأجير للقطاع الخاص، مثل هيئة الورق، هيئة الألمنيوم، هيئة الأغذية المحفوظة، هيئة التعدين البحري، بالإضافة إلى بيع جزء من حصص مطحنة جوت الشمالية الشرقية محطة تنقية السكر التي تم بيعها للعامة، وتمت المتاجرة في أسهمها في سوق المال التايلاندية. كما تم دمج شركة الطيران التايلاندية العالمية المملوكة للدولة والتي تقوم بتسيير رحلات الطيران الخارجية مع شــركة طيران تايلاند والتي تســير رحلات داخلية في إبريل (١٩٨٨م)، على أمل أن يتم تطوير الشــركة والخطوط الجوية وزيادة عدد الرحلات بما يؤدي إلى خفض التكاليف، وتم تجديد مجلس إدارة هذه الشركة باستخدام موظفين من القطاع الخاص. وهذا بالطبع يختلف عن السابق من احتكار ضباط الجيش والبيروقراطيين

لهـذه الوظائف العليا، وذلك من أجل توفيـر الإدارة الماهرة ذات الخبرة والقادرة على الارتفاع بهذه الشـركة عالياً من الشـروط والأحكام البيروقراطية، وأن تعطيها مرونة أكثر في رسم الخطط والسياسات واتخاذ القرارات، وتدار بمهنية وفعالية أكبر.

كما تمت خصخصة العديد من الشركات الكبيرة العامة والمملوكة للدولة مثل شركة توليد الكهرباء التايلاندية التي تبلغ أصولها نحو (٤) مليارات دولار أمريكي، كما يبلغ إجمالي عدد موظفيها (٣١,١١٤) موظفاً خلال العام المالي (١٩٨٦/١٩٨٧م) وتعد من أكبر الشركات العامة المملوكة للدولة. كما أنها أكبر مقترض للديون الأجنبية، إذ يبلغ إجمالـي الديون الأجنبية أكثر من (٢) مليار دولار فـي العام المالي (١٩٨٦/١٩٨٧م). كما أن خطط الاسـتثمار الخاصة بالتوسـع والتي احتاجت إلـى تكلفة إضافية بلغت (٧) مليـارات دولار خلال السـنوات العشـر القادمة من تاريخـه، وتم تمويل معظمه من القروض الأجنبية، بما يشـكل عبئاً إضافياً تتحملـه الدولة، لذا فإن الحاجة إلى خصخصة شركة توليد الكهرباء التايلاندية قد أصبحت ملحة. وقد درست الحكومة العديـد من الخيـارات، هناك عرض ببيع جزء من حقوق الشـركاء والتي تقدر بأكثر من مليار دولار أمريكي، ولكن هناك تخوف من عدم قدرة السـوق الرأسـمالي المحلي المحدود على القيام بالمتطلبات الكبيرة والثقيلة في توفير المصادر المالية. وبديلاً لذلك سمحت الحكومة للقطاع الخاص بإقامة مصانع لإنتاج الطاقة الكهربائية على أن تقوم بإنتاج وبيع الكهرباء وتوزيعها من خلال نظام الشـبكة الوطني الذي بقي لأسباب فنية واضحة تحت سـلطة وملكية الدولة. كما خططـت الدولة إلى دعوة المصانع المملوكة للقطاع الخاص في تركيب مصانع مولدات الكهرباء الخاصة بها من أجل بيع الكهرباء لنظام الشبكة الوطنية.

لقد دعت الحكومة القطاع الخاص لإدارة وتشغيل بعض العمليات التشغيلية المساندة للشركات المملوكة للدولة تحت نظام التعاقدات الداخلي بها. على سبيل المثال السكك الحديدية التايلاندية بجانب تشـغيل الأنشـطة الخاصة بها وتقديم الخدمات، تمتلك سلسـلة من الفنادق وتشـغل عدد من الكافيتيريات في المحطات. تم تأجير الفنادق المملوكة للسـكك الحديدية إلى القطاع الخاص، في حين تمت دعوة شـركات القطاع الخاص للمشـاركة في منافسـة للحصول على التعاقدات الغذائية من أجل تشـغيل الكافيتيريات. كما دعت الحكومة التايلاندية القطاع الخاص للاستثمار في الأنشطة التالية:

١- إنتاج المياه ليتم بيعها لهيئة أعمال المياه من أجل معالجتها في مصانع معالجة المياه.

٢- إنشاء نظام النقل الجماعي ببانكوك والذي سيكون على شكل قطار معلق أكثر من سكة حديدية تحت الأنفاق.

٣- إنشاء شركة قابضة بواسطة هيئة السكك الحديدية التايلاندية والتي سيتم تحويل حقوق الشركاء فيها إلى القطاع الخاص.

يتضح أن الخصخصة تمت بعدة أساليب منها: الخصخصة الجزئية أو الكلية، مشاركة القطاع الخاص في إنتاج بعض السلع والخدمات، التعاقد، الاشتراك في الإدارة، التأجير. كما تم عرض بعض الأطوار الأخرى، أحدها هو خصخصة التمويل ليتم تحويل مصدر التمويل من مصلحة الضرائب أو الميزانية العامة للدولة إلى تكاليف يدفعها المستخدم. وتعمل معظم الشركات العامة تحت هيكل احتكاري للسوق بأسعار يتم تنظيمها من قبل الدولة. وحتى في الأسعار المنظمة هناك بعض الأهداف التي يجب تحقيقها بجوار الفعالية، مثل توزيع الدخل، ورضاء المستهلكين، والاستقرار السعري كما أن النمو الاقتصادي يلعب دوراً في سياسات التسعير للشركات العامة في الدولة، (Heald, 1985).

مشكلات الخصخصة في تايلاند:

كما في الدول النامية، فإن الخصخصة في تايلاند محفوفة بالعديد من المشكلات والصعوبات.

١- المعارضة العمالية:

إن أكبر مشكلة هي معارضة الفئة العاملة مثلها مثل المشكلات التي حدثت من قادة العمال في الدول الأخرى. وتظهر هذه المشكلات من الخوف من البطالة التي تتبع الخصخصة، إذ إنه محفور في عقول قادة الاتحادات العمالية بأن خصخصة الشركات بهدف تحقيق أكبر معدل ربحية، فإن ذلك يستتبعه الاقتصاد في استخدام المصادر والتي تشمل الاقتصاد في الأيدي العاملة. فزيادة الفعالية في استخدام الموارد البشرية يمكن أن تؤدى إلى تخفيض الأيدي العاملة وذلك الشيء لا يمكن لقادة الاتحادات العمالية تحمله. كما أن هناك أيضاً الخوف من أنه يمكن أن تفقد الأيدي العاملة التي تعمل في الشركات العامة المزايا المتعلقة بالتوظيف في القطاع العام. والتي يمكن أن تقل مع الوقت، على سبيل المثال التعليم المجاني لأولاد الموظف والمعالجة الطبية المجانية للموظفين وأعضاء أسرهم والتي يمكن أن تتوقف بمجرد خصخصة الشركات العامة، (Ragunathan, 1987).

٢- الخصخصة ومسألة الفعالية والجودة:

الحصــول على الفعالية والجودة تعد أحــد أهم أهداف الخصخصة. وهو الهدف الرئيس في اللجوء إلى الخصخصة، لأن افتقاد الفعالية والكفاءة في العديد من الأمثلة هو الســبب الذي قاد إلى الخصخصة. ولكن الحصول على كل من الكفاءة والفعالية والإنتاجية تتطلب أن تعرض تلك الشركات العامة على قوى السوق التنافسية. وبمفهوم آخر، إنه التفاعل بين الملكية الخاصة والمنافسة التي تنتج الفعالية، إذ تضمن المنافسة بأن الشركات الخاصة التي تعمل بفعالية أقل؛ فإن أرباحها ستكون أقل أيضاً، على أن السوق لن يسمح ببقاء مثل هذه الشركات الضعيفة وسيتم طرد الشركات ذات الكفاءة القليلة والربح القليل أيضاً من السوق، لذا فإن العديد من الشركات العامة في الدولة غير معرضة بشكل مناسب للمنافسة مثل الشركات التي تحتكر المنتجات الطبيعية مثل شركة المياه، شركة توليد الكهرباء والغاز، والنقل العام، التي تعمل تحت أوضاع السوق الاحتكارية. إن عدم تعرض الشـركات والصناعات العامة إلى المنافســة في الســوق نظراً لاحتكار الســوق من قبلها، قد أدى إلــى التأثير في الكفاءة والفعالية والإنتاجية ومن ثمَ في الأرباح، على ســبيل المثال فقد انخفضت أرباح شركة التبغ التايلاندية إلى أقل مســتوى، ونظراً لهذا المستوى المتدني فإن الوزارة المشرفة عليها وهي وزارة المالية عادت تطرح فكرة خصخصتها مرة أخرى. لذا يجب على الدولة أن تبحث باســتمرار عن الطرق التي يمكن من خلالها تعريض منشــآتها للمنافسة إذا كانت جادة في زيادة فعاليتها. وخصخصة شــركاتها وإخضاعها إلى أعراف ومبادئ الســوق الرأسمالي، (Kay&Thompson,1986).

٣- مشكلات قانونية:

مشــكلة أخرى تقف عائقاً أمام الخصخصة في تايلاند وهي مشكلة قانونية، فقد تم إنشــاء الشــركات العامة في تايلاند تحت إجراءات مختلفة، إذ تم إنشــاء بعضها من خــلال قانون برلماني خاص، والبعض الآخر من خلال مرســوم ملكي تحت قانون إنشــاء الشــركات العام (بــي إي ٢٤٩٦)، والبعض الآخر من خــلال القانون التجاري وقانون البنك التجاري، في حين تم إنشــاء باقي الشــركات من خــلال قانون وزاري. من ضمن هذه الشــركات فإن شــركات الدولة التي تم إنشاؤها تحت القانون التجاري وقانــون البنك التجاري يمكن أن يتم بيعها للقطاع الخاص دون الدخول في أي عوائق قانونية، في حين أن الشــركات الأخرى يمكن فقــط خصخصتها بعد إجراء تعديلات على التشريعات البرلمانية، ولكن خطوة كهذه ستكون مكلفة ومضيعة للوقت بشكل كبير،

بسـبب الإجراءات البيروقراطية المعقدة والمتشددة من جهة، وبسبب ضعف الرغبة في الخصخصة من جهة الوزارات الحاكمة من جهة أخرى. وهذا يذهب بنا إلى الموضوع التالي، وهو مدى وجود المنفعة المقررة.

٤- المنفعة المقررة:

خلال السنوات ونتيجة لكثرة نشوء الشركات العامة فقد نتج عنها إيجاد ما يسمى المنفعة المقررة التي تعد أحد المعارضين للخصخصة. بعيداً عن الأيدي العاملة، والتي تمت مناقشـتها على حدة، فإن مديري الشـركات الحكومية ومـوردي مدخلات هذه الشركات لهم مصالحهم الخاصة التي سـيقومون بحمايتها، لذا فإن أسباب التخوف الشخصية لديهم تختلف عن العمال، فالمديرون على سبيل المثال يتمتعون بمزايا خاصة وسـلطات اتخاذ قرار، ومن خلال هذه السـلطة يمكنهم إنشاء اتصالاتهم الخاصة مع مـوردي المواد للشـركات العامـة. ونظير ذلك فإنهم يحصلون علـى بعض المزايا من الموردين الذين يحصلون علـى عقود. وكلاهما لديه السـبب للتخوف من أن علاقة الربحية يمكن أن تنتهي بمجرد خصخصة الشركات العامة. بينما يخشى المديرون من فقد السلطة والمزايا الخاصة التي يتمتعون بها، لذا فهم معارضون بشدة للخصخصة، (Ingavate, 1989).

٥- تجربة جمهورية مصر العربية:

لقد تبنت جمهورية مصر العربية مبادئ السياسة الاقتصادية الاشتراكية بعد ثورة (١٩٥٢م)، إذ عمت موجة التأميم شـركات القطـاع الخاص وإدخال العمال والنقابات العمالية طرفاً في ملكية وإدارة هذه الشـركات التي تحولت إلى شركات عامة، وتوزيع الأراضي الزراعية على الفلاحين أو ما يسمى بالإصلاح الزراعي. وبسقوط الاشتراكية وانحسـارها في أواخر القرن العشرين، وانتشـار خصخصة المشروعات العامة على أنها سياسـة اقتصادية ناجحة لتحسـين الفاعلية والكفاءة والإنتاجية للمشـروعات الاقتصاديـة، وتحقيق التنمية الاقتصادية بشـكل عام في كثيـر من الدول؛ فقد تبنت جمهورية مصر العربية سياسة الخصخصة في سياق تبنيها لبرنامج إصلاح اقتصادي شـامل بناء علـى مقترحات البنك الدولي وصندوق النقـد الدولي، يهدف إلى تحويل الاقتصاد المصري من اقتصاد يقوم على التخطيط الشامل والملكية العامة للمشروعات الإنتاجية، إلى اقتصاد يقوم على مبادئ الاقتصاد الحر والمنافسـة المبنية على السوق المفتوحة والاستثمارات الخاصة. حجم القطاع العام في جمهورية مصر العربية كبير

جـداً، إذ يبلغ (٤٠٪) مـن الناتج المحلي الإجمالي ويوظـف (٣٦٪) من إجمالي القوى العاملة ويسـهم بنسـبة (٥٧٪) من حجم الاسـتثمارات. وصدر القانون رقم (٢٠٣) وتاريـخ ١٩٩١/٦/١٩م القاضي بوجوب تحويل مؤسسـات القطـاع العام الاقتصادية إلى القطاع الخاص. وقدم البنك الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية مسـاعدات فنية واستشـارية ومالية لدعم برنامـج الخصخصة المصري. كذلـك حصلت مصر على مساعدات مماثلة من الاتحاد الأوروبي، (الفاعوري: ٢٠٠٤م).

لقد نـص القانون رقم (٢٠٣) الذي أطلق عليه قانون شـركات قطاع الأعمال على أن تحل شـركات قابضة عددها (٢٧) محل مؤسسـات وهيئات القطاع العام الخاضعة لقانون رقم (٩٧) وتاريخ (١٩٨٣م). وأن تحل شركات تابعة للشركات القابضة وعددها (٣١٤) شـركة تابعة محل الشركات التي كانت تشرف عليها هيئات ومؤسسات القطاع العـام. لقد منح القانون الجديد صلاحيات أكبر للشـركات القابضة في مجال تنظيم وإدارة الشركة على الأسس التجارية وأعطاها الحرية في اتخاذ جميع القرارات المتعلقة بالشـركات التابعة لها سـواء في مجال الإدارة والتشـغيل، أو الإشراف على المحافظ المالية المملوكة لها، والتصرف في بيع أصول الشركات التابعة لها، (هندي: ١٩٩٦م).

أهداف برنامج الخصخصة المصري:

يهدف برنامج الخصخصة المصري إلى تحقيق الأهداف التالية:

١- توسـيع وتنويع قاعـدة الملكية: وذلك بإتاحة الفرصة كاملة للأفراد والمؤسسـات الخاصة بتملك أسـهم الشـركات العامة وتحل محل الحكومة خاصة في شركات قطاع الأعمال المملوكة للقطاع العام. وتوجيه استثمارات الأفراد والقطاع الخاص المحلي والأجنبي بتملك أسهم هذه الشركات، فيما عدا ما تقرر الحكومة الاحتفاظ به لاعتبارات إسـتراتيجية وسياسية. توسيع وتنويع قاعدة الملكية يؤدي إلى توزيع عائـدات التنميـة الاقتصادية على قطاعات واسـعة من المجتمـع، ويوفر الدعم السياسي لسياسة الخصخصة، ويؤدي إلى تحسين مستوى الأداء، وحماية الشركة من التعرض لمخاطر الإفلاس.

٢- الحد من اسـتنزاف الموارد المالية للدولة وخفض العجز في الموازنة العامة: وذلك في الحـد من تحميل موازنة الدولة بأعباء زيادة رؤوس أموال الشـركات العامة، وتعويض تآكلها نتيجة للخسائر التي تُرحَّل من سنة إلى أخرى، وانخفاض فعاليتها وكفاءتها الإنتاجية.

٣- الحصـــول علـــى التقنية الحديثة، وجـــذب رؤوس الأموال للاســـتثمار: بخلق بيئة اســـتثمارية مبنية على التنافس وترك الســـوق لقوى العرض والطلب، مما له الأثر الإيجابي في جودة الإنتاج، ورضا المستهلك. هذه الأمور تشجع على زيادة التصدير للخـــارج لمواكبة المنتج للمواصفات العالمية، وتشـــجع إلى الابتـــكار وإدخال التقنية الحديثة وأساليب الإدارة الحديثة في إدارة المنشآت التجارية، وزيادة جذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في جمهورية مصر العربية.

٤- توفير فرص عمل جديدة والقضاء على البطالة المقنعة في شركات قطاع الأعمال العامـــة والحكومة: تعطي الحكومة المصرية الأفضلية للمســـتثمرين الذين لديهم الخطط لزيادة وتوســـيع استثماراتهم، ويتعهدون بالاستفادة من العاملين المصريين وتنمية قدراتهم ومهاراتهم الفنية والإدارية.

٥- الخصخصـــة يجب أن تؤدي إلى زيادة معدلات اســـتخدام الطاقـــات المتاحة لدى شـــركات قطاع الأعمال العام، لأن وفرة الإنتاج تؤدي إلى زيادة العرض الذي يعتبر متغيراً فعالاً لكبح التضخم، والسبيل للخروج من أزمة الكساد التضخمي، (هندي: ١٩٩٦م).

إدارة الخصخصة في مصر:

لتنفيذ وإدارة برنامج خصخصة قطاع الشركات العامة تم إنشاء مكتب فني لقطاع الأعمـــال العـــام مرتبط تنظيمياً وإدارياً برئيس الوزراء يشـــرف علـــى جميع عمليات الخصخصة بعد أن كان هناك أكثر من مكتب موزع على عدد من الوزارات يشرف على عمليات الخصخصة. بعد ذلك أنشـــأت وزارة مختصة لقطاع الأعمال أنيط بها مهام المكتـــب الفني لقطاع الأعمال، وترتبط بها جميع شـــركات قطاع الأعمال العامة. من مهام الوزارة الجديدة إصلاح شـــركات قطاع الأعمال العام، وتأهيلها لتطبيق سياســـة الخصخصة، ومعاونة الشركات القابضة في إعداد برامج البيع للقطاع الخاص ومتابعة تنفيذها.

شُـكلت لجنة وزارية للخصخصة يرأســـها رئيس الوزراء ويشـــترك في عضويتها وزير قطاع الأعمال، إذ يقوم الوزير بمســـاعدة المكتب الفني بوضع السياســـات ورسم الإســـتراتيجيات وتحديد أولويات الشركات التي ستعرض للخصخصة، ومتابعة تنفيذ خصخصة الشـــركات بعد اعتمادها من اللجنة الوزارية للخصخصة. لقد أعطى وزير قطـــاع الأعمال كل شـــركة مقرر خصخصتها الحق فـــي أن تبيع أو تؤجر أي أصل من أصولهـــا بما يوافق عليه مجلس إدارتهـــا وجمعيتها العمومية، وللشـــركة القابضة أن

تستعين بمن تراه من الخبراء والمستشارين المحليين أو الأجانب في عملية خصخصة أصولها وعملياتها بما يضمن سلامة ودقة التنفيذ، (هندي، ١٩٩٦م).

إنجازات برنامج الخصخصة المصري:

تم تنفيذ برنامج الخصخصة المصري على ثلاث مراحل هي:

١- مرحلة التقييم للشركة وإعادة هيكلة الشركات الخاسرة منها، والإعداد للبيع.

٢- مرحلة اتخاذ قرار البيع، إما عن طريق الاكتتاب بأسهم الشركة أو دعوة المستثمرين لتقديم عروضهم.

٣- مرحلة تنفيذ البيع.

وقد مر برنامج الخصخصة المصري بأربع مراحل رئيسية هي:

المرحلة الأولى: بدأت من عام (١٩٩٣م) وحتى نهاية عام (١٩٩٥م). وهي مرحلة تهيئة الرأي العام وتحضير الإطار القانوني للخصخصة وبلغ عدد الشركات التي تمت خصخصتها (٣١) شركة.

المرحلة الثانية: بدأت من عام (١٩٩٦م) حتى عام (١٩٩٨م) تميزت بقوة الانطلاقة نظراً لقبول الشارع المصري بالخصخصة وتنام في قدرة السوق المالية على استيعاب المعروض من الأسهم، وبلغ عدد الشركات التي تمّ خصخصتها (٨٥) شركة.

المرحلة الثالثة: بدأت اعتباراً من (١٩٩٩م) حتى (٢٠٠١م) وبلغ عدد الشركات التي تمت خصخصتها (٦٤) شركة، (الفاعوري: ٢٠٠٤م).

المرحلة الرابعة: بدأت من (٢٠٠٢م) حتى نهاية (٢٠٠٧م) أحرزت الحكومة تقدماً ملموساً في صياغة وتأسيس الإطار التشريعي والقانوني للخصخصة، وخصخص عدد كبير من شركات القطاع العام، (القهيدان: ٢٠٠٧م).

٦- التجربة الأردنية في الخصخصة:

يلعب القطاع الخاص دوراً رئيسياً في النشاط الاقتصادي في الأردن، إذ يطبق الأردن منذ قيامه بصفته دولة نظام الاقتصاد الرأسمالي، إلا أن القطاع العام يلعب دوراً فاعلاً في النشاط الاقتصادي جنباً إلى جنب مع القطاع الخاص. ولقد توسع دور القطاع العام على مر السنين، وخاصة في عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي لتلبية الاحتياجات المتزايدة لتطوير البنية التحتية للاقتصاد نتيجة

للتطور والنمو الذي تمر فيـه الأردن بصفتها دولة ومجتمعاً، وإحجام القطاع الخاص عن الاسـتثمار في المشـروعات التي تتطلـب رؤوس أموال كبيـرة، ومعالجة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المتعددة التي مرت بالأردن. ولقد تركز توسع القطاع العام في مشروعات البنية الأساسية، كالاتصالات، والكهرباء، والنقل، والمياه، وصناعة البوتاس، والإسمنت، والفوسفات. ولقد أحدث تدخل الدولة اختلالات هيكلية عميقة في البنية الاقتصادية وتدني مسـتوى الإنتاجية والكفاءة والفاعلية الاقتصادية بشكل كبير، مما أسـهم في ارتفاع العجز المالي في الموازنة العامة، وارتفاع الدين الخارجي وما يترتب عليه من فوائد سـنوية، وارتفاع العجز في ميزان المدفوعات، ولمواجهة تلك المشكلات الاقتصاديـة تبنى الأردن تنفيذ برنامج للإصلاح الاقتصادي مقترح من صندوق النقد الدولي كان أحد أهم بنوده تنفيذ برنامج للخصخصة الذي بدأ عام (١٩٩٦م).

وللبـدء في عملية الخصخصـة قامت الحكومـة الأردنية بتشـكيل اللجنة العليا للخصخصـة تضم مجموعة من الـوزراء والاقتصاديين على أن يكـون في عضويتها رئيس ديوان المحاسـبة، وهذه اللجنة تمثل السـلطة العليا للقرارات المتعلقة بسياسة وإستراتيجية الخصخصة، كما أنشأت الحكومة الأردنية الوحدة التنفيذية للخصخصة في مجلس الوزراء باعتبارها وحدة مستقلة يشرف على نشاطها اللجنة الوزارية العليا للخصخصة. الوحدة التنفيذية للخصخصة تقوم بتنفيذ عملية الخصخصة بالتنسيق والتعاون مع الوزارات ذات العلاقة، وتشكيل لجان خاصة للإشراف على خصخصة كل مشـروع، وتشكيل فريق عمل من الفنيين والمختصين لإدارة وتنفيذ عملية الخصخصة لكل مشروع، ومن مهام اللجنة التنفيذية للخصخصة ما يلي:

١- اختيار المشروعات العامة المراد خصخصتها والقيام بدراستها وتقييمها.
٢- تحديد الأسلوب المناسب لخصخصة كل قطاع.
٣- تطوير معايير التأهيل والتقييم للعروض المدرجة وتحليلها.
٤- تنفيذ عمليات الخصخصة.

وتقوم إستراتيجية الخصخصة على استكمال الإطار التشريعي والتنظيمي الداعم لعملية الخصخصة، والاستعانة بالمستشـارين المتخصصين لإعداد الدراسات وتحليل العروض والوصول إلى المسـتثمرين المستهدفين، وتهيئة المؤسسات المراد خصخصتها بإعادة هيكلتها وتنظيمها لتحويلها للقطاع الخاص. وتأسيس هيئات تنظيمية مستقلة للتنظيـم والرقابة على القطاعات التي تمت خصخصتها وإصدار التراخيص الخاصة بها وتجديدها، ومراقبة الجودة، ووضع ضوابط لتسعير خدماتها بما يحد من السلوك

الاحتكاري لها ويضمن مصالح المستهلكين والمستثمرين على حد سواء. وكذلك العمل على تقييم أصول المشروعات المدرجة للخصخصة طبقاً للأساليب المحاسبية والمالية الصحيحة، والشفافية التامة والعلنية في اتخاذ القرارات بما يضمن توافر جميع المعلومات لجميع الأطراف عن أي من المشروعات المدرجة للخصخصة، ومعالجة أوضاع العاملين في المشروعات المخصخصة وفق أسس عادلة ولا تضر بهم، ومنح حوافز تشجيعية لهم في المشروعات التي يتم خصخصتها كتخصيص أسهم للبيع لهم بأسعار تشجيعية مع تسهيلات بالسداد.

أهداف الخصخصة في الأردن:

١- رفع كفاءة وفعالية المشروعات وتحسين إنتاجيتها وقدرتها التنافسية.

٢- جذب مزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية من خلال فتح الأسواق وإلغاء الاحتكارات.

٣- تقليل عجز الموازنة العامة عن طريق وقف الصرف على المشروعات العامة الخاسرة وغير الفعالة اقتصادياً.

٤- جذب التكنولوجيا الحديثة وأساليب الإدارة الحديثة في المشروعات الجديدة.

٥- توسيع سوق الأوراق المالية وتوجيه المدخرات الخاصة للاستثمارات طويلة الأجل.

أساليب الخصخصة في الأردن:

لقد تبنت الحكومة الأردنية عدداً من أساليب الخصخصة منها ما يلي:

١- بيع أسهم بعض المشروعات في سوق عمان المالي، وطرح بعضها للاكتتاب العام.

٢- اتفاقات الامتياز، إذ تمنح الحكومة لبعض مؤسسات القطاع الخاص امتياز تقديم خدمة معينة مثل منح امتياز خدمة النقل العام داخل المدن الرئيسية للشركات الخاصة.

٣- عقود التأجير، كأن يقوم القطاع الخاص بتشغيل إحدى المؤسسات العامة لحسابه الخاص مقابل أجر معين مثل: خصخصة السكة الحديدية لمدينة العقبة وتبقى ملكيتها بيد الدولة.

٤- عقود الإدارة، يعهد للقطاع الخاص بإدارة إحدى المؤسسات العامة وتبقى الملكية بيد الدولة، كعقد إدارة مياه ومجاري محافظة العاصمة.

٥- استخدام صيغة تجمع بين التمويل والإدارة أو ما يسمى (BOT) في إنشاء بعض المشروعات العامة وإعادة الملكية للدولة في نهاية الأمر.

وقد خصخص الأردن عدداً من الشركات والمشروعات العامة وبيع أسهم الحكومة في بعض المشروعات العامة مثل شركة الاتصالات الأردنية، ومؤسسة النقل العام، وشركة الكهرباء، وقطاع البريد، وشركة مصانع الإسمنت الأردني، وشركة البوتاس العربية، وشركة مناجم الفوسفات الأردنية، وغيرها من المشروعات والمؤسسات العامة التي نالتها يد التخصيص، (الفاعوري، ٢٠٠٤م).

آثار الخصخصة في الاقتصاد الأردني:

لقد حقق الاقتصاد الأردني من خصخصة الكثير من مشروعاته ومؤسساته العامة عدداً من النتائج الإيجابية منها ما يلي:

١- إعادة هيكلة المؤسسات العامة التي تقرر خصخصتها وتحويلها إلى مؤسسات تعمل على أسس تجارية تمهيداً لخصخصتها: فقد تم تحويل مؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية إلى شركة مساهمة عامة، وتم إلغاء وزارة التموين ودمج جميع الأنشطة التابعة لها من المطاحن والصوامع والمستودعات في شركة مساهمة عامة، وتمت هيكلة سلطة الكهرباء الوطنية وتحويلها إلى شركة وتجزئتها إلى ثلاث شركات: التوليد، والتوزيع، والنقل الكهربائي. وتمت إعادة هيكلة الخطوط الجوية الملكية الأردنية، إذ تمت تجزئتها إلى عدة مراكز ربحية مثل الأسواق الحرة، ومركز تزويد وتموين الطائرات، ومركز تدريب الطيارين، ومركز صيانة وترميم المحركات، وقد جرى تسجيل كلٍ منها باعتبارها شركة بذاتها تمهيداً لبيعها.

٢- تخفيف عبء المديونية العامة: ساعد التخصيص على تقليل المديونية العامة ومن ثم تقليل عجز الموازنة العامة، وذلك بسبب توقف الحكومة عن تقديم الدعم لعدد من المؤسسات والمشروعات العامة.

٣- رفع كفاءة المشروعات العامة وزيادة إنتاجيتها وقدرتها التنافسية: أدت خصخصة عدد من المشروعات العامة إلى رفع كفاءتها وتحسين من إنتاجيتها ولاسيما في القطاعات الاقتصادية الإنتاجية كالاتصالات والكهرباء، وصناعة الإسمنت، والنقل العام، والمياه، والسياحة.

٤- الإسهام في تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية: أسهمت الخصخصة في توفير مناخ استثماري جاذب للاستثمارات المحلية والأجنبية، وتشجيع الادخار وتعزيز وتوسيع سوق الأوراق المالية والبورصة المحلية (الفاعوري، ٢٠٠٤م).

٧- تجربة سلطنة عُمان:

تطبق السلطنة منذ قيامها مبادئ الاقتصاد الحر، وهناك قطاع خاص نشط يعمل في التجارة، بيع السلع، وتقديم بعض الخدمات، كما يقوم القطاع الخاص بتنفيذ بعض أعمال المقاولات، وذلك بتنفيذ بعض المشاريع الحكومية بموجب عقود تتم ترسيتها بموجب الدخول في تقديم عروض من قبل المقاولين المؤهلين للفوز بعقد المشروع. لكن الحكومة في السلطنة مثلها مثل كثير من الدول النامية هي في الواقع من تولى إنشاء جميع المشروعات العامة مثل: الكهرباء، والنقل العام، والمياه، والصرف الصحي، والمطارات، والموانئ، وغيرها من المرافق المهمة للبنية الأساسية نظراً لعدم وجود قطاع خاص قادر مالياً وتقنياً وإدارياً على الاستثمار بمثل هذه المشروعات. لقد تأثرت السلطنة بتذبذب أسعار النفط من جهة، وانخفاضها من جهة أخرى في الثمانينيات من القرن العشرين، مما دفع الحكومة العُمانية إلى التوجه نحو تطبيق سياسة الخصخصة في كثير من مشروعاتها العامة، (الهندي، ١٤٢٣هـ).

وتهدف الخصخصة في عُمان إلى رفع كفاءة أداء الاقتصاد من خلال إدارته على أسس تجارية، وزيادة الإنتاجية، والتقليل من بيروقراطية القطاع العام، والاستخدام الأمثل للموارد، وتحسين الجودة، كما تهدف إلى جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتنشيط وتوسيع من سوق الأوراق المالية. أما الإيرادات التي يتم الحصول عليها نتيجة خصخصة المشروعات العامة فتستخدم في تقليل عجز الموازنة العامة، وتحسين ميزان المدفوعات، وزيادة احتياطي الدولة من العملة الأجنبية، (الفاعوري، ٢٠٠٤م).

أساليب الخصخصة العُمانية:

لقد اتبعت حكومة السلطنة عدداً من الأساليب لخصخصة مشروعاتها العامة منها ما يلي:

١- البيع المباشر لأسهم الحكومة في شركات ومشروعات قائمة مثل بيع الحكومة لأسهمها في بنك عُمان الوطني، والتي تمثل (٦٠٪) من رأس مال البنك، وبيع الحكومة لأسهمها في شركة التأمين الوطنية والتي تمثل (١٥,٥ ٪)، بيع الحكومة لأسهمها في شركة فنادق الخليج (عُمان) والتي تبلغ (٣٢٪) وذلك عن طريق الاكتتاب العام، طرح الزيادة المطلوبة في رأس مال شركة إسمنت عُمان للقطاع الخاص، وتخصيص جزء من الأسهم للعاملين في الشركة.

٢- إدخال القطاع الخاص في نسبة معينة في مشروعات جديدة ذات طبيعة بنيوية

مثل طرح (٤٠٪) من أسـهم مشـروع محطة كهرباء منحت للاكتتاب العام وإنشاء شـركة مساهمة تقوم بإنشاء وتشغيل المشروع، ومن ثم إعادة ملكيته إلى الحكومة بعد عشـرين عاماً. ومثل بيـع الحكومة لحصتها والبالغـة (٣٥٪) من رأس مال شركة المها لتسويق النفط وهي الذراع التسويقي؛ لشركة مصفاة عُمان التي تملكها الدولة، جزء منها تم بيعه إلى شـركة إي بي أس الإماراتية للزيوت، والجزء الآخر من أسهمها تم بيعه للجمهور.

٣- قطاع المطارات: تمت خصخصة مطارين في عمان بطريقة التعاقد لإدارة وتطوير المطارين مع إدارة المطارات البريطانية بقيمة (٣٤٥) مليون دولار أمريكي لمدة (٢٥) عاماً اعتباراً من بداية، (٢٠٠٢م).

٤- قطاع الاتصالات: لقد تم تحويل الهيئة العامة للمواصلات السـلكية واللاسـلكية العُمانية إلى شـركة مسـاهمة مملوكة بالكامل للحكومة بموجب مرسوم سلطاني تمهيداً لخصخصتها، وقد تمت خصخصت هذه الهيئة في عام (٢٠٠٠م)، (الهندي، ١٤٢٣هـ) و(الفاعوري، ٢٠٠٤م).

لقد حققت الحكومـة العُمانية الكثير من الفوائد نتيجة بيعها أسـهمها في بعض الشـركات وخصخصتها لعدد من المشـروعات العامة ذات البنية الأساسية، ومنها ما يلي:

١- حصول الدولة على عائد مالي نتيجة بيعها أسهمها في بعض الشركات.

٢- زيادة استثمارات القطاع الخاص العُماني والأجنبي في الاقتصاد العُماني.

٣- ارتفاع عدد المسـاهمين في القطاع الخاص من الأفراد مما أدى إلى توسـيع سوق الأوراق المالية العُماني.

٤- توفير فرص عمل جديدة للمواطنين نتيجة لتوسع الاستثمارات.

٥- تنمية دور القطاع الخاص وذلك بسـبب مشـاركته في إنشاء وإدارة مشاريع بنيوية وإنتاجية، (شافعي، ١٩٩٥،١٦٣-١٦٨).

أسس الخصخصة في عُمان:

أقرت السلطنة عدداً من الأسس والمرتكزات لعملية الخصخصة، منها ما يلي:

١- أن يكون تمويل المشـروعات المخصخصة على مسئولية القطاع الخاص وبدون أي ضمانات أو قروض حكومية.

٢- أن يتم تنفيذ وتشغيل وإدارة هذه المشروعات وفق الموصفات الفنية التي تضعها الجهات الحكومية المختصة.

٣- أن تحدد الحكومة رسم الخدمة التي يدفعها المستهلك للحصول على الخدمة وسعر الخدمة أو ما يسمى (بالتعرفة).

٤- يتم اختيار الشركة المناسبة لتمويل وإنشاء المشروع وتشغيله من خلال مناقصة مفتوحة يدعى لها أكبر عدد من الشركات العُمانية والأجنبية المتخصصة، وأن يتم طرح ما لا يقل عن (٤٠٪) من أسهمها للاكتتاب العام.

٥- تمنح هذه الشركات الحوافز الضرورية مثل الإعفاء من ضريبة الأرباح والرسوم الجمركية المنصوص عليها في قانون تشجيع الصناعات الوطنية، (الفاعوري، ٢٠٠٤: ١١٧- ١١٨).

الخصخصة في المملكة العربية السعودية

الاقتصاد وسياسة الخصخصة في المملكة العربية السعودية:

منذ تأسيس المملكة العربية السعودية في أوائل الثلاثينيات الميلادية في القرن الماضي وهي تمارس النظام الاقتصادي الحر الذي يقوم على أساس تشجيع المبادرة الفردية والقطاع الخاص بالاستثمار في أغلب النشاطات الاقتصادية، ولكن الدولة في الوقت نفسه هي التي تملك البترول الذي يعد المورد الأساسي للدخل العام فيها، ومع ذلك فقد قامت باعتماد برامج تنموية طموحة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية منذ بداية السبعينيات الميلادية من القرن الماضي لتنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على البترول باعتباره مورداً ناضباً أساسياً للدخل عن طريق زيادة إسهامات القطاعات الإنتاجية الأخرى في الإنتاج الإجمالي. وقد تمثلت المشاريع التنموية التي تكفلت الدولة بإنشائها في بناء البنية الأساسية من شبكة طرق وعدد من الموانىء والمطارات والسكك الحديدية وشبكة كهربائية واتصالات هاتفية ومياه وصرف صحي، وإنشاء كثير من المرافق التعليمية والصحية والاجتماعية التي كلفت الدولة بلايين الريالات، كذلك تعدى دور الدولة ذلك إلى إنشاء عدد كبير من المؤسسات والشركات الصناعية والزراعية الإنتاجية والمالية ذات الصبغة التجارية البحتة خاصة في الأنشطة التي يتطلب إنشاؤها مبالغ ضخمة يصعب على القطاع الخاص الاستثمار فيها، وبناء مدينتين صناعيتين واحدة على الخليج العربي (الجبيل الصناعية)، والأخرى على البحر الأحمر (ينبع الصناعية) لإقامة المصانع البتروكيماوية والأسمدة

والحديد والصلب وتكرير البترول وتجميع الغاز وإعطاء القطاع الخاص قروضاً بدون فوائد ومساعدات فنية وإعفاءات ضريبية لتشجيعه على الاشتراك بهذه الصناعات وإقامة الصناعات المساعدة الأخرى، مما أدى إلى زيادة إسهام القطاع الخاص في مجمل الاقتصاد الوطني. ومما يلاحظ أنه خلال عقدين من الزمن (١٩٧٤-١٩٩٢م) ازدادت نسبة إسهام القطاع غير البترولي في إجمالي الناتج المحلي من (٢٤٪) عام (١٩٧٤م) إلى نحو (٦٣٪) عام (١٩٩٢م) ومن إجمالي الناتج غير البترولي ازدادت إسهامات القطاع الخاص من (١٣٪) عام (١٩٧٤م) إلى (٥٦٪) عام (١٩٩٢م) مما عمل على ازدياد حصة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي من (١٨٪) إلى (٣٥٪) في العامين محل المقارنة، (المنيف،١٩٩٥:٦). وبلغ إسهام القطاع الخاص في نهاية الخطة السادسة (١٤١٩/١٤٢٠هـ) في الناتج المحلي الإجمالي (٦٫٥٠٪)، وفي الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (٧٤٪). وارتفع إجمالي العمالة في هذا القطاع من نحو (١٫٨٣) مليون عامل في الخطة الخمسية الأولى (١٣٩٠/١٣٩١هـ) إلى (٦٫١٦) ملايين في نهاية خطة التنمية السادسة (١٤١٩/١٤٢٠هـ)، كما ارتفعت إسهامات القطاع الخاص خلال الفترة نفسها، وبخاصة الاستثمارات الصناعية من (٢٫٨) بليون ريال عام (١٣٩٠/١٣٩١هـ إلى (٢٣٢) بليون ريال عام (١٤١٩/١٤٢٠هـ). وكذلك ازدادت القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية خلال المدة ذاتها بمعدل مستوى حقيقي مقداره (١٥٫٠٪) في المتوسط؛ مما أدى على ارتفاع إسهام هذه الصناعات في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي إلى أكثر من ضعفين، (خطة التنمية السابعة ١٤٢١-١٤٢٥هـ وزارة التخطيط) (محبوب، ٢٠٠٥: ١٢٠-١٢١).

فالسمة الأساسية لتدخل الدولة في المملكة العربية السعودية في النشاط الاقتصادي وملكية بعض المشاريع أو الإسهام فيها، هو أنه ليس لمزاحمة القطاع الخاص أو الحد من مشاركته بل لتشجيعه ودعمه للاستثمار في مشاريع معينة، مع إعطائه نوعاً من الثقة بأن الدولة شريكة له في هذه المشاريع، وأنه عندما يحل الوقت المناسب سوف تتخلى الدولة عن نصيبها في كثير من المشاريع وذلك ببيعه للمستثمرين من القطاع الخاص، وفي حالات أخرى بالانسحاب من تقديم خدمات معينة وجعل القطاع الخاص يقوم بتقديمها للمستفيدين، (الملحم، ١٩٩٧م). وهذا ما أكدت عليه الخطط الخمسية المتتالية للمملكة فقد ورد في خطة التنمية الأولى (١٣٩٠هـ-١٣٩٥هـ) «أما بالنسبة للقطاعات الأخرى كالتعليم، والصحة والمرافق العامة، والإدارة العامة فمن المقترح إجراء دراسات خلال الفترة ما بين (١٣٩٠هـ-١٣٩٢هـ) لمعرفة الوسائل التي

يمكن بواسطتها إقناع القطاع الخاص بتقديم بعض الخدمات التي تقوم بها الحكومة حالياً» خطة التنمية الأولى (١٣٩٠هـ -١٣٩٥:٥٢). كذلك أهلت هذا الدور للقطاع الخاص خطط التنمية الخمسية المتتالية خطة التنمية الثانية – خطة التنمية الثامنة (١٣٩٥هـ-١٤٣٠هـ)، إذ نص الأساس الإستراتيجي الثالث لخطة التنمية السادسة على« الاستمرار في تبني سياسة فتح المجال للقطاع الخاص لمزاولة كثير من المهام الاقتصادية في الدولة على أساس أن لا تقوم الحكومة بأي نشاط اقتصادي يمكن أن يؤدى بواسطة القطاع الخاص»، (الأهداف العامة والأسس الإستراتيجية لخطة التنمية السادسة ١٤١٥هـ-١٤٢٠:٢٣) وزارة التخطيط. وقد استندت خطة التنمية السادسة إلى الأهداف العامة والأسباب الإستراتيجية الواردة بقرار مجلس الوزراء رقم (١٤٢)، إذ ركزت الخطة على تعميق دور القطاع الخاص في عملية التنمية الشاملة من خلال التركيز على مبادئ سياسة التخصيص في المرحلة القادمة من خلال المحاور الأربعة التالية:

١- تخصيص التمويل: وذلك من خلال تعبئة الأموال الخاصة وتوجيهها لتمويل المشروعات العامة الجديدة أو المشروعات القائمة التي تعاني نقصاً أو مشكلات تمويلية.
٢- تخصيص الإنتاج: وذلك من خلال التوسع في منح القطاع الخاص عقود الإدارة والتشغيل للمشروعات العامة.
٣- تخصيص الملكية: وذلك من خلال بيع أصول الحكومة في الشركات المساهمة على القطاع الخاص والأفراد في مراحل تدريجية بعد دراسة متعمقة لكل حالة على حدة؛ لتقويم الفوائد والتكاليف الاقتصادية حسب الأهداف الموضوعية.
٤- الاستمرار في تحرير النشاط الاقتصادي: وذلك من خلال توفير المناخ المناسب للاستثمار، وزيادة فعالية نظام السوق.

(قرار مجلس الوزراء رقم (١٤٢) الرحيمي، ٢٠٠٥: ١٢٣).

إذاً هنالك سياسة حكومية واضحة وثابتة بفتح المجال بشكل أوسع للقطاع الخاص للإسهام في تملك وإدارة المنشآت الاقتصادية، ولتأكيد ذلك قامت الدولة بإسناد كثير من أعمال التشغيل والصيانة في الأجهزة الحكومية إلى شركات القطاع الخاص وخصخصة عدد من المرافق العامة والشركات العامة. كما يؤيد نسبة لا بأس بها من أفراد المجتمع السعودي فكرة خصخصة المرافق العامة، ويرى أن القطاع الخاص

السعودي لديه القدرة الكافية على إدارة المرافق والمشروعات الحكومية الخدمية كالطيران والهاتف والسكة الحديدية، (النمر، ٢٠٩: ١٩٩٤-٢١١). وعملت الحكومة السعودية على تهيئة بيئة الاستثمار للقطاع الخاص المحلي والأجنبي بإصدار عدد من التنظيمات والتشريعات والهيئات المنظمة تتمثل فيما يلي:

تطوير وتحديث البيئة الاقتصادية:

نتيجة لانحسار دور الدولة (القطاع العام) وتوسع دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتطبيق سياسة الخصخصة على كثير من المشاريع وبرامج القطاع العام، وإقرار سياسات جديدة لتوطين العمالة أو ما يسمى «بالسعودة» وظهور منظمة التجارة الدولية (WTO)، وما سيؤدي إليه إلغاء الحواجز الجمركية وفتح أسواق جميع دول العالم للتجارة الحرة مما جعل المنافسة شديدة جداً بين اقتصاديات دول العالم، وظهور ما يعرف بظاهرة العولمة وتأثيراتها مما يتطلب الأمر من كل دولة الاستعداد للعمل تحت هذه الظروف؛ فقد استجابت حكومة المملكة لهذه المعطيات بإنشاء العديد من الأجهزة وإصدار العديد من التشريعات والتنظيمات الاقتصادية لتشجيع الاستثمار المحلي وجذب الاستثمارات الأجنبية للمملكة وتنويع مصادر الدخل وزيادة فرص التوظيف للسعوديين في القطاع الخاص الصناعي والتقني والفني وقطاع الخدمات وتأهيل الاقتصاد السعودي لبيئة العمل في الألفية الجديدة والاندماج في النظام الاقتصادي العالمي، وفقاً لذلك عملت المملكة على إدخال عدد من الإصلاحات النظامية والتنظيمية، شملت الإصلاحات النظامية تحديث إصدار وتعديل العديد من الأنظمة الأساسية والأنظمة الإدارية منها نظام القضاء والمرافعات الشرعية، ونظام المحاماة، ونظام الإجراءات الجزائية، ونظام استثمار رأس المال الأجنبي، ونظام العلامات التجارية، ونظام براءة الاختراع، ونظام المنافسة، أما ما يتعلق بالإصلاحات التنظيمية فقد تمت إعادة هيكلة التنظيمات الإدارية الحكومية إذ نتج عنها دمج بعض الأجهزة وإلغاء بعضها، وتم إنشاء العديد من الأجهزة الاقتصادية وإقرار العديد من الأنظمة المتعلقة بتنظيم وتطوير الشأن الاقتصادي، (يماني، ٢٠٠٨م). وتتمثل فيما يلي:

١- المجلس الأعلى لشئون البترول والمعادن: أنشئ بناءً على الأمر الملكي رقم (أ/٢١٢) وتاريخ ١٤٢٠/٩/٢٧هـ برئاسة خادم الحرمين رئيس مجلس الوزراء، وولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء، ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام نائباً، وعضوية عدد من الوزراء. للبت في جميع شئون البترول والغاز والمواد الهيدروكربونية،

وفي ما يتعلق بالاكتشافات والتنقيب عن البترول، والبت في أمور الاستثمارات في الغاز والبترول ودراسة مشاريع الاتفاقيات الدولية في هذا الشأن ووضع السياسة العامة لشركة أرامكو السعودية، وإقرار السياسات العامة للتعدين.

٢- المجلس الاقتصادي الأعلى: أنشئ بناءً على الأمر الملكي رقم (أ/١١١) وتاريخ ١٤٢٠/٥/١٧هـ برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك رئيس مجلس الوزراء، وولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء، ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام نائباً للرئيس، وعضوية عدد من الوزراء والمختصين بالشأن الاقتصادي. ويهتم المجلس برسم وبلورة السياسة الاقتصادية والمالية للمملكة ووضع الأولويات وصياغة البدائل الملائمة وإعداد الدراسات والتقارير الخاصة بالمشاريع والأجهزة الحكومية التي تقرر تخصيصها وتحويلها من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وإعداد مشروع الميزانية العامة وأولويات الأنفاق والتنسيق بين الأجهزة الحكومية المختلفة ومتابعة تنفيذ السياسة الاقتصادية.

٣- شركة الاتصالات السعودية: أنشئت بموجب مرسوم ملكي رقم (٣٥) وتاريخ ١٤١٥/١٢/٢٤هـ. والمبني على قرار مجلس الوزراء رقم (٢١٣) وتاريخ ١٤١٨/٩/٦هـ. لتخصيص قطاع الاتصالات السعودية (الهاتف) والذي يعتبر جزءاً من وزارة البرق والبريد والهاتف لتوفير المرونة الإدارية والمالية والفنية الكافية لإدارة هذا القطاع على أسس تجارية وتنافسية وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية لتطويره وإدارته بكفاءة وفاعلية عالية.

٤- الشركة السعودية للكهرباء: أنشئت بناء على مرسوم ملكي رقم (١٦) وتاريخ ١٤٢٠/٩/٦هـ. وذلك بدمج شركات الكهرباء الأربع الرئيسية في المملكة ومشاريع الكهرباء (١٠ مشاريع) كانت تابعة للمؤسسة العامة للكهرباء في شركة واحدة بمسمى (الشركة السعودية للكهرباء). لتوفير المرونة الإدارية والمالية والفنية الكافية لإدارة هذا القطاع على أسس تجارية وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية لتطوير هذا القطاع المهم من قطاع الخدمات وإدارته بكفاءة وفاعلية عالية.

٥- الهيئة العامة للاستثمار: أنشئت بناءً على المرسوم الملكي رقم (م/١) وتاريخ ١٤٢١/١/٥هـ ويكون غرضها الأساسي هو العناية بشؤون الاستثمار في المملكة والتي تشمل إعداد السياسات في مجال تنمية الاستثمار واقتراح الخطط لتهيئة المناخ المناسب لجذب وتسهيل وتشجيع الاستثمارات المحلية الأجنبية في المملكة، وتطبيق نظام الاستثمار الأجنبي.

٦- الهيئة العليا للسياحة: أنشئت بناءً على قرار مجلس الوزراء رقم (٩) وتاريخ ١٤٢١/١/١٢هـ لاعتماد السياحة قطاعاً إنتاجياً بتنشيط السياحة الداخلية في المملكة مما يسهم في بقاء السائح السعودي داخل البلاد، وزيادة فرص الاستثمار وتنمية الإمكانات البشرية الوطنية وتطويرها، وإيجاد فرص عمل جديدة للمواطن السعودي، ولتنويع مصادر الدخل القومي في المملكة ولتعزيز الاقتصاد الوطني.

٧- هيئة الاتصالات السعودية وتقنية المعلومات: أنشئت بناءً على الأمر الملكي رقم (٩٤) وتاريخ ١٤٢٢/٣/١٣هـ. وغرضها الرئيسي تنظيم نشاط الاتصالات والتأكد من تقديم خدمات اتصالات متطورة وموثوق بها ومراقبة جودة الخدمات الهاتفية ومراجعة وإقرار أسعار المكالمات الهاتفية المحلية والدولية والخدمات الأخرى بما يتناسب مع الأوضاع الاقتصادية السائدة.

٨- هيئة السوق المالية: تعتبر هيئة السوق المالية الجهة الرقابية والإشرافية المسئولة عن تنظيم السوق المالية في المملكة، وهي هيئة حكومية ترتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء، وتتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، وتهدف الهيئة إلى تنظيم وتطوير السوق المالية في المملكة، ولها صلاحية وضع اللوائح والقواعد والتعليمات اللازمة لتطبيق أحكام نظام السوق المالية من أجل حماية المستثمرين، وضمان العدالة والكفاءة في سوق الأوراق المالية. وصدر «نظام السوق المالية» بموجب المرسوم الملكي الكريم رقم (م/٣٠) وتاريخ ١٤٢٤/٦/٤هـ

٩- هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج: أنشئت بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٢٣٦) وتاريخ ١٤٢٢/٨/٢٧هـ وتم تعديل اسم الهيئة إلى «هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج» بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (١٦٣) وتاريخ ١٤٢٥/٥/١٧هـ. ترتبط الهيئة بوزير المياه والكهرباء وتتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة وبالاستقلال المالي والإداري، وتقوم بمباشرة المهمات والاختصاصات المناطة بها بمقتضى هذا التنظيم، وتهدف الهيئة إلى ضمان توفير الخدمة الكهربائية عند مستويات ذات جودة وموثوقية عالية وبأسعار مناسبة، وتتولى الهيئة في إطار السياسات والخطط العامة للكهرباء تنظيم قطاع الكهرباء واقتراح القواعد المنظمة له ورفعها حسب الإجراءات النظامية.

١٠- الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية: صدرت بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٢٣٥) وتاريخ ١٤٢٢/٨/٢٧هـ تتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية المستقلة، وترتبط بوزير التجارة والصناعة، والغرض الأساسي للهيئة هو تخطيط المدن الصناعية المحددة بالمملكة، وتشجيع إنشائها وتطويرها وإدارتها وصيانتها

والإشــراف عليها، ويشــمل تنفيذ إســتراتيجية تطوير المدن الصناعيــة، واقتراح تخصيص المواقع المناسبة من الأراضي العائدة للدولة لإنشاء المدن الصناعية عليها، والتنســيق مع الجهات ذات العلاقة لإيصال الخدمــات والمرافق اللازمة إلى حدود المدن الصناعية، منح الرخص للمطورين والمشغلين للمدن الصناعية، وتشجيع القطاع الخاص على إنشاء المدن الصناعية وتطويرها وإدارتها وتشغيلها وصيانتها.

١١- صندوق تنمية الموارد البشرية: أنشئ بناءً على المرسوم الملكي رقم (م/١٨) وتاريخ ١٤٢١/٥/٥هـ المبني على قرار مجلس الوزراء رقم (١٠٧) وتاريخ ١٤٢١/٤/٢٩هـ. لدعم مراكــز التدريب الوطنية لتأهيل القوى العاملــة الوطنية للعمل في وظائف القطاع الخاص (السعودة).

١٢- مجلس حماية المنافسة: صدر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/٢٥) وتاريخ ٤/٥/ ١٤٢٥هــ، ومن أهم مهامه: الموافقة على حالات الاندماج أو التملك أو الجمع بين إدارتين أو أكثر بإدارة مشــتركة وينتج عنها وضع مُهيمن في السوق، الأمر باتخاذ إجراءات التقصي والبحث وجمع الاســتدلالات بالنســبة للشــكاوي والممارسات المخالفــة لأحكام نظام المنافســة وكذلك الأمر بالتحقيق والادعــاء فيها، الموافقة علــى البدء في إجراءات الدعوى الجزائية ضد المخالفين لأحكام نظام المنافســة، اقترحات مشــروع الأنظمة ذات العلاقة التي تؤثر في المنافسة في ضوء المتغيرات التي تطرأ على السوق، واقتراح التعديلات اللازمة على نظام المنافسة.

١٣- هيئة الصادرات السعودية: صدرت بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٥٩) وتاريخ ١٤٢٨/٢/١٥هــ، من أهم مهام الهيئة المشــاركة في إعداد سياســات الدولة في مجــال تنمية الصادرات غير النفطية وتطويرها، وإعداد الخطط والبرامج لتنمية الصادرات وزيادة قدرتها التنافســية، وتحســين البيئة التصديريــة، والتعاون مع الممثلــين التجاريين في الخارج ومع غرف التجارة والصناعة وإيجاد فرص جديدة للمصدرين السعوديين وعمل الدراسات والأبحاث عن فرص التصدير في الخارج وتقديم المساعدة الفنية والإدارية والحوافز المناسبة للمصدرين السعوديين، وتنظيم المؤتمرات والندوات وإقامة المعارض التجارية الداخلية والخارجية والمشــاركة في المعارض الدولية للتعريف بالصادرات السعودية، (الملحم، ٢٠٠٠، ٢٠٠٦م).

إستراتيجية التخصيص في المملكة العربية السعودية:

قضــى قرار مجلس الوزراء رقم (٢٧٥) وتاريخ ١٤٢١/١١/١١هـ بأن يتولى المجلس الاقتصادي الأعلى مســئولية الإشــراف على برنامج التخصيــص ومتابعة تنفيذه وما

يتطلبــه ذلك من تنسـيق بـين الجهات الحكومية وتحديد للنشـاط الذي يسـتهدفه التخصيص، ووضع خطة إستراتيجية وبرنامج زمني لتحقيق ذلك.

أسس إعداد الإستراتيجية:

لقـد حدد قـرار مجلس الوزراء رقـم (٦٠) وتاريخ ١٤١٨/٤/١هــ ثمانية أهداف للتخصيص في المملكة العربية السـعودية والأسـس التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار، للاسـتمرار في زيادة حصة القطاع الخاص وتوسيع إسـهاماته في الاقتصاد الوطني باتباع أفضل الوسائل المتاحة بما في ذلك تحويل بعض أنواع النشاط الاقتصادي إليه، وأن يكون توسـيع اشـتراك القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية وتمكينه من القيام بدوره في الاسـتثمار والتمويـل وفق خطة التنمية الوطنيـة. وتنص الأهداف العامة والأسس الإستراتيجية لخطة التنمية السابعة الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (٥٨) وتاريـخ ١٤٢٠/٣/٢٨هـ في الهدف الثامن على «زيادة إسـهامات القطاع الخاص في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية»، كما ينص الأساس الإستراتيجي الثالث على «الاستمرار في سياسة فتح المجال للقطاع الخاص لمزاولة كثير من المهمات الاقتصادية والاجتماعية شـريطة أن يترتب على ذلك منفعة حقيقية في تخفيض التكلفة، وحسن الأداء وتشغيل المواطنين»، (أم القرى، ١٤٢٣هـ).

وقد عرفت إسـتراتيجية التخصيـص بأنها: «عملية تغيير فـي الملكية أو الإدارة للمؤسسـات والمشـاريع والخدمات العامة من القطاع الحكومـي إلى القطاع الخاص اعتماداً على آليات السوق والمنافسة، وذلك بتطبيق أساليب متعددة تراوح ما بين عقود الإدارة والتشغيل، والإيجار، والتمويل أو البيع الكلي أو الجزئي للموجودات إلى القطاع الخاص»، (أم القرى، ١٤٢٣هـ: ٣٦) .

أهداف التخصيص:

حـدد قرار مجلس الوزراء رقم (٦٠) وتاريخ ١٤١٨/٤/١هـ ثمانية أهداف رئيسـية للتخصيص في المملكة العربية السـعودية والأسـس التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار لتحقيق هذه الأهداف وهي:

١- رفع كفاءة الاقتصاد الوطني وزيادة قدرته التنافسـية لمواجهة التحديات والمنافسة الإقليمية.

٢- دفع القطاع الخاص نحو الاستثمار والمشاركة الفاعلة في الاقتصاد الوطني وزيادة حصته في الناتج المحلي بما يحقق نمواً في الاقتصاد الوطني.

٣- توسيع نطاق مشاركة المواطنين في الأصول المنتجة.

٤- تشجيع رأس المال الوطني والأجنبي للاستثمار محلياً.

٥- زيادة فرص العمل والتشغيل الأمثل للقوى العاملة ومواصلة تحقيق زيادة عادلة في دخل الفرد.

٦- توفير الخدمات للمواطنين والمستثمرين في الوقت وبالتكلفة المناسبين.

٧- ترشيد الإنفاق العام والتخفيف عن كاهل ميزانية الدولة بإتاحة الفرصة للقطاع الخاص بتمويل وتشغيل وصيانة بعض الخدمات التي يمكنه القيام بها.

٨- زيادة إيرادات الدولة عن طريق عائد المساهمة في النشاط المراد تحويله للقطاع الخاص وعن طريق ما تحصل عليه من مقابل مالي مثل ما تحصل عليه عند منح الامتيازات، وكذلك عن طريق الإيرادات المحصل من بيع الدولة لجزء من حصتها، (أم القرى، ١٤٢٣هـ: ٣٦).

المرافق والأنشطة والخدمات المقرر خصخصتها:

وافق مجلس الوزراء بقراره رقم (٢١٩) وتاريخ ١٤٢٣/٩/٦هـ على قرار المجلس الاقتصادي الأعلى رقم (٢٣/١١) وتاريخ ١٤٢٣/٨/٢٧هـ بقائمة شملت (٢٠) مرفقاً وأنواعاً أخرى من النشاطات والخدمات المستهدفة بالتخصيص وتشمل التالي:

١- المياه والصرف الصحي.

٢- تحلية المياه المالحة.

٣- الاتصالات.

٤- النقل الجوي وخدماته.

٥- الخطوط الحديدية.

٦- الطرق السريعة القائمة التي لها بدائل، وتشغيلها وصيانتها، وإنشاء طرق سريعة جديدة وتشغيلها.

٧- خدمات المطارات.

٨- خدمات البريد.

٩- صوامع الغلال ومطاحن الدقيق.

١٠- خدمات الموانئ.

١١- خدمات المدن الصناعية.

١٢- حصص الدولة في الشركات المساهمة بما في ذلك الشركة السعودية للكهرباء، والبنوك، والشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)، وشركة التعدين العربية السعودية (معادن)، وشركة الاتصالات السعودية، وحصص الدولة في مصافي البترول المحلية.

١٣- حصص الدولة في رؤوس أموال شركات الاستثمار العربية والإسلامية المشتركة.

١٤- الفنادق الحكومية.

١٥- الأندية الرياضية.

١٦- خدمات بلدية مثل: إنشاء المسالخ، وإنشاء الحدائق والمتنزهات العامة وصيانتها، وإنشاء أسواق النفع العام ومراكز البيع وتشغيلها، وخدمات النقل والحركة وتحصيل الإيرادات البلدية، وخدمات النظافة والتخلص من النفايات.

١٧- خدمات تعليمية مثل: إنشاء المباني التعليمية وصيانتها. وطباعة الكتب التعليمية، والنقل المدرسي، والإسكان الطلابي، تأجير مرافق المدارس والجامعات وتشغيلها.

١٨- خدمات اجتماعية مثل: إدارة مؤسسات خدمات الرعاية الاجتماعية وتشغيلها، وخدمات توظيف السعوديين في القطاع الخاص.

١٩- خدمات زراعية مثل: إقامة المحاجر الصحية ومختبرات التشخيص والعيادات البيطرية وتشغيلها وصيانتها.

٢٠- خدمات صحية مثل إقامة المنشآت الصحية وتشغيلها، وخدمات نقل المرضى، (قرار مجلس الوزراء رقم (٢١٩) وتاريخ ١٢٣٢/٩/٦هـ).

الترتيبات الإدارية والتنفيذية لإستراتيجية التخصيص (إدارة الخصخصة):

لقد خطت المملكة خطواتها الفعلية لتطبيق الأهداف العامة والأسس الإستراتيجية لتنفيذ برنامج الخصخصة عندما أنشأت الحكومة لجنة وزارية للخصخصة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٦٠) وتاريخ ١٤١٨/٤/١هـ تتكون من ستة وزراء هم: وزير المالية والاقتصاد الوطني، وزير التجارة، وزير الصناعة والكهرباء، عضوية وزيري دولة من أعضاء مجلس الوزراء بالإضافة إلى الوزير المختص، تكون مهمتها النظر

في المشـــروعات المراد تحويلها إلى القطاع الخاص بعد دراســـة جدواها الاقتصادية، تنســيق برامج الخصخصة، ومتابعة تنفيذها. وبعد إنشاء المجلس الاقتصادي الأعلى قضـــى قرار مجلس الوزراء رقـــم (٢٥٧) وتاريخ ١٤٢١/١١/١١هـــ بأن يتولى المجلس الاقتصادي الأعلـــى مهام لجنة الخصخصة الوزارية الآنفـــة الذكر ويكون من مهماته مسئولية الإشراف على برنامج التخصيص ومتابعة تنفيذه وما يتطلبه ذلك من تنسيق بين الجهات الحكومية، ويحدد المجلس الاقتصادي الأعلى النشـــاط الذي يســـتهدفه التخصيص إضافة إلى ما تبـــادر باقتراحه الجهات الحكومية الأخرى، وتصدر قائمة النشـــاط المســـتهدف بالتخصيص بقرار من مجلس الوزراء ويضع المجلس الاقتصادي الأعلى خطة إســـتراتيجية وبرنامجاً زمنياً لتحقيق ذلك، وتعد الجهة المشرفة على كل نشـــاط يتقرر تخصيصه برنامجـــاً تنفيذياً لذلك بناءً على الدراســـات المطلوبة، ويتم اتخـــاذ الإجراءات والخطوات اللازمة لإتمام عملية التخصيص حســـب النظام. وبناءً على قـــرار المجلس الاقتصادي الأعلى رقم (٢٢/٦) وتاريـــخ ١٤٢١/٥/١٢هـ القاضي بإعـــادة تشـــكيل لجنة التخصيص فـــي المجلس الاقتصـــادي الأعلى برئاســـة الأمين العام للمجلـــس، وعضوية مندوبين من وزارات المالية والاقتصـــاد الوطني، والصناعة والكهرباء، والتجارة، والتخطيط، بالإضافة إلى عضوين من الهيئة الاستشارية للشئون الاقتصاديـــة. ولتتمكن اللجنة من القيـــام بالأعمال والمهمـــات اللازمة لأداء المجلس مسؤولياته وممارسة اختصاصه فيما يتعلق بالتخصيص فإنها ستقوم بما يلي:

١- اقتراح إستراتيجية التخصيص تمهيداً لاعتمادها من المجلس الاقتصادي الأعلى.

٢- اقتراح المؤسسات والمشـــروعات والخدمات العامة المستهدف تخصيصها وتحديد الأولويات.

٣- تحديد إطار العمل التنظيمي والتنفيذي لعملية التخصيص.

٤- متابعة عمليات التخصيص والإشراف عليها.

قرارا المجلس الاقتصادي الأعلى رقم (٢٢/٦) وتاريخ ١٤٢٢/٥/١٢هـ.

ضوابط عملية تخصيص المؤسسات والشركات العامة:

حددت إســـتراتيجية التخصيص في المملكة عدداً من المبادئ الأساسية التي يجب مراعاتها عند تنفيذ عملية التخصيص وهي:

١- الإفصاح والوضوح: لضمان تحقيق الإفصاح يجب تنفيذ جميع عمليات الخصخصة

بطريقة معلنة ليعلم بها جميع المهتمين، توضح فيها جميع المعلومات المالية والتقنية والإدارية للمشروع المقرر خصخصته وإتاحة تلك المعلومات لمن يرغب في الحصول عليها من المستثمرين بوقت كافٍ، إعداد ونشر معايير تصنيف العروض، فتح العروض بصورة علنية، نشر أسماء المستثمرين والأسعار المدفوعة من كل منهم ومن أرسي عليه البيع.

٢- سرعة التنفيذ: سرعة التنفيذ في غاية الأهمية لنجاح عملية الخصخصة، ويجب تحديد جدول زمني واقعي لكل مرحلة من مراحل التخصيص، لأنه كلما سارت عملية التخصيص ببطء كانت عرضة لمزيد من المشكلات ومن ثم للفشل.

٣- تغيير نمط الإدارة: وذلك بتطبيق مبادئ وأسلوب إدارة المنشأة الخاصة، سواء من جانب الموارد البشرية أو الأساليب المحاسبية أو الهيكل الإداري، (أم القرى، ١٤٢٣هـ: ٣٧).

أساليب التخصيص في المملكة:

أساليب التخصيص هي عبارة عن مجموعة من الأدوات يتم اتباعها لغرض تخصيص المؤسسات والمشاريع والخدمات العامة مع الأخذ بالاعتبار المفهوم الواسع لعملية التخصيص. ولكل من تلك الأساليب آثاره وضوابطه وعوامل نجاحه أو فشله، وفي الغالب يتم تطبيق أكثر من أسلوب واحد لتنفيذ الأهداف الموضوعة. وتشمل أساليب التخصيص المطبقة في المملكة التالي:

أ- أنواع العقود التالية: عقود الإدارة، وعقود التأجير، وعقود التمويل بأنواعها المختلفة (وقد تم التطرق لكل منها فيما سبق) وفي حالة اتباع أحد أساليب عقود التمويل باعتباره أحد الخيارات فيجب أن تتم وفقاً لما يلي:

١- ضرورة توفير الإطار التنظيمي والقانوني المناسب الذي يكفل حقوق جميع الأطراف الدولة، والمستثمر، والمستهلك أو المستفيد من الخدمة.

٢- أن يطرح المشروع في منافسة عامة يدعى لها المؤهلون من شركات ومؤسسات القطاع الخاص المتخصصة.

٣- ألا تقدم الحكومة أي ضمانات مالية للمشروع (Sovereign Guarantee) إلا عند الضرورة القصوى، (أم القرى، ١٤٢٣هـ: ٣٧).

ب- البيع مباشرة للقطاع الخاص عن طريق الاكتتاب العام: ويلائم هذا الأسلوب المنشآت التي تتميز بالاستقرار والاستمرارية في النشاط وذات المركز المالي السليم

والجـــدوى التجارية، أو التي يمكن أن تكــون ذات جدوى تجارية في المدى القصير، ويتم بيعها أو بعض أسهمها للقطاع الخاص من خلال طرح أسهمها للاكتتاب العام. كما يلائم هذا الأســلوب المؤسسات والمشــاريع العامة الكبيرة، إذ يتم تحويلها إلى منشأة حسب خطوات التحويل المتعارف عليها كتصميم الإطار القانوني العام المحدد لأغراض المشــروع، وفصل أنواع النشــاط غير التجارية، وتعديــل أنظمة التعرفة، وتحويل الموجــودات والالتزامات بعد التأكد من نظاميتها للمنشــأة، ووضع النظام المحاسبي وأسس استيعاب الموظفين.

ج- البيع لمســتثمر رئيسي: تقوم الحكومة ببيع المنشأة إلى مستثمر رئيسي يكون لديه القدرة المالية والتقنية والإدارية لتطوير الإنتاج وتسويقه. ويتميز هذا الأسلوب بأنه يعمل على توفير القدرات المالية والإدارية والتقنية والأخذ بأســباب التطور التقني والإداري، بالإضافة إلى توفير خبرات جديدة وأساليب إنتاجية وإدارية متطورة، (أم القرى، ١٤٢٣هـ: ٣٧).

نماذج من خصخصة بعض المشاريع والمرافق العامة:

١- الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك):

تأسســت الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) عام (١٩٧٦م)، على أنها شــركة عامة حكومية مملوكة بالكامل لحكومة المملكة العربية الســعودية، برأس مال قدره عشرة آلاف مليون ريال سعودي. وتهدف الشركة إلى إقامة الصناعات الأساسية المعتمدة على البترول والغاز ومشــتقاته، فأسســت مصانع متعــددة للحديد والصلب والأســمدة البتروكيماوية والبلاستك، والغازات الصناعية في مدينة الجبيل الصناعية على الخليج العربي، وفي مدينة ينبع الصناعية على البحر الأحمر. وفي عام ١٤٠٤هـ (١٩٨٤م) طرح (٢٠٪) من أسهمها للاكتتاب العام ثم طرح (١٠٪) من أسهمها للاكتتاب العام مرة أخرى، وبهذا أصبحت ســابك شــركة مملوك منهــا (٣٠٪) للقطاع الخاص وللمواطنين الســعوديين ومواطني مجلس التعاون و(٧٠٪) للحكومة، (الهندي والهران، ١٩٩٦م).

٢- المؤسسة العامة للموانئ:

للمملكة ثمانية موانئ تجارية على الخليج العربي والبحر الأحمر تســتقبل واردات وتصدر منها صادرات المملكة. في بادرة لخصخصة قطاع الموانئ السعودية واستجابة

للأمر السامي الكريم الصادر بتاريخ ١٤١٧/١١/٦هـ بإسناد جميع أعمال التشغيل وصيانة الموانئ وإدارة الأرصفة والمعدات والساحات التابعة للمؤسسة العامة للموانئ إلى القطاع الخاص إدارتها بأسلوب تجاري مع استمرار ملكية الدولة للموانئ والمنشآت، إذ أسندت المؤسسة العامة للموانئ واحداً وعشرين مشروعاً للقطاع الخاص، اشتملت علـى جميع أنواع الخدمات المقدمة في الموانئ منهـا: مناولة البضائع العامة، مناولة الحاويات، مناولة الحبوب السائلة، مناولة بضائع الدحرجة، مناولة البضائع المبردة المجمدة. كما منح القطاع الخاص حق الإدارة بأسلوب تجاري والانتفاع من مشاريع تقديم الخدمات البحرية بأسلوب مشاركة المستأجر في أجور الخدمات التي يقدمها لتشغيل الأرصفة ومعدات مناولة البضائع مع احتفاظ الدولة بملكية هذه الأصول. كمـا تم تأجير حوضي الملك فهد لإصلاح السفن ومنطقتين لإعادة التصدير بمبلغ مقطوع في كل من مينائي جدة الإسلامي والملك عبدالعزيز بالدمام، وتشمل جميع العقـود تأمين معدات وتجهيزات جديدة تؤول ملكيتهـا للموانئ بنهاية العقد، (الهيئة العامة للاستثمار، ٢٠٠٣م). وأخيراً في إطار المرحلة الثانية من عقود الإسناد التجاري أبرمت المؤسسة العامة للموانئ خمسة عقود جديدة مع القطاع الخاص لإدارة وتشغيل وصيانة محطات المناولة في أربعة موانئ وهي: محطة الإسناد الشمالية، ومحطة الإسناد الجنوبية في ميناء جدة الإسلامي، ومحطة البضائع العامة والحبوب السائبة في ميناء الجبيل التجاري، ومحطة الحبوب السائبة في ميناء الملك عبدالعزيز في الدمام، وتأجير محطة البضائع في ميناء الملك فهد الصناعي في ينبع، (جريدة الوطن ٢٠٠٨).

٣- قطاع الكهرباء:

صدر قرار مجلس الوزراء رقم (١٦٩) وتاريخ ١٤١٩/٨/١١هـ القاضي بهيكلة قطاع الكهرباء وترتيب أوضاعه المالية والإدارية، وذلك بدمج الشركات الأربع الرئيسية في المملكة مع جميع مشاريع الكهرباء التي تحت إدارة وإشراف المؤسسة العامة للكهرباء تحت مسمى (الشركة السعودية للكهرباء) من أجل تحسين كفاءة وفعالية الشركة الإنتاجية، وتخفيض المصاريف التشغيلية وذلك بتوحيد برامج التشغيل والصيانة، وشراء المعدات وقطع الغيار. كما قُسمت الشركة لثلاثة قطاعات رئيسية: التوليد، والنقل، والتوزيع، مما يشجع القطاع الخاص على المشاركة في مشاريع الكهرباء على أسس تجارية تنافسية، (الرحيمي، ٢٠٠٥م: ١٤٣-١٤٤). وتبلغ حجم الاستثمارات المطلوبة خلال الفترة من (٢٠١١) حتى (٢٠١٧م) في قطاع التوليد (٢٧) مليار ريال

لإنتاج (١٤١٧٥) ميجا واط، في حين تبلغ الاســتثمارات في مجال النقل للفترة نفسها نحو (٦٤٠٥) مليون ريال لإقامة خطوط نقل يبلغ طولها حوالي (٢٧٧٠) كيلو متراً. كما شــارك القطاع الخاص بتمويل عدد من مشاريع الطاقة الكهربائية بالمنطقة الشرقية (محطة غزلان للطاقة الكهربائية) وفي الرياض (مشــروعي الطاقة الثامن والتاســع) ومشروع محطة رابغ الرابع. كما طرح عدد من المشاريع الكهربائية للاستثمار من قبل القطاع الخاص وهي: مشــروع الشعيبة عام (٢٠٠٣م)، بالإضافة إلى مشروع الشقيق (٢) ورأس الزور ومشــروع الجبيــل (٣) الذي طرح في عام (٢٠٠٤م)، وســوف تكون الطاقــة الإنتاجية لهذه المشــاريع مجتمعة نحو (٤٥١) مليــون جالون من المياه المحلاة يومياً، ونحو (٥٠٠٠) ميجا واط من الطاقة الكهربائية، (جريدة الرياض، ٢٠٠٣).

٤- الهاتف السعودي:

تم تحويــل قطاع الهاتف الســعودي بجميــع مكوناته وتجهيزاتــه المكون من البرق والهاتــف، ونظام نقل المعلومات، والنداء الآلي والجوال والهواتف العمومية والشــبكة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (١٣٥) وتاريخ ١٤١٨/٨/١٥هـ، إلى شــركة مساهمة سعودية بمســمى شــركة الاتصالات الســعودية، برأس مال مقداره (١٢) مليار ريال ســعودي، مقسمة إلى (٢٤٠) مليون سهم متساوية القيمة (٥٠) ريالاً، عبارة عن أسهم عينيــة اكتتبت بها حكومة المملكة العربية الســعودية بالكامــل، ثم طرحت (٣٠٪) من أسهمها للقطاع الخاص والمواطنين السعوديين وأصبحت الدولة تملك (٧٠٪) من أسهم الشــركة. وقد خطت شــركة الاتصالات الســعودية خطوات كبيرة بعد خصخصتها، أثمــرت عن إحداث نمو ســريع ونقلة نوعية في مســتوى الخدمــات الهاتفية الثابت والجوال، إذ تمكنت الشــركة من تلبية طلبات الاشــتراك بالخدمة ســواء الثابت منها أو الجوال بشــكل كامل وغطت جميع أنحاء المملكة تقريباً، وتضاعف عدد المشــتركين في الهاتف الثابت إلى أن بلغ (٣,٥) مليون مشترك، في حين كان العدد (١,٧) مليون مشــترك قبل التخصيص، وبلغ عدد المشــتركين في خدمة الهاتــف الجوال أكثر من (٦,٨) مليــون مشــترك وكان قبل التخصيص لا يتجاوز (٣٦٠) ألف مشــترك فقط. وللشــركة الســعودية اســتثمارات خارجية في مجال الخدمات الهاتفية، فقد اشترت (٥٠٪) من شــركة أوجيه للاتصالات، مما يمكنها من دخول سوق الاتصالات في تركيا وجنوب أفريقيا، إذ تعمل شركة أوجيه. كما تم الترخيص لمشغل ثانٍ في مجال خدمة الهاتف الجوال عام (٢٠٠٤م) وهي شركة اتحاد الاتصالات (موبايلي). وتم الترخيص لشركات أخرى لتقديم خدمات في سات (VSAT) وخدمات البيانات والإنترنت. كما

تم الترخيص لاتحاد شـركة (mtc) الكويتية في (٢٠٠٦م) بصفتها مشغلاً ثانياً للهاتف الثابت.

٥- النقل الجوي:

سـعت الحكومة إلـى تأهيـل الخطـوط السـعودية للخصخصة منـذ الإعلان عـن خصخصتها فـي عام (١٩٩٤م)، إذ مضت الشـركة في تطبيق قواعد التشـغيل التجـاري بإعادة هيكلة القطاعات الإدارية والتنفيذيـة، لمعالجة التداخل والازدواجية بـين اختصاصات الإدارات، وتحديد الاختصاصات والأهداف، وتبسـيط الإجراءات. وقـد اتجهت المؤسسـة للبدء في تخصيص قطاعاتها بشـكل مسـتقل، إذ بدأت في قطاعين أحدهما التموين، كما أن الحصص التي سيتم طرحها للاكتتاب في تخصيص قطاعاتها، بما فيها النقل الجوي سيتراوح فيما بين (٣٠-٤٠٪)، (الملحم، ٢٠٠٨م). كما فتحت المملكة المجال أمام القطاع الخاص لتقديم خدمة الطيران المحلي بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٩٠) وتاريخ ١٤٢٥/٤/١٦هـ بفتح المجال الجوي الداخلي للشركات الأهلية وتم الترخيص الآن لشـركتين من القطاع الخاص هي شـركة (ناس)، وشركة (سـما) تقدم خدمات النقل الجوي داخل المملكة. كما قامـت الهيئة العامة للطيران المدنـي بتوقيع أول عقد (BTO) بناء ثـم تحويل الملكية للدولة مع الالتزام بمنح امتياز التشـغيل لمنفذ المشروع مع شـركة مجموعة بن لادن السـعودية لمدة (٢٠) عاماً لبناء صـالات الحجاج في مطـار الملك عبدالعزيز الدولي في جـدة. ويضمن هذا التوجه الحفـاظ على كفاءة المشـاريع وأدائها بفاعلية كبيرة بعد تنفيذها، والتزام الشـركات الفائزة في المنافسـات بتشغيل المشاريع بشكل متميز لتحقيق عائدات تعوض ما دفعته في تنفيذ المشاريع. وقد استعانت هيئة الطيران المدني بشركة التمويل الدولية (IFC) وهي إحدى شركات البنك الدولي للعمل بصفتها مستشاراً مالياً لترتيب نظام (BTO) لمشروع صالة الحجاج الجديدة. ويتولى تشغيل مشروع صالة الحجاج الجديدة شركة إنشـاء وإدارة مشـاريع الموانئ المملوكة لمجموعة بن لادن وذلك بالتحالف مع شـركة تشغيل مطارات باريس، ويعمل لدى الشركة (١٨٠) موظفاً، (٩٧٪) منهم سعوديون، تم تدريبهم في فرنسا عبر دورات في مختلف التخصصات في تشغيل المطارات، (الوطن، ٢٠٠٧).

٦- قطاع السكك الحديدية:

أما في ما يتعلق بالخصخصة للسـكك الحديدية فقد قامت وزارة النقل بالتنسيق

مع وزارة المالية، وصندوق الاستثمارات العامة بإعداد دراسة هيكلية للمؤسسة العامة للخطوط الحديدية، ودراسة إنشاء خطوط سكك حديدية جديدة منها: خط حديد يربط موانئ المملكة على الخليج العربي بموانئها على البحر الأحمر، ودراسة لإنشاء خط حديد يربط منطقة التعدين في منطقة الحدود الشمالية (حقل حزم الجلاميد) مروراً بمنطقة الجوف ومنطقة حائل ثم حقل تعدين الزبيرة في منطقة القصيم مرتبطاً مع الخط الحالي بالرياض ليصل إلى المنطقة الشرقية، وأخيراً دراسة لربط ميناء الجبيل الصناعي على الخليج العربي بميناء الملك عبدالعزيز في الدمام في المنطقة الشرقية، وأخيراً مشروع الحرمين الذي سيربط مكة بجدة والمدينة المنورة. عند الانتهاء من هذه المشاريع سيكون لدى المملكة شبكة قطارات حديثة تربط أجزاء المملكة من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب وترسم ملامح جديدة للبنية الأساسية الإستراتيجية لخطوط السكك الحديدية في المستقبل للمملكة. وقد استلمت وزارة النقل عروضاً من مستثمرين محليين ودوليين لإقامة هذه الخطوط واستثمارها. وأخيراً في ١٤٢٩/١/١٣هـ الموافق (٢٠٠٨/١/٢٢م) صدرت موافقة مجلس الوزراء على إنشاء هيئة تسمى هيئة الخطوط الحديدية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري يكون لها محافظ بالمرتبة الممتازة ويتم تعيينه بأمر ملكي بناءً على ترشيح الوزير، وتهدف الهيئة إلى تنظيم نشاط النقل بالخطوط الحديدية والإشراف على سلامة تشغيله ويكون من مهامه إصدار التراخيص لمقدم خدمات النقل، ومراقبة المنافسة غير المشروعة في مجال تقديم خدمات النقل بالخطوط الحديدية وضبطها، والتحقيق فنياً في أي حادث أو عارض يؤدي إلى وقوع حادث أو تعطيل أو خسائر لمرافق الخطوط الحديدية، ويكون للهيئة مجلس برئاسة وزير النقل وعضوية المحافظ وممثل عن وزارة النقل، وممثل عن وزارة التجارة والصناعة، وممثل عن وزارة المالية، وثلاثة أعضاء من القطاع الخاص يصدر بتعيينهم قرار من مجلس الوزراء بناءً على ترشيح من وزير النقل. تمارس المؤسسة العامة للخطوط الحديدية اختصاص الهيئة إلى حين نقل اختصاص المؤسسة التشغيلي إلى المستثمر، (الحياة، ١٤٢٩هـ :٢٢). وأخيراً أمر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز بتنفيذ مشروع قطار مكة المكرمة - جدة - المدينة المنورة السريع، بتمويل من الصناديق السعودية المتخصصة، إذ تقوم الدولة بتجهيز البنية التحتية لمسار القطار من خلال تمويل البناء من وزارة المالية السعودية، وصندوق الاستثمارات العامة، ثم تطرح منافسة عامة للمستثمرين لتأمين القطارات والتشغيل لمدة طويلة تراوح ما بين ٢٠-٢٥ سنة، والإفادة من أرباح التشغيل، (جريدة الحياة ٢٠٠٨ : ١، ١٢).

٧- الخدمات البريدية:

أما فيما يتعلق بالخدمات البريدية فقد حولت حكومة المملكة المديرية العامة للبريد إلى مؤسسة عامة تحت إشراف مجلس إدارة مكون من القطاعين العام والخاص لتعمل على أسس تجارية وفتحت المجال للقطاع الخاص للاستثمار في الخدمات البريدية، إذ تم فتح القطاع الخاص وكالات بريدية تقدم جميع أنواع الخدمات البريدية، وحصل القطاع الخاص على نقل البريد السطحي والطواف الذي يربط القرى بالمدن، بالإضافة إلى حصول القطاع الخاص على صيانة المباني والتجهيزات والآلات البريدية. ولمبدأ المنافسة وجذب الاستثمارات الأجنبية فتحت المملكة المجال للشركات الأجنبية مثل (Fedex ، DHL ، UPS) لتقديم خدمات نقل الطرود البريدية داخل المملكة وخارجها.

٨- الخدمات الصحية والتعليمية:

أما في مجال الصحة والتعليم فقد قامت حكومة المملكة بتوفير التعليم العام والجامعي والخدمات الصحية على مختلف مستوياتها في جميع أنحاء المملكة. وخلال العقدين الماضيين خصخصت الكثير من المستشفيات الحكومية خدمات التشغيل والصيانة، إذ يتم توفير الكادر الطبي والفني والتمريضي للمستشفيات من مؤسسات متخصصة بموجب عقود التشغيل والإدارة يتم إبرامها مع القطاع الخاص، كذلك بالنسبة لأعمال النظافة، والصيانة، والتغذية. واستثمر القطاع الخاص منذ البداية في تقديم الخدمات الصحية في مختلف مناطق المملكة، إذ استثمر بإنشاء وإدارة المراكز الصحية، والمستوصفات، والمستشفيات الكبيرة المتخصصة التي تقدم خدماتها الطبية الدقيقة والمتطورة تشخيصاً وعلاجاً وعلى أعلى المستويات، هذا بالإضافة إلى آلاف العيادات الطبية الفردية الخاصة التي يملكها ويديرها أصحابها من الأطباء.

أما في مجال التعليم فالقطاع الخاص يقوم بخدمات الصيانة والنظافة تقريباً في معظم المدارس الحكومية والمرافق التعليمية، كما يلعب القطاع الخاص دوراً فاعلاً في الاستثمار في إنشاء المدارس الخاصة في مختلف مستويات التعليم العام منذ بداية التعليم في المملكة وتطور بذلك فأصبح في المملكة قطاع خاص كبير ونشط في هذا المجال يملك ويدير عدداً كبيراً من مدارس التعليم العام في مختلف مناطق المملكة، كما بدأ القطاع الخاص حديثاً في الاستثمار في التعليم العالي وأنشأ عدداً من الجامعات والكليات الخاصة في مناطق مختلفة من المملكة.

٩- قطاع البلديات:

الخدمـــات البلدية من أول الخدمات التي فتحت لاســـتثمارات القطاع الخاص، إذ خضعــت جميع الخدمات البلدية في جميع مدن المملكة من نظافة الشـــوارع والأحياء إلـــى إزالة المخلفـــات والنفايات والتخلص منهـــا، وتعبيد الطرق والشـــوارع وصيانتها وتشجيرها، وإضاءتها، والعناية بالحدائق العامة داخل المدن، كلها تنفذ من قبل القطاع الخاص. كذلك أجَّرت البلديات بعض المواقع التجارية لمستثمرين من القطاع الخاص باعتبارها اســـتثمارات للبلدية في كل مدينة مثل مجمعات أســـواق الخضار واللحوم، وإقامة وتشـــغيل مراكز المسالخ البلدية، وتأجير المناطق الصناعية لإقامة ورش صيانة الســـيارات ولإقامة بعض المشاريع الصناعية والتجارية، وإقامة قصور الأفراح وغيرها من الاستثمارات.

١٠- قطاع المياه والصرف الصحي:

أنشـــئت مصلحة الميـــاه والصرف الصحي بمنطقة الريـــاض بموجب نظام مصالح المياه والصرف الصحي الصادر بالمرســـوم الملكي رقم (م/٢٢) وتاريخ ١٣٩١/٦/٢٣هـ. وباشـــرت اختصاصاتها في البداية في مجال تشغيل وصيانة المياه والصرف الصحي عن طريق شركات متخصصة إلى أن قامت بتشغيل هذه المرافق ذاتياً في عام ١٤٠١هـ. وبـــدأت المصلحة كذلك في ممارســـة اختصاصاتها جزئياً في مجال تنفيذ مشـــاريع الميـــاه والصرف الصحي بدعم من وزارتي الشـــئون البلدية والقرويـــة ووزارة الزراعة والمياه (ســـابقاً) إلى أن اكتمل لها ممارســـة جميع اختصاصها لهذه المشـــاريع بالنسبة لمدينة الرياض في عام ١٤١٩هـ. وبعد صدور المرســـوم الملكي الكريم الخاص بإنشـــاء وزارة المياه والكهرباء بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (١٢٥) وتاريخ ١٤٢٢/٤/٢٥هـ، أصبحت مصالح المياه في المناطق فروعاً لهذه الوزارة ليصبح بعد ذلك مسمى المصلحة هـــو (المديرية العامة للمياه بمنطقة الرياض) باعتبارهـــا فرعاً لوزارة المياه والكهرباء، (تقرير غير منشور الإدارة العامة للمياه، ١٤٢٩هـ).

اختصاصات المديرية العامة للمياه بمنطقة الرياض:

١- رسم وتنفيذ خطة إدارة وتشغيل وصيانة مياه الشرب والصرف الصحي.

٢- القيام بكل أنواع النشاط الذي يستهدف خدمة مرافق المياه والصرف الصحي.

٣- إعداد وتنفيذ وتطوير مشاريع الشبكات ومحطات التنقية.

٤- استيفاء الرسوم والتكاليف المقررة نظاماً.

٥- ممارسة ما يحقق أغراضها اللازمة من بيع وشراء واستهلاك وغير ذلك.

(مصلحة المياه والصرف الصحي بمنطقة الرياض التقرير السنوي، ١٤٢٢هـ).

- ويبلغ إجمالي طول شبكة الصرف الصحي المنفذة في مدينة الرياض حتى نهاية عام (١٤٢٨هـ) نحو (٤٩٥٠) كيلو متراً طولياً من الأنابيب وهي تغطي نحو (٥٣٪) من إجمالي مساحة مدينة الرياض المأهولة بالسكان، ومن المتوقع أن تصل نسبة التغطية إلى (٩٢٪) خلال السنوات الأربع القادمة بعد الانتهاء من تنفيذ مشاريع الصرف الصحي الجاري تنفيذها حالياً وعددها (٣٤) مشروعاً بطول إجمالي نحو (٣٧٠٠) كيلو متر طولي من خطوط الصرف الصحي وبتكلفة قدرها (٢٥٨٤) مليون ريال.

- ويبلغ عدد توصيلات الصرف الصحي التي تم شبكها في شبكة الصرف الصحي في مدينة الرياض حتى نهاية عام (١٤٢٨هـ) قرابة (١٧٣,٢٣٩) توصيلة منزلية، أي عدد المباني السكنية (منازل عائلية أو عمائر سكنية) التي تم شبكها في شبكة الصرف الصحي.

- ويبلغ عدد طلبات الاشتراك في خدمات الصرف الصحي المطلوبة حالياً نحو (٢٢٠٠) طلب على الشبكة العاملة حالياً، أما بالنسبة للشبكات تحت التنفيذ فيبلغ عدد التوصيلات المنزلية التي سيتم تنفيذها ضمن عقود هذه الشبكات بعد الانتهاء من تنفيذ تلك الشبكات نحو (٦٨,٠٠٠) توصيلة.

- وبالنسبة لمحطات معالجة مياه الصرف الصحي القائمة حالياً في مدينة الرياض فهي على النحو التالي:

جدول رقم (٢- ١) محطات الصرف الصحي

الرقم	المحطة	الطاقة التصميمية (م/يوم)	تاريخ التشغيل
١	محطة معالجة مياه الصرف الصحي بمنفوحة (المحطة الجنوبية).	٢٠٠,٠٠٠	١٣٩٦هـ
٢	محطة معالجة مياه الصرف الصحي بمنفوحة (المحطة الشمالية).	٢٠٠,٠٠٠	١٤١٤هـ
٣	توسعة محطة معالجة مياه الصرف الصحي بجنوب الرياض عقد رقم (٢).	٢٠٠,٠٠٠	١٤٢٦هـ
٤	المرحلة الأولى من محطة معالجة مياه الصرف الصحي الواقعة عند الكيلو (٢٩) على طريق الخرج.	١٠٠,٠٠٠	١٤٢٧هـ

- بلغت المياه المعالجة سنوياً بنهاية عام ١٤٢٧هـ نحو (١٧٠,٤٠٠,٠٠٠) متر مكعب، ويتم الاستفادة منها بنسبة (٤٥٪) تقريباً، إذ يستخدم لري المزارع عن طريق وزارة الزراعة وكذلك مصفاة الرياض التابعة لشركة أرامكو السعودية (تقرير غير منشور الإدارة العامة للمياه، ١٤٢٩هـ).

فوائد (آثار) توافر خدمة الصرف الصحي في البيئة:

- تجنب الآثار السلبية الناتجة عن تلوث المياه الجوفية بالمواد العضوية والملوثات المختلفة الموجودة في مياه الصرف الصحي والتي تتسرب إلى باطن الأرض في حال عدم وجود خدمة الصرف الصحي.
- تجنب الآثار السلبية الناتجة عن فيضان بيارات الصرف الصحي الخاصة بالمنازل السكنية، وجريان المياه الملوثة على سطح الأرض مسبباً انتشاراً للروائح الكريهة الناتجة عن البيارات في الشوارع العامة أو المنبعثة عن سيارات الشفط في حال عدم وجود خدمة الصرف الصحي.
- تجنب الآثار السلبية الناتجة بسبب ارتفاع منسوب المياه الجوفية في الأرض في حال عدم وجود خدمة الصرف الصحي وتأثيراته في التربة، مما يتسبب في هبوطات تحدث داخل وحول المباني وظهور شروخ وتصدعات بالعناصر الإنشائية لها وكذلك طفح المياه داخل الأقبية السكنية.

فوائد (آثار) توافر خدمة الصرف الصحي في الصحة العامة:

- تجنب الآثار السلبية الناتجة بسبب تراكم مياه الصرف الصحي في باطن الأرض في حال عدم وجود خدمة الصرف الصحي وارتفاع منسوب المياه الأرضية الملوثة لتصل لمستوى شبكات مياه الشرب وخزانات المياه المنزلية وتلويثها لمياه الشرب في شبكات المياه أو خزانات مياه الشرب الأرضية المنزلية وذلك نتيجة حدوث تسرب إلى الشبكة عند حدوث انكسارات فيها وما ينتج عن ذلك من تلوث وأضرار على الصحة العامة.
- تجنب الآثار السلبية في الصحة العامة والناتجة عن فيضان بيارات الصرف الصحي الخاصة بالمنازل في حال عدم وجود خدمة الصرف الصحي وجريان المياه الملوثة على سطح الأرض مما يؤدي إلى تجمع الحشرات الناقلة للأمراض والجراثيم، والأوبئة مثل البعوض والناموس. ومرض الضنك.

المشكلات والمعوقات التي تواجه خدمات الصرف الصحي بمدينة الرياض:

يحتاج تنفيذ شبكات الصرف الصحي إلى إمكانيات مادية وفنية عالية وتتطلب وقتاً طويلاً للتنفيذ مقارنة بباقي الخدمات الأخرى مثل (الهاتف - الكهرباء - المياه) وذلك للأسباب التالية:

- الطبيعة الخاصة لمشاريع الصرف الصحي من حيث كبر أقطار الأنابيب وزيادة أعماق الحفر التي قد تصل أحياناً إلى أكثر من (١٥) متراً والحاجة إلى الدقة الشديدة في التنفيذ لكونها تعمل بالجاذبية ويتطلب تنفيذها ميولاً قليلة تتراوح من (٠,٠٥٪) إلى (٠,٥٪) أي من (٥-٥٠ سم) كل (١٠٠) متر.
- تعارض بعض الخدمات الموجودة مثل (الكهرباء، والهاتف، والسيول) مع مسارات خطوط الصرف الصحي المطلوب تنفيذها مما يستلزم أحياناً ترحيل تلك الخدمات عن مسار شبكة الصرف الصحي، وهو الأمر الذي يواجه كثيراً من الصعوبات ويتطلب الكثير من الوقت والجهد والتكاليف المالية مما ينعكس على تأخر مشاريع الصرف الصحي.
- الحاجة إلى التنسيق مع العديد من الجهات الحكومية المختلفة التي تستلزم وقتاً أطول حتى إصدار رخص العمل من مكتب التنسيق والمتابعة لتنفيذ تمديدات الصرف الصحي، بالإضافة إلى تأخر بعض المقاولين في تسديد رسوم تجديد هذه الرخص في مواعيدها المحددة، مما يضطر المختصون بمكتب التنسيق من إيقاف إصدار فسوحات جديدة لهم إلى حين قيامهم بتسديد رسوم رخصهم المتأخرة، وهو الأمر الذي قد يؤدي إلى توقف العمل بالمشروع طوال فترة الإيقاف.
- كبر حجم الأعمال المطلوبة حالياً لمشاريع الصرف الصحي مع قلة عدد المقاولين المؤهلين لتنفيذ هذه المشاريع.
- تنفيذ شبكات الصرف الصحي في أحياء معظمها مكتظ بالسكان وما يتبع ذلك من الترتيبات اللازمة التي تستلزم مُدداً زمنية أطول في التنفيذ. (تقرير غير منشور الإدارة العامة للمياه، ١٤٢٩هـ).

إستراتيجية وزارة المياه لخصخصة خدمات الصرف الصحي:

جميع عمليات تمديد شبكة المياه وصيانتها وإيصالها إلى المنازل والعمائر السكنية والتجارية، وإنشاء شبكات الصرف الصحي وربط خدمة الصرف الصحي للمنازل والعمائر السكنية والتجارية يتم عن طريق شركات متخصصة من القطاع الخاص

ترسو عليها منافسات خاصة لتقديم هذه الخدمات للمستفيدين من المواطنين مقابل رسوم. وقد وافق مجلس الشوري بتاريخ ١٤١٩/٣/٢٦هـ على خطة وزارة الشئون البلدية والقروية لتخصيص الخدمات والأنشطة التي تنفذها الوزارة، وذلك بنقلها إلى القطاع الخاص ليتولي تشغيلها وصيانتها وفق ضوابط محددة. وأكد المجلس ضرورة تنفيذ البرنامج الوطني للصرف الصحي الذي أعدته وزارة الشئون البلدية والقروية. وأخيراً وافق مجلس الوزراء على تأسيس «الشركة الوطنية للمياه» في ١٣/ ١٤٢٩/١هـ بصفتها شركةً مملوكةً للدولة وستقوم الشركة وعلى مراحل تحددها وزارة المياه والكهرباء بتوفير وتقديم جميع خدمات قطاع المياه الجوفية وقطاع مياه الشرب وتجميع الصرف الصحي ومعالجته وتمديد شبكات المياه والصرف الصحي لجميع مناطق المملكة على أسس تجارية سليمة. وتحصل الشركة على جميع استحقاقاتها بما في ذلك مقابل خدماتها في مواعيدها المحددة بانتظام من جميع المشتركين دون استثناء، وكذلك تقوم بسداد جميع المستحقات المترتبة عليها. وتنقل جميع حقوق الدولة وممتلكاتها فيما يتعلق بتلك القطاعات إلى الشركة، وفق المراحل التي تحددها وزارة المياه والكهرباء، وتنقل جميع التزامات الدولة المالية والتعاقدية ذات العلاقة بتلك القطاعات إلى الشركة وفق المراحل التي تحددها وزارة المياه. رأسمال الشركة يقدر بـ (٢٢) بليون ريال سعودي، دفع منه حتى الآن (٧) بلايين ريال، وسيتم تأمين المبلغ على دفعات سنوية. وستعمل الشركة وفق أنظمة إلكترونية، وستقوم بممارسة عملها من أول يوم، وهذه الشركة مملوكة للدولة ممثلة في صندوق الاستثمارات العامة، ويتكون مجلس إدارتها من رئيس مجلس الإدارة وزير المياه، إضافة إلى اثنين من المسئولين في وزارة المياه، واثنين من المسئولين في وزارة المالية، وشخصين من القطاع الخاص. الهدف من الشركة ليس الربح بل التقنين والتطوير، ووضع تعرفة للمياه وخدمات الصرف الصحي ونشر وتوسيع هذه الخدمة في جميع مدن المملكة، ويمكن طرح أسهم الشركة للاكتتاب على المدى البعيد. وسينطلق عمل الشركة من الرياض ثم، جدة، ويليها المدينة المنورة، والدمام، ثم تليها بقية المدن في المملكة، إذ تستهلك المدن المذكورة قرابة (٧٠٪) من حجم المياه. وسيتم الاتفاق مع شريك عالمي مميز يتم التعاقد معه لخمسة أعوام، وسيتحمل جزءاً من المسئولية، لتحسين الوضع خاصة في مجال خدمات الصرف الصحي ومعالجة تسرب المياه، (الحياة، ١٤٢٩: ٢٢)، (الوطن، ١٤٢٩: ٢).

لقد شرعت وزارة المياه والكهرباء بالبدء في توجهات إستراتيجية من أجل تطوير وتحسين الخدمات المقدمة في قطاع المياه والصرف الصحي على مستوى المملكة والحفاظ على موارد المملكة الطبيعية انظر الأشكال (٢-١، ٢-٢، ٢-٣). بناءً عليه،

فإن وزارة المياه والكهرباء تسـعى إلى مواكبة أفضل دورات العمل العالمية لإدارة الطلب على المياه وتحسين الخدمات المقدمة للعملاء. ولتحقيق هذه التوجهات الإستراتيجية شـرعت وزارة المياه والكهرباء بإجراء مراجعة شاملة للعديد من العمليات والإجراءات المتبعة لتحديد أماكن الضعف والقوة واتخاذ الخطوات اللازمة لتحسـين الأداء الكلي على مسـتوى الوزارة. نتيجة لذلك، قامت الوزارة بالبدء في تنفيذ مشـاريع مختلفة باعتبارها جزءاً من إستراتيجية عامة لتنفيذ برنامج تطوير شامل لمرفق المياه والصرف الصحي في المملكة العربية السعودية. وذلك ببناء شراكة بين القطاعين العام والخاص مبنيـة على «عقد» بين السـلطة التشـريعية والقطاع الخاص المـزود للخدمة. تعهد السلطة التشريعية بمهام معينة إلى القطاع الخاص (الذي غالباً ما يشار إليه بالمشغل) ويشترط أهدافاً معينة. بعض من السياسات المتبعة هي:

١- المشاركة في كسب الأرباح وتحمل الأعباء.

٢- دفع المستحقات المالية وفقاً لمستوى الأداء (أجر ثابت + حوافز).

٣- الاستفادة المثلى من طاقم الموظفين.

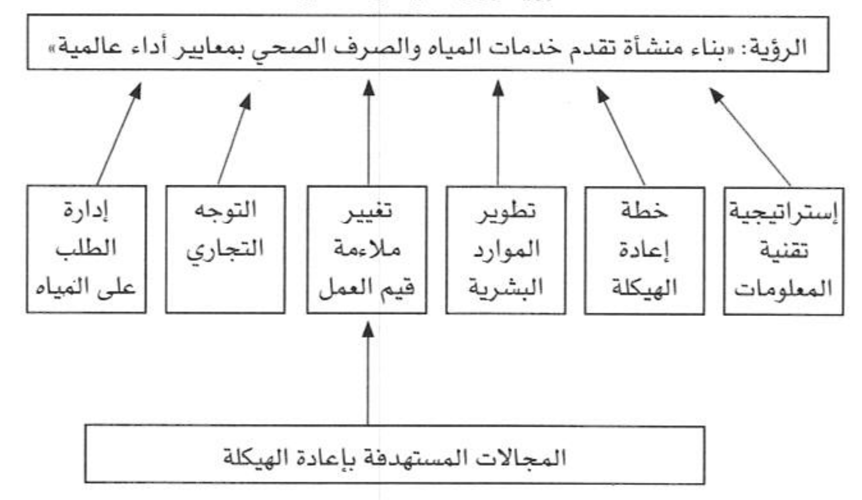
وبالرغـم من أن المصطلحين شـراكة القطاع العام مـع القطاعالخاص Public-Private Partnership (PPP) و«الخصخصة» غالباً ما يسـتخدمان بشكل متبادل إلا أنهمـا مختلفان كلياً. تتضمن الخصخصة بيع أو تحويل ملكية الأصول العامة للقطاع الخـاص. وبالرغم مـن ذلك، فإن القطاع العام في ظل جميع الشـراكات مع القطاع الخاص:

١- يمتلك الأصول.

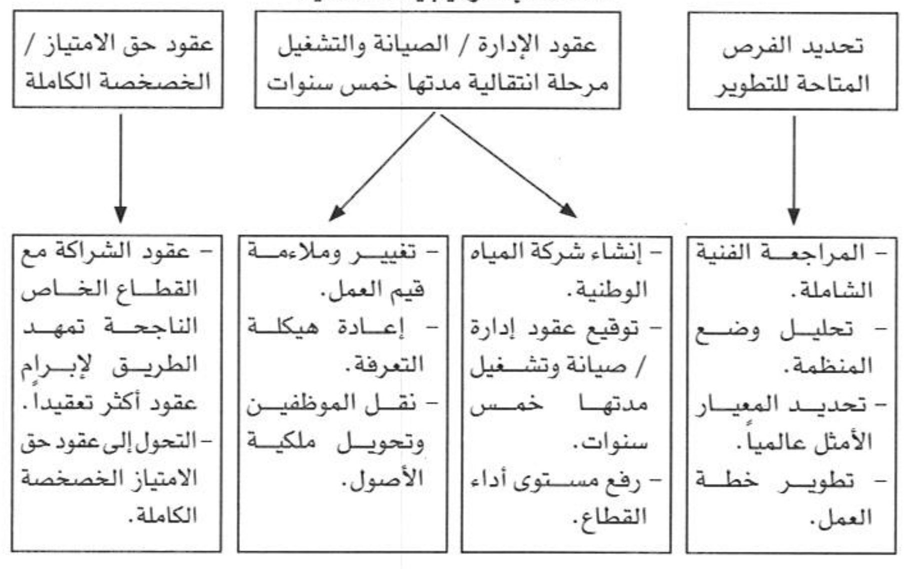
٢- يتحكم بإدارة الأصول.

٣- يساعد في إعداد تعرفة جديدة.

شكل رقم (٢-١) تقرير غير منشور عن خطة وزارة المياه والكهرباء لخصخصة قطاع المياه والصرف الصحي صفر ١٤٢٩هـ



شكل رقم (٢-٢) تقرير غير منشور عن خطة وزارة المياه والكهرباء لخصخصة قطاع المياه والصرف الصحي صفر ١٤٢٩هـ



شكل رقم (٣-٢) تقرير غير منشور عن خطة وزارة المياه والكهرباء لخصخصة قطاع المياه والصرف الصحي صفر ١٤٢٩هـ

منهجية الوزارة تجاه تخصيص قطاع المياه والصرف الصحي

أ- المدى القصير (السنوات الخمس القادمة)	ما بعد السنوات الخمس
- على المدى القصير: توقيع عقود الإدارة لرفع مستوى أداء القطاع وجعله أكثر جاذبية للمستثمرين. - إنشاء الشراكة الوطنية للمياه. - بناء محطات معالجة للصرف الصحي بنظام (BOO) في كل من الرياض وجدة.	- تحقق النجاح في عقود الشراكة سيساعد في التوسع في نطاق العمل والانتقال إلى عقود الشراكة طويلة المدى.
ب- بالتوازي مع ذلك (خلال السنوات الخمس القادمة).	
- إعداد القطاع لعقود الشراكة طويلة المدى (CONCESSION) / التخصص الكامل. - نقل الأصول والموظفين للشركة الوطنية للمياه. - تطبيق التعرفة الجديدة بعد موافقة الجهة المختصة عليها.	- يتولى القطاع الخاص كامل المسئوليات لإدارة القطاع. - الانتقال إلى عقود الشراكة طويلة المدى (CONCESSION) / التخصص الكامل إذا كان ذلك مناسباً.

مفهوم المشاركة مع القطاع الخاص في خدمات الصرف الصحي:

يبنى مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص على ما يلي:

- التزام إستراتيجي طويل المدى بين القطاعين العام والخاص.

- أن يوفر القطاع الخاص كل إمكانياته وخبرته لضمان تحقيق النتائج المرجوة.
- يعهد إلى مشغلين من القطاع الخاص بتطوير نشاطات معينة في إدارة الطلب على المياه لمدة معينة.
- يحتفظ القطاع الخاص بالتحكم بسياسات وإجراءات العمل، وهو مسئول عن الإشراف على النشاط وتعزيز معايير الأداء وضمان تلبية متطلبات العملاء.
- تسديد الدفعات المالية يتم بأسلوب حديث وفقاً لمستوى أداء محدد مسبقاً مبني على سياسة المشاركة في كسب الأرباح وتحمل الأعباء.

أساليب تخصيص خدمات الصرف الصحي:

المشاريع القائمة:

١) حق الامتياز.

٢) التأجير.

٣) عقود الإدارة.

المشاريع الجديدة:

١) عقود الإنشاء - التشغيل - النقل الملكية (Build-Operate-Transfer) B.O.T

٢) عقود الإنشاء - التملك - التشغيل (Build-Own-Operate) B.O.O

أسباب فشل المشاركة بين القطاعين العام والخاص Public Private Partnership (PPP)

الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى فشل المشاركة مع القطاع الخاص:

١) ضعف الالتزام من جانب القطاع العام.

٢) عدم وضوح بنود العقد.

٣) وضع مجموعة معايير أداء، ذات مستوى أدنى من المعمول به عالمياً.

٤) الظروف غير الجاذبة للمشغلين من القطاع الخاص.

٥) عدم التوفيق بين المشكلة والحل - يجب أن يصمم العقد ليستهدف المشكلات الرئيسية التي يواجهها القطاع.

٦) ضعف التفاهم والاتفاق بين القطاع العام والمستثمرين من القطاع الخاص حول هدف العقد.

٧) غياب الإجراءات المتكاملة – مثل تطوير المنظمة وتنسيق السياسات والدعم المالي للبنية التحتية.

٨) اختيار الخيار الأنسب من عقود الشراكة مع القطاع الخاص – يجب أن يوضح العقد الأهداف ومستوى المخاطر والمسؤوليات.

٩) عدم اختيار المشغل الأنسب.

وضع خدمات الصرف الصحي بمدينة الرياض مع التخصيص.

وفقاً للخطة الإستراتيجية التي وضعتها الوزارة لتخصيص قطاع المياه والصرف الصحي بالمملكة، فإن خدمات الصرف الصحي بمدينة الرياض سيكون وضعها على الشكل التالي:

١- شبكات تجميع مياه الصرف الصحي:

لأن إستراتيجية التخصيص تقضي بفصل محطات معالجة الصرف الصحي عن الشبكات، وذلك لخصوصية عمل المحطات واختلاف نشاطها وعدم ارتباطها بالعميل مباشرة، فإن شبكات تجميع مياه الصرف الصحي سيكون بداية التخصيص فيها عن طريق إدراجها تحت عقد الإدارة المزمع توقيعه مع مشغل عالمي يغطي (محطات المياه – وشبكات توزيع المياه – وشبكات تجميع الصرف الصحي – وخدمات العملاء). الهدف من تطوير أساليب إدارة هذه الوحدات وتحسين البنية التحتية وتهيئة هذه القطاعات لتصبح جذابة للتخصيص الشامل (حق الامتياز أو التأجير) على المدى الطويل مع القطاع الخاص.

٢- محطات معالجة مياه الصرف الصحي:

تخصيص محطات الصرف الصحي باعتبارها قطاعاً جاهزاً للتخصيص طويل المدى، فإن وضعها سيكون على النحو التالي:

١- محطات تحت التشغيل بأعمار تشغيلية متفاوتة: سيتم تخصيصها عن طريق عقود الإدارة / تشغيل وصيانة، وذلك حتى انتهاء العمر الافتراضي لبقاء هذه المحطات في التشغيل حسب ما تحدده الوزارة.

٢- محطات منشأة جديدة لم يتم تشغيلها بعد: سيتم تخصيصها عن طريق عقود الحيازة أو التأجير طويل المدى (أكثر من ٢٥سنة).

٣- محطات جديدة يتطلب إنشاؤها: سيتم تخصيصها عن طريق عقود الـ (BOO).

٣- إعادة استخدام المياه المعالجة:

نظراً لأهمية المياه وضرورة ترشيد استخدامها، ولأن جميع المياه المعالجة المنتجة من محطات الصرف الصحي هي مياه نقية ومعالجة ثلاثياً تصلح للعديد من الاستخدامات الزراعية والصناعية؛ فإن الوزارة لديها إســتراتيجية ضمن مشروع تخصيص القطاع تسعى إلى تفعيل الاستفادة من هذه المياه بأسلوب استثماري يحقق استغلال هذه المياه والاستفادة منها بشكل صحيح ومفيد.

فوائد تخصيص خدمات الصرف الصحي:

هناك عدد من الفوائد المرجوة من نقل خدمة الصرف الصحي من القطاع الحكومي إلــى القطاع الخاص بالنســبة للمســتفيد أو العميل، والدولــة، والموظفين والعاملين، والموردين والمقاولين، والمساهمين على النحو التالي:

١- الفوائد التي تعود على المستفيد أو العميل:

- استمرارية الخدمة.
- زيادة في جودة الخدمة.
- استحداث مركز خدمة العملاء.
- تقليص وقت توصيل الخدمة.
- تقليص أوقات الإصلاح.
- تقليص وقت الرد على المكالمات.
- الموثوقية في الكشف على العدادات ومعايرتها.
- الموثوقية في الفواتير الصادرة.
- قياس النتائج المحققة بواسطة استطلاعات منتظمة لرضا العملاء.

٢- الفوائد التي تعود على الدولة:

- إيجاد فرص عمل جديدة.
- وضع خطة إستراتيجية تتواكب مع نمو المدينة.

- نقل وتوطين التقنية.
- خفض الطلب المائي.
- تقليل الفاقد.
- الوصول بمعدل استهلاك الفرد في اليوم إلى مستوى منخفض.

٣- الفوائد التي تعود على الموظفين والعاملين:

- التدريب لتطوير المهارات الإدارية والفنية.
- توفير المهارات والخبراء من الشركات المتخصصة.
- التحفيز والاعتراف بمجهود الموظفين.
- تنمية برامج الاتصال الداخلي وذلك لتوضيح الرؤية.
- تحسين ظروف العمل.

٤- الفوائد التي تعود على الموردين والمقاولين المحليين:

- توطين متطلبات الجودة.
- نشر وتأصيل مؤشرات الأداء.
- التقييم المستمر للموردين والمقاولين.
- الحث على التطوير والتجديد.
- العمل على اكتساب سمعة ممتازة.

٥- الفوائد التي تعود على المساهمين:

- تحقيق المردود الربحي للاستثمار.
- اكتساب السمعة الحسنة للشركة.
- أن تكون تجربة المملكة العربية السعودية مثالاً يحتذى به، (تقرير غير منشور الإدارة العامة للمياه، ١٤٢٩هـ).

الفصل الثالث

منهجية البحث وإجراءاته

تمهيد:

تعـد منهجيـة البحث وإجراءاتـه محوراً رئيسـياً يتم من خلالهـا إنجاز الجانب التطبيقي من البحث، وعن طريقها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي للتوصل إلى النتائج التي يتم تفسـيرها في ضوء أدبيات الدراسـة المتعلقة بموضوع البحث، ومن ثم يحقق البحث الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها.

يتناول هذا الفصل إيضاحاً لمنهج البحث، وتفصيلاً لمحدداته الموضوعية والبشـرية والزمنية والمكانية، بالإضافة إلى تحديد مجتمع البحث، ووصفاً لعينة البحث وطريقة اختيارهـا، والأدوات التي تم اسـتخدامها لجمع بيانات البحـث، ثم إيجازاً لإجراءات تطبيق الجانب الميداني منها، وأسـاليب المعالجة الإحصائية المستخدمة، وذلك حسب التفصيل التالي.

٣-١ منهج البحث العلمي المستخدم:

بناء على طبيعة البحث والأهداف التي يسـعى إلى تحقيقها، فقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على دراسـة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفهـا وصفاً دقيقـاً ويعبر عنها تعبيراً كيفيـاً وكمياً، فالتعبيـر الكيفي يصف لنا الظاهـرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمـي فيعطينا وصفاً رقمياً يوضح مقدار هـذه الظاهرة أو حجمها ودرجات ارتباطهـا مع الظواهر الأخرى، (عبيدات، ٢٠٠٦م، ص ٣٠٧). كما استعان الباحث بالمنهج الوصفي الوثائقي القائم على جمع وتحليل ما كتب عن الموضوع من كتب وأبحاث ودراسـات وتحليلها وعمل المقارنات اللازمة، لبناء الخلفية النظرية للبحث، والخروج باستنتاجات وتوصيات عامة.

٣-٢ مجتمع وعينة البحث:

بناءً على أهداف البحث وتسـاؤلاته، ونظراً لمحدودية إمكانياته المادية والبشـرية، فقد اقتصر مجتمع البحث على فئتين رئيسيتين هما: مجتمع المستفيدين من خدمات الصرف الصحي، ومجتمع مقدمي الخدمة (وهم المسئولون في مصلحة المياه والصرف الصحي) في مدينة الرياض.

أولاً- مجتمع وعينة المستفيدين:

يتكــون مجتمع المســتفيدين من جميع المواطنين المســتفيدين من خدمات الصرف الصحــي في مدينــة الرياض، أو بمعنى آخر من جميع الأســر الســعودية في مدينة الريــاض خلال فترة إجراء هذا البحث. وقد قــام الباحث بأخذ عينة حصصية غير احتمالية[1] قوامها (٧٥٠) من المســتفيدين، إذ تغطي التوزيع الجغرافي لمدينة الرياض (الشمال، الجنوب، الشرق، الغرب).

ثانياً- مجتمع وعينة مقدمي الخدمة:

يتكون مجتمع مقدمي الخدمة من المسئولين والمخططين لخدمات الصرف الصحي في مصلحة المياه والصرف الصحي في مدينة الرياض، وقد أخذت عينة ميســرة غير احتمالية من هؤلاء المســئولين قوامها (٣٣) مسئولاً تم استقصاء آرائهم حول موضوع الدراسة من خلال عمل مقابلات شخصية مقننة معهم.

٣-٣ أداة الدراسة وإجراءاتها:

بناء أداة الدراسة:

بعد الاطلاع على أدبيات الدراسة الحالية والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع هذه الدراسة، قام الباحث بتصميم استبانتين أوليتين، الأولى موجهة لعينة المستفيدين من خدمات الصرف الصحي في مدينة الرياض، للتعرف على آرائهم واتجاهاتهم نحو خصخصــة خدمات الصرف الصحي في المملكة العربية الســعودية. أما الاســتبانة الثانية (استبانة المقابلات الشخصية) فكانت موجهة إلى مقدمي الخدمة من المسئولين والمخططين للتعرف على آرائهم واتجاهاتهم نحو الآثار السلبية والإيجابية لخصخصة خدمات الصرف الصحي في المملكة العربية الســعودية. ومن خلال هذه الاستبانات تم جمع البيانات اللازمة للإجابة عن تساؤلات الدراسة وتحقيق أهدافها.

الاســتبانة الأولى: الموجهة لعينة المســتفيدين من خدمة الصرف الصحي بمدينة الرياض:

واشتملت هذه الاستبانة على ما يلي:

(١) لذا فإن الباحث لن يســتطيع تعميم النتائج على مجتمع الدراســة بل سوف يحدد التحليل بآراء أفراد عينة الدراسة فقط.

الجزء الأول: ويشتمل على مجموعة من المعلومات العامة عن عينة المستفيدين:

ويقسم هذا الجزء إلى قسمين رئيسيين:

القسم الأول: ويشمل البيانات الأولية (الخصائص الشخصية والوظيفية) لعينة المستفيدين:

وهي متغيرات تم وضعها في مستوى قياس «اسمي أو ترتيبي»، واشتملت على البيانات الأولية (الخصائص الشخصية والوظيفية) لعينة المستفيدين، وكانت عن: العمر، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، الحالة الوظيفية، مكان السكن.

القسم الثاني: ويشتمل على سؤال يسمح بالتعرف على مستوى تقييم عينة المستفيدين لمستوى خدمات الصرف الصحي حالياً في مدينة الرياض.

الجزء الثاني: ويشتمل على محاور الدراسة المختلفة:

وهي متغيرات تابعة تم وضعها في مستوى قياس « فتري أو فئوي»، وتكونت من (٤٨) عبارة موجهة لعينة المستفيدين من خدمة الصرف الصحي في مدينة الرياض، وقام الباحث بعد ذلك بتوزيعها على ثلاثة محاور رئيسية (لكي تجيب عن تساؤلات الدراسة) كما يلي:

المحور الأول: المشكلات التي تعانيها خدمات الصرف الصحي في مدينة الرياض:

ويتكون مقياس هذا المتغير من (١٠) عبارات موجهة لأفراد الدراسة (المستفيدين من الخدمة) وأُعدت لقياس آرائهم نحو أهم المشكلات الموجودة حالياً التي تعانيها خدمات الصرف الصحي في مدينة الرياض.

المحور الثاني: الآثار الإيجابية المترتبة على خصخصة خدمات الصرف الصحي في مدينة الرياض:

ويتكون مقياس هذا المتغير من (٢١ عبارة) موجهة لأفراد الدراسة (المستفيدين من الخدمة) وأُعدت لقياس آرائهم نحو أهم الإيجابيات المترتبة على خصخصة خدمات الصرف الصحي من وجهة نظرهم.

المحور الثالث: الآثار السلبية المترتبة على خصخصة خدمات الصرف الصحي في مدينة الرياض:

ويتكون مقياس هذا المتغير من (١٧ عبارة) موجهة لأفراد الدراسة (المستفيدين من الخدمة) وأُعدت لقياس آرائهم نحو أهم السلبيات المترتبة على خصخصة خدمات الصرف الصحي من وجهة نظرهم.

وقد تبنى الباحث في إعداد هذا الجزء الشكل المغلق (Closed Questionnaire) الذي يحدد الاستجابات المحتملة لكل سؤال، وقد تم استخدام مقياس ليكرت المتدرج ذي النقاط الخمس لقياس العبارات (البنود) الـ (٢٩) السابقة، إذ أخذ هذا المقياس الشكل التالي:

(١) = غير موافق إطلاقاً، (٢) = غير موافق، (٣) = محايد، (٤) = موافق، (٥) = موافق تماماً.

وطُلب من المبحوثين (المستفيدين من خدمات الصرف الصحي بمدينة الرياض) تحديد مدى الموافقة على هذه العبارات.

صدق أداة الدراسة:

صدق الاستبانة يعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت لقياسه، (العساف، ١٩٩٥م، ص ٤٢٩)، وقد قام الباحث بالتأكد من صدق أداة الدراسة من خلال:

الصدق الظاهري للأداة (صدق المحكمين):

للتأكد من الصدق الظاهري للأداة (صدق المحكمين) تم عرضها في صورتها الأولية على عدد كبير من المحكمين، ونظراً لتعدد مجالات وجوانب أداة الدراسة فقد حرص الباحث على تنوع تخصصات المحكمين لتشمل: علم التخطيط الحضري والإقليمي، علم الإدارة العامة، منهجية البحوث، الإحصاء، وذلك من جهات عديدة: جامعة الإمام محمد بن سعود، جامعة الملك سعود، معهد الإدارة العامة، إلى جانب بعض الجهات الحكومية.

وقد طالب الباحث من المحكمين إبداء آرائهم في مدى ملاءمة العبارات لقياس ما وضعت لأجله، ومدى وضوح صياغة العبارات، ومدى كفاية العبارات لتغطية كل محور من محاور متغيرات الدراسة الأساسية، هذا بالإضافة إلى اقتراح ما يرونه ضرورياً من تعديل صياغة العبارات، أو حذفها، أو إضافة عبارات جديدة لازمة لأداة الدراسة، وكذلك إبداء آرائهم فيما يتعلق بالبيانات الأولية (الخصائص الشخصية والوظيفية) المطلوبة من المبحوثين، إلى جانب مقياس ليكرت المستخدم في الاستبانة.

واستناداً إلى الملاحظات والتوجيهات التي أبداها المحكمون، قام الباحث بإجراء بعض التعديلات التي اتفق عليها معظم المحكمين، إذ تم تعديل صياغة بعض العبارات، وحذف البعض الآخر منها. وبلغ عدد عبارات الاستبانة في صورتها النهائية (٦) عبارات للجزء الأول، أما الجزء الثاني فاحتوى على (٤٨) عبارة خاصة بالتعرف على آراء المبحوثين حول الإيجابيات والسلبيات المترتبة على خصخصة خدمات الصرف الصحي، إلى جانب آرائهم حول أهم المشكلات التي تعانيها خدمات الصرف الصحي في مدينة الرياض. ويوضح الملحق رقم (١) الاستبانة في صورتها النهائية.

الصدق البنائي (الاتساق الداخلي) لأداة الدراسة:

بعد التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة قام الباحث بتطبيقها على عينة استطلاعية عشوائية قوامها (٥٠) فرداً من المستفيدين تم اختيارهم عشوائياً من المستفيدين من خدمات الصرف الصحي بمدينة الرياض، وذلك من أجل التعرف على مدى الاتساق الداخلي لعبارات الجزء الثاني من خلال حساب معامل ارتباط بيرسون بين درجة كل عبارة من عبارات المحور (أو السبب) والدرجة الكلية لجميع عبارات هذا المحور الذي تنتمي إليه تلك العبارة، وذلك لكل محور من محاور الدراسة. ويوضح الجدول رقم (٣-١) معاملات ارتباط بيرسون للمحور الأول والخاص بـ «المشكلات التي تعانيها خدمات الصرف الصحي في مدينة الرياض».

جدول (٣-١): معاملات الارتباط بين درجات عبارات المحور الأول مع الدرجة الكلية لهذا المحور

رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
١	٠,٦٦٩**	٦	٠,٧٣١**
٢	٠,٦٢٦**	٧	٠,٧٩٢**
٣	٠,٦٨١**	٨	٠,٧٣١**
٤	٠,٦٦٢**	٩	٠,٧٢٠**
٥	٠,٦٧٥**	١٠	٠,٧١١**

** دال إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠١).

يتضح من الجدول رقم (٣-١) أن معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية لجميع عبارات المحور الأول موجبة وقد راوحت بين (٠,٧٩٢) في حدها الأعلى أمام العبارة رقم (٧)، وبين (٠,٦٢٦) في حدها الأدنى أمام العبارة رقم (٢)، وأن جميع معاملات الارتباط كانت دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠١)، مما يشير إلى الاتساق الداخلي بين عبارات المحور الأول.

أما الجدول رقم (٣-٢) فيوضح معاملات ارتباط بيرسون للمحور الثاني والخاص بـ «الآثار الإيجابية المترتبة على خصخصة خدمات الصرف الصحي في مدينة الرياض».

جدول (٣-٢): معاملات الارتباط بين درجات عبارات المحور الثاني مع الدرجة الكلية لهذا المحور

رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
١	٠,٦٧٦**	١٢	٠,٧٣٢**
٢	٠,٦٥٥**	١٣	٠,٧٢٨**
٣	٠,٦٧٦**	١٤	٠,٧٢٩**
٤	٠,٤٢٣**	١٥	٠,٦٨٧**
٥	٠,٦٧٦**	١٦	٠,٧٣٢**
٦	٠,٤٥٥**	١٧	٠,٦٢٨**
٧	٠,٥٧٦**	١٨	٠,٦٢٩**
٨	٠,٥٢٣**	١٩	٠,٦٨٧**
٩	٠,٦٥٥**	٢٠	٠,٧٢٨**
١٠	٠,٥٧٦**	٢١	٠,٦٢٩**
١١	٠,٥٢٣**		٠,٦٨٧**

** دال إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠١).

يتضح من الجدول رقم (٣-٢) أن معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية لجميع عبارات المحور الثالث موجبة وقد راوحت بين (٠,٧٣٢) في حدها الأعلى أمام العبارة رقم (١٢)، وبين (٠,٤٢٣) في حدها الأدنى أمام العبارة رقم (٤)، وأن جميع معاملات الارتباط كانت دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠١)، مما يشير إلى الاتساق الداخلي بين عبارات المحور الثاني.

أما الجدول رقم (٣-٣) فيوضح معاملات ارتباط بيرسون للمحور الثالث والخاص بـ « الآثار السلبية المترتبة على خصخصة خدمات الصرف الصحي في مدينة الرياض».

جدول (٣-٣): معاملات الارتباط بين درجات عبارات المحور الثالث
مع الدرجة الكلية لهذا المحور

رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
١	**٠,٥٧٦	١٠	**٠,٦٢٩
٢	**٠,٦٢٣	١١	**٠,٧٨٧
٣	**٠,٥٧٦	١٢	**٠,٦٣٢
٤	**٠,٦٥٥	١٣	**٠,٥٢٨
٥	**٠,٤٧٦	١٤	**٠,٦٢٩
٦	**٠,٦٢٣	١٥	**٠,٥٨٧
٧	**٠,٧٥٥	١٦	**٠,٥٢٨
٨	**٠,٦٧٦	١٧	**٠,٤٢٩
٩	**٠,٥٢٣		

** دال إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠١).

يتضح من الجدول رقم (٣-٣) أن معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية لجميع عبارات المحور الثالث موجبة وقد راوحت بين (٠,٧٨٧) في حدها الأعلى أمام العبارة رقم (١١)، وبين (٠,٤٢٩) في حدها الأدنى أمام العبارة رقم (١٧)، وأن جميع معاملات الارتباط كانت دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠١)، مما يشير إلى الاتساق الداخلي بين عبارات المحور الثالث.

٣-٣-٢ ثبات أداة الدراسة:

أما ثبات أداة الدراسة (الاستبانة) فيعني التأكد من أن الإجابة ستكون واحدة تقريباً لو تكرر تطبيقها على الأشخاص ذاتهم في أوقات مختلفة (العساف، ١٩٩٥م،: ٤٣٠)، ولقياس مدى ثبات أداة الدراسة (الاستبانة) استخدم الباحث معادلة ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) للتأكد من ثبات أداة الدراسة، إذ طبق المعادلة على العينة الاستطلاعية المسحوبة سابقاً لقياس الصدق البنائي التي تكونت من (٥٠) فرداً تم اختيارهم عشوائياً. والجدول رقم (٣-٤) يوضح معاملات ثبات أداة الدراسة لكل بعد من أبعاد أداة الدراسة (الاستبانة).

جدول رقم (٣-٤): معاملات الثبات لأبعاد أداة الدراسة باستخدام طريقة ألفا كرونباخ

م	المحاور (الأسباب)	عدد العبارات	عدد الحالات	معامل الثبات
١	المشكلات التي تعانيها خدمات الصرف الصحي في مدينة الرياض.	١٠	٥٠	٠,٨٠
٢	الآثار الإيجابية المترتبة على خصخصة خدمات الصرف الصحي في مدينة الرياض.	٢١	٥٠	٠,٧١
٣	الآثار السلبية المترتبة على خصخصة خدمات الصرف الصحي في مدينة الرياض.	١٧	٥٠	٠,٧٩
	الاتجاه العام.	٤٨	٥٠	٠,٨٩

ويتضح من الجدول رقم (٣-٤) أن معامل ثبات أداة الدراسة (معامل ألفا كرونباخ) قد تراوح بين (٠,٧١) أمام جميع عبارات المحور الثاني «الآثار الإيجابية المترتبة على خصخصة خدمات الصرف الصحي في مدينة الرياض»، وهو معامل مقبول، وبين (٠,٨٠) أمام جميع عبارات المحور الأول «المشكلات التي تعانيها خدمات الصرف الصحي في مدينة الرياض»، وهو معامل مرتفع، كما أن معامل ثبات أداة الدراسة (معامل ألفا كرونباخ) لجميع عبارات المحاور (الاتجاه العام للأداة) كان (٠,٨٩) وهو مرتفع جداً [٢]، مما يشير إلى ثبات النتائج التي يمكن أن تسفر عنها أداة الدراسة عند تطبيقها.

ونستخلص مما سبق أن أداة القياس (الاستبانة)، صادقة في قياس ما وضعت لقياسه، كما أنها ثابتة بدرجة جيدة جداً، مما يؤهلها لتكون أداة قياس مناسبة وفاعلة لهذه الدراسة ويمكن تطبيقها بثقة.

الاستبانة الثانية: استبانة المقابلات الشخصية الموجهة لعينة المسئولين ومقدمي الخدمة:

واشتملت هذه الاستبانة على ما يلي:

الجزء الأول: ويشتمل على مجموعة من المعلومات العامة عن عينة المسئولين ومقدمي الخدمة، ويقسم هذا الجزء إلى قسمين رئيسيين:

القسم الأول: ويشمل البيانات الأولية (الخصائص الشخصية والوظيفية) لعينة

(٢) وفقاً لما ورد في كتاب (القحطاني وآخرون، ٢٠٠٠، ص:٢١٤) فالمقياس الثابت هو الذي يكون معامل الثبات فيه أكثر من (٠,٧).

المسـئولين ومقدمي الخدمة وكانت عن: الاسـم، والإدارة، ومسمى الوظيفة، وسنوات الخدمة، والمستوى التعليمي، والهاتف.

القسم الثاني: ويشتمل على سؤال يسمح بالتعرف على مستوى تقييم عينة المسئولين ومقدمي الخدمة لمستوى خدمات الصرف الصحي حالياً في مدينة الرياض.

الجزء الثاني: ويشتمل على محاور الدراسة المختلفة.

وهي متغيرات تابعة تم وضعها في مستوى قياس «فتري أو فئوي»، وتكونت من (٦٨) عبارة موجهة لعينة المسـئولين ومقدمي الخدمـة العاملين بمصلحة الصرف الصحي بمدينة الرياض، وقام الباحث بعد ذلك بتوزيعها على أربعة محاور رئيسية (لكي تجيب عن تساؤلات الدراسة) على النحو التالي:

المحـور الأول: الآثار الإيجابية المترتبة علـى خصخصة خدمات الصرف الصحي في مدينة الرياض:

ويتكـون مقياس هذا المتغير من (٢١ عبارة) موجهة لأفراد الدراسـة (المسـئولين ومقدمـي الخدمة) وأعدت لقياس آرائهم نحو أهم الإيجابيات المترتبة على خصخصة خدمات الصرف الصحي من وجهة نظرهم.

المحور الثاني: الآثار السلبية المترتبة على خصخصة خدمات الصرف الصحي في مدينة الرياض:

ويتكـون مقياس هذا المتغير من (١٧ عبارة) موجهة لأفراد الدراسـة (المسـئولين ومقدمي الخدمة) وأُعدت لقياس آرائهم نحو أهم الآثار السلبية المترتبة على خصخصة خدمات الصرف الصحي من وجهة نظرهم.

وقد تبنى الباحث في إعداد هذا الجزء الشـكل المغلق (Closed Questionnaire) الذي يحدد الاستجابات المحتملة لكل سؤال. وقد تم استخدام مقياس ليكرت المتدرج ذي النقاط الخمس لقياس العبارات (البنود) الـ (٢٩) السـابقة، إذ أخذ هذا المقياس الشكل التالي:

(١) = غيـر موافق إطلاقـاً، (٢) = غير موافق، (٣) = محايد، (٤) = موافق (٥) = موافق تماماً.

وطُلب من المبحوثين (المسـئولين ومقدمي الخدمة) تحديد مدى الموافقة على هذه العبارات.

٣-٤- خطوات تطبيق الدراسة الميدانية:

بعد التأكد من صدق أداة الدراسة وثباتها عن طريق العينة الاستطلاعية، تم إعدادها في صورتها النهائية، ثم تطبيقها ميدانياً على الأسر المختارة في مدينة الرياض. وقد استغرق التطبيق الفصل الدراسي الأول ١٤٢٨/٢٧هـ وتم وفق الإجراءات (الخطوات) التالية:

- حصل الباحث على خطاب تعريف من معهد الإدارة العامة بالرياض يفيد ارتباط الباحث بإجراء بحث ميداني عن خصخصة خدمات الصرف الصحي بمدينة الرياض.
- الحصول على موافقة الجهات المختصة لتطبيق الدراسة ميدانياً على أفراد مجتمع الدراسة من المستفيدين من خدمات الصرف الصحي بمدينة الرياض، ومقدمي الخدمة والمسئولين في مدينة الرياض.

٣-٥- أساليب المعالجة الإحصائية للبيانات:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for Social Sciences) والتي يرمز لها اختصاراً بالرمز (SPSS)، وفيما يلي مجموعة الأساليب الإحصائية التي قام الباحث باستخدامها، (فهمي، ٢٠٠٥م):

١- تم حساب التكرارات والنسب المئوية، للتعرف على البيانات الأولية لمفردات الدراسة، ولتحديد آراء (أو استجابات) أفرادها تجاه عبارات المحاور الرئيسية التي تتضمنها أداة الدراسة.

٢- تم استخدام معامل ارتباط بيرسون «ر» (Pearson Correlation Coefficient) في حساب درجة ارتباط الفقرات بالدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه، وذلك لتقدير الصدق البنائي.

٣- تم استخدام معامل ارتباط « ألفا كرونباخ Alpha Cronbach»؛ لقياس ثبات أداة الدراسة بطريقة أخرى.

٤- تم حساب المتوسط الحسابي (Mean)، وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض آراء أفراد عينة الدراسة عن كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الأساسية إلى

جانب المحاور الرئيسية، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب العبارات من حيث درجة الاستجابة حسب أعلى متوسط حسابي.

تم استخدام الانحراف المعياري (Standard Deviation) للتعرف على مدى انحراف آراء (استجابات) أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة ولكل محور من المحاور الرئيسية عن متوسطها الحسابي. ويلاحظ أن الانحراف المعياري يوضح التشتت في آراء أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة إلى جانب المحاور الرئيسية، فكلما اقتربت قيمته من الصفر تركزت الآراء وانخفض تشتتها بين المقياس (إذا كان الانحراف المعياري أقل من الواحد الصحيح فيعني تركز الاتجاهات وعدم تشتتها، أما إذا كان الانحراف المعياري واحداً صحيحاً أو أعلى فيعني عدم تركز الاتجاهات وتشتتها)، علماً بأنه يفيد في ترتيب العبارات حسب المتوسط الحسابي لصالح أقل تشتت عند تساوي المتوسط الحسابي.

الفصل الرابع
عرض وتحليل البيانات

مقدمة:

يظهــر هذا الفصل نتائج البحث بناءً علــى تحليل المعلومات التي جُمعت من خلال اســتبانة وزعت وجمعت من عينة من المســتفيدين من خدمات الصرف الصحي ومن المســئولين والعاملين في الإدارة العامــة للمياه بمنطقة الريــاض (مقدمي الخدمة). النتائج سوف تبرز في ثلاثة أجزاء رئيسية. الجزء الأول يظهر نتائج تحليل وجهة نظر المستفيدين من خدمات الصرف الصحي تجاه خصخصتها، والجزء الثاني يظهر تحليل وجهة نظر مقدمي خدمــة الصرف الصحي تجاه خصخصتها، والجزء الثالث مقارنة بين المستفيدين ومقدمي خدمات الصرف الصحي من ناحية الآثار الإيجابية والسلبية لتخصيص خدمات الصرف الصحي، وتقييم مســتوى خدمات الصرف الصحي، وهل تؤدي الخصخصة إلى حل مشكلات الصرف الصحي وتحسين مستواها؟

الجزء الأول - تحليل وجهة نظر المستفيدين من خدمات الصرف الصحي تجاه خصخصتها:

١- البيانات الأولية لأفراد البحث (الشخصية والوظيفية):

الإحصــاءات الوصفيــة المعروضة في هــذا الجزء توضح الفئة العمرية، والمســتوى التعليمي، والحالة الاجتماعية، ونوع العمل الذي يقوم به، ومنطقة السكن في الرياض.

جدول (٤-١) توزيع العينة حسب العمر

العمر	العدد	النسبة المئوية ٪
أقل من ٣٠ سنة	١٩٢	٢٥.٥
من ٣٠ إلى أقل من ٤٠ سنة	٢٩٧	٣٩.٤
من ٤٠ إلى أقل من ٥٠ سنة	٢٢٧	٣٠.١
من ٥٠ إلى أقل من ٦٠ سنة	٣١	٤.١
من ٦٠ سنة فأكبر	٧	٠.٩
المجموع	٧٥٤	١٠٠

يتضـــح من الجدول (٤-١) أن الفئة العمرية الشـــائعة بين أفراد عينة البحث وهي من (٣٠) سنة إلى أقل من (٤٠) سنة تعد أكبر نسبة وتمثل (٣٩,٤٪) من العينة، ويليها الفئة العمرية من (٤٠) ســـنة إلى أقل من (٥٠) سنة وتشكل نسبة (٣٠,١٪) من أفراد العينة، ثم الفئة العمرية أقل من (٣٠) ســـنة وتمثل (٢٥,٥٪) من أفراد العينة، وأخيراً الفئة العمرية من (٥٠) إلى أقل من (٦٠) سنة تمثل (٤,١٪) من أفراد العينة، في حين أن الفئة العمرية من (٦٠) سنة فأكبر تشكل فقط (٠,٩٪) من أفراد العينة.

جدول (٤-٢) توزيع العينة حسب المستوى التعليمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية ٪
ابتدائي أو متوسط	٨٢	١٠,٩
ثانوية عامة أو دبلوم	٢٩٧	٣٩,٤
جامعي	٢٨٠	٣٧,١
دراسات عليا	٩٥	١٢,٦
المجموع	٧٥٤	١٠٠

يتضـــح من الجدول (٤-٢) أن المؤهل العلمي الشـــائع بين عينـــة البحث هو ثانوية عامة أو دبلوم ويشـــكلون (٣٩,٤٪) من أفراد عينة البحث، يليهم من يحملون شـــهادة البكالوريس (مؤهل جامعي) ويشـــكلون (٣٧,١٪) من أفراد عينة البحث، ويشـــكل من يحملون درجات عليا فوق الجامعية (١٢,٦٪) من عينة البحث، في حين أن من يحملون مؤهلاً إبتدائياً أو متوســـطاً يشكلون (١٠,٩٪) من أفراد عينة البحث. يتضح من هذه المعلومات أن نسبة من يحملون مؤهل الثانوية العامة وأعلى (دبلوم، بكالوريس، دراسات عليا) يشـــكلون (٨٩,١٪) مـــن عينة البحث، وهذا يدل على أن نســـبة كبيرة من عينة البحث من المتعلمين.

جدول (٤-٣) توزيع العينة حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	العدد	النسبة المئوية ٪
متزوج	٦٣٧	٨٤,٥
غير متزوج	١١٧	١٥,٥
المجموع	٧٥٤	١٠٠

يتضح من جـــدول (٤-٣) أن (٨٤,٥٪) من أفراد العينة متزوجون، و(١٥,٥٪) غير متزوجين.

جدول (٤-٤) توزيع العينة حسب العمل

العمل	العدد	النسبة المئوية ٪
موظف حكومي	٧١١	٩٤,٣
موظف قطاع خاص	٣٦	٤,٨
متسبب	٧	٠,٩
المجموع	٧٥٤	١٠٠

يتضح من الجدول (٤-٤) أن الغالبية العظمى من أفراد عينة الدراسة كانوا من الموظفين الحكوميين إذ بلغت نسبتهم (٩٤,٣٪) من إجمالي أفراد عينة الدراسة، فيما بلغت نسبة الموظفين في القطاع الخاص (٤,٨٪) فقط من إجمالي أفراد عينة الدراسة، أما أقل النسب فكانت للمتسببين الذين يعملون لحسابهم الخاص إذ بلغت (٠,٩٪) من إجمالي أفراد عينة الدراسة. ويتفق هذا التوزيع تقريباً مع توزيع السكان في المملكة، كما أنه يخدم أغراض البحث، لأن معظم المستفيدين من خدمات الصرف الصحي هم من موظفي الحكومة.

جدول (٤-٥) توزيع العينة حسب منطقة السكن في الرياض

منطقة السكن	العدد	النسبة المئوية ٪
شمال الرياض	١٩٤	٢٥,٧
جنوب الرياض	١٤٦	١٩,٤
شرق الرياض	٢٥٠	٣٣,٢
غرب الرياض	١٦٤	٢١,٨
المجموع	٧٥٤	١٠٠

يتضح من الجدول (٤-٥) أن (٣٣,٢٪) من أفراد العينة يسكنون شرق الرياض، و(٢٥,٧٪) يسكنون شمال الرياض، و(٢١,٨٪) يسكنون غرب الرياض، و(١٩,٤٪) يسكنون جنوب الرياض. وهذا التوزيع جيد ومناسب، لأنه يمثل جميع مناطق مدينة الرياض.

٢- تحليل البيانات الخاصة بالمستفيدين من خدمات الصرف الصحي:

المعلومات المعروضة في هذا الجزء تبين الإجابة عن سؤال هل تستفيد من خدمات الصرف الصحي، وما هو تقييمك لمستوى خدمات الصرف الصحي، واتجاهات

المستفيدين من خدمات الصرف الصحي إزاء المشكلات التي تعانيها حالياً خدمات الصرف الصحي، وإلى أي درجة سوف تؤدي الخصخصة إلى التخلص من تلك المشكلات التي تؤثر سلباً في خدمات الصرف الصحي؟

جدول (٤-٦) هل تستفيد من خدمات الصرف الصحي

الاستفادة من خدمات الصرف الصحي	العدد	النسبة المئوية ٪
نعم	٣٥٨	٤٧,٥
لا	٣٩٦	٥٢,٥
المجموع	٧٥٤	١٠٠

يتضح من الجدول (٤-٦) أن (٤٧,٥٪) من أفراد العينة يستفيدون من خدمات الصرف الصحي أي إن الخدمة واصلة إلى منازلهم، في حين أن (٥٢,٥٪) من أفراد العينة لا يستفيدون من خدمات الصرف الصحي أي إن الخدمة غير واصلة إلى منازلهم أو الحي الذي يقطنون فيه.

جدول رقم (٤-٧) يوضح الإجابة عن سؤال رقم (٨) من أسئلة البحث، ما مستوى خدمات الصرف الصحي في مدينة الرياض من وجهة نظر المستفيدين؟

جدول (٤-٧) بشكل عام ما هو تقييمك لمستوى خدمات الصرف الصحي

مستوى التقييم	العدد	النسبة المئوية ٪
مرتفع جداً	٢٢	٣,٠
مرتفع	٦٣	٨,٦
متوسط	٢٨٦	٣٨,٩
منخفض	٢٠٢	٢٧,٤
منخفض جداً	١٦٣	٢٢,١
المجموع	٧٥٤	١٠٠
المتوسط الحسابي	٢,٤٣	
الانحراف المعياري	١,٠٢	

يتضح من الجدول (٤-٧) ما يلي:

غالبية عينة البحث يميلون إلى أن تقييم مستوى خدمات الصرف الصحي منخفض، إذ بلغ المتوسط الحسابي الموزون الكلي لدرجة التقييم (٢,٤٣) وبانحراف معياري قدره

(١,٠٢)، إذ أفـاد قرابة (٤٩,٥٪) من عينة البحث بأن مسـتوى تقييم خدمات الصرف الصحـي منخفض ومنخفض جداً، وأفـاد (٣٨,٩٪) من أفراد العينة مسـتوى تقييمها بمتوسط، في حين أشار (١١,٦٪) فقط من أفراد العينة بأنه مرتفع، ومرتفع جداً.

جدول رقم (٤-٨) يوضح الإجابة عن سؤال رقم (٥) من أسئلة البحث، ما المشكلات التي تعانيها خدمات الصرف الصحي في مدينة الرياض من وجهة نظر المستفيدين؟

جدول رقم (٤-٨)

اتجاهات أفراد عينة البحث (المستفيدين من خدمات الصرف الصحي في مدينة الرياض) إزاء المشكلات التي تعانيها حالياً خدمات الصرف الصحي في مدينة الرياض

الرقم	المشكلات	أوافق تماماً (٥)		أوافق (٤)		محايد (٣)		غير موافق (٢)		غير موافق إطلاقاً (١)		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الأهمية
		ت	٪	ت	٪	ت	٪	ت	٪	ت	٪			
١	تعقيد إجراءات إدخال الخدمة (الروتين)	١٨٩	٢٧,٨	٢٦٥	٣٩,٠	١٥٤	٢٢,٦	٤٦	٦,٨	٢٦	٣,٨	٣,٨٠	١,٠٤	٨
٢	البطء في تقديم الخدمة	٣٤٧	٤٩,٤	٢٥٣	٣٦,٠	٦١	٨,٧	٢٧	٣,٨	١٥	٢,١	٤,٢٧	٠,٩٣	٣
٣	ارتفاع تكلفة إدخال الخدمة	٢١٧	٣١,٩	٢٢٦	٣٣,٢	١٤٧	٢١,٦	٧١	١٠,٤	٢٠	٢,٩	٣,٨١	١,٠٩	٧
٤	سوء أسلوب تقديم الخدمة من قبل الموظفين	١٠٨	١٥,٧	٢٠٥	٢٩,٨	٢٥٤	٣٦,٩	٩٨	١٤,٢	٢٣	٣,٣	٣,٤٠	١,٠٢	٩
٥	الازدحام في أماكن تقديم الخدمة	١٢١	١٨,١	٢١٨	٣٢,٥	٢١٢	٣١,٦	٨٩	١٣,٣	٣٠	٤,٥	٤,٤٦	١,٠٧	٢
٦	عـدم توافـر الخدمة في الوقت المناسب	٢٨٦	٤١,٤	٢٧٠	٣٩,١	٨٣	١٢,٠	٣٩	٥,٧	١٢	١,٧	٤,١٣	٠,٩٤	٤
٧	عـدم تعـاون الموظفين مع المستفيدين	٨٥	١٢,٧	١٩٤	٢٩,١	٢٨١	٤٢,١	٩٣	١٣,٩	١٤	٢,١	٣,٣٦	٠,٩٤	١٠
٨	ضعـف خدمـات صيانـة شبكة الصرف الصحي	٢٦٣	٣٨,٧	٢٠٩	٣٠,٧	١٣٤	١٩,٧	٦٣	٩,٣	١١	١,٦	٣,٩٦	١,٠٥	٥
٩	عدم تغطية شـبكة الصرف الصحي كامل مدينة الرياض	٥٣١	٧٣,٤	١٣٨	١٩,١	٣٢	٤,٤	١٨	٢,٥	٤	٠,٦	٤,٦٢	٠,٧٣	١
١٠	ضعف كفاءة وفاعلية شبكة خدمـات الصرف الصحي القائمة	٢٣٠	٣٢,٧	٢٤٧	٣٥,١	١٢٠	١٧,٠	٨٠	١١,٤	٢٧	٣,٨	٣,٨١	١,١٢	٦
	الكلي											٣,٨٨	٠,٦٥	

يتبين من الجدول رقم (٤- ٨) ما يلي:

- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات عينة البحث حول المشكلات التي تواجهها أو تعانيها خدمات الصرف الصحي، إذ يظهر الجدول أن المتوسط الحسابي للمشكلات راوح بين (٤,٦٢- ٣,٣٦) والانحراف المعياري بين (١,١٢ - ٠,٧٣)

- إن غالبية عينة الدراسة يميلون بشكل عام إلى الموافقة على أن خدمات الصرف الصحي تواجه مشكلات متعددة، إذ بلغت قيمة المتوسط الحسابي الكلي لدرجة الموافقة على عبارات هذا المحور (٣,٨٨) وبانحراف معياري قدره (٠,٦٥).

- ويتضح من الجدول السابق رقم (٤-٨) أن العبارة رقم (٩) والخاصة بـ «عدم تغطية خدمات الصرف الصحي كامل مدينة الرياض» قد حصلت على الترتيب الأول من المشكلات والصعوبات التي تواجه خدمات الصرف الصحي بمدينة الرياض بمتوسط حسابي (٤,٦٢) وانحراف معياري (٠,٧٣)، بنسبة (٩٢,٥٪) (موافق تماماً، موافق). أما العبارة رقم (٧) والخاصة بـ «عدم تعاون الموظفين مع المستفيدين» فقد جاءت بالمرتبة الأخيرة في هذا المجال، إذ بلغ متوسط درجة الموافقة (٣,٣٦) وبانحراف معياري (٠,٩٤).

- **ومن الممكن ترتيب العبارات المندرجة تحت المشكلات التي تواجهها أو تعانيها خدمات الصرف الصحي ترتيباً تنازلياً بناءً على قيمة المتوسط الحسابي كما يلي:**

١- العبارة التاسعة (عدم تغطية خدمات الصرف الصحي كامل مدينة الرياض): تبين إجابات المبحوثين الموافقة بدرجة كبيرة جداً على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوسط الموافقة (٤,٦٢)، في حين تشير درجة الانحراف المعياري (٠,٧٣) إلى تشتت بسيط جداً في الإجابات، فقد أفاد (٩٢,٥٪) من المبحوثين أنهم يوافقون (موافق تماماً، موافق) على هذه العبارة، في حين أفاد (٣,١٪) من أفراد العينة أنهم لا يوافقون (غير موافق، وغير موافق إطلاقاً) على ذلك، وبلغت نسبة المحايدين (٤,٤٪). الغالبية العظمى من المبحوثين توافق على أن عدم انتشار خدمات الصرف الصحي في جميع أرجاء مدينة الرياض تعتبر من المشكلات الرئيسية التي تواجه خدمات الصرف الصحي.

٢- العبارة الخامسة (الازدحام في أماكن تقديم الخدمة): تبين إجابات المبحوثين الموافقة بدرجة مقبولة على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوسط درجة الموافقة (٤,٤٦)، في حين تشير درجة الانحراف المعياري (١,٠٧) إلى تشتت شبه بسيط

فـــي الإجابات، فقد أفـــاد (٥٠,٦٪) من أفراد العينة على أنهـــم موافقون (أوافق تمامـــاً، وأوافق) على هذه العبارة، في حين أفـــاد (١٧,٨٪) أنهم لا يوافقون (غير موافق، وغير موافق إطلاقاً) على ذلك، وبلغت نســـبة المحايدين (٣١,٦ ٪)، وهذا يـــدل على وجود ازدحام فـــي أماكن تقديم الخدمة نتيجة صغرهـــا أو ضيقها أو وجودهـــا في مكان واحد، مما يتطلب أن يكون لخدمات الصرف الصحي أكثر من فرع في مدينة الرياض نتيجة لكبر وتوسع المدينة.

٣- العبـــارة الثانية (البطء في تقديم الخدمة): تبين إجابات المبحوثين الموافقة بدرجة كبيرة جداً على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة درجة متوسط الموافقة (٤,٢٧)، في حين تشـــير قيمة الانحراف المعياري (٠,٩٣) إلى تشتت بسيط في الإجابات، فقد أفاد (٨٥,٤٪) أنهم يوافقون (أوافق تماماً، وأوافق) على وجود بطء في تقديم الخدمة، في حـــين أفاد (٥,٩٪) أنهم لا يوافقون (غير موافـــق، وغير موافق إطلاقاً) على ذلك، وبلغت نسبة المحايدين (٨,٧٪)، وهذا يدل على وجود بطء في تقديم خدمات الصـــرف الصحي للمســـتفيدين، إذ وافق على ذلـــك (٨٥,٤٪) من المبحوثين، مما يتطلب تحديث وتسهيل إجراءات إدخال الخدمة للمواطنين واستخدام الإنترنت في عملية طلب إدخال الخدمة مما يسهل ويسرع للمواطن إنجاز طلبه.

٤- العبارة السادسة (عدم توافر الخدمة في الوقت المناسب): تبين إجابات المبحوثين الموافقة بدرجة كبيرة جداً على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوسط درجة الموافقة (٤,١٣)، فـــي حين تشـــير درجة الانحراف المعياري (٠,٩٤) إلى تشـــتت بســـيط فـــي الإجابات، فقد أفاد (٨٠,٥٪) من أفـــراد العينة أنهم يوافقون (موافق تماماً، وموافـــق) على هذه العبارة، في حين أفاد (٧,٤٪) مـــن المبحوثين أنهم لا يوفقون (غيـــر موافق، وغير موافق إطلاقاً) على ذلك، وبلغت نســـبة المحايدين (١٢,٠٪). وهذا يدل على عدم توافر الخدمة في الوقت المناســـب، أي عندما ينتهي المستفيد من مشروع بناء المنزل أو العمارة السكنية أو التجارية تكون خدمة خدمات الصرف الصحي غير متوافرة بالحي.

٥- العبـــارة الثامنة (ضعف خدمات صيانة شـــبكة الصرف الصحـــي): تبين إجابات المبحوثـــين الموافقـــة بدرجة كبيرة على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوســـط درجة الموافقة (٣,٩٦)، في حين تشير درجة الانحراف المعياري (١,٠٥) إلى تشتت شبه مرتفـــع في الإجابات، فقد أفاد (٦٩,٤٪) من أفـــراد العينة أنهم يوافقون (أوافق تمامـــاً، وأوافق) على هذه العبارة، في حين أفـــاد (١٠,٩٪) من المبحوثين أنهم لا يوافقـــون (غير موافق، وغيـــر موافق إطلاقاً) على ذلك، وبلغت نســـبة المحايدين

(١٩,٧٪). وهذا يدل على أن صيانة شبكة خدمات الصرف الصحي تعتبر ضعيفة من وجهة نظر المبحوثين، إذ وافق على ذلك نحو (٧٠٪) من أفراد عينة البحث.

٦- العبارة العاشـرة (ضعف كفاءة وفاعلية شبكة خدمات الصرف الصحي القائمة): تبـين إجابـات المبحوثين الموافقة بدرجـة كبيرة على هذه العبـارة، إذ بلغت قيمة متوسـط درجة الموافقة (٣,٨١)، في حين تشير درجة الانحراف المعياري (١,١٢) إلى تشتت مرتفع نوعاً ما في الإجابات، فقد أفاد (٦٧,٨٪) من أفراد عينة البحث أنهم يوافقـون (أوافق تماماً، وأوافق) على هذه العبـارة، في حين أفاد (١٥,٢٪) مـن أفراد عينة البحث بأنهم لا يوافقـون (غير موافق، وغير موافق إطلاقاً) على ذلك، وبلغت نسبة المحايدين (١٧,٠٪)، وهذا يدل على ضعف كفاءة وفاعلية شبكة خدمات الصرف الصحي.

٧- العبـارة الثالثة (ارتفـاع تكلفة الخدمة): تبين إجابـات المبحوثين الموافقة بدرجة كبيرة على هذه العبارة، حيث بلغت قيمة متوسط درجة الموافقة (٣,٨١)، في حين تشير درجة الانحراف المعياري (١,٠٩) إلى تشتت بسيط في الإجابات، فقد أفاد (٦٥,١٪) مـن أفراد العينة أنهم يوافقون (أوافق تماماً، وأوافق) على هذه العبارة، فـي حين أفاد (١٣,٣٪) أنهـم لا يوافقون (غير موافق، وغير موافق إطلاقاً) على ذلك، وبلغت نسـبت المحايدين (٢١,٦٪)، وهذا يدل على أن تكلفة إيصال الخدمة للمشتركين تعتبر مرتفعة طبقاً لإجابات المبحوثين.

٨- العبارة الأولى (تعقيد إجراءات إدخال الخدمة «الروتين»): تبين إجابات المبحوثين الموافقة العالية على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوسـط درجة الموافقة (٣,٨٠)، في حين تشـير قيمة الانحراف المعياري (١,٠٤) إلى تشتت بسيط في الإجابات. فقد أفاد غالبية المبحوثين ونسبتهم (٦٦,٨٪) أنهم يوافقون (أوافق تماماً، وأوافق) علـى وجود تعقيـد إجراءات (روتين) فـي عملية إدخال الخدمـة، في حين أفاد (١٠,٦) أنهـم لا يوافقون (غيـر موافق، وغير موافق إطلاقـاً) على ذلك، وبلغت نسـبة المحايديـن (٢٢,٦)، وهذا يدل علـى أن هناك تعقيـداً وروتيناً في عملية إجـراءات إدخال خدمات الصرف الصحي، مما يتطلب تسـهيل إجراءات إدخال الخدمة وتحديثها بإدخال الوسائل التقنية الحديثة كالإنترنت.

٩- العبارة الرابعة (سـوء تقديم الخدمة من قبـل الموظفين): تبين إجابات المبحوثين الموافقـة بدرجـة مقبولة على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوسـط درجة الموافقة (٣,٤٠)، في حين تشـير درجة الانحراف المعياري (١,٠٢) إلى تشتت بسيط في

الإجابــات، فقد أفــاد (٤٥,٥٪) أنهم يوافقون (موافق تمامــاً، وموافق) على هذه العبــارة، في حــين أفاد (١٧,٥٪) من أفراد العينة أنهــم لا يوافقون (غير موافق، وغير موافق إطلاقاً) على ذلك، وبلغت نســبة المحايدين (٣٦,٩٪)، وهذا يدل على عدم رضا المستفيدين عن أسلوب المعاملة وطريقة تقديم الخدمة من قبل موظفي خدمــات الصرف الصحــي، مما يتطلب عمل دورات تدريبيــة للعاملين في كيفية التعامل مع جمهور المستفيدين.

١٠- العبارة الســابعة (عدم تعاون الموظفين مع المســتفيدين): تبين إجابات المبحوثين الموافقة بدرجة بســيطة على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوســط درجة الموافقة (٣,٣٦)، فــي حين تشــير درجة الانحراف المعياري (٠,٩٤) إلى تشــتت بســيط فــي الإجابات، فقد أفاد (٤١,٨٪) من أفــراد العينة أنهم يوافقون (موافق تماماً، وموافــق) على هذه العبارة، في حين أفاد (١٦٪) من أفراد العينة أنهم لا يوافقون (غير موافق، وغير موافق إطلاقاً) على ذلك، وبلغت نســبة المحايدين (٤٢,١٪)، وهذا يدل على أن درجة تعاون موظفي خدمات الصرف الصحي مع المســتفيدين على الأقل يمكن وصفها بأنها غير جيدة.

جــدول رقم (٤-٩) يوضح الإجابة عن ســؤال رقم (٧) من أســئلة البحث، إلى أي درجة تؤدي الخصخصة إلى التخلص من المشكلات التي تؤثر سلباً في مستوى خدمات الصرف الصحي في مدينة الرياض من وجهة نظر المستفيدين؟

جدول (٤-٩) إلى أي درجة سوف تؤدي الخصخصة إلى التخلص من تلك المشكلات التي تؤثر سلباً في مستوى خدمات الصرف الصحي

الدرجة	العدد	النسبة المئوية
بدرجة كبيرة جداً	٢٨٠	٪٣٧,١٣
بدرجة كبيرة	٣١٠	٪٤١,١٢
بدرجة متوسطة	١٢٠	٪١٥,٩٢
بدرجة منخفضة	٢٥	٪٣,٣٢
بدرجة منخفضة جداً	١٩	٪ ٢,٥١
المجموع	٧٥٤	١٠٠
المتوسط الحسابي	٤,٠٧	
الانحراف المعياري	٠,٩٤	

يتبين من الجدول رقم (٤-٩) ما يلي:

- غالبية عينة البحث وبشكل عام يوافقون على أن تخصيص خدمات الصرف الصحي سـوف تؤدي إلى التخلص من المشـكلات التي تؤثر سـلباً في مستوى أداء خدمات الصرف الصحي والواردة في جدول (٤-٩)، إذ بلغت قيمة المتوسط الحسابي الكلي لدرجة الموافقة (٤,٠٧) وبانحراف معياري قدره (٠,٩٤).
- يوضح الجدول رقم (٤-٩) أن (٧٨,٢٥ ٪) من عينة البحث وافق (بدرجة كبيرة جداً وكبيرة) إلى أن الخصخصة سوف تؤدي إلى التخلص من المشكلات التي تؤثر سلباً في مستوى أداء خدمات الصرف الصحي والواردة في جدول (٤-٨)، في حين يوافق (١٥,٩٢٪) بدرجة متوسطة على ذلك، و(٥,٨٣ ٪) من عينة البحث يوافقون بدرجة منخفضة جداً ومنخفضة.

٣- التحليل الاستدلالي للمعلومات وتفسيرها:

سيتم في هذا المبحث الإجابة عن تساؤلات البحث الرئيسية التالية:

جدول رقم (٤-١٠) يوضح الإجابة عن سـؤال رقم (٢) من أسئلة البحث، ما الآثار الإيجابيـة المترتبـة على خصخصة خدمات الصرف الصحي فـي مدينة الرياض من وجهة نظر المستفيدين من خدمات الصرف الصحي؟

وللإجابة عن السـؤال رقم (٢): إلى أي درجـة توافق على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى الآثار الإيجابية التالية (وجهة نظر المستفيدين).

جدول (٤-١٠) اتجاهات عينة البحث (المستفيدين من خدمات الصرف الصحى) إزاء الآثار الإيجابية لخصخصة خدمات الصرف الصحي

الرقم	الآثار الإيجابية	أوافق تماماً (٥)		أوافق (٤)		محايد (٣)		غير موافق (٢)		غير موافق إطلاقاً (١)		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الأهمية
		ت	٪	ت	٪	ت	٪	ت	٪	ت	٪			
١	زيادة الكفاءة الاقتصادية في مصالح الصرف الصحي	٢٣٠	٣١,٤	٣٧٤	٥١,١	٨٥	١١,٦	٣٧	٥,١	٦	٠,٦	٤,٠٧	٠,٨٤	١١

٢	زيـادة إيـرادات الدولـة وتوجيهها نحو استثمارات أخرى	٢٤٣	٣٣٫٦	٣٢٩	٤٥٫٤	٨٩	١٢٫٣	٤٦	٦٫٤	١٧	٢٫٣	٤٫٠٢	٠٫٩٦	١٥
٣	منح استقلال مالي وإداري أكثـر لمؤسسـات الصرف الصحي	٢٥٦	٣٥٫٦	٣٥٠	٣٥٫٦	٨٢	١١٫٤	٢٢	٣٫١	٩	١٫٣	٤٫١٤	٠٫٨٣	٨
٤	وضع الرجل المناسـب في المكان المناسب	٢٦٠	٣٦٫٤	٢٧٩	٣٩٫١	١٣٦	١٩٫٠	٢٩	٤٫١	١٠	١٫٤	٤٫٠٥	٠٫٩٢	١٢
٥	التخلـص مـن الروتـين الحكومي (البيروقراطية) فـي مؤسسـات الصرف الصحي	٣٢٠	٤٤٫٦	٢٨٦	٣٩٫٩	٦٤	٨٫٩	٣٦	٥٫٠	١١	١٫٥	٤٫٢١	٠٫٩١	٣
٦	السرعة والدقة في تقديم الخدمة للمستفيدين	٢٨٦	٣٩٫٢	٣٣٤	٤٥٫٨	٨٧	١١٫٩	٢٠	٢٫٧	٣	٠٫٤	٤٫٢١	٠٫٧٩	٤
٧	توسـيع الخدمة وإيصالها لأكبر عدد من المستفيدين	٣٥٧	٤٩٫١	٣٠٧	٤٢٫٢	٤٤	٦٫١	١٥	٢٫١	٤	٠٫٦	٤٫٣٧	٠٫٧٤	١
٨	زيـادة الكفـاءة الفنيـة والتقنيـة في مؤسسـات الصرف الصحي	٢٩٢	٤٠٫٥	٣٣٦	٤٦٫٦	٦٩	٩٫٦	١٦	٢٫٢	٨	١٫١	٤٫٢٣	٠٫٨٠	٢
٩	زيـادة مقدرة مؤسسـات الصـرف الصحـي علـى مواجهة الأزمات	٢٥٠	٣٤٫٣	٣٢٣	٤٤٫٣	١١٠	١٥٫١	٣٤	٤٫٧	١٢	١٫٦	٤٫٠٥	٠٫٩١	١٣
١٠	زيـادة كفـاءة اسـتخدام المـوارد المتاحة والمدخرات الوطنية	١٩٧	٢٧٫٢	٣٦٦	٥٠٫٥	١٢٤	١٧٫١	٣٣	٤٫٦	٥	٠٫٧	٣٫٩٩	٠٫٨٣	١٦
١١	توسـيع قاعدة الاسـتثمار الوطني والأجنبي	١٧٢	٢٣٫٩	٣٥٣	٤٩٫١	١٣١	١٨٫٢	٤٥	٦٫٣	١٨	٢٫٥	٣٫٨٦	٠٫٩٤	٢٠
١٢	زيـادة فـرص توظيـف وتدريب العمالة الوطنية	٢٧٧	٣٨٫٢	٣٠٣	٤١٫٧	٩٠	١٢٫٤	٣٨	٥٫٢	١٨	٢٫٥	٤٫٠٨	٠٫٩٧	١٠
١٣	تشـجيع المنافسـة بـين العاملين	٢٤٦	٣٤٫٣	٣٧١	٥١٫٧	٧٣	١٠٫٢	٢٢	٢٫٩	٦	٠٫٨	٤٫١٥	٠٫٧٩	٧
١٤	زيـادة حافزيـة الفـرد للمحافظـة علـى مركـزه الوظيفي والترقية	٢٠٨	٢٨٫٩	٣٣٢	٤٦٫٢	١٤١	١٩٫٦	٣٤	٤٫٧	٤	٠٫٦	٣٫٩٨	٠٫٨٥	١٨
١٥	ترشـيد اسـتخدام القوى البشرية بصورة أفضل	١٨٣	٢٥٫٤	٣٨٩	٥٤٫٠	١١١	١٥٫٤	٣٠	٤٫٢	٨	١٫١	٣٫٩٨	٠٫٨٢	١٧

١٦	خفض تكلفة خدمات الصرف الصحي على المستفيد	٢٣٥	٣٢,٥	٢٢١	٣٠,٦	١٤٤	١٩,٩	٧٩	١٠,٩	٤٤	٦,١	٣,٧٢	١,٢٠	٢١
١٧	سرعة إدخال التقنية والتجهيزات الحديثة في مجال خدمات الصرف الصحي	٢٨٧	٣٨,١	٣٤٧	٤٧,٦	٧٥	١٠,٣	٢٢	٣,٠	٧	١,٠	٤,١٩	٠,٨١	٥
١٨	تحسين مستوى الرواتب والأجور للعاملين	٢٢٢	٣٠,٧	٢٩٣	٤٠,٥	١٥٦	٢١,٦	٤٤	٦,١	٨	١,١	٣,٩٤	٠,٩٣	١٩
١٩	الاستفادة من مياه الصرف الصحي بعد معالجتها	٢٤١	٣٣,٢	٣٣١	٤٥,٧	١٠٦	١٤,٦	٣٥	٤,٥	١٢	١,٧	٤,٠٤	٠,٩١	١٤
٢٠	حماية البيئة من التلوث (المياه الجوفية، التربة، والهواء)	٣٠٩	٤٢,٤	٢٦٦	٣٦,٥	١٠٣	١٤,١	٤١	٥,٦	١٠	١,٤	٤,١٣	٠,٩٥	٩
٢١	حماية الصحة العامة من التلوث وانتشار الأمراض الوبائية	٣٣٥	٤٥,٨	٢٤٢	٣٣,١	١١١	١٥,٢	٣٤	٤,٦	١٠	١,٤	٤,١٧	٠,٩٤	٦
	الكلي											٤,٠٧	٠,٦١	

يتبين من الجدول رقم (٤-١٠) ما يلي:

- أن غالبية عينة الدراسة يميلون وبشكل عام إلى الموافقة على أن **خصخصة** خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى الآثار الإيجابية أعلاه، إذ بلغت قيمة المتوسط الحسابي الموزون الكلي لدرجة الموافقة على عبارات هذا المحور (٤,٠٧) وبانحراف معياري قدره (٠,٦١).
- كما يتضح من العبارة رقم (٧) والخاصة بـ «توسيع الخدمة وإيصالها لأكبر عدد من المستفيدين» قد حصلت على الترتيب الأول من حيث درجة الموافقة بمتوسط حسابي (٤,٣٧) وانحراف معياري (٠,٧٤)، كما أن هناك نسبة (٩١,٣٪) من أفراد الدراسة موافقون عن هذه العبارة (أوافق تماماً، أوافق). أما العبارة رقم (١٦) والخاصة بـ «خفض تكلفة خدمات الصرف الصحي على المستفيدين» فقد جاءت في المرتبة الأخيرة في هذا المجال، إذ بلغ متوسط درجة الموافقة (٣,٧٢) وانحراف معياري بلغ (١,٢٠)، خفض تكلفة خدمة الصرف الصحي مهم إلا أنه يتضح أن التكلفة تأتي في الدرجة الأخيرة في حساب المستفيد في حالة حصوله على خدمة جيدة.
- يتضح من الجدول السابق أنه من الممكن ترتيب العبارات المندرجة تحت (إلى

أي درجة توافق على أن **خصخصة** خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى الآثار الإيجابية التالية) (وجهة نظر المستفيدين) ترتيباً تنازلياً بناء على قيمة المتوسط الحسابي كما يلي:

١- العبارة السابعة (توسيع الخدمة وإيصالها لأكبر عدد من المستفيدين): تبين إجابات المبحوثين أن الموافقة عالية جداً على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوسط درجة الموافقة (٤,٣٧)، في حين تشير قيمة الانحراف المعياري (٠,٧٤) إلى تشتت بسيط في الإجابات، فقد أفاد (٩١,٣٪) من المبحوثين موافقتهم (أوافق تماماً، أوافق) على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى توسيع الخدمة وإيصالها لأكبر عدد من المستفيدين، في حين أفاد (٢,٧٪) فقط عدم موافقتهم (غير موافق، غير موافق إطلاقاً) على ذلك، وبلغت نسبة المحايدين (٦,١٪)، وهذا يدل على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى توسيع الخدمة وإيصالها إلى أكبر عدد من المستفيدين.

٢- العبارة الثامنة (زيادة الكفاءة الفنية والتقنية في مؤسسات الصرف الصحي): تبين إجابات المبحوثين أن الموافقة عالية جداً على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوسط درجة الموافقة (٤,٢٣)، في حين تشير قيمة الانحراف المعياري (٠,٨٠) إلى تشتت بسيط في الإجابات، فقد أفاد غالبية المبحوثين (٨٧,١٪) أنهم يوافقون (أوافق تماماً، أوافق) على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي تؤدي إلى زيادة الكفاءة الفنية والتقنية في مؤسسات الصرف الصحي، في حين أفاد فقط (٣,٣٪) إلى عدم موافقتهم (غير موافق، غير موافق إطلاقاً) على ذلك، وبلغت نسبة المحايدين (٩,٦٪)، وهذا يدل على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى رفع الكفاءة الفنية والتقنية لمؤسسات الصرف الصحي.

٣- العبارة الخامسة (التخلص من الروتين الحكومي «البيروقراطية» في مؤسسات الصرف الصحى): تبين إجابات المبحوثين أن الموافقة عالية جداً على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوسط درجة الموافقة (٤,٢١)، في حين تشير قيمة الانحراف المعياري (٠,٩١) إلى تشتت بسيط في الإجابات، فقد أفاد (٧٤,٥٪) من المبحوثين موافقتهم (أوافق تماماً، أوافق) على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى التخلص من الروتين والبيروقراطية الحكومية، في حين أفاد (٣,١٪) فقط من المبحوثين عدم موافقتهم (غير موافق، غير موافق إطلاقاً) على هذه العبارة، وبلغت نسبة المحايدين (٨,٩٪)، وهذا يدل على أن الخصخصة سوف

تؤدي إلى التخلص من الروتين والبيروقراطية الحكومية وتُحدِّث إجراءات العمل في مؤسسات الصرف الصحي.

٤- العبارة السادسة (السرعة الدقة في تقديم الخدمة للمستفيدين): تبين إجابات المبحوثين أن الموافقة عالية جداً على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوسط درجة الموافقة (٤,٢١) في حين تشير قيمة الانحراف المعياري (٠,٧٩) إلى تشتت بسيط في الإجابات، فقد أفاد (٨٥,٥٪) من المبحوثين أنهم يوافقون (أوافق تماماً، أوافق) على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي تؤدي إلى سرعة ودقة تقديم الخدمة للمستفيدين، في حين أفاد فقط (٣,١٪) أنهم لا يوافقون (غير موافق، غير موافق إطلاقاً) على ذلك، وبلغت نسبة المحايدين (١١,٩٪)، وهذا يدل على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي سوف تزيد من سرعة ودقة تقديم الخدمة للمستفيدين.

٥- العبارة السابعة عشرة (سرعة إدخال التقنية والتجهيزات الحديثة في مجال خدمات الصرف الصحي)، تبين إجابات المبحوثين أن الموافقة عالية جداً على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوسط درجة الموافقة (٤,١٩)، في حين تشير قيمة الانحراف المعياري (٠,٨١) إلى تشتت بسيط في الإجابات، فقد أفاد غالبية المبحوثين (٨٥,٧٪) أنهم يوافقون (أوافق تماماً، أوافق) على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى سرعة إدخال التقنية والتجهيزات الحديثة في مجال خدمات الصرف الصحي، في حين أفاد فقط (٤٪) أنهم لا يوافقون (غير موافق، غير موافق إطلاقاً) على ذلك، وبلغت نسبة المحايدين (١٠,٣٪). وهذا يدل على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي سوف تؤدي إلى إدخال التقنية والتجهيزات الحديثة المناسبة في مجال خدمات الصرف الصحي في الوقت المناسب.

٦- العبارة الواحدة والعشرون (حماية الصحة العامة من التلوث وانتشار الأمراض الوبائية): تبين إجابات المبحوثين أن الموافقة عالية جداً على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوسط درجة الموافقة (٤,١٧)، في حين تشير قيمة الانحراف المعياري (٠,٩٤) إلى تشتت بسيط في الإجابات، فقد أفاد غالبية المبحوثين (٧٨,٩٪) أنهم يوافقون (أوافق تماماً، أوافق) على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى حماية الصحة العامة من التلوث وانتشار الأمراض الوبائية عن طريق وجود شبكة متكاملة وفعالة ومعالجة فعالة لمياه الصرف الصحي، في حين أفاد فقط (٦٪) بأنهم لا يوافقون (غير موافق، غير موافق إطلاقاً) على ذلك،

وبلغت نسبة المحايدين (١٥,٢٪)، وهذا يدل على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى حماية الصحة العامة من التلوث وانتشار الأمراض المعدية نتيجة لوجود شبكة فعالة ومعالجة فعالة لمياه الصرف الصحي في مختلف مناطق المدينة.

٧- العبارة الثالثة عشرة (تشجيع المنافسة بين العاملين): تبين إجابات المبحوثين أن الموافقة عالية جداً على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوسط درجة الموافقة (٤,١٥)، في حين تشير قيمة الانحراف المعياري (٠,٧٩) إلى تشتت بسيط في الإجابات، فقد أفاد غالبية المبحوثين (٨٦٪) أنهم يوافقون (أوافق تماماً، أوافق) على أن الخصخصة قد تؤدي إلى تشجيع المنافسة بين العاملين، في حين أفاد فقط (٣,٧٪) من المبحوثين إلى عدم موافقتهم (غير موافق، غير موافق إطلاقاً) على ذلك، وبلغت نسبة المحايدين (١٠,٢٪)، وهذا يدل على أن الخصخصة تؤدي إلى تشجيع المنافسة بين العاملين.

٨- العبارة الثالثة (منح استقلال مالي وإداري أكثر لمؤسسات الصرف الصحي): تبين إجابات المبحوثين أن الموافقة عالية على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوسط درجة الموافقة (٤,١٤)، في حين تشير قيمة الانحراف المعياري (٠,٨٣) إلى تشتت بسيط في الإجابات، فقد أفاد (٧١,٢٪) من المبحوثين موافقتهم (أوافق تماماً، أوافق) على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى منح استقلال مالي وإداري أكثر لمؤسسات الصرف الصحي مما يعطيها المرونة الكافية لوضع الأولويات وإدارة مهامها، في حين أفاد (٤,٤٪) فقط من المبحوثين عدم موافقتهم (غير موافق، غير موافق إطلاقاً) على ذلك، وبلغت نسبة المحايدين (١١,٤٪)، وهذا يدل على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى منح الاستقلال المالي والإداري الكافي لمؤسسات الصرف الصحي مما يعطيها المرونة الكافية في تحديد أولوياتها وإدارة مهامها.

٩- العبارة العشرون حماية البيئة من التلوث (المياه الجوفية، التربة، الهواء): تبين إجابات المبحوثين أن الموافقة عالية جداً على هذه العبارة، فقد بلغت قيمة متوسط درجة الموافقة (٤,١٣)، في حين تشير قيمة الانحراف المعياري (٠,٩٥) إلى تشتت بسيط في الإجابات، فقد أفاد غالبية المبحوثين (٧٨,٩ ٪) أنهم يوافقون (أوافق تماماً، أوافق) على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى حماية البيئة من التلوث (المياه الجوفية، التربة، الهواء) بشكل أفضل عن طريق توسيع شبكة خدمات الصرف الصحي في مدينة الرياض ومعالجة مياه الصرف

الصحي بطريقة سليمة وصحيحة، في حين أفاد فقط (٧٪) من المبحوثين بأنهم لا يوافقون (غير موافق، غير موافق إطلاقاً) على ذلك، في حين بغت نسبة المحايدين (١٤,١٪)، وهـذا يدل علـى أن خصخصة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى حماية البيئة من التلوث من مياه الصرف الصحي بشـكل أفضل عن طريق وجود شبكة صرف صحي فعالة ومعالجة فعالة لمياه الصرف الصحي.

١٠- العبـارة الثانية عشـرة (زيادة فـرص توظيف وتدريب العمالـة الوطنية): تبين إجابات المبحوثين أن الموافقة عالية جداً على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوسـط درجـة الموافقة (٤,٠٨)، في حين تشـير قيمة الانحراف المعيـاري (٠,٩٧) إلى تشـتت بسـيط في الإجابات، فقد أفاد غالبية المبحوثين (٧٩,٩٪) أنهم يوافقون (أوافـق تمامـاً، أوافق) علـى أن الخصخصة قد تؤدي إلى زيـادة فرص توظيف وتدريـب العمالة الوطنية، في حين أشـار فقط (٧,٧٪) مـن عينة المبحوثين إلى أنهم لا يوافقون (غير موافق، غيرموافق إطلاقاً) على ذلك، وبلغت نسبة المحايدين (١٢,٤٪)، وهـذا يدل علـى أن خصخصة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى زيادة توظيف وتدريب العمالة الوطنية.

١١- العبـارة الأولى (زيادة الكفاءة الاقتصادية فـي مصالح الصرف الصحى): تبين إجابات المبحوثين أن الموافقة عالية جداً على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوسـط درجة الموافقة (٤,٠٧)، في حين تشير قيمة الانحراف المعياري (٠,٨٤) إلى تشتت بسـيط في الإجابات، فقد أفاد غالبية المبحوثين (٨٢,٦ ٪) أنهم يوافقون (أوافق تمامـاً، أوافق) علـى أن الخصخصة قد تؤدي إلى زيادة الكفـاءة الاقتصادية في مصالح الصرف الصحي، في حين أفاد (٥,٧٪) أنهم لا يوافقون (غير موافق، غير موافـق إطلاقاً) على ذلك، في حين أفاد (١١,٦٪) أنهم محايدون، وهذا يدل على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية في مصالح الصرف الصحي.

١٢- العبارة الرابعة (وضع الرجل المناسب في المكان المناسب): تبين إجابات المبحوثين أن الموافقـة على هذه العبـارة عالية جداً، إذ بلغت قيمة متوسـط درجة الموافقة (٤,٠٥)، في حين تشـير قيمة الانحراف المعياري (٠,٩٢) إلى تشـتت بسيط في الإجابات، فقد أفاد (٧٥,٥٪) من المبحوثين موافقتهم (أوافق تماماً، أوافق) على أن خصخصـة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى وضع الرجل المناسـب في المكان المناسـب، في حين أفاد (٥,٥٪) أنهـم لا يوافقون (غير موافق، غير موافق إطلاقـاً) على هذه العبـارة، في حين أفاد (١٩,٠٪) أنهـم محايدون. وهذا يدل

على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي قد تساعد في وضع الرجل المناسب في المكان المناسب في مؤسسات الصرف الصحي مما يزيد من فعاليتها الإدارية والاقتصادية.

١٣- العبارة التاسعة (زيادة مقدرة مؤسسات الصرف الصحي على مواجهة الأزمات): تبين إجابات المبحوثين أن الموافقة عالية جداً على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوسط درجة الموافقة (٤,٠٥)، في حين تشير قيمة الانحراف المعياري (٠,٩١) إلى تشتت بسيط في الإجابات، فقد أفاد غالبية المبحوثين (٧٨,٦٪) أنهم يوافقون (أوافق تماماً، أوافق) على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى زيادة مقدرة مؤسسات الصرف الصحي على مواجهة الأزمات، في حين أفاد فقط (٦,٣٪) فقط من المبحوثين عدم موافقتهم (غير موافق، غير موافق إطلاقاً) على ذلك، وبلغت نسبة المحايدين (١٥,١٪)، وهذا يدل على أن الخصخصة قد تؤدي إلى زيادة مقدرة مؤسسات الصرف الصحي على مواجهة الأزمات.

١٤- العبارة التاسعة عشرة (الاستفادة من مياه الصرف الصحي بعد معالجتها): تبين إجابات المبحوثين أن الموافقة عالية جداً على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوسط درجة الموافقة (٤,٠٤)، في حين تشير قيمة الانحراف المعياري (٠,٩١) إلى تشتت شبه بسيط في الإجابات، فقد أفاد غالبية المبحوثين (٧٨,٩ ٪) إلى أنهم يوافقون (أوافق تماماً، أوافق) على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى الاستفادة من مياه الصرف الصحي، في حين أفاد فقط (٦,٢٪) بأنهم لا يوافقون (غير موافق، غير موافق إطلاقاً) على ذلك، وبلغت نسبة المحايدين (١٤,٦٪)، وهذا يدل أن الخصخصة قد تؤدي إلى الاستفادة من مياه الصرف الصحي بإعادة استخدامها بعد معالجتها.

١٥- العبارة الثانية (زيادة إيرادات الدولة وتوجهها نحو استثمارات أخرى): تبين إجابات المبحوثين أن الموافقة عالية جداً على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوسط درجة الموافقة (٤,٠٢)، في حين تشير قيمة الانحراف المعياري (٠,٩٦) إلى تشتت بسيط في الإجابات، فقد أفاد غالبية المبحوثين (٧٩٪) أنهم يوافقون (أوافق تماماً، أوافق) على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى زيادة إيرادات الدولة وتوجهها نحو استثمارات أخرى، في حين أفاد (٨,٧٪) فقط من المبحوثين أنهم لا يوافقون (غير موافق، غير موافق إطلاقاً) على ذلك، وبلغت نسبة المحايدين (١١٪)، وهذا يدل على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي سوف تؤدي إلى زيادة إيرادات الدولة وتوجيه هذه الإيرادات نحو استثمارات أخرى.

١٦- العبارة العاشــرة (زيادة كفاءة استخدام الموارد المتاحة والمدخرات الوطنية): تبين إجابات المبحوثين أن الموافقة عالية جداً على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوســط درجــة الموافقة (٣,٩٩)، في حين تشــير قيمة الانحراف المعيــاري (٠,٨٣) إلى تشــتت بسـيط في الإجابات، فقد أفاد غالبية المبحوثين (٧٧,٧٪) أنهم يوافقون (أوافق تماماً، أوافق) علــى أن خصخصة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى (زيــادة كفاءة اســتخدام الموارد المتاحة والمدخرات الوطنيــة)، في حين أفاد فقط (٥,٣٪) من المبحوثــين إلى عدم موافقتهم (غير موافق، غير موافق إطلاقاً) على تلك العبارة، وبلغت نسبة المحايدين (١٧٪)، وهذا يدل على أن خصخصة خدمات الصــرف الصحي قد تؤدي إلى زياد كفاءة اســتخدام المــوارد المتاحة والمدخرات الوطنية.

١٧- العبارة الخامســة عشرة (ترشيد استخدام القوى البشرية بصورة أفضل): تبين إجابات المبحوثين أن الموافقة عالية جداً على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوســط درجــة الموافقــة (٣,٩٨)، في حين تشــير قيمة الانحراف المعيــاري (٠,٨٢) إلى تشــتت بسـيط في الإجابات، فقد أفاد غالبية المبحوثين (٧٩,٤٪) أنهم يوافقون (أوافق تماماً، أوافق) علــى أن خصخصة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى ترشــيد استخدام القوى البشرية بصورة أفضل، في حين أفاد فقط (٥,٣٪) أنهم لا يوافقــون (غير موافق، غير موافق إطلاقاً) على ذلك، وبلغت نســبة المحايدين (١٥,٤٪)، وهــذا يدل علــى أن خصخصة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى ترشيد استخدام القوى البشرية بصورة أفضل.

١٨- العبــارة الرابعة عشــرة (زيادة حافزيــة الفرد للمحافظة علــى مركزه الوظيفي والترقيــة): تبــين إجابات المبحوثين أن الموافقة عالية جــداً على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوسط درجة الموافقة (٣,٩٨)، في حين تشير قيمة الانحراف المعياري (٠,٨٥) إلى تشتت بسيط في الإجابات، فقد أفاد غالبية المبحوثين (٧٥,١٪) أنهم يوافقــون (أوافق تماماً، أوافق) على أن الخصخصة قد تــؤدي إلى زيادة حافزية الفرد للمحافظة على مركــزه الوظيفي والترقية، في حين أفاد (٥,٣٪) فقط من المبحوثــين على عدم موافقتهم (غير موافق، غير موافق إطلاقاً) على ذلك، وبلغت نسبة المحايدين (١٩,٦٪)، وهذا يدل على أن الخصخصة تُسهم في زيادة حافزية الفرد للعمل والمحافظة على مركزه الوظيفي والحصول على الترقية.

١٩- العبارة الثامنة عشــرة (تحسين مستوى الرواتب والأجور للعاملين): تبين إجابات المبحوثين أن الموافقة عالية على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوسط درجة الموافقة

(٣,٩٤)، في حين تشير قيمة الانحراف المعياري (٠,٩٣) إلى تشتت بسيط في الإجابات، فقد أفاد غالبية المبحوثين (٧١,٢٪) إلى أنهم يوافقون (أوافق تماماً، أوافق) على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى تحسين مستوى الرواتب والأجور للعاملين، في حين أفاد فقط (٧,٢٪) بأنهم لا يوافقون (غير موافق، غير موافق إطلاقاً) على ذلك، وبلغت نسبة المحايدين (٢١,٦٪)، وهذا يدل على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى زيادة رواتب وأجور العاملين.

٢٠- العبارة الحادية عشرة (توسيع قاعدة الاستثمار الوطني والأجنبي): تبين إجابات المبحوثين أن الموافقة عالية جداً على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوسط درجة الموافقة (٣,٨٦)، في حين تشير قيمة الانحراف المعياري (٠,٩٤) إلى تشتت بسيط في الإجابات، فقد أفاد غالبية المبحوثين (٧٣٪) أنهم يوافقون (أوافق تماماً، أوافق) على أن الخصخصة قد تؤدي إلى توسيع قاعدة الاستثمار الوطني والأجنبي، في حين أفاد فقط (٨,٨٪) أنهم لا يوافقون (غير موافق، غير موافق إطلاقاً) على ذلك، في حين بلغت نسبة المحايدين (١٨,٢٪)، وهذا يدل على أن الخصخصة قد تُسهم في توسيع قاعدة الاستثمار الوطني والأجنبي.

٢١- العبارة السادسة عشرة (خفض تكلفة خدمات الصرف الصحي على المستفيد): تبين إجابات المبحوثين أن الموافقة شبه مرتفعة على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوسط درجة الموافقة (٣,٧٢)، في حين تشير قيمة الانحراف المعياري (١,٢٠) إلى تشتت شبه مرتفع في الإجابات، فقد أفاد غالبية المبحوثين (٦٣٪) أنهم يوافقون (أوافق تماماً، أوافق) على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى خفض تكلفة خدمات الصرف الصحي على المستفيدين، في حين أفاد (١٧٪) أنهم لا يوافقون (غير موافق، غير موافق إطلاقاً)، وبلغت نسبة المحايدين (١٩,٩٪)، وهذا يدل على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى خفض تكلفتها على المستفيدين.

جدول رقم (٤-١١) يوضح الأجابة عن سؤال رقم (٣) من أسئلة البحث، ما هي الآثار السلبية المترتبة على خصخصة خدمات الصرف الصحي في مدينة الرياض من وجهة نظر المستفيدين من خدمات الصرف الصحي؟

السؤال رقم (٣): إلى أي درجة توافق على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى الآثار السلبية التالية (وجهة نظر المستفيدين)؟

جدول (٤-١١): اتجاهات عينة البحث (المستفيدين من خدمات الصرف الصحي) إزاء الآثار السلبية لخصخصة خدمات الصرف الصحي التالية

الرقم	الآثار السلبية	موافق تماما (٥)		موافق (٤)		محايد (٣)		غير موافق (٢)		غير موافق إطلاقا (١)		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الأهمية
		ت	٪	ت	٪	ت	٪	ت	٪	ت	٪			
١	تزايد الشعور بعدم الاستقرار الوظيفي للعاملين	٩٠	١٢,٤	٢١٧	٢٩,٩	١٦٧	٢٣,٠	٢٢٦	٣١,١	٢٦	٣,٦	٣,١٦	١,١١	٤
٢	فقدان بعض الامتيازات الأساسية للعاملين	٧٩	١١,٠	١٧٢	٢٤,٠	٢٠١	٢٨,٠	٢٤٣	٣٣,٩	٢٢	٣,١	٣,٠٦	١,٠٧	٨
٣	ارتفاع معدل البطالة بين العاملين	٩٦	١٣,٦	١١٥	١٦,٣	١٩٣	٢٧,٣	٢٣٢	٣٢,٨	٧١	١٠,٠	٢,٩٠	١,٢٠	١١
٤	ارتفاع أسعار خدمات الصرف الصحي	١٥٩	٢٢,٦	١٩٥	٢٧,٨	١٤١	٢٠,١	١٨٠	٢٥,٦	٢٧	٣,٨	٣,٤٠	١,٢٠	١
٥	زيادة القلق من سيطرة المستثمر المحلي أو الأجنبي على الاقتصاد الوطني	١١٢	١٥,٦	١٨٦	٢٥,٩	٢٠٤	٢٨,٥	١٨٢	٢٥,٤	٣٣	٤,٦	٣,٢٣	١,١٣	٢
٦	زيادة احتكار القطاع الخاص للخدمات العامة وضعف سيطرة الدولة	١١١	١٥,٤	١٩٤	٢٦,٩	١٨١	٢٥,١	١٩١	٢٦,٥	٤٤	٦,١	٣,١٩	١,١٧	٣
٧	انخفاض رواتب ومميزات العاملين	٧٣	١٠,١	١٤٠	١٩,٤	١٧٦	٢٤,٤	٢٧٧	٣٨,٤	٥٦	٧,٨	٢,٨٦	١,١٣	١٢
٨	انخفاض مستوى خدمات الصرف الصحي	٧٧	١٠,٨	١٠٠	١٤,٠	١١٨	١٦,٥	٣٣٧	٤٧,١	٨٤	١١,١	٢,٦٥	١,١٨	١٧
٩	عدم خدمة المناطق النائية والأطراف	١٠٩	١٥,٣	١٥١	٢١,٢	١٥١	٢١,٢	٢٤٠	٣٣,٧	٦١	٨,٦	٣,٠١	١,٢٣	٩
١٠	إهمال المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة	١٠٠	١٤,٠	١٦٤	٢٢,٩	١٣٤	١٨,٧	٢٤٩	٣٤,٨	٦٩	٩,٦	٢,٩٧	١,٢٣	١٠
١١	إهمال المناطق السكانية الفقيرة	١٢٥	١٧,٤	١٦٨	٢٣,٤	١٤٠	١٩,٥	٢١٩	٣٠,٥	٦٥	٩,١	٣,١٠	١,٢٦	٦

١٢	التناقض مع سياسة السعودة (انخفاض فرص توظيف وتدريب العمالة السعودية وزيادة فرص توظيف العمالة الأجنبية)	١٢٧	١٧,٨	١٤٣	٢٠,٠	١٦٢	٢٢,٧	٢١٤	٣٠,٠	٦٨	٩,٥	٢,٠٧	١,٢٦	٧
١٣	ارتفاع معدل دوران العمل وتسريح العاملين	٨٢	١١,٥	١٨٤	٢٥,٧	٢٢٩	٣٢,٠	١٨٨	٢٦,٣	٣٣	٤,٦	٢,١٣	١,٠٧	٥
١٤	التعارض مع خطط التنمية وإضعافها	٥٨	٨,٣	١١٦	١٦,٦	١٨١	٢٦,٠	٢٨٤	٤٠,٧	٥٨	٨,٣	٢,٧٦	١,٠٩	١٥
١٥	عدم الاستفادة القصوى من مياه الصرف الصحي (المعالجة)	٦٢	٨,٧	١٣١	١٨,٣	١٤٥	٢٠,٣	٢٨١	٣٩,٢	٩٧	١٣,٥	٢,٦٩	١,١٧	١٦
١٦	استمرار الآثار السلبية في البيئة (تلوث المياه الجوفية، والتربة، والهواء) نتيجة شمولية شبكة الصرف الصحي جميع أرجاء المدينة وعدم كفاءة وفعالية تشغيل شبكة الصرف الصحي	٨٢	١١,٤	١٤٧	٢٠,٤	١٥٠	٢٠,٨	٢٦٦	٩,٣٦	٧٦	١٠,٥	٢,٨٥	١,٢٠	١٣
١٧	استمرار الآثار السلبية في الصحة العامة وانتشار الأمراض الوبائية نتيجة عدم شمولية شبكة الصرف الصحي جميع أرجاء المدينة وعدم كفاءة وفعالية تشغيل شبكة الصرف الصحي	٨٥	١١,٨	١٣٢	١٨,٣	١٤٠	١٩,٤	٢٦٢	٣٦,٣	١٠٣	١٤,٣	٢,٧٧	١,٢٤	١٤
	المجموع الكلي											٢,٩٩	٠,٨٧	

يتبين من الجدول رقم (٤-١١) ما يلي:

- أن غالبيـــة عينة البحث يميلون وبشـــكل عام إلـــى أن الخصخصة قد تؤدي إلى آثار سلبية في مستوى خدمات الصرف الصحي، إذ بلغ المتوسط الحسابي الموزون الكلي لدرجة عـــدم الموافقة على عبارات هـــذا المحور (٢,٩٩) وبانحـــراف معياري قدره (٠,٨٧).

- كما يتبين أن العبارة رقم (٤) والخاصة بـ «ارتفاع أســعار خدمات الصرف الصحي» قـــد حصلت على الترتيـــب الأول من حيث درجـــة الموافقة أنها من الآثار الســلبية التي قد تنتج من خصخصة خدمات الصرف الصحي بمتوســـط حســـابي (٣,٤٠) وانحراف معياري (١,٢٠)، كما أن هناك نسبة (٥٠,٤٪) من أفرادِ الدراسة موافقون على هذه العبارة (موافق تماماً، موافق). أما العبارة رقم (٨) والخاصة بـ «انخفاض مستوى خدمات الصرف الصحي» فقد جاءت في المرتبة الأخيرة في هذا المجال إذ بلغ متوسط درجة الموافقة (٢,٦٥) بانحراف معياري بلغ (١,١٨) وبنسبة (٥٨,٢٪) (غيـــر موافق، غير موافق إطلاقاً) أن خصخصة خدمات الصرف الصحي ســـتؤدي إلى انخفاض مستوى خدمات الصرف الصحي.

- ويتضح من الجدول الســـابق أنه من الممكن ترتيب العبارات المندرجة تحت (إلى أي درجة توافق على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى الآثار السلبية التالية (وجهة نظر المستفيدين):

١- العبارة الرابعة (ارتفاع أســعار خدمات الصرف الصحي): تبين إجابات المبحوثين أن الموافقـــة منخفضـــة نوعاً ما على هـــذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوســـط درجة الموافقة (٣,٤٠)، في حين تشير قيمة الانحراف المعياري (١,٢٠) إلى تشتت شبه مرتفـــع في الإجابات، فقد أفاد (٥٠,٤٪) من المبحوثين على أنهم يوافقون (أوافق تمامـــاً، أوافق) على أن خصخصة خدمـــات الصرف الصحي قد تؤدي إلى ارتفاع أســـعار خدمات الصرف الصحـــي، في حين أفاد (٢٩,٤٪) مـــن المبحوثين بأنهم لا يوافقـــون (غير موافق، غير موافق إطلاقاً) على ذلك، وبلغت نســـبة المحايدين (٢٠,١٪). وهـــذا يدل على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي لن تؤدي إلى زيادة أسعار خدمات الصرف الصحي.

٢- العبارة الخامسة (زيادة القلق من سيطرة المستثمر المحلي أو الأجنبي على الاقتصاد الوطنـــي)، تبين إجابات المبحوثين أن الموافقة منخفضة على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوســـط درجة الموافقة (٣,٢٣)، في حين تشـــير قيمـــة الانحراف المعياري

(١,١٣) إلى تشتت مرتفع في الإجابات، فقد أفاد (٤١,٥٪) من المبحوثين أنهم يوافقون (أوافق تماماً، أوافق) على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى زيادة القلق من سيطرة المستثمر المحلي والأجنبي على الاقتصاد الوطني، في حين أفاد (٣٠٪) إلى أنهم لا يوافقون (غير موافق، غير موافق إطلاقاً) على ذلك وبلغت نسبة المحايدين (٢٨,٥٪)، وهذا يدل على أنه ليس هناك قلق من سيطرة المستثمر المحلي أو الأجنبي على الاقتصاد الوطني في حالة خصخصة خدمات الصرف الصحي.

٣- العبارة السادسة (زيادة احتكار القطاع الخاص الخدمات العامة وضعف سيطرة الدولة): تبين إجابات المبحوثين أن الموافقة منخفضة على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوسط درجة الموافقة (٣,١٩)، في حين تشير قيمة الانحراف المعياري (١,١٧) على تشتت شبه مرتفع في الإجابات، فقد أفاد (٤٢,٣٪) من المبحوثين أنهم يوافقون (أوافق تماماً، أوافق) على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى زيادة احتكار القطاع الخاص الخدمات العامة وضعف سيطرة الدولة، في حين أفاد (٣١,٦٪) من المبحوثين أنهم لا يوافقون (غير موافق، غير موافق إطلاقاً) على ذلك، وبلغت نسبة المحايدين (٢٥٪)، وهذا يدل على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي لن تؤدي إلى زيادة احتكار القطاع الخاص للخدمات العامة وضعف سيطرة الدولة.

٤- العبارة الأولى (تزايد الشعور بعدم الاستقرار الوظيفي للعاملين): تبين إجابات المبحوثين أن الموافقة غير مرتفعة على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوسط درجة الموافقة (٣,١٦)، في حين تشير قيمة الانحراف المعياري (١,١١) إلى تشتت شبه مرتفع في الإجابات، فقد أفاد (٤٢,٣٪) أنهم يوافقون (أوافق تماماً، أوافق) على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى تزايد الشعور لدى العاملين بعدم الاستقرار الوظيفي، في حين أفاد (٣٤,٧٪) من المبحوثين إلى عدم موافقتهم (غير موافق، غير موافق إطلاقاً) على ذلك، وبلغت نسبة المحايدين (٢٣,٠٪)، وهذا يدل على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي لن تزيد من الشعور بعدم الاستقرار الوظيفي لدى العاملين في خدمات الصرف الصحي.

٥- العبارة الثالثة عشرة (ارتفاع معدل دوران العمل وتسريح العاملين): تبين إجابات المبحوثين أن الموافقة منخفضة إلى حد كبير على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوسط درجة الموافقة (٣,١٣)، في حين تشير قيمة الانحراف المعياري (١,٠٧) إلى تشتت مرتفع في الإجابات، فقد أفاد (٣٧,٢ ٪) من المبحوثين أنهم يوافقون

(أوافق تماماً، أوافق) علـى أن خصخصة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى ارتفاع معدل دوران العمل وتسريح العاملين في خدمات الصرف الصحي، في حين أفاد (٣٠,٩٪) من المبحوثين إلى عدم موافقتهم (غير موافق، غير موافق إطلاقاً) على ذلك، في حين بلغت نسبة المحايدين (٣٢,٠٪)، وهذا يدل على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي لن تؤدي إلى ارتفاع معدل دوران العمل وتسريح العاملين في خدمات الصرف الصحي.

٦- العبارة الحادية عشـرة (إهمال المناطق السكانية الفقيرة): تبين إجابات المبحوثين أن الموافقـة منخفضـة نوعاً ما على هـذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوسـط درجة الموافقـة (٣,١٠) في حين تشـير قيمـة الانحراف المعياري (١,٢٦) إلى تشـتت مرتفع في الإجابات، فقد أفاد (٤٠,٤٪) من المبحوثين أنهم يوافقون (أوافق تماماً، أوافـق) على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى إهمال المناطق السـكانية الفقيرة، فـي حين أفاد (٣٩,٦٪) بأنهم لا يوافقـون (غير موافق، غير موافـق إطلاقاً) على ذلك، في حين بلغت نسـبت المحايدين (١٩,٥٪)، وهذا يدل على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي لن تؤدي إلى إهمال المناطق السكانية الفقيرة بعدم توصيل خدمات الصرف الصحي إليها.

٧- العبارة الثانية عشـرة (التناقض مع سياسـة السـعودة انخفاض فرص التوظيف وتدريب العمالة السـعودية وزيادة فرص توظيف العمالة الأجنبية): تبين إجابات المبحوثـين أن الموافقـة منخفضة على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوسـط درجة الموافقـة (٣,٠٧)، في حين تشـير قيمة الانحراف المعياري (١,٢٦) إلى تشـتت مرتفع في الإجابات، فقد أفاد (٣٧,٨٪) من المبحوثين أنهم يوافقون (أوافق تماماً، أوافـق) على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي قـد تؤدي إلى التناقض مع سياسة السعودة «انخفاض فرص توظيف وتدريب العمالة السعودية، وزيادة فرص توظيـف وتدريب العمالة الأجنبية»، في حين أشـار (٣٩,٥٪) إلى عدم موافقتهم (غير موافـق، غير موافق إطلاقاً) على ذلك، وبلغت نسـبة المحايدين (٢٢,٧٪)، وهـذا يدل على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي لن تؤدي إلى التناقض مع سياسة السعودة.

٨- العبارة الثانية (فقدان بعض الامتيازات الأساسية للعاملين): تبين إجابات المبحوثين أن الموافقة منخفضة نوعاً ما على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوسط درجة الموافقة (٣,٠٦)، في حين تشـير قيمة الانحراف المعياري (١,٠٧) إلى تشتت شبه مرتفع في الإجابـات، فقد أفاد (٣٥٪) من المبحوثين أنهم يوافقون (أوافق تماماً، أوافق)

على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى فقدان بعض الامتيازات الأساسية للعاملين، في حين أفاد (٣٧٪) من المبحوثين إلى عدم موافقتهم (غير موافق، غير موافق إطلاقاً) على ذلك، وبلغت نسبة المحايدين (٢٨,٠٪)، وهذا يدل على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي لن تؤدي إلى فقدان العاملين بعض الامتيازات الأساسية التي يتمتعون بها قبل الخصخصة.

٩- العبارة التاسعة (عدم خدمة المناطق النائية وفي الأطراف): تبين إجابات المبحوثين أن الموافقة منخفضة نوعاً ما على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوسط درجة الموافقة (٣,٠١)، في حين تشير قيمة الانحراف المعياري (١,٢٣) إلى تشتت مرتفع في الإجابات، فقد أفاد (٣٦,٥ ٪) من المبحوثين أنهم يوافقون (أوافق بشدة، أوافق) على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى عدم خدمة المناطق النائية وفي أطراف المدينة، في حين أفاد (٤٢,٤٪) من المبحوثين أنهم لا يوافقون (لا أوافق، لا أوافق بشدة) على ذلك، وبلغت نسبة المحايدين (٢١,٢٪)، وهذا يدل على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي لن تؤدي إلى عدم توصيل الخدمة للمناطق النائية وفي أطراف المدينة.

١٠- العبارة العاشرة (إهمال المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة): تبين إجابات المبحوثين أن الموافقة منخفضة نوعاً ما على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوسط درجة الموافقة (٢,٩٧)، في حين تشير قيمة الانحراف المعياري (١,٢٣) إلى تشتت مرتفع في الإجابات، فقد أفاد (٣٦,٩٪) من المبحوثين أنهم يوافقون (أوافق تماماً، أوافق) على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى إهمال المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة، في حين أفاد (٤٤,٤٪) من المبحوثين أنهم لا يوافقون (غير موافق، غير موافق إطلاقاً) على ذلك، وبلغت نسبة المحايدين (١٨,٧٪). وهذا يدل على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي لن تهمل المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة.

١١- العبارة الثالثة (ارتفاع البطالة بين العاملين في خدمات الصرف الصحي): تبين إجابات المبحوثين أن الموافقة منخفضة نوعاً ما على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوسط درجة الموافقة (٢,٩٠)، في حين تشير قيمة الانحراف المعياري (١,٢٠) إلى تشتت مرتفع في الإجابات، فقد أفاد (٢٩,٩٪) من المبحوثين أنهم يوافقون (أوافق تماماً، أوافق) على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى ارتفاع البطالة بين العاملين في خدمات الصرف الصحي، في حين أفاد (٤٢,٨٪) أنهم لا يوافقون (غير موافق، غير موافق إطلاقاً) على ذلك، وبلغت نسبة المحايدين

(٢٧,٣٪). وهــذا يدل على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي لن تؤدي إلى ارتفاع البطالة بين العاملين في خدمات الصرف الصحي عن طريق الاستغناء عن خدماتهم وإحالتهم إلى التقاعد المبكر.

١٢- العبارة الســابعة (انخفاض رواتب ومميزات العاملــين): تبين إجابات المبحوثين أن الموافقــة منخفضــة على هذه العبــارة، إذ بلغت قيمة متوســط درجة الموافقة (٢,٨٦)، في حين تشــير قيمة الانحراف المعياري (١,١٣) إلى تشتت شبه مرتفع فــي الإجابات، فقــد أفاد (٢٩,٥٪) مــن المبحوثين أنهم يوافقــون (أوافق تماماً، أوافق) على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى انخفاض رواتب ومميــزات العاملين في خدمــات الصرف الصحي، في حين أفــاد (٤٦,٢٪) من المبحوثين إلى عــدم موافقتهم (غير موافق، غير موافق إطلاقاً) على ذلك، وبلغت نسبة المحايدين (٢٤,٤٪)، وهذا يدل على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي لن تؤدي إلى خفض رواتب وامتيازات العاملين في خدمات الصرف الصحي.

١٣- العبارة السادســة عشرة (استمرار الآثار السلبية في البيئة «تلوث المياه الجوفية، والتربة، والهواء» نتيجة عدم كفاءة وفاعلية شبكة الصرف الصحي): تبين إجابات المبحوثــين أن الموافقــة منخفضة على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوســط درجة الموافقــة (٢,٨٥)، في حين تشــير قيمة الانحراف المعياري (١,٢٠) إلى تشــتت شــبه مرتفع في الإجابات، فقد أفاد (٣١,٨٪) من المبحوثين أنهم يوافقون (أوافق تماماً، أوافق) على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى استمرار الآثار السلبية في البيئة «تلوث المياه الجوفية، والتربة، والهواء» نتيجة عدم شمولية شــبكة الصرف الصحي لجميع أرجاء المدينة وعدم كفاءة وفعالية تشــغيل شبكة الصــرف الصحي، في حين أفاد (٤٧,٤٪) من المبحوثــين بأنهم لا يوافقون (غير موافق، غير موافق إطلاقاً) على ذلك، وبلغت نسبة المحايدين (٢٠,٨٪)، وهذا يدل على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي لن تؤدي إلى اســتمرار الآثار السلبية في البيئة نظراً لتوســع خدمات الصرف الصحي لكل أنحاء المدينة ومعالجة مياه الصرف الصحي بفاعلية.

١٤- العبارة السابعة عشرة (استمرار الآثار السلبية في الصحة العامة وانتشار الأمراض الوبائية نتيجة عدم شــمولية شــبكة الصرف الصحي لجميع أرجاء المدينة وعدم كفاءة وفعالية تشغيل شبكة الصرف الصحى): تبين إجابات المبحوثين أن الموافقة منخفضة بشــكل كبير على هذه العبــارة، إذ بلغت قيمة متوســط درجة الموافقة (٢,٧٧)، في حين تشــير قيمة الانحراف المعياري (١,٢٤) إلى تشــتت مرتفع في

الإجابات، فقد أفـاد (٢٧,١ ٪) من المبحوثين أنهم يوافقون (أوافق تماماً، أوافق) على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى استمرار الآثار السلبية في الصحة العامة وانتشـار الأمراض الوبائية نتيجة عدم شمولية شبكة الصرف الصحي لجميع أرجاء المدينة وعدم كفاءة وفعالية تشـغيل شبكة الصرف الصحي، في حين أفاد (٤٠,٦٪) من المبحوثين إلى عدم موافقتهم (غير موافق، غير موافق إطلاقاً) على ذلك، وبلغت نسبة المحايدين (١٩,٤٪)، وهذا يدل على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي لن تقود إلى اسـتمرار الآثار السلبية في الصحة العامة وانتشار الأمراض الوبائية.

١٥- العبـارة الرابعة عشـرة (التعارض مع خطط التنميـة وإضعافها): تبين إجابات المبحوثين أن الموافقة منخفضة بشكل كبير على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوسط درجة الموافقة (٢,٧٦)، في حين تشير قيمة الانحراف المعياري (١,٠٩) إلى تشتت شـبه مرتفع في الإجابات، فقد أفاد (٢٤,٩٪) من المبحوثين أنهم يوافقون (أوافق تماماً، أوافق) على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى التعارض مع خطط التنمية وإضعافها، في حين أفاد (٤٩,٠) أنهم لا يوافقون (غير موافق، غيـر موافق إطلاقـاً) على ذلك، في حين بلغت نسـبة المحايديـن (٢٦,٠٪) من المبحوثـين، وهذا يدل على أن خصخصة خدمـات الصرف الصحي لن تؤدي إلى التعارض مع خطط التنمية وإضعافها.

١٦- العبارة الخامسة عشرة (عدم الاستفادة القصوى من مياه الصرف الصحي): تبين إجابات المبحوثين أن الموافقة منخفضة بشكل كبير على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوسـط درجة الموافقة (٢,٦٩) في حين تشير قيمة الانحراف المعياري (١,١٧) إلى تشـتت مرتفع في الإجابات. فقد أفاد (٢٧,٠٪) من المبحوثين أنهم يوافقون (أوافق تماماً، أوافق) علـى أن خصخصة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى عدم الاسـتفادة القصوى من مياه الصرف الصحـي، في حين أفاد (٥٢,٧٪) من المبحوثين أنهم لا يوافقون (غير موافق، غير موافق إطلاقاً) على ذلك، وبلغت نسبة المحايدين (٢٠,٣٪)، وهذا يـدل على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي لن تقود إلى عدم الاستفادة القصوى من مياه الصرف الصحي.

١٧- العبـارة الثامنـة (انخفاض مسـتوى خدمات الصرف الصحـي): تبين إجابات المبحوثـين أن الموافقة منخفضة بشـكل كبير علـى هذه العبـارة، إذ بلغت قيمة متوسـط درجة الموافقة (٢,٦٥)، في حين تشير قيمة الانحراف المعياري (١,١٨) إلى تشـتت مرتفع نوعاً ما في الإجابات، فقد أفاد (٢٤,٨ ٪) من المبحوثين أنهم

يوافقــون (أوافق تماماً، أوافق) على أن خصخصـــة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى انخفاض مستوى خدمات الصرف الصحي، في حين أفاد (٥٨,٢٪) أنهم لا يوافقــون (غير موافق، غير موافق إطلاقاً) على ذلك، وبلغت نســبة المحايدين (١٦,٥٪)، وهــذا يدل على أن خصخصة خدمــات الصرف الصحي لن تقود إلى انخفاض مستوى خدمات الصرف الصحي المقدمة في مدينة الرياض.

الجزء الثاني - تحليل وجهة نظر مقدمي خدمات الصرف الصحي تجاه خصخصتها:

١- التحليل الوصفي للمعلومات:

البيانات الشخصية والوظيفية لأفراد البحث:

جدول (٤-١٢) توزيع عينة البحث حسب الإدارة

الإدارة	العدد	النسبة المئوية ٪
الإدارة العامة للمياه	٣	٩,١٪
تنفيذ المشروعات	٨	٢٤,٢٪
إدارة المشاريع	٩	٢٧,٢ ٪
إدارة الشبكة	٢	٦,١٪
إدارة المحطات	٢	٦,١٪
الشئون الفنية	٢	٦,١٪
الإدارة العامة للتشغيل والصيانة	١	٣,٠٪
الإدارة الهندسية	٢	٦,١٪
الإدارة العامة للميزانية	١	٣,٠٪
إدارة المرافق	٣	٩,١٪
المجموع	٣٣	١٠٠٪

يتضــح من جدول رقم (٤-١٢) أن ما يقارب (٢٧,٣٪) من عينة البحث يعملون في إدارة المشــاريع، و(٢٤٪) من عينة البحث يعملون في إدارة تنفيذ المشروعات و(٩,١٪) يعملون في كل من الإدارة العامة للمشــروعات وإدارة المرافق، و(٦,١٪) يعملون في كل من إدارة الشــبكة، وإدارة المحطات وإدارة الشئون الفنية والإدارة الهندسية، و(٣,٠٪) يعملون في كل من الإدارة العامة للتشغيل والصيانة، والإدارة العامة للميزانية.

جدول (٤-١٣) توزيع عينة البحث حسب مسمى الوظيفة

مسمى الوظيفة	العدد	النسبة المئوية٪
مستشار	٢	٦,١٪
مدير عام	٣	٩,١٪
مدير إدارة	٧	٢١,٢٪
نائب مدير	١	٣,٠٪
مهندس	٢٠	٦٠,٦٪
المجموع	٣٣	١٠٠٪

يتضح من الجدول رقم (٤-١٣) أن (٦٠,٦٪) من عينة البحث يعملون مهندسين، و(٢١,٢٪) من عينة البحث يعملون بوظيفة مدير إدارة، و(٣,٠٪) نائب مدير إدارة، و(٩,١٪) من عينة البحث يعملون بوظيفة مدير عام.

جدول (٤-١٤) توزيع العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	العدد	النسبة المئوية٪
بكالوريوس جامعي	٢٧	٨٤,٤٪
دبلوم عالي	١	٣,١٪
ماجستير	٤	١٢,٥٪
المجموع	٣٢	١٠٠٪

يوضح جدول رقم (٤-١٤) المستوى التعليمي لعينة البحث، إذ تبين أن (٨٤,٤٪) من أفراد العينة يحملون درجة البكالوريوس الجامعية، و(١٢,٥٪) من أفراد عينة البحث يحملون درجة الماجستير، و(٣,١٪) من أفراد عينة البحث يحملون دبلوماً عالياً بعد البكالوريوس.

جدول (٤-١٥) توزيع العينة حسب عدد سنوات الخدمة

فئات سنوات الخدمة	العدد	النسبة المئوية٪
أقل من ٥ سنوات	٥	١٦,٧٪
من ٥- إلى أقل من ١٠ سنوات	٣	١٠,٠٪
من ١٠ إلى أقل من ١٥سنة	٢	٦,٦٪
من ١٥ إلى أقل من ٢٠ سنة	٦	٢٠,٠٪
من ٢٠ إلى أقل من ٢٥ سنة	٧	٢٣,٣٪
من ٢٥ فأكثر	٧	٢٣,٣٪
المجموع	٣٠	١٠٠٪

يتضح من جدول (٤-١٥) عدد سنوات الخدمة للمبحوثين، إذ تبين أن (٤٦,٦٪) لهم خدمات من (٢٠ إلى ٢٥) سنة وخدمات أكثر من (٢٥) سنة، في حين أن (٢٠,٠٪) لهم خدمات من (١٥ إلى ٢٠) سنة، و(١٦,٧٪) لهم خدمات أقل من (٥) سنوات، و(١٠,٠٪) لهم خدمات من (٥ إلى أقل من ١٠) سنوات، و(٦,٦٪) لهم خدمات من (١٠ إلى ١٥) سنة.

٢- المعلومات الخاصة بمحاور البحث:

ويوضح هذا الجزء تقويم مستوى خدمات الصرف الصحي بمدينة الرياض، وإلى أي درجة سوف تؤدي الخصخصة إلى التخلص من تلك المشكلات التي تؤثر سلباً في مستوى خدمات الصرف الصحي.

جدول رقم (٤-١٦) يوضح الإجابة عن السؤال رقم (٦) من أسئلة البحث، ما مستوى خدمات الصرف الصحي من وجهة نظر (مقدمي خدمات الصرف الصحي في مدينة الرياض)؟

جدول (٤-١٦) ما هو تقييمك لمستوى خدمات الصرف الصحي في مدينة الرياض

مستوى خدمات الصرف الصحي	العدد	النسبة المئوية٪
مرتفع جداً	١	٪٣,١
مرتفع	٥	٪١٥,٦
متوسط	١٣	٪٤٠,٦
منخفض	١٢	٪٣٧,٥
منخفض جداً	١	٪٣,١
المجموع	٣٢	٪١٠٠
المتوسط الحسابي	٢,٧٨	
الانحراف المعياري	٠,٨٧	

يتضح من جدول (٤-١٦) ما يلي:

غالبية عينة البحث يميلون إلى أن تقويم مستوى خدمات الصرف الصحي في مدينة الرياض ضعيف، فقد بلغ المتوسط الحسابي الكلي الموزون (٢,٧٨) بانحراف معياري قدره (٠,٨٧)، إذ أفاد (٤٠,٦٪) أن مستوى خدمات الصرف الصحي منخفض ومنخفض جداً، في حين أوضح (١٨,٧٪) من المبحوثين أن مستوى خدمات الصرف الصحي مرتفع جداً ومرتفع، في الوقت الذي أفاد (٤٠,٦٪) من المبحوثين أن مستوى

خدمات الصرف الصحي متوسط، وهذا يدل على أن مستوى خدمات الصرف الصحي إلى حد كبير منخفض جداً ومنخفض إلى متوسط.

جدول رقم (٤-١٧) يوضح الإجابة على السـؤال رقم (٧) من أسئلة البحث إلى أي درجة سوف تؤدي الخصخصة إلى التخلص من المشكلات التي تؤثر سلباً على مستوى خدمـات الصرف الصحي في مدينة الرياض من وجهة نظر مقدمي خدمات الصرف الصحي.

جدول (٤-١٧) إلى أي درجة سوف تؤدي الخصخصة إلى التخلص من تلك المشكلات التي تؤثر سلباً في مستوى خدمات الصرف الصحي

الدرجة	العدد	النسبة المئوية
بدرجة كبيرة جداً	١٢	٣٦,٣٦٪
بدرجة كبيرة	١٠	٣٠,٣٠٪
بدرجة متوسطة	٧	٢١,٢٢٪
بدرجة منخفضة	٣	٩,١٠٪
بدرجة منخفضة جداً	١	٣,٢٪
المجموع	٣٣	١٠٠٪
المتوسط الحسابي	٣,٨٨	
الانحراف المعياري	١,١١	

يتضح من الجدول (٤-١٧) ما يلي:

غالبية عينة البحث يميلون إلى الموافقة على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي تؤدي إلى التخلص من المشكلات التي تؤثر سلباً في مستوى خدمات الصرف الصحي، إذ بلغ المتوسـط الحسابي (٣,٨٨) والانحراف المعياري (١,١١)، وأفاد (٦٦,٦٦٪) من عينة البحث أن خصخصة خدمات الصرف الصحي تؤدي إلى التخلص من المشكلات التي تؤثر سـلباً في مسـتوى خدمات الصرف الصحي بدرجة كبيرة جداً وكبيرة، في حين أفاد (٢١,٢٢٪) بدرجة متوسـطة، وأفاد فقط (١٢,١٢٪) بدرجة منخفضة جداً وبدرجة منخفضة، وهذا يدل علـى أن خصخصة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى التخلص من الكثير من المشـكلات التي تؤثر سـلباً في مسـتوى خدمات الصرف الصحي.

٣- التحليل الاستدلالي للمعلومات وتفسيرها:

سيتم في هذا الجزء الإجابة عن تساؤلات البحث الرئيسية التالية:

جـدول رقم (٤-١٨١) يوضح الإجابة عن السـؤال رقم (٢) من أسـئلة البحث، ما الآثار الإيجابية المترتبـة على خصخصة خدمات الصرف الصحي في مدينة الرياض من وجهة نظر مقدمي خدمات الصرف الصحي؟

السؤال رقم (٢): إلى أي درجة توافق على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى الآثار الإيجابية التالية (وجهة نظر مقدمي الخدمة)؟

جدول (٤- ١٨) اتجاهات عينة البحث (مقدمي خدمة الصرف الصحي) إزاء الآثار الإيجابية لخصخصة خدمات الصرف الصحي

الرقم	العبارة	أوافق تماماً (٥)		أوافق (٤)		محايد (٣)		غير موافق (٢)		غير موافق إطلاقاً (١)		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الأهمية
		ت	٪	ت	٪	ت	٪	ت	٪	ت	٪			
١	زيادة الكفاءة الاقتصادية لمؤسسات الصرف الصحي.	٨	٢٤.٢	١٩	٥٧.٦	٤	١٢.١	١	٣.٠	١	٣.٠	٣.٩٧	٠.٨٨	١٤
٢	زيادة إيرادات الدولة وتوجهها نحو استثمارات أخرى.	٦	١٨.٢	٩	٢٧.٣	١٤	٤٢.٤	٢	٦.١	٢	٦.١	٣.٤٥	١.٠٦	٢٠
٣	منح الاستقلال المالي والإداري لمؤسسات الصرف الصحي.	٨	٢٥.٠	١٥	٤٦.٩	٦	١٨.٨	٣	٩.٤	٠	٠	٣.٨٨	٠.٩١	١٧
٤	وضع الرجل المناسب في المكان المناسب.	١٢	٣٦.٤	١٢	٣٦.٤	٩	٢٧.٣	٠	٠	٠	٠	٤.٠٩	٠.٨٠	١٢
٥	القضاء على الروتين الحكومي (البيروقراطية) في مؤسسات الصرف الصحي.	١٧	٥١.٥	١١	٣٣.٣	٥	١٥.٢	٠	٠	٠	٠	٤.٣٦	٠.٧٤	٢
٦	سرعة ودقة تقديم الخدمة.	١٢	٣٦.٤	١٩	٥٧.٦	٢	٦.١	٠	٠	٠	٠	٤.٣٠	٠.٥٩	٦

٧	توسيع انتشار الخدمة لتشمل أكبر عدد من المستفيدين.	١٠	٣٠٫٣	٢٢	٦٦٫٧	١	٣٫٠	٠	٠	٠	٠	٤٫٢٧	٠٫٥٢	٨
٨	زيادة الكفاءة الفنية والتقنية لمؤسسات الصرف الصحي.	١٤	٤٣٫٨	١٤	٤٣٫٨	٤	١٢٫٥	٠	٠	٠	٠	٤٫٣١	٠٫٦٩	٥
٩	زيادة المرونة والمقدرة على مواجهة الأزمات والتحديات.	١٢	٣٧٫٥	١٧	٥٣٫١	٣	٩٫٤	٠		٠	٠	٤٫٢٨	٠٫٦٣	٧
١٠	زيادة كفاءة الموارد المتاحة والمدخرات الوطنية.	٩	٢٧٫٣	١٥	٤٥٫٥	٩	٢٧٫٣	٠	٠	٠	٠	٤٫٠٠	٠٫٧٥	١٣
١١	توسيع قاعدة الاستثمار الوطني والأجنبي.	٨	٢٤٫٢	١٦	٤٨٫٥	٩	٢٧٫٣	٠		٠	٠	٣٫٩٧	٠٫٧٣	١٥
١٢	زيادة فرص توظيف وتدريب العمالة الوطنية.	٥	١٥٫٦	١١	٣٤٫٤	١٢	٣٧٫٥	٣	٩٫٤	١	٣٫١	٣٫٥٠	٠٫٩٨	١٩
١٣	تشجيع المنافسة بين العاملين.	٨	٢٤٫٢	٢١	٦٣٫٦	٤	١٢٫١	٠	٠	٠	٠	٤٫١٢	٠٫٦٠	١١
١٤	زيادة حفز الفرد للمحافظة على مركزه الوظيفي أو الترقي.	٩	٢٧٫٣	٢١	٦٣٫٦	٢	٦٫١	١	٣٫٠	٠	٠	٤٫١٥	٠٫٦٧	١٠
١٥	ترشيد استخدام القوى البشرية بصورة أفضل.	١٠	٣٠٫٣	١٤	٤٢٫٤	٧	٢١٫٢	١	٣٫٠	١	٣٫٠	٣٫٩٤	٠٫٩٧	١٦
١٦	خفض تكلفة خدمات الصرف الصحي.	٤	١٢٫٥	١٠	٣١٫٣	٧	٢١٫٢	٩	٢٨٫١	٢	٦٫٣	٣٫١٦	١٫١٧	٢١
١٧	سرعة إدخال التقنية والتجهيزات الحديثة في مجال خدمات الصرف الصحي.	١٥	٤٨٫٤	١٣	٤١٫٩	٢	٦٫٥	١	٣٫٢	٠	٠	٤٫٣٥	٠٫٧٥	٣
١٨	تحسين مستوى الرواتب والأجور للعاملين.	٩	٢٧٫٣	١٥	٤٥٫٥	٥	١٥٫٢	٣	٩٫١	١	٣٫٠	٣٫٨٥	١٫٠٣	١٨
١٩	الاستفادة من مياه الصرف الصحي بعد معالجتها.	١٤	٤٢٫٤	١٤	٤٢٫٤	٥	١٥٫٢	٠	٠	٠	٠	٤٫٢٧	٠٫٧٢	٩

٢٠	حماية البيئة العامة من التلوث (المياه الجوفية، والتربة، والهواء)، نتيجة شمولية شبكة الصرف الصحي جميع أرجاء المدينة وتشغيلها بكفاءة وفعالية.	٢٠	٦٠.٦	١٠	٣٠.٣	٢	٦.١	١	٣.٠	٠	٠	٤.٤٨	٠.٧٦	١
٢١	حماية الصحة العامة من التلوث وانتشار الأمراض الوبائية، نتيجة شمولية شبكة الصرف الصحي جميع أرجاء المدينة وتشغيلها بكفاءة وفعالية.	١٨	٥٤.٥	٩	٢٧.٣	٥	١٥.٢	١	٣.٠	٠	٠	٤.٣٣	٠.٨٥	٤
	المجموع											٤.٠٥	٠.٤٦	

يتبين من الجدول رقم (٤-١٨) ما يلي:

- يبين الجدول المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات مجتمع البحث حول الآثار الإيجابية لخصخصة خدمات الصرف الصحي، إذ يظهر الجدول أن المتوسط الحسابي راوح بين (٤.٤٨ - ٣.١٦) والانحراف المعياري بين (١.١٧ - ٠.٥٢).
- إن غالبية عينة الدراسة يميلون وبشكل كبير إلى الموافقة على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى الآثار الإيجابية المذكورة أعلاه، فقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي الموزون الكلي لدرجة الموافقة على عبارات هذا المحور (٤.٠٥) بانحراف معياري قدره (٠.٤٦).
- كما يتضح أن البند (العبارة) رقم (٢٠) والخاصة بـ «حماية البيئة من التلوث (المياه الجوفية، والتربة، والهواء)» قد حصلت على الترتيب الأول من حيث درجة الموافقة بمتوسط حسابي قدره (٤.٤٨) وانحراف معياري بلغ (٠.٧٦)، كما أن نسبة (٩٠.٩٪) من أفراد العينة موافقون على هذه العبارة (أوافق بشدة، أوافق). أما العبارة رقم (١٦) والخاصة بـ «خفض تكلفة خدمات الصرف الصحي» فقد جاءت في المرتبة الأخيرة في هذا المجال، إذ بلغ متوسط الموافقة (٣.١٦) بانحراف معياري قدره (١.١٧).
- ويتضح من الجدول السابق أنه من الممكن ترتيب العبارات المندرجة تحت «على أي درجة توافق على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى الآثار الإيجابية التالية» (من وجهة نظر مقدمي الخدمة). كما يلي:

١- العبارة العشـرون (حماية البيئة العامة من التلوث «المياه الجوفية، التربة، الهواء»): نتيجة شمولية شبكة الصرف الصحي جميع أرجاء المدينة وتشغيلها بكفاءة وفعالية. تبين إجابات المبحوثين أن الموافقة عالية جداً على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوسط درجة الموافقة (٤,٤٨)، في حين تشير قيمة الانحراف المعياري (٠,٧٦) إلى تشتت بسيط في الإجابات، فقد أفاد غالبية المبحوثين (٩٠,٩٪) أنهم يوافقون (أوافق تماماً وأوافق) على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى حماية البيئة من التلوث (المياه الجوفية، التربة، الهواء) بشكل أفضل عن طريق توسيع شبكة خدمات الصرف الصحي في مدينة الرياض ومعالجة مياه الصرف الصحي بطريقة سليمة وصحيحة، في حين أفاد (٣,٠٪) من المبحوثين أنهم غير موافقون، و(٠٪) غير موافق إطلاقاً على ذلك، في حين بلغت نسبة المحايدين (٦,١٪). وهذا يدل على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى حماية البيئة من التلوث من مياه الصرف الصحي بشكل أفضل عن طريق وجود شبكة صرف صحي فعالة ومعالجة فعالة لمياه الصرف الصحي.

٢- العبارة الخامسة (القضاء على الروتين الحكومي «البيروقراطية» في مؤسسات الصرف الصحى): تبين إجابات المبحوثين أن الموافقة عالية جداً على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوسط درجة الموافقة (٤,٣٦)، في حين تشير قيمة الانحراف المعياري (٠,٧٤) إلى تشتت بسيط في الإجابات، فقد أفاد (٨٤,٨٪) من المبحوثين موافقتهم (أوافق تماماً، أوافق) على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى التخلص من الروتين والبيروقراطية الحكومية، في حين أفاد (٠٪) من المبحوثين عدم موافقتهم (غير موافق، غير موافق تماماً) على هذه العبارة، وبلغت نسبة المحايدين (١٥,٢٪)، وهذا يدل على أن الخصخصة سوف تؤدي إلى التخلص من الروتين والبيروقراطية الحكومية وتُحدث إجراءات العمل في مؤسسات الصرف الصحي.

٣- العبارة السابعة عشرة (سرعة إدخال التقنية والتجهيزات الحديثة في مجال خدمات الصرف الصحى): تبين إجابات المبحوثين أن الموافقة عالية جداً على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوسط درجة الموافقة (٤,٣٥)، في حين تشير قيمة الانحراف المعياري (٠,٧٥) إلى تشتت بسيط في الإجابات، فقد أفاد غالبية المبحوثين (٩٠,٣٪) أنهم يوافقون (أوافق تماماً، وأوافق) على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى سرعة إدخال التقنية والتجهيزات الحديثة في مجال خدمات الصرف الصحي، في حين أفاد فقط (٣,٢٪) أنهم غيرموافقين، و(٠٪) منهم

غيـر موافق تماماً على ذلك، وبلغت نسـبة المحايدين (٦,٥٪)، وهذا يدل على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي سـوف تؤدي إلى إدخال التقنية والتجهيزات الحديثة المناسبة في مجال خدمات الصرف الصحي في الوقت المناسب.

٤- العبارة الواحدة والعشـرون (حماية الصحة العامة من التلوث وانتشـار الأمراض الوبائية، نتيجة شـمولية شـبكة الصرف الصحي جميع أرجاء المدينة وتشـغيلها بكفاءة وفعالية): تبين إجابات المبحوثين أن الموافقة عالية جداً على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوسط درجة الموافقة (٤,٣٣)، في حين تشير قيمة الانحراف المعياري (٠,٨٥) إلى تشـتت بسـيط في الإجابات، فقد أفاد غالبيـة المبحوثين (٨١,٨٪) علـى أنهم يوافقـون (أوافق تماماً، وأوافق) علـى أن خصخصة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى حماية الصحة العامة من التلوث وانتشار الأمراض الوبائية عن طريق وجود شـبكة متكاملة وفعالة ومعالجة فعالة لمياه الصرف الصحي، في حين أفاد فقط (٣,٠٪) بأنهم غير موافقين، و(٠٪) غير موافق إطلاقاً على ذلك، وبلغت نسـبة المحايدين (١٥,٢٪)، وهذا يدل على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى حماية الصحة العامة من التلوث وانتشـار الأمراض المعدية نتيجة لوجود شبكة فعالة ومعالجة فعالة لمياه الصرف الصحي في مختلف مناطق المدينة.

٥- العبارة الثامنة (زيادة الكفاءة الفنية والتقنية في مؤسسات الصرف الصحي): تبين إجابات المبحوثين أن الموافقة عالية جداً على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوسـط درجـة الموافقـة (٤,٣١)، في حين تشـير قيمة الانحراف المعيـاري (٠,٦٩) إلى تشـتت بسـيط في الإجابات، فقد أفاد غالبية المبحوثين (٨٧,٦ ٪) أنهم يوافقون (أوافـق تماماً، وأوافق) على أن خصخصة خدمـات الصرف الصحي تؤدي إلى زيادة الكفاءة الفنية والتقنية في مؤسسـات الصرف الصحي، في حين أفاد فقط (٠٪) عـدم موافقتهم (غير موافق، وغير موافق إطلاقاً) على ذلك، وبلغت نسـبة المحايدين (١٢,٥٪)، وهـذا يدل على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى رفع الكفاءة الفنية والتقنية لمؤسسات الصرف الصحي.

٦- العبارة السادسة (سرعة ودقة تقديم الخدمة): تبين إجابات المبحوثين أن الموافقة عالية جداً على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوسـط درجة الموافقة (٤,٣٠)، في حين تشـير قيمة الانحراف المعياري (٠,٥٩) إلى تشتت بسيط في الإجابات، فقد أفـاد (٩٤٪) من المبحوثين أنهم يوافقون (أوافق تماماً، وأوافق) على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي تؤدي إلى سـرعة ودقة تقديم الخدمة للمستفيدين، في

حين أفاد (٠٪) فقط أنهم لا يوافقون (غير موافق، وغير موافق إطلاقاً) على ذلك، وبلغت نسبة المحايدين (٦,١٪). وهذا يدل على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي سوف تزيد من سرعة ودقة تقديم الخدمة للمستفيدين.

٧- العبارة التاسعة (زيادة مقدرة مؤسسات الصرف الصحي على مواجهة الأزمات): تبين إجابات المبحوثين أن الموافقة عالية جداً على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوسط درجة الموافقة (٤,٢٨)، في حين تشير قيمة الانحراف المعياري (٠,٦٣) إلى تشتت بسيط في الإجابات، فقد أفاد غالبية المبحوثين (٩٠,٦٪) أنهم يوافقون (أوافق تماماً، وأوافق) على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى زيادة مقدرة مؤسسات الصرف الصحي على مواجهة الأزمات، في حين أفاد (٠٪) من المبحوثين عدم موافقتهم (غير موافق، وغيرموافق إطلاقاً) على ذلك، وبلغت نسبة المحايدين (٩,٤ ٪). وهذا يدل على أن الخصخصة قد تؤدي إلى زيادة مقدرة مؤسسات الصرف الصحي على مواجهة الأزمات.

٨- العبارة السابعة (توسيع الخدمة وإيصالها إلى أكبر عدد من المستفيدين): تبين إجابات المبحوثين أن الموافقة عالية جداً على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوسط درجة الموافقة (٤,٢٧)، في حين تشير قيمة الانحراف المعياري (٠,٥٢) إلى تشتت بسيط في الإجابات، فقد أفاد (٩٧,٠ ٪) من المبحوثين موافقتهم (أوافق تماماً، وأوافق) على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى توسيع الخدمة وإيصالها إلى أكبر عدد من المستفيدين، في حين أفاد (٠٪) عدم موافقتهم (غير موافق، وغير موافق إطلاقاً) على ذلك، وبلغت نسبة المحايدين (٣,٠٪). وهذا يدل على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى توسيع الخدمة وإيصالها إلى أكبر عدد من المستفيدين.

٩- العبارة التاسعة عشرة (الاستفادة من مياه الصرف الصحي بعد معالجتها): تبين إجابات المبحوثين أن الموافقة عالية جداً على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوسط درجة الموافقة (٤,٢٧)، في حين تشير قيمة الانحراف المعياري (٠,٧٢) إلى تشتت بسيط في الإجابات، فقد أفاد غالبية المبحوثين (٨٢,٤٪) أنهم يوافقون (أوافق تماماً، وأوافق) على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى الاستفادة من مياه الصرف الصحي، في حين أفاد (٠٪) بأنهم لا يوافقون (غير موافق، غير موافق إطلاقاً) على ذلك، وبلغت نسبة المحايدين (١٥,٢٪)، وهذا يدل على أن الخصخصة قد تؤدي إلى الاستفادة من مياه الصرف الصحي بإعادة استخدامها بعد معالجتها.

١٠- العبارة الرابعة عشرة (زيادة حافزية الفرد للمحافظة على مركزه الوظيفي والترقية): تبين إجابات المبحوثين أن الموافقة عالية جداً على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوسط درجة الموافقة (٤,١٥)، في حين تشير قيمة الانحراف المعياري (٠,٦٧) إلى تشتت بسيط في الإجابات، فقد أفاد غالبية المبحوثين (٩٠,٩٪) أنهم يوافقون (أوافق تماماً، وأوافق) على أن الخصخصة قد تؤدي إلى زيادة حافزية الفرد للمحافظة على مركزه الوظيفي والترقية، في حين أفاد (٣,٠٪) من المبحوثين بعدم موافقتهم (غير موافق)، و(٠٪) منهم (غير موافق إطلاقاً) على ذلك، وبلغت نسبة المحايدين (٦,١٪)، وهذا يدل على أن الخصخصة تسهم في زيادة حافزية الفرد للعمل والمحافظة على مركزه الوظيفي والحصول على الترقية.

١١- العبارة الثالثة عشرة (تشجيع المنافسة بين العاملين): تبين إجابات المبحوثين أن الموافقة عالية جداً على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوسط درجة الموافقة (٤,١٢)، في حين تشير قيمة الانحراف المعياري (٠,٦٠) إلى تشتت بسيط في الإجابات، فقد أفاد غالبية المبحوثين (٨٧,٨٪) أنهم يوافقون (أوافق تماماً، وأوافق) على أن الخصخصة قد تؤدي إلى تشجيع المنافسة بين العاملين، في حين أفاد (٠٪) من المبحوثين بعدم موافقتهم (غير موافق، وغير موافق إطلاقاً) على ذلك، وبلغت نسبة المحايدين (١٢,١ ٪)، وهذا يدل على أن الخصخصة تؤدي إلى تشجيع المنافسة بين العاملين.

١٢- العبارة الرابعة (وضع الرجل المناسب في المكان المناسب): تبين إجابات المبحوثين أن الموافقة على هذه العبارة عالية جداً، إذ بلغت قيمة متوسط درجة الموافقة (٤,٠٩)، في حين تشير قيمة الانحراف المعياري (٠,٨٠) إلى تشتت بسيط في الإجابات، فقد أفاد (٧٢,٨ ٪) من المبحوثين أنهم موافقون (أوافق تماماً، وأوافق) على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، في حين أفاد (٠٪) على أنهم غير موافقين (غير موافق، وغير موافق إطلاقاً) على هذه العبارة، في حين أفاد (٢٧,٣ ٪) أنهم محايدون، وهذا يدل على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي قد تساعد في وضع الرجل المناسب في المكان المناسب في مؤسسات الصرف الصحي مما يزيد من فعاليتها الإدارية والاقتصادية.

١٣- العبارة العاشرة (زيادة كفاءة استخدام الموارد المتاحة والمدخرات الوطنية): تبين إجابات المبحوثين أن الموافقة عالية جداً على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوسط درجة الموافقة (٤,٠٠)، في حين تشير قيمة الانحراف المعياري (٠,٧٥) إلى

تشـتت بسـيط في الإجابات، فقد أفاد غالبية المبحوثين (٧٢,٨ ٪) أنهم يوافقون (أوافـق تماماً، وأوافق) على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى زيادة كفاءة اسـتخدام الموارد المتاحـة والمدخرات الوطنية، في حين أفاد (٠٪) من المبحوثين أنهم غيـر موافقين (غير موافق، وغيرموافق إطلاقاً) على تلك العبارة، وبلغت نسـبة المحايدين (٢٧,٣٪)، وهذا يدل على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى زيادة كفاءة استخدام الموارد المتاحة والمدخرات الوطنية.

١٤- العبـارة الأولى (زيادة الكفاءة الاقتصادية فـي مصالح الصرف الصحي): تبين إجابات المبحوثين أن الموافقة عالية جداً على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوسـط درجة الموافقة (٣,٩٧)، في حين تشير قيمة الانحراف المعياري (٠,٨٨) إلى تشتت بسـيط في الإجابات، فقد أفاد غالبية المبحوثين (٨١,٨ ٪) أنهم يوافقون (أوافق تمامـاً، وأوافق) على أن الخصخصة قد تؤدي إلى زيـادة الكفاءة الاقتصادية في مصالـح الصرف الصحي، في حين أفاد (٦,٠٪) أنهم غير موافقين (غير موافق، غيرموافـق إطلاقاً) على ذلك، فـي حين أفاد (١٢,١٪) أنهـم محايدون. وهذا يـدل علـى أن خصخصة خدمات الصـرف الصحي قد تؤدي إلـى زيادة الكفاءة الاقتصادية في مصالح الصرف الصحي.

١٥- العبارة الحادية عشرة (توسيع قاعدة الاستثمار الوطني والأجنبي): تبين إجابات المبحوثـين أن الموافقة عالية جداً على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوسـط درجة الموافقـة (٣,٩٧)، في حين تشـير قيمة الانحراف المعياري (٠,٧٣) إلى تشـتت بسـيط في الإجابات، فقد أفاد غالبيـة المبحوثين (٧٢,٧٪) أنهم يوافقون (أوافق تماماً، وأوافق) على أن الخصخصة قد تؤدي إلى توسيع قاعدة الاستثمار الوطني والأجنبي، في حين أفاد (٠٪) أنهم غير موافقين (غير موافق، وغيرموافق إطلاقاً) على ذلك، في حين بلغت نسبة المحايدين (٢٧,٣٪)، وهذا يدل على أن الخصخصة قد تُسهم في توسيع قاعدة الاستثمار الوطني والأجنبي.

١٦- العبارة الخامسـة عشرة (ترشيد استخدام القوى البشرية بصورة أفضل): تبين إجابات المبحوثين أن الموافقة عالية جداً على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوسـط درجـة الموافقة (٣,٩٤)، في حين تشـير قيمة الانحراف المعيـاري (٠,٩٧) إلى تشـتت بسـيط في الإجابات، فقد أفاد غالبية المبحوثين (٧٢,٧ ٪) أنهم يوافقون (أوافـق تماماً، وأوافق) على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى ترشـيد استخدام القوى البشـرية بصورة أفضل، في حين أفاد (٦,٠٪) أنهم غير

موافقـــين (غير موافق، وغيـــر موافق إطلاقاً) على ذلك، وبلغت نســبة المحايدين (٢١,٢٪)، وهــذا يدل علــى أن خصخصة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى ترشيد استخدام القوى البشرية بصورة أفضل.

١٧- العبارة الثالثة (منح الاستقلال المالي والإداري لمؤسسات الصرف الصحي): تبين إجابات المبحوثين أن الموافقة عالية على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوسط درجة الموافقـــة (٣,٨٨)، في حين تشـــير قيمة الانحراف المعياري (٠,٩١) إلى تشـــتت بســيط في الإجابات، فقــد أفاد (٧١,٩ ٪) من المبحوثين أنهــم موافقون (أوافق تمامــاً، وأوافق) على أن خصخصة خدمات الصـــرف الصحي قد تؤدي إلى منح استقلال مالي وإداري أكثر لمؤسسات الصرف الصحي مما يعطيها المرونة الكافية لوضـــع الأولويات وإدارة مهامها، في حين أفـــاد (٩,٤٪) فقط من المبحوثين أنهم غير موافقين (لا أوافق)، و(٠٪) منهم غير موافق إطلاقاً على ذلك، وبلغت نســـبة المحايديـــن (١٨,٨٪)، وهذا يدل على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى منح الاســـتقلال المالي والإداري لمؤسسات الصرف الصحي الكافي مما يعطيها المرونة الكافية في تحديد أولوياتها وإدارة مهامها.

١٨- العبارة الثامنة عشـــرة (تحسين مستوى الرواتب والأجور للعاملين): تبين إجابات المبحوثـــين أن الموافقة عالية جداً على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوســـط درجة الموافقـــة (٣,٨٥)، في حين تشـــير قيمة الانحراف المعياري (١,٠٣) على تشـــتت بســـيط في الإجابات، فقد أفاد غالبية المبحوثين (٧٢,٨ ٪) أنهم موافقون (أوافق تماماً، وأوافق) على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى تحسين مســـتوى الرواتب والأجور للعاملين، في حين أفـــاد (١٢,١٪) بأنهم غير موافقين (غيـــر موافق، وغير موافق إطلاقاً) على ذلك، وبلغت نســـبة المحايدين (١٥,٢٪)، وهـــذا يدل على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى زيادة رواتب وأجور العاملين.

١٩- العبـــارة الثانية عشـــرة (زيـــادة فرص توظيف وتدريب العمالـــة الوطنية): تبين إجابات المبحوثين أن الموافقة عالية جداً على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوســـط درجة الموافقة (٣,٥٠)، في حين تشير قيمة الانحراف المعياري (٠,٩٨) إلى تشتت بســـيط في الإجابات، فقد أفـــاد غالبية المبحوثين (٥٠٪) أنهـــم موافقون (أوافق تماماً، وأوافـــق) على أن الخصخصة قد تؤدي إلى زيـــادة فرص توظيف وتدريب العمالة الوطنية، في حين أشـــار فقط (١٢,٥٪) من عينة المبحوثين إلى أنهم غير موافقـــين (غير موافق، وغيـــر موافق إطلاقاً) على ذلك، وبلغت نســـبة المحايدين

(٣٧,٥٪)، وهــذا يدل علــى أن خصخصة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى زيادة توظيف وتدريب العمالة الوطنية.

٢٠- العبــارة الثانية (زيــادة إيرادات الدولة وتوجهها نحو اســتثمارات أخرى): تبين إجابــات المبحوثين أن الموافقة عالية إلى حد ما علــى هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوســط درجة الموافقة (٣,٤٥)، في حين تشير قيمة الانحراف المعياري (١,٠٦) إلى تشــتت شــبه مرتفع في الإجابات، فقــد أفاد (٤٥,٥٪) مــن المبحوثين أنهم موافقــون (أوافق تماماً، وأوافق) على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي قد تــؤدي إلى زيادة إيــرادات الدولة وتوجهها نحو اســتثمارات أخرى، في حين أفاد (١٢,٢٪) فقط من المبحوثين أنهم غير موافقين (غير موافق، وغير موافق إطلاقاً) على ذلك، وبلغت نسبة المحايدين (٤٢,٤٪)، وهذا يدل على أن خصخصة خدمات الصــرف الصحي قد تؤدي إلى زيــادة إيرادات الدولة وتوجيه هذه الإيرادات نحو استثمارات أخرى.

٢١- العبارة السادسة عشرة (خفض تكلفة خدمات الصرف الصحي على المستفيد): تبــين إجابات المبحوثين أن الموافقــة مرتفعة إلى حد ما على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوســط درجة الموافقة (٣,١٦)، في حين تشــير قيمــة الانحراف المعياري (١,١٧) إلى تشــتت بســيط في الإجابات، فقد أفاد غالبيــة المبحوثين (٤٣,٨٪) أنهم موافقون (أوافق تماماً، وأوافق) على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي قــد تؤدي إلى خفض تكلفة خدمات الصرف الصحي على المســتفيدين، في حين أفاد (٣٤,٤٪) أنهم غير موافقين (غير موافق، وغير موافق إطلاقاً) وبلغت نســبة المحايدين (٢١,٩٪)، وهــذا يدل على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى خفض تكلفتها على المستفيدين.

جدول رقم (٤-١٩) يوضح الإجابة عن سؤال رقم (٣) من أسئلة البحث، ما الآثار السلبية المترتبة على خصخصة خدمات الصرف الصحي في مدينة الرياض من وجهة نظر مقدمي خدمات الصرف الصحي؟

ســؤال رقم (٣): إلى أي درجة توافق على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى الآثار السلبية التالية (وجهة نظر مقدمي الخدمة)؟

جدول (٤-١٩): اتجاهات عينة البحث (مقدمي خدمة خدمات الصرف الصحي) إزاء الآثار السلبية لخصخصة خدمات الصرف الصحي

الرقم	العبارة	أوافق تماماً (٥)		أوافق (٤)		محايد (٣)		غير موافق (٢)		غير موافق إطلاقاً (١)		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الأهمية
		ت	٪	ت	٪	ت	٪	ت	٪	ت	٪			
١	تزايد الشعور بعدم الاستقرار الوظيفي.	٤	١٢,١	١٢	٣٦,٤	١١	٣٣,٣	٦	١٨,٢	٠	٠	٣,٤٢	٠,٩٤	٢
٢	فقدان بعض الحقوق الأساسية للعاملين.	١	٣,٠	٩	٢٧,٣	١٢	٣٦,٤	١١	٣٣,٣	٠	٠	٣,٠٠	٠,٨٧	٨
٣	ارتفاع معدل البطالة بين المواطنين.	١	٣,٠	٦	١٨,٢	١٢	٣٦,٤	١٣	٣٩,٤	١	٣,٠	٢,٧٩	٠,٩٠	١١
٤	ارتفاع أسعار خدمات الصرف الصحي.	١٠	٣٣,٣	١٧	٥٦,٧	٢	٦,٧	١	٣,٣	٠	٠	٤,٢٠	٠,٧١	١
٥	زيادة القلق من سيطرة المستثمر المحلي أو الأجنبي على الاقتصاد الوطني.	٣	٩,١	١٤	٤٢,٤	٨	٢٤,٢	٧	٢١,٢	١	٣,٠	٣,٣٣	١,٠٢	٣
٦	زيادة احتكار الخدمات العامة وضعف سيطرة الدولة.	٣	٩,١	١٠	٣٠,٣	٩	٢٧,٣	١٠	٣٠,٣	١	٣,٠	٣,١٢	١,٠٥	٦
٧	انخفاض رواتب ومميزات العاملين	٠	٠	٦	١٨,٢	١١	٣٣,٣	١٥	٤٥,٥	١	٣,٠	٢,٦٧	٠,٨٢	١٢
٨	انخفاض مستوى خدمات الصرف الصحي.	٠	٠	٣	٩,٧	٣	٩,٧	٢٠	٦٤,٥	٥	١٦,١	٢,١٣	٠,٨١	١٦
٩	عدم خدمة المناطق النائية والأطراف.	٦	١٨,٢	٦	١٨,٢	٥	١٥,٢	١٣	٣٩,٤	٣	٩,١	٢,٧٠	١,٣١	٩

١٠	إهمال المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة.	٤	١٢٫١	٩	٢٧٫٣	٧	٢١٫٢	١١	٣٣٫٣	٢	٦٫١	٣٫٠٦	١٫١٧	٧
١١	إهمال المناطق السكانية الفقيرة.	٣	٩٫١	٨	٢٤٫٢	٨	٢٤٫٢	١٢	٣٦٫٤	٢	٦٫١	٢٫٩٤	١٫١٢	١٠
١٢	التناقض مع سياسة السعودة (انخفاض فرص توظيف وتدريب العمالة السعودية وزيادة فرص توظيف وتدريب العمالة الأجنبية).	١	٣٫٠	١٣	٣٩٫٤	١١	٣٣٫٣	٦	١٨٫٢	٢	٦٫١	٣٫١٥	٠٫٩٧	٥
١٣	ارتفاع معدل دوران العمل وتسريح العاملين.	١	٣٫٠	١٤	٤٢٫٤	٩	٢٧٫٣	٨	٢٤٫٢	١	٣٫٠	٣٫١٨	٠٫٩٥	٤
١٤	التعارض مع خطط التنمية وإضعافها.	١	٣٫١	١	٣٫١	١٠	٣١٫٣	١٨	٥٦٫٣	٢	٦٫٣	٢٫٤١	٠٫٨٠	١٣
١٥	عدم الاستفادة القصوى من استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة.	١	٣٫٠	٠	٠	٤	١٢٫١	٢١	٦٣٫٦	٧	٢١٫٢	٢٫٠٠	٠٫٧٩	١٧
١٦	استمرار الآثار السلبية في البيئة العامة (المياه الجوفية، والتربة، والهواء) نتيجة عدم شمولية شبكة الصرف الصحي جميع أرجاء المدينة وتشغيلها بكفاءة وفعالية.	١	٣٫٠	١	٣٫٠	٧	٢١٫٢	١٨	٥٤٫٥	٦	١٨٫٢	٢٫١٨	٠٫٨٨	١٤

١٧	استمرارية الآثار السلبية في الصحة العامة وانتشار الأمراض الوبائية نتيجة عدم شمولية شبكة الصرف الصحي وتشغيلها بكفاءة وفعالية.	٠	٠	٢	٦.١	٧	٢١.٢	١٨	٥٤.٥	٦	١٨.٢	٢.١٥	٠.٨٠	١٥
	المجموع											٢.٨٦	٠.٥٨	

يتبين من الجدول رقم (٤-١٩) ما يلي:

- يبين الجدول المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للآثار السلبية التي قد تؤديها خصخصة خدمات الصرف الصحي، إذ يظهر الجدول أن المتوسط الحسابي للآثار السلبية للخصخصة راوح بين (٤.٢٠- ٢.٠٠) والانحراف المعياري بين (١.٣٠- ٠.٧١).

- إن غالبية عينة الدراسة يميلون بشكل عام إلى عدم الموافقة على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي تؤدي إلى الآثار السلبية المذكورة في الجدول أعلاه، إذ بلغت قيمة المتوسط الحسابي الموزون الكلي لدرجة عدم الموافقة على عبارات هذا المحور (٢.٨٦) وبانحراف معياري قدره (٠.٥٨).

- كما يتضح أن البند (العبارة) رقم (٤) والخاصة بـ «ارتفاع أسعار خدمات الصرف الصحي» قد حصلت على الترتيب الأول من حيث درجة الموافقة بمتوسط حسابي بلغ (٤.٢٠) وانحراف معياري قدره (٠.٧١)، كما أن هناك نسبة (٩٠.٠٪) من أفراد العينة موافقون (أوافق بشدة، أوافق) على أن ارتفاع أسعار خدمات الصرف الصحي قد تكون من أهم السلبيات عند خصخصة خدمات الصرف الصحي. أما العبارة رقم (١٥) والخاصة بـ «عدم الاستفادة القصوى من استخدام مياه الصرف الصحي» فقد جاءت في المرتبة الأخيرة في هذا المجال، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة (٢.٠٠) بانحراف معياري بلغ (٠.٧٩).

- ويتضح من الجدول السابق أنه من الممكن ترتيب العبارات المندرجة تحت « إلى أي درجة توافق على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى الآثار السلبية التالية (وجهة نظر مقدمي الخدمة) ترتيباً تنازلياً بناء على قيمة المتوسط الحسابي كما يلي:

١- العبارة الرابعة (ارتفاع أسعار خدمات الصرف الصحى): تبين إجابات المبحوثين أن الموافقة منخفضة نوعاً ما على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوسط درجة الموافقة (٤,٢٠)، في حين تشير قيمة الانحراف المعياري (٠,٧١) إلى تشتت شبه مرتفع في الإجابات، فقد أفاد (٩٠,٠٪) من المبحوثين أنهم موافقون (أوافق تماماً، وأوافق) على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى ارتفاع أسعار خدمات الصرف الصحي، في حين أفاد (٣,٣٪) من المبحوثين بأنهم غير موافقين (غير موافق)، و(٠٪) أنهم (غير موافق إطلاقاً) على ذلك، وبلغت نسبة المحايدين (٦,٧٪)، وهذا يدل على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي لن تؤدي إلى زيادة أسعار خدمات الصرف الصحي.

٢- العبارة الأولى (تزايد الشعور بعدم الاستقرار الوظيفي للعاملين): تبين إجابات المبحوثين أن الموافقة غير مرتفعة على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوسط درجة الموافقة (٣,٤٢)، في حين تشير قيمة الانحراف المعياري (٠,٩٤) إلى تشتت شبه منخفض في الإجابات، فقد أفاد (٤٨,٥ ٪) أنهم موافقون (أوافق تماماً، وأوافق) على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى تزايد الشعور لدى العاملين بعدم الاستقرار الوظيفي، في حين أفاد (١٨,٢٪) من المبحوثين أنهم غير موافقين (لا أوافق)، و(٠٪) (غير موافق إطلاقاً) على ذلك، وبلغت نسبة المحايدين (٣٣,٣٪). وهذا يدل على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي لن تزيد من الشعور بعدم الاستقرار الوظيفي لدى العاملين في خدمات الصرف الصحي.

٣- العبارة الخامسة (زيادة القلق من سيطرة المستثمر المحلي أو الأجنبي على الاقتصاد الوطني): تبين إجابات المبحوثين أن الموافقة منخفضة على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوسط درجة الموافقة (٣,٣٣)، في حين تشير قيمة الانحراف المعياري (١,٠٢) إلى تشتت مرتفع في الإجابات، فقد أفاد (٥١,٥٪) من المبحوثين أنهم موافقون (أوافق تماماً، وأوافق) على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى زيادة القلق من سيطرة المستثمر المحلي والأجنبي على الاقتصاد الوطني، في حين أفاد (٢٤,٢٪) أنهم غير موافقين (غير موافق، وغير موافق إطلاقاً) على ذلك، وبلغت نسبة المحايدين (٢٤,٢٪)، وهذا يدل على أنه ليس هناك قلق من سيطرة المستثمر المحلي أو الأجنبي على الاقتصاد الوطني في حالة خصخصة خدمات الصرف الصحي.

٤- العبارة الثالثة عشرة (ارتفاع معدل دوران العمل وتسريح العاملين): تبين إجابات المبحوثين أن الموافقة منخفضة إلى حد ما على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوسط

درجة الموافقة (٣,١٨)، في حين تشير قيمة الانحراف المعياري (٠,٩٥) إلى تشتت مرتفع في الإجابات، فقد أفاد (٤٥,٤٪) من المبحوثين أنهم موافقون (أوافق تماماً، وأوافق) على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى ارتفاع معدل دوران العمل وتسريح العاملين في خدمات الصرف الصحي، في حين أفاد (٢٧,٢٪) من المبحوثين أنهم غير موافقين (غير موافق، وغير موافق إطلاقاً) على ذلك، في حين بلغت نسبة المحايدين (٢٧,٣٪)، وهذا يدل على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي لن تؤدي إلى ارتفاع معدل دوران العمل وتسريح العاملين في خدمات الصرف الصحي.

٥- العبارة الثانية عشرة (التناقض مع سياسة السعودة، انخفاض فرص التوظيف وتدريب العمالة السعودية وزيادة فرص توظيف العمالة الأجنبية): تبين إجابات المبحوثين أن الموافقة منخفضة على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوسط درجة الموافقة (٣,١٥)، في حين تشير قيمة الانحراف المعياري (٠,٩٧) إلى تشتت شبه مرتفع في الإجابات، فقد أفاد (٤٢,٤٪) من المبحوثين أنهم موافقون (أوافق تماماً، وأوافق) على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى التناقض مع سياسة السعودة «انخفاض فرص توظيف وتدريب العمالة السعودية، وزيادة فرص توظيف وتدريب العمالة الأجنبية»، في حين أفاد (٢٤,٣٪) أنهم غير موافقين (غير موافق، غير موافق إطلاقاً) على ذلك، وبلغت نسبة المحايدين (٣٣,٣٪)، وهذا يدل على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي لن تؤدي إلى التناقض مع سياسة السعودة.

٦- العبارة السادسة (زيادة احتكار القطاع الخاص الخدمات العامة وضعف سيطرة الدولة): تبين إجابات المبحوثين أن الموافقة منخفضة على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوسط درجة الموافقة (٣,١٢) في حين تشير قيمة الانحراف المعياري (١,٠٥) إلى تشتت شبه مرتفع في الإجابات، فقد أفاد (٣٩,٤٪) من المبحوثين أنهم موافقون (أوافق تماماً، وأوافق) على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى زيادة احتكار القطاع الخاص الخدمات العامة وضعف سيطرة الدولة، في حين أفاد (٣٣,٣٪) من المبحوثين أنهم غير موافقين (غير موافق، وغير موافق إطلاقاً) على ذلك، وبلغت نسبة المحايدين (٢٧,٣٪)، وهذا يدل على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي لن تؤدي إلى زيادة احتكار القطاع الخاص للخدمات العامة وضعف سيطرة الدولة.

٧- العبارة العاشرة (إهمال المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة): تبين إجابات

المبحوثين أن الموافقة منخفضة نوعاً ما على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوسط درجة الموافقة (٣,٠٦)، في حين تشير قيمة الانحراف المعياري (١,١٧) إلى تشتت مرتفع في الإجابات، فقد أفاد (٣٩,٤ ٪) من المبحوثين أنهم موافقون (أوافق تماماً، وأوافق) على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى إهمال المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة، في حين أفاد (٣٩,٤٪) من المبحوثين أنهم غير موافقين (غير موافق، وغير موافق إطلاقاً) على ذلك، وبلغت نسبة المحايدين (٢١,٢٪)، وهذا يدل على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي لن تهمل المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة.

٨- العبارة الثانية (فقدان بعض الامتيازات الأساسية للعاملين): تبين إجابات المبحوثين أن الموافقة منخفضة نوعاً ما على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوسط درجة الموافقة (٣,٠٠)، في حين تشير قيمة الانحراف المعياري (٠,٨٧) إلى تشتت شبه منخفض في الإجابات، فقد أفاد (٣٠,٣٪) من المبحوثين أنهم موافقون (أوافق تماماً، وأوافق) على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى فقدان بعض الامتيازات الأساسية للعاملين، في حين أفاد (٣٣,٣٪) من المبحوثين أنهم غير موافقين (غير موافق)، و(٠٪) منهم (غير موافق إطلاقاً) على ذلك، وبلغت نسبة المحايدين (٣٦,٤٪). وهذا يدل على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي لن تؤدي إلى فقدان العاملين بعض الامتيازات الأساسية التي يتمتعون بها قبل الخصخصة.

٩- العبارة التاسعة (عدم خدمة المناطق النائية وفي الأطراف): تبين إجابات المبحوثين أن الموافقة منخفضة نوعاً ما على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوسط درجة الموافقة (٢,٧٠)، في حين تشير قيمة الانحراف المعياري (١,٣١) إلى تشتت مرتفع في الإجابات، فقد أفاد (٣٦,٤ ٪) من المبحوثين أنهم موافقون (أوافق تماماً، وأوافق) على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى عدم خدمة المناطق النائية وفي أطراف المدينة، في حين أفاد (٤٨,٥ ٪) من المبحوثين أنهم غير موافقين (غير موافق، وغيرموافق إطلاقاً) على ذلك، وبلغت نسبة المحايدين (١٥,٢٪)، وهذا يدل على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي لن تؤدي إلى عدم توصيل الخدمة للمناطق النائية وفي أطراف المدينة.

١٠- العبارة الحادية عشرة (إهمال المناطق السكانية الفقيرة): تبين إجابات المبحوثين أن الموافقة منخفضة نوعاً ما على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوسط درجة الموافقة (٢,٩٤)، في حين تشير قيمة الانحراف المعياري (١,١٢) إلى تشتت مرتفع في

الإجابـات، فقد أفاد (٣٣,٢٪) من المبحوثين أنهم موافقون (أوافق تماماً، وأوافق) على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى إهمال المناطق السكانية الفقيـرة، في حين أفاد (٤٢,٥٪) بأنهم غير موافقـين (غير موافق، وغير موافق إطلاقـاً) على ذلك، في حين بلغت نسـبة المحايدين (٢٤,٢٪)، وهذا يدل على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي لن تؤدي إلى إهمال المناطق السكانية الفقيرة بعدم توصيل خدمات الصرف الصحي إليها.

١١- العبارة الثالثة (ارتفاع البطالة بين العاملين في خدمات الصرف الصحي): تبين إجابـات المبحوثين أن الموافقة منخفضة نوعـاً ما على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوسـط درجة الموافقة (٢,٧٩)، في حين تشير قيمة الانحراف المعياري (٠,٩٠) إلى تشـتت مرتفع في الإجابات، فقد أفاد (٢١,٢٪) من المبحوثين أنهم موافقون (أوافق تماماً، أوافق) علـى أن خصخصة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى ارتفاع البطالة بين العاملين في خدمات الصرف الصحي، في حين أفاد (٤٢,٤٪) بأنهـم غير موافقـين (غير موافق، وغير موافق إطلاقاً) على ذلك، وبلغت نسـبة المحايدين (٣٦,٤٪)، وهذا يـدل على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي لن تـؤدي إلى ارتفـاع البطالة بين العاملين في خدمـات الصرف الصحي عن طريق الاستغناء عن خدماتهم وإحالتهم إلى التقاعد المبكر.

١٢- العبارة السـابعة (انخفاض رواتب ومميزات العاملـين): تبين إجابات المبحوثين أن الموافقـة منخفضـة على هذه العبـارة، إذ بلغت قيمة متوسـط درجة الموافقة (٢,٦٧)، في حين تشير قيمة الانحراف المعياري (٠,٨٢) إلى تشتت شبه منخفض في الإجابـات، فقد أفاد (٥١,٥٪) مـن المبحوثين أنهم موافقـون (أوافق تماماً، وأوافق) على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى انخفاض رواتب ومميـزات العاملين فـي خدمات الصرف الصحي، في حـين أفاد (٤٨,٥ ٪) من المبحوثـين أنهم غير موافقين (غير موافق، وغير موافق إطلاقاً) على ذلك، وبلغت نسبة المحايدين (٣٣,٣٪)، وهذا يدل على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي لن تؤدي إلى خفض رواتب وامتيازات العاملين في خدمات الصرف الصحي.

١٣- العبـارة الرابعة عشـرة (التعارض مع خطط التنميـة وإضعافها): تبين إجابات المبحوثين أن الموافقة منخفضة بشكل كبير على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوسط درجة الموافقة (٢,٤١)، في حين تشير قيمة الانحراف المعياري (٠,٨٠) إلى تشتت بسيط في الإجابات، فقد أفاد (٦,٢٪) من المبحوثين أنهم موافقون (أوافق تماماً، وأوافـق) على أن خصخصة خدمـات الصرف الصحي قد تؤدي إلى التعارض مع

خطـط التنمية وإضعافها، في حين أفاد (٦٢,٦) أنهم غير موافقين (غير موافق، وغيـر موافق إطلاقاً) علـى ذلك، في حين بلغت نسـبة المحايدين (٣١,٣ ٪) من المبحوثـين، وهذا يدل على أن خصخصة خدمـات الصرف الصحي لن تؤدي إلى التعارض مع خطط التنمية وإضعافها.

١٤- العبارة السادسـة عشرة (استمرار الآثار السلبية في البيئة «تلوث المياه الجوفية، والتربة، والهواء» نتيجة عدم شـمولية شبكة الصرف الصحي جميع أرجاء المدينة وتشـغيلها بكفاءة وفعالية): تبـين إجابات المبحوثـين أن الموافقة منخفضة على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوسـط درجة الموافقة (٢,١٨)، في حين تشـير قيمة الانحراف المعياري (٠,٨٨) إلى تشتت شبه مرتفع في الإجابات، فقد أفاد (٦,٠٪) من المبحوثـين أنهم موافقون (أوافق تماماً، وأوافـق) على أن خصخصة خدمات الصـرف الصحي قد تؤدي إلى اسـتمرار الآثار السـلبية في البيئـة «تلوث المياه الجوفيـة، والتربة، والهـواء» نتيجة عدم كفاءة وفعالية شـبكة الصرف الصحي، في حـين أفاد (٧٢,٧٪) من المبحوثـين بأنهم غير موافقين (غيـر موافق، وغير موافـق إطلاقاً) على ذلك، وبلغت نسـبة المحايدين (٢١,٢ ٪)، وهذا يدل على أن خصخصـة خدمات الصرف الصحي لن تؤدي إلى اسـتمرار الآثار السـلبية في البيئة نظراً لتوسـع خدمات الصـرف الصحي لكل أنحاء المدينـة ومعالجة مياه الصرف الصحي بفاعلية.

١٥- العبارة السـابعة عشـرة (اسـتمرار الآثار السـلبية في الصحة العامة وانتشار الأمراض الوبائية نتيجة عدم شمولية شبكة الصرف الصحي جميع أرجاء المدينة وعدم تشـغيلها بكفاءة وفعاليـة): تبين إجابات المبحوثـين أن الموافقة منخفضة بشـكل كبير على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوسـط درجة الموافقة (٢,١٥)، في حين تشير قيمة الانحراف المعياري (٠,٨٠) إلى تشتت مرتفع في الإجابات، فقد أفـاد (٠٪) من المبحوثين أنهـم موافقون (أوافق تمامـاً) و(٦,١٪) من المبحوثين (أوافق) على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى استمرار الآثار السـلبية في الصحة العامة وانتشـار الأمراض الوبائية نتيجة عدم شمولية شبكة الصرف الصحي جميع أرجاء المدينة وعدم كفاءة وفعالية تشـغيل شبكة الصرف الصحـي، في حين أفاد (٧٢,٧٪) من المبحوثـين أنهم غير موافقين (غير موافق، وغير موافق إطلاقاً) على ذلك، وبلغت نسـبة المحايدين (٢١,٢٪)، وهذا يدل على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي لن تقود إلى اسـتمرار الآثار السـلبية في الصحة العامة وانتشار الأمراض الوبائية.

١٦- العبـارة الثامنـة (انخفاض مسـتوى خدمات الصرف الصحـي): تبين إجابات المبحوثين أن الموافقة منخفضة بشكل كبير على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوسط درجة الموافقة (٢,١٣)، في حين تشير قيمة الانحراف المعياري (٠,٨١) إلى تشتت منخفض نوعاً ما في الإجابات، فقد أفاد (٠٪) من المبحوثين أنهم موافقون (أوافق تمامـاً) و(٩,٧٪) منهـم موافقون (أوافق) على أن خصخصـة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى انخفاض مسـتوى خدمات الصرف الصحي، في حين أفاد (٨٠,٦٪) أنهـم غير موافقين (غير موافق، وغير موافق إطلاقاً) على ذلك، وبلغت نسبة المحايدين (٩,٧٪)، وهذا يدل على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي لن تقود إلى انخفاض مستوى خدمات الصرف الصحي المقدمة في مدينة الرياض.

١٧- العبارة الخامسـة عشرة (عدم الاسـتفادة القصوى من مياه الصرف الصحي): تبين إجابات المبحوثين أن الموافقة منخفضة بشكل كبير على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوسـط درجة الموافقة (٢,٠٠)، في حين تشـير قيمـة الانحراف المعياري (٠,٧٩) إلى تشـتت مرتفع في الإجابات، فقد أفاد (٣,٠٪) و(٠٪) من المبحوثين أنهم موافقون (أوافق تماماً، وأوافق) على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى عدم الاسـتفادة القصوى من مياه الصـرف الصحي، في حين أفاد (٨٤,٨٪) من المبحوثين أنهم غير موافقين (غير موافق، وغير موافق إطلاقاً) على ذلـك، وبلغت نسـبة المحايدين (١٢,١٪)، وهذا يدل علـى أن خصخصة خدمات الصرف الصحي لن تقود إلى عدم الاستفادة القصوى من مياه الصرف الصحي.

جدول رقم (٤-٢٠) يوضح الإجابة عن سؤال رقم (١) من أسئلة البحث، ما أفضل أساليب خصخصة خدمات الصرف الصحي في مدينة الرياض من وجهة نظر مقدمي خدمات الصرف الصحي؟

سـؤال رقم (١): إلى أي درجة توافق على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي يمكن أن تتم بكفاءة بأحد الأساليب التالية، (وجهة نظر مقدمي الخدمة)؟

جدول (٤-٢٠): اتجاهات عينة البحث (مقدمي خدمات الصرف الصحي) إزاء الأساليب الأكثر كفاءة وفاعلية لخصخصة خدمات الصرف الصحي

الرقم	العبارة	تكرار / النسبة	أوافق تماماً	أوافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقاً	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الأهمية
			٥	٤	٣	٢	١			
١	دعوة مستثمرين محليين وأجانب مؤهلين فنياً ومالياً وإدارياً لتقديم عروض استثمار وشراء مشاريع الصرف الصحي.	ت	٧	١٨	٥	٢	١	٣,٨٥	٠,٩٤	٤
		٪	٢١,٢	٥٤,٥	١٥,٢	٦,١	٣,٠			
٢	تشجيع القطاع الخاص الوطني والأجنبي لإقامة مشاريع صرف صحي على أساس البناء والتملك ونقل الملكية (BOT).	ت	١١	١١	٨	٢	١	٣,٨٨	١,٠٥	٣
		٪	٣٣,٣	٣٣,٣	٢٤,٢	٦,١	٣,٠			
٣	تشجيع القطاع الخاص الوطني والأجنبي لإقامة مشاريع صرف صحي على أساس البناء والتملك والتشغيل (BOO).	ت	٦	١١	١٣	٢	١	٣,٥٨	٠,٩٧	١٠
		٪	١٨,٢	٣٣,٣	٣٩,٤	٦,١	٣,٠			
٤	تشجيع القطاع الخاص الوطني والأجنبي لإقامة مشاريع صرف صحي على أساس البناء والتأجير والإعادة (BRT).	ت	٥	١٤	١١	٣	٠	٣,٦٤	٠,٨٦	٨
		٪	١٥,٢	٤٢,٤	٣٣,٣	٩,١	٠			
٥	تشجيع القطاع الخاص الوطني والأجنبي لإقامة مشاريع صرف صحي على أساس المشروعات المشتركة بين القطاع العام والخاص.	ت	٣	١٩	١٠	١	٠	٣,٧٣	٠,٦٧	٧
		٪	٩,١	٥٧,٦	٣٠,٣	٣,٠	٠			
٦	بيع مؤسسات الصرف الصحي في المزاد العلني.	ت	٠	٢	١٠	١٨	٣	٢,٣٣	٠,٧٤	١٤
		٪	٠	٦,١	٣٠,٣	٥٤,٥	٩,١			
٧	التعاقد مع القطاع الخاص لتقديم خدمات الصرف الصحي.	ت	٣	١٨	٦	٥	١	٣,٥٢	٠,٩٧	١١
		٪	٩,١	٥٤,٥	١٨,٢	١٥,٢	٣,٠			
٨	منح التأجير/ الامتياز للقطاع الخاص.	ت	٢	١١	١٣	٤	٠	٣,٣٧	٠,٨١	١٣
		٪	٦,٧	٣٣,٣	٤٣,٣	١٣,٣	٠			
٩	إعطاء الأفضلية والأولوية للمستثمر الوطني.	ت	٧	١٧	٦	٣	٠	٣,٨٥	٠,٨٧	٥
		٪	٢١,٢	٥١,٥	١٨,٢	٩,١	٠			
١٠	إعطاء الأولوية في تملك نسبة من الأسهم للعاملين في مؤسسات الصرف الصحي.	ت	٩	١٥	٦	١	١	٣,٩٤	٠,٩٥	٢
		٪	٢٨,١	٤٦,٩	١٨,٨	٣,١	٣,١			

١١	إدخال مستثمر إستراتيجي لديه الخبرة الفنية والتقنية والإدارية المتخصصة للمساعدة في نقلها للعاملين السعوديين.	ت	١٥	١٣	٤	١	٠	٤,٢٧	٠,٨٠	١
		٪	٤٥,٥	٣٩,٤	١٢,١	٣,٠	٠			
١٢	إعطاؤها لمستثمر أجنبي على أن تحتفظ الدولة بسهم خاص (ذهبي) لتتمكن من حماية المستفيدين والعاملين في خدمات الصرف الصحي.	ت	٧	١٣	٥	١	٠	٣,٦٠	١,٠٩	٩
		٪	٢٦,٩	٥٠	١٩,٢	٣,٨	٠			
١٣	الخصخصة الجزئية لخدمات الصرف الصحي.	ت	٤	١٤	٨	٧	٠	٣,٤٥	٠,٩٧	١٢
		٪	١٢,١	٤٢,٤	٢٤,٢	٢١,٢	٠			
١٤	إعادة هيكلة خدمات الصرف الصحي الحالية ثم خصخصتها حسب كل قطاع أو نشاط.	ت	٤	١٤	٨	٧	٠	٣,٧٩	٠,٨٢	٦
		٪	١٢,١	٤٢,٤	٢٤,٢	٢١,٢	٠			
	المجموع							٣,٦٢	٠,٤٢	

يتبين من الجدول رقم (٤-٢٠) ما يلي:

يبين الجدول المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لأكفأ طرق الخصخصة، إذ أظهر الجدول أن المتوسط الحسابي راوح بين (٤,٢٧-٢,٣٣) والانحراف المعياري بين (١,٠٩ - ٠,٦٧).

- إن غالبية عينة البحث يميلون بشكل عام إلى الموافقة على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي من الممكن أن تتم بكفاءة عن طريق إدخال مستثمر إستراتيجي لديه الخبرة الفنية والتقنية والإدارية المتخصصة للمساعدة في نقلها للعاملين السعوديين، إذ بلغت قيمة المتوسط الحسابي الموزون الكلي لدرجة الموافقة (٣,٦٢) بانحراف معياري قدره (٠,٤٢).
- كما يتضح أن العبارة رقم (١١) والخاص بـ (إدخال مستثمر إستراتيجي لديه الخبرة الفنية والتقنية والإدارية المتخصصة للمساعدة في نقلها للعاملين السعوديين) قد حصلت على الترتيب الأول من حيث درجة الموافقة بمتوسط حسابي قدره (٤,٢٧) وبانحراف معياري بلغ (٠,٨٠)، كما أن هناك نسبة (٦٦,٦٪) من أفراد الدراسة موافقون على هذه العبارة (أوافق تماماً، وأوافق). أما العبارة رقم (٦) والخاصة بـ «بيع مؤسسات الصرف الصحي في المزاد العلني» فقد جاءت بالمرتبة الأخيرة في هذا المجال، إذ بلغ متوسط درجة الموافقة (٢,٣٣) وبانحراف معياري قدره (٠,٧٤).
- ويتضح من الجدول السابق أنه من الممكن ترتيب العبارات المندرجة تحت (إلى أي درجة توافق على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي يمكن أن تتم بكفاءة بأحد

الطرق التالية (من وجهة نظر مقدمي الخدمة) ترتيباً تنازلياً بناء على قيمة المتوسط الحسابي.

١- العبارة الحادية عشرة (إدخال مستثمر أجنبي لديه الخبرة الفنية والتقنية والإدارية المتخصصة للمساعدة في نقلها إلى العاملين السعوديين): تبين إجابات المبحوثين موافقة مرتفعة على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوسط درجة الموافقة (٤,٢٧)، في حين تشير قيمة الانحراف المعياري (٠,٨٠) إلى تشتت منخفض في الإجابات، فقد أفاد (٨٤,٩٪) من المبحوثين أنهم موافقون (أوافق تماماً، وأوافق) على إدخال مستثمر أجنبي لديه الخبرة الفنية والتقنية والإدارية المتخصصة للمساعدة في نقلها للعاملين السعوديين، في حين أفاد فقط (٣,٠ ٪) أنهم غير موافقين (غير موافق) و(٠٪) (غير موافق إطلاقاً) على ذلك، وبلغت نسبة المحايدين (١٢,١٪)، وهذا يدل على الموافقة على إدخال مستثمر أجنبي لديه الخبرة الفنية والتقنية والإدارية المتخصصة لنقلها للعاملين السعوديين.

٢- العبارة العاشرة (إعطاء الأولوية في تملك نسبة من الأسهم للعاملين في مؤسسات الصرف الصحي): تبين إجابات المبحوثين موافقة مرتفعة على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوسط درجة الموافقة (٣,٨٤٨٥)، في حين تشير قيمة الانحراف المعياري (٠,٨٧٠٤) إلى تشتت منخفض في الإجابات، فقد أفاد (٧٢,٧ ٪) من المبحوثين أنهم موافقون (أوافق، تماماً، وأوافق) على إعطاء الأفضلية والأولوية للمستثمر الوطني، في حين أفاد (٩,١٠٪) فقط على أنهم غير موافقين (غير موافق، وغير موافق إطلاقاً) على ذلك، وبلغت نسبة المحايدين (١٨,٢٪)، وهذا يدل على الموافقة على إعطاء المستثمر الوطني الأفضلية والأولوية على غيره من المستثمرين.

٣- العبارة الثانية (تشجيع القطاع الخاص الوطني والأجنبي لإقامة مشاريع صرف صحي على أساس البناء والتملك ونقل الملكية): تبين إجابات المبحوثين الموافقة العالية على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوسط درجة الموافقة (٣,٨٨)، في حين تشير قيمة الانحراف المعياري (١,٠٥) إلى تشتت شبه مرتفع في الإجابات، فقد أفاد (٦٦,٦٪) من المبحوثين أنهم موافقون (أوافق تماماً، وأوافق) على أن تشجيع القطاع الخاص الوطني والأجنبي لإقامة مشاريع صرف صحي على أساس البناء والتملك ونقل الملكية (BOOT)، في حين أفاد (٩,١٪) فقط من المبحوثين أنهم غير موافقين (غير موافق، وغير موافق إطلاقاً) على ذلك، وبلغت نسبة المحايدين (٢٤,٢٪). وهذا يدل على أن هذا الأسلوب لخصخصة خدمات الصرف الصحي مناسب.

المبحوثين أن الموافقة منخفضة بشكل كبير على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوسط درجة الموافقة (٢,١٣)، في حين تشير قيمة الانحراف المعياري (٠,٨١) إلى تشتت منخفض نوعاً ما في الإجابات، فقد أفاد (٠٪) من المبحوثين أنهم موافقون (أوافق

٤- العبارة الأولى (دعوة مستثمرين محليين وأجانب مؤهلين فنياً ومالياً وإدارياً لتقديم عروض استثمار وشراء مشاريع الصرف الصحي): تبين إجابات المبحوثين بالموافقة العالية على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوسط درجة الموافقة (٣,٨٥)، في حين تشير قيمة الانحراف المعياري (٠,٩٤) إلى تشتت شبه بسيط في الإجابات، فقد أفاد غالبية المبحوثين (٥٥,٧ ٪) أنهم موافقون (أوافق تماماً، وأوافق) على أن دعوة مستثمرين محليين وأجانب مؤهلين فنياً ومالياً وإدارياً لتقديم عروض استثمار وشراء مشاريع الصرف الصحي أسلوب وطريقة مناسبة لخصخصة خدمات الصرف الصحي، في حين أفاد (٩,١ ٪) أنهم غير موافقين (غير موافق، وغير موافق إطلاقاً) على ذلك، وبلغت نسبة المحايدين (١٥,٢ ٪)، وهذا يدل على أن هذا الأسلوب مناسب لخصخصة خدمات الصرف الصحي.

٥- العبارة التاسعة (إعطاء الأفضلية والأولوية للمستثمر الوطني): تبين إجابات المبحوثين موافقة مرتفعة على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوسط درجة الموافقة (٣,٨٥)، في حين تشير قيمة الانحراف المعياري (٠,٨٧) إلى تشتت منخفض في الإجابات، فقد أفاد (٧٢,٧ ٪) من المبحوثين أنهم موافقون (أوافق تماماً، وأوافق) على إعطاء الأفضلية والأولوية للمستثمر الوطني، في حين أفاد (٠٩,١ ٪) فقط أنهم (غير موافق) و(٠٪) (غير موافق إطلاقاً) على ذلك، وبلغت نسبة المحايدين (١٨,٢ ٪)، وهذا يدل على الموافقة على إعطاء المستثمر الوطني الأفضلية والأولوية على غيره من المستثمرين.

٦- العبارة الرابعة عشرة (إعادة هيكلة خدمات الصرف الصحي الحالية ثم خصخصتها حسب كل قطاع أو نشاط): تبين إجابات المبحوثين موافقة شبه مرتفعة على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوسط درجة الموافقة (٣,٧٩)، في حين تشير قيمة الانحراف المعياري (٠,٨٢) إلى تشتت منخفض في الإجابات، فقد أفاد (٥٤,٥ ٪) من المبحوثين أنهم موافقون (أوافق تماماً، وأوافق) على إعطاء الأفضلية والأولوية للمستثمر الوطني، في حين أفاد فقط (٠٢١,٢ ٪) أنهم غير موافقون (غير موافق) و(٠٪) (غير موافق إطلاقاً) على ذلك، وبلغت نسبة المحايدين (٢٤,٢ ٪)، وهذا يدل على الموافقة على إعادة هيكلة خدمات الصرف الصحي الحالية ثم خصخصتها حسب كل قطاع أو نشاط.

٧- العبارة الخامسة (تشجيع القطاع الخاص الوطني والأجنبي لإقامة مشاريع صرف صحي على أساس المشروعات المشتركة بين القطاعين العام والخاص): تبين

إجابات المبحوثين الموافقة العالية على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوسط درجة الموافقة (٣,٧٣)، في حين تشير قيمة الانحراف المعياري (٠,٦٧) إلى تشتت منخفض في الإجابات. فقد أفاد غالبية المبحوثين (٦٥,٧٪) أنهم موافقون (أوافق تماماً، وأوافق) على تشجيع القطاع الخاص الوطني والأجنبي لإقامة مشاريع صرف صحي على أساس المشروعات المشتركة بين القطاعين العام والخاص، في حين أفاد (٣,٠٪) أنهم غير موافقين (غير موافق) و(٠٪) (غير موافق إطلاقاً) على ذلك، وبلغت نسبة المحايدين (٣٠,٣٪)، وهذا يدل على أن أسلوب المشاركة بين القطاعين العام والخاص الوطني والأجنبي أسلوب مناسب للخصخصة.

٨- العبارة الرابعة (تشجيع القطاع الخاص الوطني والأجنبي لإقامة مشاريع صرف صحي على أساس البناء والتأجير والإعادة (BRT): تبين إجابات المبحوثين الموافقة العالية على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوسط درجة الموافقة (٣,٦٤)، في حين تشير قيمة الانحراف المعياري (٠,٨٦) إلى تشتت بسيط في الإجابات، فقد أفاد غالبية المبحوثين (٥٧,٦٪) أنهم موافقون (أوافق تماماً، وأوافق) على تشجيع القطاع الخاص الوطني والأجنبي لإقامة مشاريع صرف صحي على أساس البناء والتأجير والإعادة (BRT)، في حين أفاد (٩,١) أنهم غير موافقين (غير موافق) و(٠٪) (غير موافق إطلاقاً) على ذلك، وبلغت نسبة المحايدين (٣٣,٣٪). وهذا يدل على أن هذا الأسلوب مناسب لخصخصة خدمات الصرف الصحي.

٩- العبارة الثانية عشرة (إعطاؤها مستثمر على أن تحتفظ الدولة بسهم خاص (ذهبى) لتتمكن من حماية المستفيدين والعاملين في خدمات الصرف الصحى): تبين إجابات المبحوثين موافقة مرتفعة على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوسط درجة الموافقة (٣,٦٠)، في حين تشير قيمة الانحراف المعياري (١,٠٩) إلى تشتت مرتفع في الإجابات، فقد أفاد (٧٦,٩٪) من المبحوثين أنهم موافقون (أوافق تماماً، وأوافق) على إعطائها مستثمر على أن تحتفظ الدولة بسهم خاص (ذهبي) لتتمكن من حماية المستفيدين والعاملين في خدمات الصرف الصحي، في حين أفاد (٣,٨٪) أنهم غير موافقين (غير موافق) و(٠٪) (غير موافق إطلاقاً) على ذلك، وبلغت نسبة المحايدين (١٩,٢٪)، وهذا يدل على الموافقة على إعطاء المستثمر الوطني الأفضلية والأولوية على غيره من المستثمرين.

١٠- العبارة الثالثة (تشجيع القطاع الخاص والأجنبي لإقامة مشاريع الصرف الصحي على أساس البناء والتملك والتشغيل (BOO)): تبين إجابات المبحوثين الموافقة

العالية على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوسط درجة الموافقة (٣,٥٨)، في حين تشير قيمة الانحراف المعياري (٠,٩٧) إلى تشتت بسيط في الإجابات، فقد أفاد غالبية المبحوثين (٥١,٥٪) أنهم موافقون (أوافق تماماً، أوافق) على تشجيع القطاع الخاص الوطني والأجنبي لإقامة مشاريع صرف صحي على أساس البناء والتملك والتشغيل (BOO)، في حين أفاد (٩,١٪) أنهم غير موافقين (غير موافق، وغير موافق إطلاقاً) على ذلك، وبلغت نسبة المحايدين (٣٩,٤٪)، وهذا يدل على أن هذا الأسلوب مناسب لخصخصة خدمات الصرف الصحي.

١١- العبارة السابعة (التعاقد مع القطاع الخاص لتقديم خدمات الصرف الصحي): تبين إجابات المبحوثين الموافقة العالية على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوسط درجة الموافقة (٣,٥٢)، في حين تشير قيمة الانحراف المعياري (٠,٩٧) إلى تشتت شبة مرتفع في الإجابات، فقد أفاد (٦٣,٦٪) أنهم موافقون (أوافق تماماً، وأوافق) على التعاقد مع القطاع الخاص لتقديم خدمات الصرف الصحي، في حين أفاد (١٨,٢٪) فقط أنهم غير موافقين (غير موافق، وغير موافق إطلاقاً) على ذلك، وبلغت نسبة المحايدين (١٨,٢٪)، وهذا يدل على موافقة المبحوثين على أن يقوم القطاع الخاص بتقديم وإدارة خدمات الصرف الصحي.

١٢- العبارة الثالثة عشرة (الخصخصة الجزئية لخدمات الصرف الصحى): تبين إجابات المبحوثين موافقة شبه مرتفعة على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوسط درجة الموافقة (٣,٤٥)، في حين تشير قيمة الانحراف المعياري (٠,٩٧) إلى تشتت منخفض في الإجابات، فقد أفاد (٥٤,٥٪) من المبحوثين أنهم موافقون (أوافق تماماً، وأوافق) على الخصخصة الجزئية لخدمات الصرف الصحي، في حين أفاد فقط (٢١,٢٪) أنهم غير موافقين (غير موافق) و(٠٪) (غير موافق إطلاقاً) على ذلك، وبلغت نسبة المحايدين (٢٤,٤٪)، وهذا يدل على الموافقة على إعطاء المستثمر الوطني الأفضلية والأولوية على غيره من المستثمرين.

١٣- العبارة الثامنة (منح التأجير/ الامتياز للقطاع الخاص): تبين إجابات المبحوثين موافقة شبه منخفضة على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوسط درجة الموافقة (٣,٣٧)، في حين تشير قيمة الانحراف المعياري (٠,٨١) إلى تشتت منخفض في الإجابات، فقد أفاد (٤٠٪) من المبحوثين أنهم موافقون (أوافق تماماً، وأوافق) على منح التأجير / الامتياز للقطاع الخاص، في حين أفاد (١٣,٣٪) منهم أنهم غير موافقين (غير موافق) و(٠٪) (غير موافق إطلاقاً) على ذلك، وبلغت نسبة

المحايديـــن (٤٣,٣٪)، وهذا يدل على موافقة جيدة على منـــح التأجير/ الامتياز للقطاع الخاص.

١٤- العبارة السادســة (بيع مؤسســات الصــرف الصحي في المــزاد العلني): تبين إجابــات المبحوثين الموافقــة المنخفضة على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوســط درجة الموافقة (٢,٣٣)، في حين تشير قيمة الانحراف المعياري (٠,٧٤) إلى تشتت بسـيط في الإجابات، فقد أفاد (٠٪) من المبحوثــين أنهم موافقون (أوافق تماماً) و(٦,١٪) (أوافق)، على بيــع خدمات الصرف الصحي في المزاد العلني، في حين أفــاد (٦٣,٦٪) أنهم غير موافقين (غير موافــق، وغير موافق إطلاقاً) على ذلك، وبلغت نســبة المحايدين (٣٠,٣٪)، وهذا يدل على أن أسلوب بيع خدمات الصرف الصحي بالمزاد العلني أسلوب غير مناسب للخصخصة.

جــدول رقــم (٤-٢١) يوضح الإجابة عن ســؤال رقم (٤) من أســئلة البحث، ما الصعوبــات المتوقعة أن تواجه تنفيذ عملية خصخصــة خدمات الصرف الصحي في مدينة الرياض من وجهة نظر مقدمي خدمات الصرف الصحي؟

ســؤال رقم (٤): إلى أي درجة توافق على أن الصعوبات التالية تعوق خصخصة خدمات الصرف الصحي؟

جدول رقم (٤-٢١): اتجاهات عينة البحث (مقدمي خدمات الصرف الصحي) إزاء الصعوبات التي تعوق خصخصة خدمات الصرف الصحي

الرقم	العبارة	تكرار / النسبة	أوافق تماماً	أوافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقاً	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الأهمية
			٥	٤	٣	٢	١			
١	خضــوع موظفي خدمــات الصرف الصحي لنظام الخدمة المدنية.	ت	٧	٩	٤	١٣	٠	٣,٣٠	١,٢١	١١
		٪	٢١,٢	٢٧,٣	١٢,١	٣٩,٤	٠			
٢	التعلــق بأســاليب الإدارة القديمــة (المركزية، والبيروقراطية).	ت	١٥	٨	٣	٧	٠	٣,٩٤	١,٢٠	٤
		٪	٤٥,٥	٢٤,٢	٩,١	٢١,٢	٠			
٣	قلة وجود معلومــات ملائمة وكاملة عــن برنامــج خصخصــة خدمات الصرف الصحي.	ت	١٢	١٢	٧	٢	٠	٤,٠٣	٠,٩٢	٢
		٪	٣٦,٤	٣٦,٤	٢١,٢	٦,١	٠			

٤	ضعف إدراك أغلبية المستفيدين معنى وماهية وأهداف خصخصة خدمات الصرف الصحي.	ت	٩	١٦	٥	٢	٠	٤,٠٠	٠,٨٤	٣
		٪	٢٨,١	٥٠,٠	١٥,٦	٦,٣	٠			
٥	نقص الدراسات والمعلومات الكاملة عن برنامج خصخصة خدمات الصرف الصحي لمتخذي القرار وراسمي السياسة العامة والجهات التشريعية.	ت	١١	١٦	٤	٢	٠	٤,٠٩	٠,٨٤	١
		٪	٣٣,٣	٤٨,٥	١٢,١	٦,١	٠			
٦	عدم مرونة الأنظمة والقوانين واللوائح الحكومية ذات العلاقة وتغييرها بشكل مستمر.	ت	٩	٩	١٢	٢	١	٣,٧٠	١,٠٥	٧
		٪	٢٧,٣	٢٧,٣	٣٦,٤	٦,١	٣,٠			
٧	عدم وضوح أولويات الجهات الحكومية ذات العلاقة وتغييرها بشكل مستمر.	ت	٧	١٣	١٢	١	٠	٣,٧٩	٠,٨٢	٦
		٪	٢١,٢	٣٩,٤	٣٦,٤	٣,٠	٠			
٨	ارتفاع تكلفة إعادة هيكلة خدمات الصرف الصحي الحالية.	ت	٢	١٣	١٠	٦	٢	٣,٢١	١,٠٢	١٢
		٪	٦,١	٣٩,٤	٣٠,٣	١٨,٢	٦,١			
٩	نقص الخبرات الفنية والمالية والاقتصادية الوطنية لإعداد الدراسات المطلوبة في مجال الخصخصة.	ت	٥	١٣	٩	٤	٢	٣,٤٥	١,٠٩	٩
		٪	١٥,٢	٣٩,٤	٢٧,٣	١٢,١	٦,١			
١٠	تحديد الأسعار على أسس سياسية واجتماعية وليس اقتصادية.	ت	٧	١٦	٧	٣	٠	٣,٨٢	٠,٨٨	٥
		٪	٢١,٢	٤٨,٥	٢١,٢	٩,١	٠			
١١	تدني كفاءة وفعالية إدارة وتشغيل خدمات الصرف الصحي الحالية.	ت	٠	٥	١٠	١٦	٢	٢,٥٥	٠,٨٣	١٥
		٪	٠	١٥,٢	٣٠,٣	٤٨,٥	٦,١			
١٢	محدودية الاستقلال المالي والإداري لمؤسسات خدمات الصرف الصحي	ت	٦	١٣	٨	٥	١	٣,٥٤	١,٠٦	٨
		٪	١٨,٢	٣٩,٤	٢٤,٢	١٥,٢	٣,٠			
١٣	تدني إنتاجية خدمات الصرف الصحي الحالية.	ت	١	١٢	١٠	١٠	٠	٣,١٢	٠,٨٩	١٤
		٪	٣,٠	٣٦,٤	٣٠,٣	٣٠,٣	٠			
١٤	صعوبة تقييم أصول وممتلكات خدمات الصرف الصحي الحالية.	ت	٥	٥	١٣	١٠	٠	٣,١٥	١,٠٣	١٣
		٪	١٥,٢	١٥,٢	٣٩,٤	٣٠,٣	٠			
١٥	ضخامة حجم شبكة خدمات الصرف الصحي المطلوبة.	ت	٥	١٤	٤	٩	١	٣,٣٩	١,١٤	١٠
		٪	١٥,٢	٤٢,٤	١٢,١	٢٧,٣	٣,٠			
	المجموع							٣,٥٤	٠,٤٨	

يتبين من الجدول رقم (٤-٢١) ما يلي:

- يبين الجدول المتوسط الحسابي والانحراف المعياري (إلى أي درجة توافق على أن الصعوبات التالية تعوق خصخصة خدمات الصرف الصحى)، حيث أظهر الجدول أن المتوسط الحسابي راوح بين (٤,٠٩- ٢,٥٥) وانحراف معياري بين (١,٢١ - ٠,٨٩).

- يميل غالبية عينة البحث إلى أن هناك عدداً من الصعوبات تعوق خصخصة خدمات الصرف الصحي، إذ بلغت قيمة المتوسط الحسابي الموزون الكلي لدرجة الموافقة على عبارات هذا المحور (٣,٥٤) وبانحراف معياري قدره (٠,٤٨).

- كما يتضح أن العبارة رقم (٥) والخاصة بـ (نقص الدراسات والمعلومات الكاملة عن برنامج خصخصة خدمات الصرف الصحي لمتخذي القرار وراسمي السياسة العامة والجهات التشريعية) قد حصلت على الترتيب الأول بدرجة موافقة بمتوسط حسابي (٤,٠٩) وانحراف معياري بلغ (٠,٨٤)، كما أن هناك نسبة (٨١,٨٪) من أفراد الدراسة موافقون على هذه العبارة (موافق بشدة، موافق). أما العبارة رقم (١١) والخاصة بـ «تدني كفاءة وفاعلية خدمات الصرف الصحي الحالية» فقد جاءت بالمرتبة الأخيرة في هذا المجال، إذ بلغ متوسط درجة الموافقة (٢,٥٥) وانحراف معياري قدره (٠,٨٣).

- ويتضح من الجدول السابق أنه من الممكن ترتيب العبارات المندرجة تحت (إلى أي درجة توافق على أن الصعوبات التالية تعوق خصخصة خدمات الصرف الصحي (من وجهة نظر مقدمي الخدمة) ترتيباً تنازلياً بناء على قيمة المتوسط الحسابي كما يلي:

١- العبارة الخامسة (نقص الدراسات والمعلومات الكاملة عن برنامج خصخصة خدمات الصرف الصحي لمتخذي القرار وراسمي السياسة العامة والجهات التشريعية): تبين إجابات المبحوثين موافقة شبه عالية على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوسط درجة الموافقة (٤,٠٩)، في حين تشير قيمة الانحراف المعياري (٠,٨٤) إلى تشتت منخفض في الإجابات، فقد أفاد غالبية المبحوثين (٨١,٨٪) أنهم موافقون (أوافق تماماً، وأوافق) على أن نقص الدراسات والمعلومات الكاملة عن برنامج خصخصة خدمات الصرف الصحي لمتخذي القرار وراسمي السياسة العامة والجهات التشريعية يعوق عملية خصخصتها، في حين أفاد (٦,١٪) أنهم

غير موافقين (غير موافق) و(٠٪) (غير موافق إطلاقاً) على ذلك، وبلغت نسبة المحايدين (٢١,١٪)، وهذا يدل على أن نقص الدراسات والمعلومات الكاملة عن برنامج خصخصة خدمات الصرف الصحي لمتخذي القرار وراسمي السياسة العامة والجهات التشريعية يعتبر عاملاً مُعوّقاً لخصخصتها.

٢- العبارة الثالثة (قلة وجود معلومات ملائمة وكاملة عن برنامج خصخصة خدمات الصرف الصحي): تبين إجابات المبحوثين موافقة شبه عالية على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوسط درجة الموافقة (٤,٠٣)، في حين تشير قيمة الانحراف المعياري (٠,٩٢) إلى تشتت شبه مرتفع في الإجابات، فقد أفاد غالبية المبحوثين (٧٢,٨٪) أنهم موافقون (أوافق تماماً، وأوافق) على قلة وجود معلومات ملائمة وكاملة عن برنامج خصخصة خدمات الصرف الصحي قد يعوق خصخصتها، في حين أفاد (٦,١٪) أنهم غير موافقين (غير موافق) و(٠٪) (غير موافق إطلاقاً) على ذلك، وبلغت نسبة المحايدين (٢١,٢٪)، وهذا يدل على أن قلة وجود معلومات ملائمة وكاملة عن برنامج خصخصة خدمات الصرف الصحي يُعد عاملاً مُعوّقاً لخصخصتها.

٣- العبارة الرابعة (ضعف إدراك أغلبية المستفيدين معنى وماهية وأهداف خصخصة خدمات الصرف الصحى): تبين إجابات المبحوثين موافقة شبه عالية على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوسط درجة الموافقة (٤,٠٠)، في حين تشير قيمة الانحراف المعياري (٠,٨٤) إلى تشتت شبه منخفض في الإجابات، فقد أفاد غالبية المبحوثين (٧٨,١٪) أنهم موافقون (أوافق تماماً، وأوافق) على أن خضوع موظفي الصرف الصحي لنظام الخدمة المدنية يعوق عملية خصخصتها، في حين أفاد (٦,٣٪) أنهم غير موافقين (غير موافق) و(٠٪) (غير موافق إطلاقاً) على ذلك، وبلغت نسبة المحايدين (١٥,٦٪)، وهذا يدل على أن ضعف إدراك أغلبية المستفيدين معنى وماهية وأهداف خصخصة خدمات الصرف الصحي يُعد عاملاً مُعوّقاً لخصخصتها.

٤- العبارة الثانية (التعلق بأساليب الإدارة القديمة (المركزية والبيروقراطية): تبين إجابات المبحوثين موافقة شبه عالية على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوسط درجة الموافقة (٣,٩٤)، في حين تشير قيمة الانحراف المعياري (١,٢٠) إلى تشتت شبه مرتفع في الإجابات، فقد أفاد غالبية المبحوثين (٦٩,٧٪) أنهم موافقون (أوافق تماماً، وأوافق) على أن التعلق بأساليب الإدارة القديمة (المركزية والبيروقراطية) قد يعوق عملية خصخصتها، في حين أفاد (٢١,٢٪) أنهم غير موافقين (غير

موافـق) و(٠٪) (غير موافق إطلاقاً) على ذلك، وبلغت نسـبة المحايدين (٩,١٪)، وهـذا يدل على أن التعلق بأسـاليب الإدارة القديمة (المركزية والبيروقراطية يُعد عائقاً لعملية خصخصة خدمات الصرف الصحي).

٥- العبارة العاشرة (تحديد الأسعار على أسس سياسية واجتماعية وليس اقتصادية): تبـين إجابات المبحوثين موافقـة عالية على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوسـط درجة الموافقة (٣,٨٢)، في حين تشير قيمة الانحراف المعياري (٠,٨٨) إلى تشتت شـبه مرتفع في الإجابات، فقـد أفاد غالبية المبحوثـين (٦٩,٧٪) أنهم موافقون (أوافق، أوافق تماماً) على أن تحديد الأسعار على أسس سياسية واجتماعية وليس اقتصادية يعوق عملية خصخصتها، في حين أفاد (٩,١٪) أنهم غير موافقين (غير موافـق، غير موافق إطلاقاً) على ذلك، وبلغت نسـبة المحايدين (٢١,٢٪)، وهذا يدل على أن تحديد الأسعار على أسس سياسية واجتماعية وليست اقتصادية يُعد عاملاً مُعوّقاً لخصخصتها.

٦- العبارة السـابعة (عدم وضوح أولويات الجهات الحكوميـة ذات العلاقة وتغييرها بشـكل مسـتمر): تبين إجابات المبحوثين موافقة شبه عالية على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوسط درجة الموافقة (٣,٧٩)، في حين تشير قيمة الانحراف المعياري (٠,٨٢) إلى تشتت شبه مرتفع في الإجابات، فقد أفاد غالبية المبحوثين (٦٠,٦٪) أنهـم موافقون (أوافق تماماً، وأوافق) على عدم وضوح أولويات الجهات الحكومية ذات العلاقة وتغييرها بشـكل مسـتمر يعوق عملية خصخصتهـا، في حين أفاد (٣,٠٪) أنهم غير موافقين (غيـر موافق) و(٠٪) (غير موافق إطلاقاً) على ذلك، وبلغت نسبة المحايدين (٣٦,٤٪)، وهذا يدل على أن عدم وضوح أولويات الجهات الحكومية ذات العلاقة وتغييرها بشكل مستمر يُعد عاملاً مُعوّقاً لخصخصتها.

٧- العبارة السادسـة (عدم مرونة الأنظمة والقوانين واللوائح الحكومية ذات العلاقة وتغييرها بشـكل مسـتمر): تبين إجابات المبحوثين موافقة شـبه عالية على هذه العبـارة، إذ بلغت قيمة متوسـط درجـة الموافقة (٣,٧٠)، في حين تشـير قيمة الانحراف المعياري (١,٠٥) إلى تشتت شبه مرتفع في الإجابات، فقد أفاد غالبية المبحوثـين (٥٤,٦٪) أنهم موافقـون (أوافق تماماً، وأوافق) علـى أن عدم مرونة الأنظمة والقوانين واللوائح الحكومية ذات العلاقة وتغييرها بشـكل مستمر يعوق عمليـة خصخصتها، في حين أفاد (٩,١٪) أنهم غير موافقين (غير موافق، وغير موافق إطلاقاً) على ذلك، وبلغت نسـبة المحايديـن (٣٦,٤٪)، وهذا يدل على أن

عدم مرونـــة الأنظمة والقوانين واللوائح الحكومية ذات العلاقة وتغييرها بشـــكل مستمر يُعد عاملاً مُعوّقاً لخصخصتها.

٨- العبارة الثانية عشـــرة (محدودية الاســـتقلال المالي والإداري لمؤسســـات الصرف الصحـــي): تبين إجابات المبحوثين موافقة شـــبه عالية على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوســـط درجة الموافقة (٣,٥٥)، في حين تشـــير قيمـــة الانحراف المعياري (١,٠٦) إلى تشتت شبه مرتفع في الإجابات، فقد أفاد غالبية المبحوثين (٥٧,٦٪) أنهم موافقون (أوافق تماماً، وأوافق) على أن محدودية الاســـتقلال المالي والإداري لمؤسسات الصرف الصحي يعوق عملية خصخصتها، في حين أفاد (١٨,٢٪) أنهم غير موافقين (غير موافق، وغير موافق إطلاقاً) على ذلك، وبلغت نسبة المحايدين (٢٤,٢٪)، وهـــذا يـــدل على أن محدودية الاســـتقلال المالي والإداري لمؤسســـات الصرف الصحي يُعد عاملاً مُعوّقاً لخصخصتها.

٩- العبـــارة التاســـعة (نقص الخبرات الفنيـــة والمالية والاقتصاديـــة الوطنية لإعداد الدراســـات المطلوبة في مجال الخصخصة): تبين إجابات المبحوثين موافقة شبه عاليـــة على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوســـط درجة الموافقة (٣,٤٥)، في حين تشـــير قيمة الانحراف المعياري (١,٠٩) إلى تشتت شبه مرتفع في الإجابات، فقد أفاد غالبية المبحوثين (٥٤,٦٪) أنهم موافقون (أوافق تماماً، وأوافق) على أن نقص الخبرات الفنية والمالية والاقتصادية الوطنية لإعداد الدراسات المطلوبة في مجال الخصخصـــة يعوق عملية خصخصتها، في حين أفاد (١٨,٢٪) أنهم غير موافقين (غيـــر موافق، وغير موافق إطلاقاً) على ذلك، وبلغت نســـبة المحايدين (٢٧,٣٪)، وهـــذا يدل على أن نقص الخبـــرات الفنية والمالية والاقتصاديـــة الوطنية لإعداد الدراسات المطلوبة في مجال الخصخصة يعتبر عاملاً مُعوّقاً لخصخصتها.

١٠- العبارة الخامســـة عشرة (ضخامة حجم شبكة الصرف الصحي المطلوبة): تبين إجابات المبحوثين موافقة شبه عالية على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوسط درجة الموافقة (٣,٣٩)، في حين تشير قيمة الانحراف المعياري (١,١٤) إلى تشتت شبه مرتفـــع في الإجابات. فقد أفاد غالبية المبحوثين (٥٧,٦٪) أنهم موافقون (أوافق تماماً، وأوافق) على أن ضخامة حجم شبكة الصرف الصحي المطلوبة يعوق عملية خصصتها، فـــي حين أفاد (٣٠,٣٪) أنهم غير موافقين (غير موافق، وغير موافق إطلاقاً) على ذلك، وبلغت نســـبة المحايدين (١٢,١٪)، وهذا يدل على أن ضخامة حجم شبكة الصرف الصحي المطلوبة يُعد عاملاً مُعوّقاً لخصخصتها.

١١-العبـارة الأولى (خضوع موظفي الصرف الصحي لنظـام الخدمة المدنية): تبين إجابـات المبحوثين موافقة شـبه عالية على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوسـط درجة الموافقة (٣,٣٠)، في حين تشير قيمة الانحراف المعياري (١,٢١) إلى تشتت شـبه مرتفع في الإجابات، فقـد أفاد غالبية المبحوثـين (٤٨,٥٪) أنهم موافقون (أوافـق تماماً، وأوافق) على أن خضوع موظفـي الصرف الصحي لنظام الخدمة المدنيـة يعوق عملية خصخصتها، في حين أفاد (٣٩,٤٪) أنهم غير موافقين (غير موافق)، و(٠٪) غير موافق إطلاقاً) على ذلك، وبلغت نسـبة المحايدين (١٢,١٪)، وهـذا يدل على أن خضوع موظفي الصـرف الصحي لنظام الخدمة المدنية يعتبر نوعاً ما عاملاً مُعوّقاً لخصخصتها.

١٢- العبـارة الثامنة (ارتفاع تكلفة إعادة هيكلة خدمـات الصرف الصحي الحالية): تبين إجابات المبحوثين موافقة شبه عالية على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوسط درجة الموافقة (٣,٢١)، في حين تشير قيمة الانحراف المعياري (١,٠٢) إلى تشتت شـبه مرتفع في الإجابات، فقـد أفاد غالبية المبحوثـين (٤٥,٥٪) أنهم موافقون (أوافق تماماً، وأوافق) على أن ارتفاع تكلفة إعادة هيكلة خدمات الصرف الصحي الحالية يعوق عملية خصخصتها، في حين أفاد (٢٤,٣٪) أنهم غير موافقين (غير موافق، وغير موافق إطلاقاً) على ذلك، وبلغت نسـبة المحايدين (٣٠,٣٪). وهذا يدل علـى أن ارتفاع تكلفة إعادة هيكلة خدمات الصـرف الصحي الحالية يعتبر عاملاً مُعوّقاً لخصخصتها.

١٣- العبارة الرابعة عشـرة (صعوبة تقييم أصول وممتلكات خدمات الصرف الصحي الحالية)، تبين إجابات المبحوثين موافقة شبه منخفضة على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوسـط درجة الموافقة (٣,١٥)، في حين تشـير قيمـة الانحراف المعياري (١,٠٣) إلى تشتت شبه مرتفع في الإجابات، فقد أفاد غالبية المبحوثين (٣٠,٤٪) أنهـم موافقون (أوافق تمامـاً، وأوافق) على أن صعوبة تقييـم أصول وممتلكات خدمات الصرف الصحي الحالية يعوق عملية خصخصتها، في حين أفاد (٣٠,٣٪) أنهم (غير موافق) و(٠٪) (غير موافق إطلاقاً) على ذلك، وبلغت نسـبة المحايدين (٣٩,٤٪). وهـذا يدل على أن صعوبة تقييـم أصول وممتلكات خدمات الصرف الصحي الحالية يعتبر نوعاً ما عاملاً مُعوّقاً لخصخصتها.

١٤- العبارة الثالثة عشـرة (تدني إنتاجية خدمات الصـرف الصحي الحالية): تبين إجابـات المبحوثين موافقة شـبه عالية على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوسـط درجة الموافقة (٣,١٢)، في حين تشير قيمة الانحراف المعياري (٠,٨٩) إلى تشتت

شـــبه مرتفع في الإجابات، فقــد أفاد غالبية المبحوثــين (٣٩,٤٪) أنهم موافقون (أوافــق تماماً، وأوافق) على أن تدني إنتاجية خدمــات الصرف الصحي الحالية يعــوق عملية خصخصتها، في حين أفاد (٣٠,٣٪) أنهم (غير موافق) و(٠٪) (غير موافق إطلاقاً) على ذلك، وبلغت نســبة المحايديــن (٣٠,٣٪)، وهذا يدل على أن تدني إنتاجية خدمات الصرف الصحي الحالية يعتبر عاملاً مُعوّقاً لخصخصتها.

١٥- العبارة الحادية عشرة (تدني كفاءة وفاعلية إدارة وتشغيل خدمات الصرف الصحي الحالية): تبين إجابات المبحوثين موافقة منخفضة على هذه العبارة، إذ بلغت قيمة متوســط درجة الموافقة (٢,٥٥)، في حين تشير قيمة الانحراف المعياري (٠,٨٣) إلى تشــتت شــبه مرتفع في الإجابات. فقد أفاد (٠٪) من المبحوثين أنهم (موافق إطلاقاً) و(١٥,٢٪) (أوافق) على أن تدني كفاءة وفاعلية إدارة وتشــغيل خدمات الصرف الصحي الحالية يعــوق عملية خصخصتها، في حين أفاد (٥٤,٦٪) أنهم غير موافقين (غير موافق، وغير موافق إطلاقاً) على ذلك، وبلغت نسبة المحايدين (٣٠,٣٪)، وهذا يدل على أن تدني كفاءة وفاعلية إدارة وتشــغيل خدمات الصرف الصحي الحالية لا يعتبر عاملاً مُعوّقاً لخصخصتها.

الجزء الثالث - المقارنة بين المستفيدين من خدمات الصرف الصحي ومقدمي تلك الخدمات فيما يتعلق بـ: الآثار الإيجابية والسلبية لخصخصة خدمات الصرف الصحي، إزاء تقييم مستوى خدمات الصرف الصحي، وإلى أي درجة سوف تؤدي الخصخصة إلى التخلص من المشكلات التي تؤثر سلباً في مستوى خدمات الصرف الصحي.

١- الآثار الإيجابية:

جدول رقم (٤- ٢٢) يوضح المقارنة بين آراء المستفيدين من خدمات الصرف الصحي وآراء مقدمي خدمات الصرف الصحي نحو الآثار الإيجابية لخصخصة خدمات الصرف الصحي

الرقم	العبارات	المستفيدون من خدمات الصرف الصحي			مقدمو خدمات الصرف الصحي		
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١	زيادة الكفاءة والفعالية الاقتصادية في مؤسسات الصرف الصحي.	٤,٠٧	٠,٨٤	١١	٣,٩٧	٠,٨٨	١٤
٢	زيادة إيــرادات الدولة وتوجهها نحو اســتثمارات أخرى.	٤,٠٢	٠,٩٦	١٥	٣,٤٥	١,٠٦	٢٠
٣	اســتقلال إداري ومالي أكبر لمؤسســات الصرف الصحي.	٤,١٤	٠,٢٨	٨	٣,٨٨	٠,٩١	١٧

٤	وضع الرجل المناسب في المكان المناسب.	٤,٠٥	٠,٩٢	١٢	٤,٠٩	٠,٨٠	١٢
٥	التخلص من الروتين الحكومي (البيروقراطية) في مؤسسات الصرف الصحي.	٤,٢١	٠,٩١	٣	٤,٣٦	٠,٧٤	٢
٦	السرعة والدقة في تقديم الخدمة للمستفيدين	٤,٢١	٠,٧٩	٤	٤,٣٠	٠,٥٩	٦
٧	توسيع الخدمة وإيصالها لأكبر عدد من المستفيدين.	٤,٢٧	٠,٧٤	١	٤,٢٧	٠,٥٢	٨
٨	زيادة الكفاءة الفنية والتقنية لمؤسسات الصرف الصحي.	٤,٢٣	٠,٨٠	٢	٤,٣١	٠,٦٩	٥
٩	زيادة المرونة والمقدرة على مواجهة الأزمات	٤,٠٥	٠,٩١	١٣	٤,٢٨	٠,٦٣	٧
١٠	زيادة كفاءة استخدام الموارد الطبيعية المتاحة والمدخرات الوطنية.	٣,٩٩	٠,٨٤	١٦	٤,٠٠	٠,٧٥	١٣
١١	توسيع قاعدة الاستثمار الوطني والأجنبي.	٣,٨٦	٠,٩٤	٢٠	٣,٩٧	٠,٧٣	١٥
١٢	زيادة فرص توظيف وتدريب العمالة الوطنية.	٤,٠٨	٠,٩٧	١٠	٣,٥٠	٠,٩٩	١٩
١٣	تشجيع المنافسة بين العاملين.	٤,١٥	٠,٧٩	٧	٤,١٢	٠,٦٠	١١
١٤	زيادة حافزية الفرد للمحافظة على مركزه الوظيفي أو الترقي.	٣,٩٨	٠,٨٥	١٨	٤,١٥	٠,٦٧	١٠
١٥	ترشيد استخدام القوى البشرية بصورة أفضل.	٣,٩٨	٠,٨٢	١٧	٣,٩٤	٠,٩٧	١٦
١٦	خفض تكلفة خدمات الصرف الصحي على المستفيد.	٣,٧٢	١,٢٠	٢١	٣,١٦	١,١٧	٢١
١٧	سرعة إدخال التقنية والتجهيزات الحديثة في مجال خدمات الصرف الصحي.	٤,١٩	٠,٨١	٥	٤,٣٥	٠,٧٦	٣
١٨	تحسين مستوى الرواتب والأجور والامتيازات الأخرى للعاملين.	٣,٩٤	٠,٩٣	١٩	٣,٨٥	١,٠٣	١٨
١٩	الاستفادة من مياه الصرف الصحي بعد معالجتها.	٤,٠٤	٠,٩١	١٤	٤,٢٧	٠,٧٢	٩
٢٠	حماية البيئة من التلوث (المياه الجوفية، التربة، والهواء).	٤,١٣	٠,٩٥	٩	٤,٤٨	٠,٧٦	١
٢١	حماية الصحة العامة من التلوث وانتشار الأمراض الوبائية.	٤,١٧	٠,٩٤	٦	٤,٣٣	٠,٨٥	٤
	المجموع	٤,٠٧	٠,٦١		٤,٠٥	٠,٤٦	

يبين الجدول (٤-٢٢) ما يلي:

- لم يتمكن الباحث في هذا الجدول (٤-٢٣) من إجراء اختبارات (ت) للمقارنة بين متوسط مجموعتين، لأن الدراسة اعتمدت في الأساس على عينات غير عشوائية،

ومن ثم لا نستطيع استخدام التحليل الاستدلالي، وسوف يكتفي الباحث في هذه المقارنة بالاعتماد على نتائج العينات فقط.

- يتضح أن هناك شبه توافق بين آراء المستفيدين من خدمات الصرف الصحي ومقدمي خدمات الصرف الصحي تجاه الآثار السلبية المتوقعة من خصخصة خدمات الصرف الصحي، إذ تبين أن المتوسط الحسابي لدرجة الموافقة على الآثار الإيجابية من وجهة نظر المستفيدين (٤,٠٧) وهو قريب جداً من المتوسط الحسابي لدرجة الموافقة على الآثار السلبية من وجهة نظر مقدمي الخدمة (٤,٠٥)، كما أن الانحراف المعياري لكلتا المجموعتين قريبة جداً من بعضهما البعض، إذ بلغ الانحراف المعياري للمستفيدين من الخدمة (٠,٦١) ولمقدمي الخدمة (٠,٤٦).
- يبين الجدول المقارنة بين وجهة نظر المستفيدين من خدمات الصرف الصحي ومقدمي خدمات الصرف الصحي والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري وترتيب أهمية العبارات، للآثار الإيجابية التي قد تؤديها خصخصة خدمات الصرف الصحي، إذ اتضح التالي:

١- حصلت العبارة رقم (٧) «توسيع الخدمة وإيصالها لأكبر عدد ممكن من المستفيدين» بمتوسط حسابي بلغ (٤,٣٧) وانحراف معياري قدره (٠,٧٤) على الترتيب الأول من حيث درجة الأهمية بالنسبة لإجابة المستفيدين من خدمات الصرف الصحي، في حين حصلت العبارة رقم (٢٠) «حماية البيئة من التلوث (المياه الجوفية، والتربة، والمياه)» بمتوسط حسابي بلغ (٤,٤٨) وانحراف معياري قدره (٠,٧٦) على الترتيب الأول من حيث درجة الأهمية بالنسبة لإجابة مقدمي خدمات الصرف الصحي. وهذا يوضح درجة التباين من حيث الأهمية بالنسبة للمستفيدين من خدمات الصرف الصحي ومقدمي خدمات الصرف الصحي.

٢- حصلت العبارة رقم (٨) «زيادة الكفاءة الفنية والتقنية في مؤسسات الصرف الصحي» بمتوسط حسابي بلغ (٤,٢٣) وانحراف معياري قدره (٠,٨٠) على الترتيب الثاني من حيث درجة الأهمية بالنسبة لإجابة المستفيدين من خدمات الصرف الصحي، في حين حصلت العبارة رقم (٥) «التخلص من الروتين الحكومي (البيروقراطية) في مؤسسات الصرف الصحي» بمتوسط حسابي بلغ (٤,٣٦) وانحراف معياري قدره (٠,٧٤) على الترتيب الثاني من حيث درجة الأهمية بالنسبة لإجابة مقدمي خدمات الصرف الصحي، وهاتان العبارتان تصبان تقريباً في اتجاه واحد وهو تحسين مستوى الخدمة وسرعة تنفيذها.

٣- حصلت العبارة رقم (٥) «التخلص من الروتين الحكومي (البيروقراطية) في

مؤسسات الصرف الصحي» بمتوسط حسابي بلغ (٤,٢١) وانحراف معياري قدره (٠,٩١) على الترتيب الثالث من حيث درجة الأهمية بالنسبة لإجابة المستفيدين من خدمات الصرف الصحي، في حين حصلت العبارة رقم (١٧) «سرعة إدخال التقنية والتجهيزات الحديثة في مجال خدمات الصرف الصحي» بمتوسط حسابي بلغ (٤,٣٥) وانحراف معياري قدره (٠,٧٦) على الترتيب الثالث من حيث درجة الأهمية بالنسبة لإجابة مقدمي خدمات الصرف الصحي. يوضح هذا أن هناك توافقاً بين المستفيدين ومقدمي خدمات الصرف الصحي على تطويرها وتحديثها إدارياً وتقنياً.

٤- حصلت العبارة رقم (٦) «السرعة والدقة في تقديم الخدمة للمستفيدين» بمتوسط حسابي بلغ (٤,٢١) وانحراف معياري قدره (٠,٧٩) على الترتيب الرابع من حيث درجة الأهمية بالنسبة لإجابة المستفيدين من خدمات الصرف الصحي، في حين حصلت العبارة رقم (٢١) «حماية الصحة العامة من التلوث وانتشار الأمراض الوبائية» بمتوسط حسابي بلغ (٤,٣٣) وانحراف معياري قدره (٠,٨٦) على الترتيب الرابع من حيث درجة الأهمية بالنسبة لإجابة مقدمي خدمات الصرف الصحي. سرعة ودقة تنفيذ الخدمة، يتضح أن هناك علاقة إيجابية بأن سرعة ودقة تقديم خدمات الصرف الصحي ستساعد على حماية الصحة العامة من التلوث وانتشار الأمراض الوبائية، وهذا يتفق مع ما ورد في العبارة السادسة.

٥- حصلت العبارة رقم (١٧) «سرعة إدخال التقنية والتجهيزات الحديثة في مجال الصرف الصحي» بمتوسط حسابي بلغ (٤,١٩) وانحراف معياري قدره (٠,٨١) على الترتيب الخامس من حيث درجة الأهمية بالنسبة لإجابة المستفيدين من خدمات الصرف الصحي، في حين حصلت العبارة رقم (٨) «زيادة الكفاءة الفنية والتقنية لمؤسسات الصرف الصحي» بمتوسط حسابي بلغ (٤,٣١) وانحراف معياري قدره (٠,٦٩) على الترتيب الخامس من حيث درجة الأهمية بالنسبة لإجابة مقدمي خدمات الصرف الصحي. ويتضح أن هناك توافقاً بين مستخدمي ومقدمي خدمات الصرف الصحي على أهمية تطوير خدمات الصرف الصحي فنياً وتقنياً بإدخال التقنية والتجهيزات الحديثة.

٦- حصلت العبارة رقم (٢١) «حماية الصحة العامة من التلوث وانتشار الأمراض الوبائية» بمتوسط حسابي بلغ (٤,١٧) وانحراف معياري قدره (٠,٩٤) على الترتيب السادس من حيث درجة الأهمية بالنسبة لإجابة المستفيدين من خدمات الصرف الصحي، في حين حصلت العبارة رقم (٦) «السرعة والدقة في تقديم

الخدمة للمستفيدين» بمتوسط حسابي بلغ (٤,٣٠) وانحراف معياري قدره (٠,٥٩) على الترتيب السادس من حيث درجة الأهمية بالنسبة لمقدمي خدمات الصرف الصحي. ويتضح أن هناك علاقة إيجابية، إذ تساعد السرعة والدقة في تنفيذ خدمات الصرف الصحي على تحقيق حماية الصحة العامة من التلوث وانتشار الأمراض الوبائية، وهو ما يتفق مع ما جاء في العبارة الرابعة.

٧- حصلت العبارة رقم (١٣) «تشجيع المنافسة بين العاملين» بمتوسط حسابي بلغ (٤,١٥) وانحراف معياري قدره (٠,٧٩) على الترتيب السابع من حيث درجة الأهمية بالنسبة لإجابة المستفيدين من خدمات الصرف الصحي، في حين حصلت العبارة رقم (٩) «زيادة المرونة والمقدرة على مواجهة الأزمات» بمتوسط حسابي بلغ (٤,٢٨) وانحراف معياري قدره (٠,٦٣) على الترتيب السابع من حيث درجة الأهمية بالنسبة لمقدمي خدمات الصرف الصحي.

٨- حصلت العبارة رقم (٣) «استقلال إداري ومالي أكبر لمؤسسات الصرف الصحي» بمتوسط حسابي بلغ (٤,١٤) وانحراف معياري قدره (٠,٢٨) على الترتيب الثامن من حيث درجة الأهمية بالنسبة للمستفيدين من خدمة الصرف الصحي، في حين حصلت العبارة رقم (٧) «توسيع الخدمة وإيصالها لأكبر عدد من المستفيدين» بمتوسط حسابي بلغ (٤,٢٧) وانحراف معياري قدره (٠,٥٢) على الترتيب الثامن من حيث درجة الأهمية بالنسبة لمقدمي خدمات الصرف الصحي. إن وجود استقلال مالي وإداري أكبر لمؤسسات الصرف الصحي يقود إلى توسيع الخدمة وإيصالها إلى أكبر عدد من المستفيدين.

٩- حصلت العبارة رقم (٢٠) «حماية البيئة من التلوث (المياه الجوفية، التربة، والهواء)» بمتوسط حسابي بلغ (٤,١٣) وانحراف معياري قدره (٠,٩٥) على الترتيب التاسع من حيث درجة الأهمية بالنسبة للمستفيدين من خدمات الصرف الصحي، في حين حصلت العبارة رقم (١٩) «الاستفادة من مياه الصرف الصحي بعد معالجتها» بمتوسط حسابي بلغ (٤,٢٧) وانحراف معياري قدره (٠,٧٢) على الترتيب التاسع من حيث درجة الأهمية بالنسبة لمقدمي خدمات الصرف الصحي. ويتضح أن هناك ترابطاً قوياً بين العبارتين من أن الاستفادة من مياه الصرف الصحي بعد معالجتها سوف يؤدي إلى حماية البيئة من التلوث (المياه الجوفية، التربة، والهواء).

١٠- حصلت العبارة رقم (١١) «توسيع قاعدة الاستثمار الوطني والأجنبي» بمتوسط حسابي بلغ (٣,٨٦) وانحراف معياري قدره (٠,٩٤) على الترتيب العاشر من حيث درجة الأهمية بالنسبة للمستفيدين من خدمات الصرف الصحي، في حين حصلت

العبارة رقم (١٤) «زيـادة حافزية الفرد للمحافظة على مركزه الوظيفي أو الترقي» بمتوسط حسابي بلغ (٤,١٥) وانحراف معياري قدره (٠,٦٧) على الترتيب العاشر من حيث درجة الأهمية بالنسبة لمقدمي خدمات الصرف الصحي. ويتضح الاختلاف حسب ترتيب الأهمية بين مستخدمي ومقدمي خدمات الصرف الصحي.

١١- حصلـت العبـارة رقم (١) «زيادة الكفـاءة والفاعلية الاقتصادية في مؤسسـات الصرف الصحي» بمتوسـط حسابي بلغ (٤,٠٧) وانحراف معياري قدره (٠,٨٤) علـى الترتيب الحادي عشـر من حيث درجة الأهمية بالنسـبة للمسـتفيدين من خدمات الصرف الصحي، في حين حصلت العبارة رقم (١٣) «تشـجيع المنافسـة بين العاملين» بمتوسـط حسابي بلغ (٤,١٢) وانحراف معياري قدره (٠,٦٠) على الترتيب الحادي عشـر من حيث درجة الأهمية بالنسبة لمقدمي خدمات الصرف الصحي. إن تشـجيع المنافسـة بين العاملين يعد عاملاً من عوامل زيادة الكفاءة والفعالية الاقتصادية في مؤسسات الصرف الصحي.

١٢- حصلت العبارة رقم (٤) «وضع الرجل المناسـب في المكان المناسب» بمتوسـط حسابي بلغ (٤,٠٥) وانحراف معياري قدره (٠,٩٢) على الترتيب الثاني عشر من حيث درجة الأهمية بالنسـبة للمستفيدين من خدمات الصرف الصحي، وحصلت العبارة نفسـها رقم (٤) بمتوسـط حسـابي بلغ (٤,٠٩) وانحراف معياري قدره (٠,٨٠) أيضاً على الترتيب الثاني عشـر من حيث درجة الأهمية بالنسبة لمقدمي خدمـات صرف الصحي. هناك توافق واضح بين مسـتخدمي ومقدمي خدمات الصرف الصحي على ترتيب الأهمية بالنسبة لهذه العبارة.

١٣- حصلت العبارة رقم (٩) «زيادة المرونة والمقدرة على مواجهة الأزمات» بمتوسـط حسـابي بلغ (٤,٠٥) وانحراف معياري قدره (٠,٩١) على الترتيب الثالث عشـر من حيث درجة الأهمية بالنسـبة للمسـتفيدين من خدمات الصرف الصحي، في حـين حصلت العبارة رقم (١٠) « زيادة كفاءة اسـتخدام المـوارد الطبيعية المتاحة والمدخرات الوطنية» بمتوسط حسابي بلغ (٤,٠٠) وانحراف معياري قدره (٠,٧٥) على الترتيب الثالث عشر من حيث ترتيب الأهمية بالنسبة لمقدمي خدمات الصرف الصحي. إن زيادة المرونة والمقدرة على مواجهة الأزمات تساعد إيجاباً على زيادة كفاءة استخدام خدمات الصرف الصحي.

١٤- حصلت العبارة رقم (١٩) «الاسـتفادة من ميـاه الصرف الصحي بعد معالجتها» بمتوسط حسابي بلغ (٤,٠٤) وانحراف معياري قدره (٠,٩١) على الترتيب الرابع عشـر من حيث درجة الأهمية بالنسبة للمستفيدين من خدمات الصرف الصحي،

في حين حصلت العبارة رقم (١) «زيادة الكفاءة والفعالية الاقتصادية في مؤسسات الصرف الصحي» بمتوسط حسابي بلغ (٣,٩٧) وانحراف معياري قدره (٠,٨٨) على الترتيب الرابع عشر من حيث درجة الأهمية بالنسبة لمقدمي الخدمات. يتضح أنه كلما زادت الكفاءة والفعالية الاقتصادية في مؤسسات الصرف الصحي، أدي ذلك لزيادة الاستفادة من مياه الصرف الصحي بعد معالجتها.

١٥- حصلت العبارة رقم (٢) «زيادة إيرادات الدولة وتوجيهها نحو استثمارات أخرى» بمتوسط حسابي بلغ (٤,٠٢) وانحراف معياري قدره (٠,٩٦) على الترتيب الخامس عشر من حيث درجة الأهمية بالنسبة للمستفيدين من خدمات الصرف الصحي، في حين حصلت العبارة رقم (١١) «توسيع قاعدة الاستثمار الوطني والأجنبي» بمتوسط حسابي بلغ (٣,٩٧) وانحراف معياري قدره (٠,٧٣) على الترتيب الخامس عشر من حيث درجة الأهمية بالنسبة لمقدمي خدمات الصرف الصحي. ويتضح وجود علاقة إيجابية، إذ إن توسيع قاعدة الاستثمار الوطني والأجنبي تؤدي إلى زيادة إيرادات الدولة وتوجيهها إلى استثمارات أخرى، وهو ما يتفق مع العبارة رقم (٢٠).

١٦- حصلت العبارة رقم (١٠) «زيادة كفاءة استخدام الموارد الطبيعية المتاحة والمدخرات الوطنية» بمتوسط حسابي بلغ (٣,٩٩) وانحراف معياري قدره (٠,٨٤) على الترتيب السادس عشر من حيث درجة الأهمية بالنسبة للمستفيدين من خدمات الصرف الصحي، في حين حصلت العبارة رقم (١٥) «ترشيد استخدام القوى البشرية بصورة أفضل» بمتوسط حسابي بلغ (٣,٩٤) وانحراف معياري قدره (٠,٩٧) على الترتيب السادس عشر من حيث درجة الأهمية بالنسبة لمقدمي خدمات الصرف الصحي. هناك شبه توافق بين العبارتين لأنهما تصبان في اتجاه واحد وهو تحسين كفاءة وفعالية المنظمة باستخدام مواردها البشرية والمالية والمادية والطبيعية بشكل أفضل.

١٧- حصلت العبارة رقم (١٥) «ترشيد استخدام القوى البشرية بصورة أفضل» بمتوسط حسابي بلغ (٣,٩٨) وانحراف معياري قدره (٠,٨٢) على الترتيب السابع عشر من حيث درجة الأهمية بالنسبة للمستفيدين من خدمات الصرف الصحي، في حين حصلت العبارة رقم (٣) «استقلال مالي وإداري أكبر لمؤسسات الصرف الصحي» بمتوسط حسابي بلغ (٣,٨٨) وانحراف معياري قدره (٠,٩١) على الترتيب السابع عشر من حيث درجة الأهمية بالنسبة لمقدمي خدمات الصرف الصحي.

١٨- حصلت العبارة رقم (١٤) «زيادة حافزية الفرد للمحافظة على مركزه الوظيفي

والترقى» بمتوسط حسابي بلغ (٣,٩٨) وانحراف معياري قدره (٠,٨٥) على الترتيب الثامن عشر من حيث درجة الأهمية بالنسبة للمستفيدين من خدمات الصرف الصحي، في حين حصلت العبارة رقم (١٨) «تحسين مستوى الرواتب والأجور والامتيازات الأخرى للعاملين» بمتوسط حسابي بلغ (٣,٨٥) وانحراف معياري قدره (١,٠٣) على الترتيب الثامن عشر من حيث درجة الأهمية بالنسبة لمقدمي خدمات الصرف الصحي. هناك علاقة طردية بين العبارتين، لأن تحسن مستوى الرواتب والأجور والامتيازات الأخرى للعاملين يساعد على حفز الفرد للمحافظة على مركزه الوظيفي والترقي وتحسين مستواه الوظيفي.

١٩- حصلت العبارة رقم (١٨) «تحسين مستوى الرواتب والأجور والامتيازات الأخرى للعاملين» بمتوسط حسابي بلغ (٣,٩٤) وانحراف معياري قدره (٠,٩٣) على الترتيب التاسع عشر من حيث درجة الأهمية بالنسبة للمستفيدين من خدمات الصرف الصحي، وحصلت العبارة رقم (١٢) «زيادة فرص توظيف وتدريب العمالة الوطنية» بمتوسط حسابي بلغ (٣,٥٠) وانحراف معياري قدره (٠,٩٩) على الترتيب التاسع عشر من حيث درجة الأهمية بالنسبة لمقدمي خدمات الصرف الصحي. هناك علاقة طردية بين العبارتين، لأنه كلما تحسن مستوى الرواتب والأجور والامتيازات للعاملين ساعد على استقطاب الموظفين والعاملين المؤهلين الوطنيين وتدريبهم وتأهيلهم.

٢٠- حصلت العبارة رقم (١١) «توسيع قاعدة الاستثمار الوطني والأجنبي» بمتوسط حسابي بلغ (٣,٨٦) وانحراف معياري قدره (٠,٩٤) على الترتيب العشرين من حيث درجة الأهمية بالنسبة للمستفيدين من خدمات الصرف الصحي، في حين حصلت العبارة رقم (٢) «زيادة إيرادات الدولة وتوجيهها نحو استثمارات أخرى» بمتوسط حسابي بلغ (٣,٤٥) وانحراف معياري قدره (١,٠٦) على الترتيب العشرين من حيث درجة الأهمية بالنسبة لمقدمي خدمات الصرف الصحي. يتضح وجود علاقة إيجابية، فتوسيع قاعدة الاستثمار الوطني والأجنبي يؤدي إلى زيادة إيرادات الدولة وتوجيهها إلى استثمارات أخرى، وهو ما يتفق مع العبارة رقم (١٥).

٢١- حصلت العبارة رقم (١٦) «خفض تكلفة خدمات الصرف الصحي على المستفيد» بمتوسط حسابي بلغ (٣,٧٢) وانحراف معياري قدره (١,٢٠) على الترتيب الحادي والعشرين بالنسبة للمستفيدين من خدمات الصرف الصحي، وحصلت العبارة نفسها رقم (١٦) بمتوسط حسابي بلغ (٣,١٦) وانحراف معياري قدره (١,١٧) على الترتيب الحادي والعشرين بالنسبة لمقدمي خدمات الصرف الصحي. ويتضح

أن هناك توافقاً بين المستفيدين ومقدمي خدمات الصرف الصحي على ترتيب أهمية هذه العبارة.

٢- الآثار السلبية:

جدول رقم (٤- ٢٣): يوضح المقارنة بين آراء المستفيدين من خدمات الصرف الصحي وآراء مقدمي تلك الخدمات نحو الآثار السلبية لخصخصة خدمات الصرف الصحي

الرقم	العبارات	المستفيدون من خدمات الصرف الصحي			مقدمو خدمة الصرف الصحي		
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١	تزايد الشعور بعدم الاستقرار الوظيفي.	٣.١٦	١.١١	٤	٣.٤٢	٠.٩٤	٢
٢	فقدان بعض الامتيازات الأساسية للعاملين.	٣.٠٦	١.٠٧	٨	٣.٠٠	٠.٨٧	٨
٣	ارتفاع معدل البطالة بين العاملين السعوديين بمؤسسات الصرف الصحي.	٢.٩١	١.١٩	١١	٢.٧٩	٠.٨٩	١١
٤	ارتفاع أسعار خدمات الصرف الصحي.	٣.٤٠	١.٢٠	١	٤.٢٠	٠.٧١	١
٥	زيادة القلق من سيطرة المستثمر المحلي أو الأجنبي على الاقتصاد الوطني.	٣.٢٣	١.١٣	٢	٣.٣٣	١.٠٢	٣
٦	زيادة احتكار القطاع الخاص للخدمات العامة وضعف سيطرة الدولة.	٣.١٩	١.١٧	٣	٣.١٢	١.٠٥	٦
٧	انخفاض رواتب ومميزات العاملين.	٢.٨٦	١.١٣	١٢	٢.٦٧	٠.٨٢	١٢
٨	انخفاض مستوى خدمات الصرف الصحي.	٢.٦٥	١.١٨	١٧	٢.١٣	٠.٨١	١٦
٩	عدم خدمة المناطق النائية والأطراف.	٣.٠١	١.٢٣	٩	٢.٩٧	١.٣١	٩
١٠	إهمال المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة.	٢.٩٧	١.٢٣	١٠	٣.٠٦	١.١٧	٧
١١	إهمال المناطق السكانية الفقيرة.	٣.١٠	١.٢٦	٦	٢.٩٤	١.١٢	١٠
١٢	التناقض مع سياسة السعودة (انخفاض فرص توظيف وتدريب العمالة السعودية وزيادة فرص توظيف وتدريب العمالة الأجنبية).	٣.٠٧	١.٢٦	٧	٣.١٥	٠.٩٧	٥
١٣	ارتفاع معدل دوران العمل وتسريح العاملين.	٣.١٣	١.٠٧	٥	٣.١٨	٠.٩٥	٤
١٤	التعارض مع خطط التنمية وإضعافها.	٢.٧٦	١.٠٩	١٥	٢.٤١	٠.٨٠	١٣
١٥	عدم الاستفادة القصوى من استخدام مياه الصرف الصحي (المعالجة).	٢.٦٩	١.١٧	١٦	٢.٠٠	٠.٧٩	١٧
١٦	استمرار الآثار السلبية في البيئة (المياه الجوفية، والتربة، والهواء) نتيجة عدم كفاءة شبكة الصرف الصحي، ووصولها إلى جميع المستفيدين.	٢.٨٥	١.٢٠	١٣	٢.١٨	٠.٨٨	١٤

١٧	استمرار الآثار السلبية في الصحة العامة وانتشار الأمراض الوبائية نتيجة لعدم كفاءة شبكة الصرف الصحي، ووصولها لجميع المستفيدين.	٢,٧٧	١,٢٤	١٤	٢,١٥	٠,٨٠	١٥
	المجموع الكلى	٢,٩٩	٠,٨٧		٢,٨٦	٠,٥٨	

يبين الجدول (٤-٢٣) ما يلي:

- لم يتمكن الباحث في هذا الجدول من إجراء اختبارات (ت) للمقارنة بين متوسط مجموعتين، لأن الدراسة اعتمدت في الأساس على عينات غير عشوائية، ومن ثم لا نستطيع استخدام التحليل الاستدلالي، وسوف يكتفي الباحث في هذه المقارنة بالاعتماد على نتائج العينات فقط.
- يتضح أن هناك شبه توافق بين آراء المستفيدين من خدمات الصرف الصحي ومقدمي خدمات الصرف الصحي تجاه الآثار السلبية المتوقعة من خصخصة خدمات الصرف الصحي، إذ تبين أن المتوسط الحسابي لدرجة الموافقة على الآثار الإيجابية من وجهة نظر المستفيدين بلغ (٢,٩٩) وهو قريب جداً من المتوسط الحسابي لدرجة الموافقة على الآثار السلبية من وجهة نظر مقدمي الخدمة (٢,٨٦)، كما أن الانحراف المعياري لكلتا المجموعتين قريبة جداً من بعضهما البعض، إذ بلغ الانحراف المعياري للمستفيدين من الخدمة (٠,٨٧) ولمقدمي الخدمة (٠,٥٨).
- يبين الجدول المقارنة بين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وترتيب الأهمية بين الآثار السلبية التي قد تؤديها خصخصة خدمات الصرف الصحي لكل من وجهة نظر المستفيدين من خدمة الصرف الصحي ومقدمي خدمة الصرف الصحي، إذ اتضح ما يلي:

١- حصلت العبارة رقم (٤) « ارتفاع أسعار خدمات الصرف الصحي «بمتوسط حسابي بلغ (٣,٤٠) وانحراف معياري قدره (١,٢٠) على الترتيب الأول من حيث درجة الأهمية بالنسبة للمستفيدين من خدمات الصرف الصحي، وحصلت العبارة رقم (٤) نفسها بمتوسط حسابي بلغ (٤,٢٠) وانحراف معياري قدره (٠,٧١) على الترتيب الأول من حيث درجة الأهمية بالنسبة لمقدمي خدمات الصرف الصحي. يتضح توافق الأهمية بالنسبة لمستخدمي ومقدمي خدمات الصرف الصحي.

٢- حصلت العبارة رقم (٥) «زيادة القلق من سيطرة المستثمر المحلي أو الأجنبي على الاقتصاد الوطنى» بمتوسط حسابي بلغ (٣,٢٣) وانحراف معياري قدره (١,١٣) على الترتيب الثاني من حيث درجة الأهمية بالنسبة للمستفيدين من خدمات

الصرف الصحي، في حين حصلت العبارة رقم (١) «تزايد الشعور بعدم الاستقرار الوظيفي» بمتوسط حسابي بلغ (٣,٤٢) وانحراف معياري قدره (٠,٩٤) على الترتيب الثاني من حيث درجة الأهمية بالنسبة لمقدمي خدمات الصرف الصحي. ويتضح وجود علاقة غير إيجابية، إذ إن خصخصة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى سيطرة المستثمر الوطني أو الأجنبي على الاقتصاد الوطني وفي الوقت نفسه تؤدي إلى تزايد الشعور بعدم الاستقرار الوظيفي.

٣- حصلت العبارة رقم (٦) «زيادة احتكار القطاع الخاص للخدمات العامة وضعف سيطرة الدولة» بمتوسط حسابي بلغ (٣,١٩) وانحراف معياري قدره (١,١٧) على الترتيب الثالث من حيث درجة الأهمية بالنسبة للمستفيدين من خدمات الصرف الصحي، في حين حصلت العبارة رقم (٥) «زيادة القلق من سيطرة المستثمر المحلي أو الأجنبي على الاقتصاد الوطنى» بمتوسط حسابي بلغ (٣,٣٣) وانحراف معياري قدره (١,٠٢) على الترتيب الثالث من حيث ترتيب درجة الأهمية بالنسبة لمقدمي خدمات الصرف الصحي. يوجد شبه توافق بين العبارتين، لأن زيادة احتكار القطاع الخاص وضعف سيطرة الدولة تؤدي إلى زيادة القلق من سيطرة المستثمر المحلي أو الأجنبي على الاقتصاد الوطني.

٤- حصلت العبارة رقم (١) «تزايد الشعور بعدم الاستقرار الوظيفي» بمتوسط حسابي بلغ (٣,١٦) وانحراف معياري قدره (١,١١) على الترتيب الرابع من حيث درجة الأهمية بالنسبة للمستفيدين من خدمات الصرف الصحي، في حين حصلت العبارة رقم (١٣) «ارتفاع معدل دوران العمل وتسريح العاملين» بمتوسط حسابي بلغ (٣,١٨) وانحراف معياري قدره (٠,٩٥) على الترتيب الرابع من حيث درجة الأهمية بالنسبة لمقدمي خدمات الصرف الصحي. يوجد ترابط قوي بين العبارتين فارتفاع معدل دوران العمل وتسريح العاملين؛ يؤدي إلى تزايد الشعور بعدم الاستقرار الوظيفي.

٥- حصلت العبارة رقم (١٣) ارتفاع معدل دوران العمل وتسريح العاملين» بمتوسط حسابي بلغ (٣,١٣) وانحراف معياري قدره (١,٠٧) على الترتيب الخامس من حيث درجة الأهمية بالنسبة للمستفيدين من خدمات الصرف الصحي، في حين حصلت العبارة رقم (١٢) «التناقض مع سياسة السعودة (انخفاض فرص توظيف السعوديين وزيادة فرص توظيف وتدريب العمالة الأجنبية)» بمتوسط حسابي بلغ (٣,١٥) وانحراف معياري قدره (٠,٩٧) على الترتيب الخامس من حيث ترتيب درجة الأهمية بالنسبة لمقدمي خدمات الصرف الصحي. يتضح أن من سلبيات

الخصخصة ارتفاع معدل دوران العمل وتسريح العاملين مما يؤدي إلى التناقض مع سياسة السعودة.

٦- حصلت العبارة رقم (١١) «إهمال المناطق السكنية الفقيرة» بمتوسط حسابي بلغ (٣,١٠) وانحراف معياري قدره (١,٢٦) على الترتيب السادس من حيث درجة الأهمية بالنسبة للمستفيدين من خدمات الصرف الصحي، في حين حصلت العبارة رقم (٦) «زيادة احتكار القطاع الخاص للخدمات العامة وضعف سيطرة الدولة» بمتوسط حسابي بلغ (٣,١٢) وانحراف معياري قدره (١,٠٥) على الترتيب السادس من حيث درجة الأهمية بالنسبة لمقدمي خدمات الصرف الصحي. عندما يزيد احتكار القطاع الخاص للخدمات العامة وتضعف سيطرة الدولة يؤدي ذلك إلى إهمال المناطق السكنية الفقيرة من إيصال الخدمة؛ لأن القطاع الخاص يبحث عن الربح في المقام الأول والذي يمكن أن لا توفره المناطق السكنية الفقيرة.

٧- حصلت العبارة رقم (١٢) «التناقض مع سياسة السعودة» (انخفاض فرص توظيف وتدريب العمالة السعودية وزيادة فرص توظيف وتدريب العمالة الأجنبية) بمتوسط حسابي بلغ (٣,٠٧) وانحراف معياري قدره (١,٢٦) على الترتيب السابع من حيث درجة الأهمية بالنسبة للمستفيدين من خدمات الصرف الصحي، في حين حصلت العبارة رقم (١٠) «إهمال المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة» بمتوسط حسابي بلغ (٣,٠٦) وانحراف معياري قدره (١,١٧) على الترتيب السابع من حيث درجة الأهمية بالنسبة لمقدمي خدمات الصرف الصحي. يتضح الاختلاف بين ترتيب الأهمية بالنسبة للآثار السلبية بالنسبة لمستخدمي ومقدمي خدمات الصرف الصحي.

٨- حصلت العبارة رقم (٢) «فقدان بعض الامتيازات الأساسية للعاملين» بمتوسط حسابي بلغ (٣,٠٦) وانحراف معياري قدره (١,٠٧) على الترتيب الثامن من حيث درجة الأهمية بالنسبة للمستفيدين من خدمات الصرف الصحي، في حين حصلت العبارة رقم (٢) نفسها بمتوسط حسابي بلغ (٣,٠٠) وانحراف معياري قدره (٠,٨٧) على الترتيب الثامن من حيث درجة الأهمية أيضاً بالنسبة لمقدمي خدمة الصرف الصحي. ويوجد هناك توافق على ترتيب أهمية هذه العبارة بين مستخدمي ومقدمي خدمات الصرف الصحي.

٩- حصلت العبارة رقم (٩) «عدم خدمة المناطق النائية والأطراف» بمتوسط حسابي بلغ (٣,٠١) وانحراف معياري قدره (١,٢٣) على الترتيب التاسع من حيث درجة الأهمية بالنسبة لمستخدمي خدمات الصرف الصحي، في حين حصلت العبارة

رقم (٩) نفسها بمتوسط حسابي بلغ (٢,٩٧) وانحراف معياري قدره (١,٣١) على الترتيب التاسع من حيث درجة الأهمية بالنسبة لمقدمي خدمات الصرف الصحي. يوجد هناك توافق على ترتيب أهمية هذه العبارة بين مستفيدي ومقدمي خدمات الصرف الصحي.

١٠- حصلت العبارة رقم (١٠) «إهمال المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة» بمتوسط حسابي بلغ (٢,٩٧) وانحراف معياري قدره (١,٢٣) على الترتيب العاشر من حيث درجة الأهمية بالنسبة للمستفيدين من خدمات الصرف الصحي، في حين حصلت العبارة رقم (١١) «إهمال المناطق السكانية الفقيرة» بمتوسط حسابي بلغ (٢,٩٤) وانحراف معياري قدره (١,١٢) على الترتيب العاشر من حيث درجة الأهمية بالنسبة لمقدمي خدمات الصرف الصحي. إن إهمال المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة، والمناطق السكانية الفقيرة من تقديم خدمات الصرف الصحي من القطاع الخاص محتمل؛ لأن عامل الربح عامل أساسي بتقديم خدمات القطاع الخاص.

١١- حصلت العبارة رقم (٣) «ارتفاع معدل البطالة بين العاملين السعوديين بمؤسسات الصرف الصحي» بمتوسط حسابي بلغ (٢,٩١) وانحراف معياري قدره (١,١٩) على الترتيب الحادي عشر من حيث درجة الأهمية بالنسبة للمستفيدين من خدمات الصرف الصحي، في حين حصلت العبارة رقم (٣) نفسها بمتوسط حسابي بلغ (٢,٧٩) وانحراف معياري قدره (٠,٨٩) على الترتيب الحادي عشر من حيث درجة الأهمية بالنسبة لمقدمي خدمات الصرف الصحي. يوجد هناك توافق على ترتيب أهمية هذه العبارة بين مستخدمي ومقدمي خدمات الصرف الصحي.

١٢- حصلت العبارة رقم (٧) «انخفاض رواتب ومميزات العاملين» بمتوسط حسابي بلغ (٢,٨٦) وانحراف معياري قدره (١,١٣) على الترتيب الثاني عشر من حيث درجة الأهمية بالنسبة للمستفيدين من خدمات الصرف الصحي، في حين حصلت العبارة رقم (٧) نفسها بمتوسط حسابي بلغ (٢,٦٧) وانحراف معياري قدره (٠,٨٢) على الترتيب الثاني عشر من حيث درجة الأهمية بالنسبة لمقدمي خدمات الصرف الصحي. يوجد هناك توافق على ترتيب أهمية هذه العبارة بين مستخدمي ومقدمي خدمات الصرف الصحي.

١٣- حصلت العبارة رقم (١٦) «استمرار الآثار السلبية في البيئة (المياه الجوفية، التربة، الهواء) نتيجة عدم كفاءة شبكة الصرف الصحي» بمتوسط حسابي بلغ

(٢,٨٥) وانحراف معياري قدره (١,٢٠) على الترتيب الثالث عشر من حيث درجة الأهمية بالنسبة للمستفيدين من خدمات الصرف الصحي، في حين حصلت العبارة رقم (١٤) «التعارض مع خطط التنمية وإضعافها» بمتوسط حسابي بلغ (٢,٤١) وانحراف معياري قدره (٠,٨٠) على الترتيب الثالث عشر من حيث درجة الأهمية بالنسبة لمقدمي خدمات الصرف الصحي. ويتضح الاختلاف بين ترتيب الأهمية بالنسبة للآثار السلبية بالنسبة لمستخدمي ومقدمي خدمات الصرف الصحي.

١٤- حصلت العبارة رقم (١٧) «استمرار الآثار السلبية في الصحة العامة وانتشار الأمراض الوبائية نتيجة عدم كفاءة شبكة الصرف الصحي، ووصولها إلى جميع المستفيدين» بمتوسط حسابي بلغ (٢,٧٧) وانحراف معياري قدره (١,٢٤) على الترتيب الرابع عشر من حيث درجة الأهمية بالنسبة لمستخدمي خدمات الصرف الصحي، في حين حصلت العبارة رقم (١٦) «استمرار الآثار السلبية في البيئة (المياه الجوفية، والتربة، والهواء) نتيجة عدم كفاءة شبكة الصرف الصحي، ووصولها إلى جميع المستفيدين» بمتوسط حسابي بلغ (٢,١٨) وانحراف معياري قدره (٠,٨٨) على الترتيب الرابع عشر من حيث درجة الأهمية بالنسبة لمقدمي خدمات الصرف الصحي. هناك توافق بين مستخدمي ومقدمي خدمات الصرف الصحي على الآثار السلبية في الصحة العامة والبيئة في حالة خصخصة خدمات الصرف الصحي.

١٥- حصلت العبارة رقم (١٤) التعارض مع خطط التنمية وإضعافها» بمتوسط حسابي بلغ (٢,٧٦) وانحراف معياري قدره (١,٠٩) على الترتيب الخامس عشر من حيث درجة الأهمية بالنسبة لمستخدمي خدمات الصرف الصحي، في حين حصلت العبارة رقم (١٧) «استمرار الآثار السلبية في الصحة العامة وانتشار الأمراض الوبائية نتيجة عدم كفاءة شبكة الصرف الصحي، ووصولها لجميع المستفيدين» بمتوسط حسابي بلغ (٢,١٥) وانحراف معياري قدره (٠,٨٠) على الترتيب الخامس عشر من حيث درجة الأهمية بالنسبة لمقدمي خدمات الصرف الصحي. ويتضح الاختلاف بين ترتيب الأهمية بالنسبة للآثار السلبية بالنسبة لمستخدمي ومقدمي خدمات الصرف الصحي.

١٦- حصلت العبارة رقم (١٥) «عدم الاستفادة القصوي من استخدام مياه الصرف الصحي (المعالجة)» بمتوسط حسابي قدره (٢,٦٩) وانحراف معياري بلغ (١,١٧) على الترتيب السادس عشر من حيث درجة الأهمية بالنسبة لمستخدمي

خدمـــات الصرف الصحي، في حين حصلت العبارة رقم (٨) «انخفاض مســتوى خدمات الصرف الصحي» بمتوســط حسابي بلغ (٢,١٣) وانحراف معياري قدره (٠,٨١) على الترتيب الســادس عشــر من حيث درجة الأهمية بالنســبة لمقدمي خدمات الصرف الصحـــي. يتضح العلاقة بين العبارتين؛ لأنه في حالة انخفاض مستوى خدمات الصرف الصحي فإن ذلك يؤدي إلى عدم الاستفادة القصوى من اســتخدام مياه الصرف الصحي (المعالجة) وهي من الآثار السلبية التي قد تؤدي لها الخصخصة، وتتفق مع العبارة رقم (١٧).

١٧- حصلت العبارة رقم (٨) «انخفاض مســتوى خدمات الصرف الصحي» بمتوسط حسابي بلغ (٢,٦٥) وانحراف معياري قدره (١,١٨) على الترتيب السابع عشر من حيث درجة الأهمية بالنســبة للمستفيدين من خدمات الصرف الصحي، في حين حصلت العبارة رقم (١٥) «عدم الاســتفادة القصوى من اســتخدام مياه الصرف الصحي (المعالجة)» بمتوسط حسابي بلغ (٢,٠٠) وانحراف معياري قدره (٠,٧٩) بالنســبة لمقدمي خدمات الصرف الصحي. وتتضــح العلاقة بين العبارتين، لأنه فــي حالة انخفاض مســتوى خدمات الصرف الصحي، فــإن ذلك يؤدي إلى عدم الاســتفادة القصوى من استخدام مياه الصرف الصحي (المعالجة) وهي من الآثار السلبية التي قد تؤدي لها الخصخصة، وتتفق مع العبارة رقم (١٦).

٣- وجهـة نظر المسـتفيدين من خدمات الصـرف الصحي ومقدمي تلك الخدمات إزاء مستوى تقييم تلك الخدمات:

الجدول رقم (٤-٢٤): يوضح المقارنة بين مستوى تقييم خدمات الصرف الصحي من وجهة نظر المستفيدين من خدمات الصرف الصحي ومقدمي تلك الخدمات

مستوى التقييم	المستفيدون من خدمات الصرف الصحي		مقدمو خدمات الصرف الصحي	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
مرتفع جداً	٢٢	٣,٠	١	٣,١
مرتفع	٦٣	٨,٦	٥	١٥,٦
متوسط	٢٨٦	٣٨,٩	١٣	٤٠,٦
منخفض	٢٠٢	٢٧,٤	١٢	٣٧,٥
منخفض جداً	١٦٣	٢٢,١	١	٣,١
المجموع	٧٥٤	٪١٠٠	٣٢	٪١٠٠
المتوسط الحسابي	٢,٤٣		٢,٧٨	
الانحراف المعياري	١,٠٢		٠,٨٧	

يتضح من الجدول رقم (٤-٢٤) ما يلي:

إن غالبية عينة البحث يرون أن مستوى خدمات الصرف الصحي ضعيفة، إذ بلغ المتوسط الحسابي الموزون الكلي لدرجة التقييم من قبل المستفيدين (٢،٤٣) وبانحراف معياري قدره (١،٠٢)، ومن وجهة نظر مقدمي الخدمة بلغ المتوسط الحسابي (٢،٧٨) وبانحراف معياري قدره (٠،٨٧)، إذ يعتقد (٤٩،٥٪) من المستفيدين من خدمات الصرف الصحي، و(٤٠،٦٪) من مقدمي خدمات الصرف الصحي بأن خدمات الصرف الصحي منخفضة ومنخفضة جداً، في حين يعتقد (٣٨،٩٪) من المستفيدين من خدمات الصرف الصحي، و(٤٠،٦٪) من مقدمي خدمات الصرف الصحي أن مستوى الخدمة متوسط، وأفاد (١١،٦٪) من المستفيدين من خدمات الصرف الصحي، و(١٨،٧٪) من مقدمي خدمات الصرف الصحي أن مستوى خدمات الصرف الصحي مرتفعة جداً ومرتفعة، ونتيجة المقارنة قريبة جداً من بعضهما البعض ونستطيع أن نستنتج من هذه المقارنة نتيجة عامة وهي: أن مستوى خدمات الصرف الصحي بشكل عام متوسطة إلى منخفضة ومنخفضة جداً وهو ما يتفق عليه المستفيدون من خدمات الصرف الصحي ومقدمو تلك الخدمات.

٤ - وجهة نظر المستفيدين من خدمات الصرف الصحي ومقدمي تلك الخدمات: إلى أي درجة سوف تؤدي الخصخصة إلى التخلص من تلك المشكلات التي تؤثر سلباً في مستوى خدمات الصرف الصحي.

الجدول رقم (٤-٢٥) يوضح المقارنة بين وجهة نظر المستفيدين من خدمات الصرف الصحي ومقدمي تلك الخدمات: إلى أي درجة سوف تؤدي الخصخصة إلى التخلص من المشكلات التي تؤثر سلباً في مستوى خدمات الصرف الصحي

مستوى التقييم	المستفيدون من خدمات الصرف الصحي		مقدمو خدمات الصرف الصحي	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
مرتفع جداً	٢٨٠	٪٣٧،١٣	١٢	٪٣٦،٣٦
مرتفع	٢١٠	٪٤١،١٢	١٠	٪٣٠،٣٠
متوسط	١٢٠	٪١٥،٩٢	٨	٪٢١،٢٢
منخفض	٢٥	٪٣،٣٢	٢	٪٩،١٠
منخفض جداً	١٩	٪٢،٥١	١	٪٣،٢
المجموع	٧٥٤	٪١٠٠	٣٣	٪١٠٠
المتوسط الحسابي	٤،٠٧		٣،٩٠	
الانحراف المعياري	٠،٩٤		١،١١	

يتضح من الجدول رقم (٤-٢٥) ما يلي:

إن غالبيـــة عينة البحث توافق بأن خصخصـــة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى التخلص من المشـــكلات التي تؤثر ســـلباً في مســـتوى خدمات الصرف الصحي، إذ بلغ المتوســـط الحســـابي الموزون الكلي للمســـتفيدين من خدمات الصرف الصحي (٤,٠٧) وبانحراف معياري قدره (٠,٩٤)، ولمقدمي خدمة الصرف الصحي المتوســـط الحســـابي الموزون الكلي (٣,٩٠) وبانحـــراف معياري قدره (١,١١)، أفاد (٧٨,٢٥ ٪) من المستفيدين من خدمات الصرف الصحي و(٦٦,٦٦٪) من مقدمي خدمات الصرف الصحـــي أن خصخصة خدمات الصرف الصحي ســـوف تؤدي (بدرجـــة كبيرة جداً، وبدرجة كبيرة) إلى التخلص من المشكلات التي تؤثر سلباً في مستوى خدمات الصرف الصحي. ويرى (١٥,٩٢٪) من المستفيدين من خدمات الصرف الصحي و(٢١,٢٢٪) من مقدمي خدمات الصرف الصحي بأن الخصخصة ســـوف تؤدي إلى ذلك (بدرجة متوســـطة)، في حين يرى (٥,٨٣ ٪) فقط من المســـتفيدين مـــن الخدمة و(١٢,١٢٪) من مقدمي خدمات الصرف الصحي، بأن الخصخصة ســـوف تؤدي إلى ذلك بدرجة (منخفضـــة ومنخفضة جداً). وهي عموماً وجهة نظـــر قريبة من بعضها البعض في كل درجاتها المختلفة. ونســـتطيع أن نســـتنتج من هذه المقارنة نتيجة عامة وهي: أن خصخصـــة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى التخلص من المشـــكلات التي تؤثر سلباً في مستوى خدمات الصرف الصحي.

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

يلخص هذا الفصل أهم النتائج التي توصل إليها بحث: «خصخصة خدمات الصرف الصحي: أساليبها والآثار المترتبة عليها: بحث ميداني على مدينة الرياض»، من خلال مراجعة أدبيات البحث والمسح الميداني الذي شمل المستفيدين من خدمات الصرف الصحي، ومقدمي خدمات الصرف الصحي، إذ صُممت استبانة لجمع المعلومات وتم فحصها والتأكد من قدرتها على القياس، وتم توزيع وتعبئة (٧٤٢) استبانة على المستفيدين من خدمات الصرف الصحي من سكان مدينة الرياض، وعمل مقابلة مقننة مع (٣٣) مسئولاً من مسئولي إدارة المياه بمنطقة الرياض ووزارة المياه والكهرباء وتحليل المعلومات التي تم الحصول عليها. وأخيراً تقديم بعض التوصيات حول خصخصة خدمات الصرف الصحي بمدينة الرياض.

تهدف الاستبانة إلى قياس بعض المتغيرات التي من شأنها أن تعطي بعض المؤشرات حول الآثار الإيجابية والسلبية لخصخصة خدمات الصرف الصحي، وما هي أفضل أساليب خصخصة خدمات الصرف الصحي.

ملخص نتائج البحث:

الجزء الأول - ويشمل تحليل البيانات الأولية لعينة البحث، والبيانات الخاصة بمحاور البحث، وتحليل نتائج محاور البحث وتفسيرها الخاصة بالمستفيدين من خدمات الصرف الصحي:

- النتائج الخاصة بمحاور البحث:

١- هل تستفيد من خدمات الصرف الصحي: أفاد (٤٧,٥٪) من عينة البحث بأنهم يستفيدون من خدمات الصرف الصحي، أي إن خدمة الصرف الصحي واصلة إلى منازلهم، في حين أفاد (٥٢,٥٪) أنهم لا يستفيدون من خدمات الصرف الصحي؛ أي إن خدمات الصرف الصحي غير واصلة إلى منازلهم أو الحي الذي يقطنون فيه.

٢- تقويم مســتوى خدمات الصرف الصحي: قيَّم (٣٨,٩٪) من عينة البحث مستوى خدمات الصرف الصحي بمتوسط، في حين قيمها (٤٩,٥٪) بمنخفضة ومنخفضة جداً، و(٩,٦٪) قيمها بمرتفعة جداً ومرتفعة.

٣- اتجاهات عينة البحث (المستفيدين من خدمات الصرف الصحي في مدينة الرياض) إزاء المشــكلات التي تعانيها حالياً خدمات الصــرف الصحي في مدينة الرياض: اتضــح أن غالبية عينة البحث يميلون بشــكل عام إلى الموافقــة على أن خدمات الصرف الصحي تواجه مشكلات متعددة، إذ بلغت قيمة المتوسط الحسابي الموزون الكلي لدرجة الموافقة على عبارات هذا المحور (٣,٨٧٧٨) وبانحراف معياري قدره (٠,٦٤٨٨)، وهذا يتفق مع عدد من الدراســات الســابقة مثل: (Stiefel, 1994; Hertman, 1993; Beecher, 1995).

٤- اتجاهات عينة البحث حول هل ســتختفي المشكلات الواردة في جدول رقم (٨-٤) لو تمت خصخصة خدمات الصرف الصحي؟ فأفاد (٨٢,٤٪) من عينة البحث أن المشكلات المذكورة في جدول (٨-٤) سوف تختفي إذا خصخصت خدمات الصرف الصحي، في حين يرى (١٧,٦٪) من عينة البحث أن المشكلات لن تختفي في حالة خصخصة خدمات الصرف الصحي، وهذا يدل على أن غالبية المبحوثين موافقون على خصخصة خدمات الصرف الصحي من أجل حل مشكلات الصرف الصحي في سبيل الحصول على خدمة أفضل سواء لمساكنهم أو استثماراتهم العقارية.

٥- اتجاهات عينة البحث حول إلى أي درجة سوف تؤدي خصخصة خدمات الصرف الصحي إلى التخلص من تلك المشكلات التي تؤثر سلباً في مستوى خدمات الصرف الصحي. تشير نتائج البحث أن غالبية عينة البحث يميلون بشكل عام إلى الموافقة على أن الخصخصة ســوف تؤدي إلى التخلص من المشــكلات التي تؤثر سلباً في مســتوى أداء خدمات الصرف الصحي، إذ بلغت قيمة المتوسط الحسابي الموزون الكلــي لدرجة الموافقة على عبــارات هذا المحــور (٤,٠٣٤١) وبانحراف معياري قدره (٠,٨٨٣٣) وهذا يتفق مع عدد من الدراســات الســابقة مثل: (Hudson Institute, 1999; Johnson, McCormally, and Moore, 2002; Hanke, and Walter, 1998).

- مناقشة النتائج وتفسيرها:

١- اتجاهات عينة البحث إزاء الآثار الإيجابية لخصخصة خدمات الصرف الصحي:

يتفق غالبية عينة البحث وبشــكل عام إلى أن خصخصة خدمات الصرف الصحي

قد تؤدي إلى الآثار الإيجابية المذكورة في الدراسة، فقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي الموزون الكلي لدرجة الموافقة على عبارات هذا المحور ((٤,٠٧٠٦) وبانحراف معياري قدره (٠,٦١١٥)، وهذا يتفق مع عدد من الدراسات السابقة مثل: (النمر، ١٩٩٤ ;Hanke and Walter 1987، الفاعوري ١٩٩٨م، ١٩٩٤م).

٢- اتجاهات عينة البحث إزاء الآثار السلبية لخصخصة خدمات الصرف الصحي: غالبية عينة البحث بشكل عام لا يميلون إلى أن خصخصة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى الآثار السلبية المذكورة في الدراسة، إذ بلغت قيمة المتوسط الحسابي الموزون الكلي لدرجة عدم الموافقة على عبارات هذا المحور (٢,٩٩٠٢) وبانحراف معياري قدره (٠,٨٧٣٦). وهذا يتفق مع عدد من الدراسات السابقة مثل: (النمر، ١٩٩٤م، الهندي، ١٤٢٣هـ. ,Johnson, McCormally, and Moore (2002).

الجزء الثاني - ويشمل تحليل البيانات الأولية لعينة البحث الخاصة، والبيانات الخاصة بمحاور البحث، وتحليل النتائج وتفسيرها الخاصة بمقدمي خدمات الصرف الصحي:

النتائج الخاصة بالخصائص الشخصية والوظيفية لعينة البحث:

يتضح من تحليل عينة البحث من مقدمي خدمات الصرف الصحي أن توزيع العينة حسب الإدارة إذ يعمل (٢٧,٣٪) من عينة البحث في إدارة المشاريع، و(٢٤٪٩) يعملون في إدارة تنفيذ المشاريع، و(٩,١٪) يعملون في الإدارة العامة لمشاريع وإدارة المرافق، و(٦,١٪) يعملون في الإدارة الهندسية، و(٣,٠٪) يعملون في كل من الإدارات التالية: الشبكة، إدارة المحطات، الشئون الفنية، الإدارة العامة للتشغيل والصيانة، مكتب الأمير، المدير العام للشئون البلدية والقروية، والإدارة العامة للميزانية. ويتضح من الجدول رقم (٤-١٤) المسمى الوظيفي للمبحوثين، إذ يعمل (٦٠,٦٪) مهندسين، ويعمل (٢١,٢٪) من عينة البحث بوظيفة مدير إدارة، و (٩,١٪) من عينة البحث يعملون بوظيفة مدير عام، و(٦,١٪) من عينة البحث يعملون بوظيفة مستشار، و(٣,٠٪) من عينة البحث يعمل بوظيفة نائب مدير إدارة. أما المستوى التعليمي لعينة البحث فنجدها على النحو التالي: (٨٤,٤٪) من عينة البحث يحملون درجة البكالوريوس الجامعية، (١٢,٥٥) يحملون درجة الماجستير، و(٣,١٪) من عينة البحث يحملون دبلوماً عالياً بعد البكالوريوس. أما عدد سنوات الخدمة لعينة البحث من مقدمي

خدمـات الصرف الصحـي فتبين أن (٤٦,٦٪) منهم له خدمات من (٢٠-٢٥) سـنة، وخدمات أكثر من (٢٥) سـنة، في حـين أن (٢٠,٠٪) من عينة البحث له خدمات من (١٥-٢٠) سـنة، و(١٦,٧٪) لهـم خدمـات أقل من (٥) سـنوات، و(١٠,٠٪) منهم له خدمات من (٥-١٠) سنوات، و(٦,٦٪) لهم خدمات من (١٠-١٥) سنة.

- النتائج الخاصة بمحاور البحث:

١- تقويم مسـتوى خدمات الصرف الصحي: أفـاد (٤٠,٦٪٩) من عينة البحث بأن مسـتوى خدمات الصرف الصحي متوسـط، في حين أفاد (٤٠,٦٪) بأن مستوى خدمـات الصرف الصحي منخفـض ومنخفض جداً، وأفـاد (١٨,٧٪) من عينة البحث أن مسـتوى خدمات الصرف الصحي مرتفعة جـداً ومرتفعة. وهذا يدل علـى أن مسـتوى خدمات الصرف الصحي منخفضة إلى حـد كبير، كما أن هذه النتيجة متفقة إلى حد كبير مع إجابات المسـتفيدين من خدمات الصرف الصحي حول مستوى خدمات الصرف الصحي الواردة في الدراسة.

٢- هل خصخصة خدمات الصرف الصحي يمكن أن تساعد في حل هذه المشكلات: يعتقد (٨٧,٩٪) من عينـة البحث بأن خصخصة خدمات الصرف الصحي يمكن أن تحل مشكلات الصرف الصحي وتحسن من مستوى الخدمة، في حين لم يتفق مـع ذلك (١٢,١٪) منهم. وهذه النتيجة تدل على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي يمكن أن تحل مشكلات الصرف الصحي، كما تتفق هذه النتيجة إلى حد كبير مع وجهة نظر المستفيدين من خدمات الصرف الصحي الواردة في الدراسة، وتتفق مع عدد من الدراسـات السـابقة مثـل: (Beecher, 1995; U.S (E.P.A.) 2001; Cook &Kevin, 1997.

ملخص النتائج وتفسيرها (مقدمو خدمات الصرف الصحي):

١- اتجاهـات عينة البحث إزاء الآثار الإيجابية لخصخصة خدمات الصرف الصحي: يميـل غالبية عينة البحث بشـكل كبير إلى الموافقة علـى أن خصخصة خدمات الصـرف الصحي قد تؤدي إلـى الآثار الإيجابية المذكورة في الدراسـة، إذ بلغت قيمة المتوسـط الحسـابي الموزون الكلي لدرجة الموافقة على عبارات هذا المحور (٤,٠٤٧٥) وبانحراف معياري قدره (٠,٤٥٧٢). وهذا يتفق مع عدد من الدراسات السابقة مثل: (النمر، ١٩٩٤م، الفاعوري ١٩٩٨م، ١٩٩٤م. Hanke and Walter, 1987).

٢- اتجاهـــات عينة البحث إزاء الآثار الســـلبية لخصخصة خدمات الصرف الصحي: اتضـــح أن غالبية عينة البحث بشـــكل عام لا يميلون إلـــى أن خصخصة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى الآثار الســـلبية المذكـــورة في جدول رقم (٤-٢٠)، إذ بلغت قيمة المتوســـط الحسابي الموزون الكلي لدرجة عدم الموافقة على عبارات هـــذا المحـــور (٢,٨٥٨٦) وبانحراف معيـــاري قـــدره (٠,٥٨١٧). وهذا يتفق مع عدد من الدراسات الســـابقة مثل: (النمر، ١٩٩٤م، الهندي،١٤٢٣هـ. Johnson, McCormally, and Moore, 2002).

٣- اتجاهات عينة البحث من مقدمي خدمات الصرف الصحي إزاء الطرق الأكثر كفاءة وفعاليـــة لخصخصة خدمات الصرف الصحـــي: اتضح من جدول رقم (٤-٢١) أن غالبية عينة البحث يميلون وبشـــكل كبير إلى الموافقـــة على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي من الممكن أن تتم بكفاءة عن طريق إدخال مستثمر إستراتيجي لديه الخبرة الفنية والتقنية والإدارية المتخصصة للمساعدة في نقلها للعاملين السعوديين، إذ بلغت قيمة المتوسط الحسابي الموزون الكلي لدرجة الموافقة (٤,٢٧٢٧) وانحراف معياره قدره (٠,٨٠١٣) وهذا يتفق مع الدراسات السابقة مثل: (Cook & Kevin, 1997; Hartman, 1993; Johnson, McCormally, and Moore، ٢٠٠٢). تعـــد اســـتثمارات الصرف الصحي الإنشـــائية من البنية الأساسية المكلفة جدا؛ لذاً فمن الصعب وجود قطاع خاص يرغب في الاســـتثمار في إنشاء وإدارة مشاريع الصرف الصحي، وبناءً عليه فإن الطريقة الأنســـب أن تقوم الدولة بإنشـــاء مشاريع الصرف الصحي وإسناد أمر إدارتها وتشغيلها إلى شركات من القطاع الخاص لديها الخبرة الفنية والتقنية والإدارية لإدارة مثل تلك المشـــاريع. وهو ما يتفق مع توجهات وزارة الكهرباء والمياه، والإدارة العامة للمياه بمنطقة الرياض.

٤- اتجاهـــات عينة البحـــث إزاء الصعوبات التي تعوق خصخصـــة خدمات الصرف الصحـــي: اتضح من نتائج الدراســـة أن غالبية عينـــة البحث يميلون إلى الموافقة على أن هنـــاك عدداً من الصعوبات تعوق خصخصـــة خدمات الصرف الصحي، إذ بلغت قيمة المتوســـط الحسابي الموزون الكلي لدرجة الموافقة على عبارات هذا المحور (٣,٥٣٧١) وبانحراف معيـــاري قدره (٠,٤٨٢٣). وهذا يتفق مع عدد من الدراســـات الســـابقة مثل: (Segal and Moore, 2003; Reason Foundation, 1997-2003; Guislan, 1997).

الجزء الثالث: مقارنة بين آراء المستفيدين من خدمات الصرف الصحي ومقدمي تلك الخدمات فيما يتعلق بالآثار الإيجابية والسلبية لخصخصة خدمات الصرف الصحي، وتقييم مستوى خدمات الصرف الصحي، وإلى أي درجة سوف تؤدي الخصخصة إلى التخلص من المشكلات التي تؤثر سلباً في خصخصة خدمات الصرف الصحي:

١- أظهرت نتائج الدراسة الخاصة بالمقارنة بين آراء المستفيدين من خدمات الصرف الصحي وآراء مقدمي تلك الخدمات تجاه الآثار الإيجابية لخصخصة خدمات الصرف الصحي، إذ بلغت قيمة المتوسط الحسابي الموزون الكلي للمستفيدين من خدمات الصرف الصحي (٤,٠٧٠٦) وبانحراف معياري قدره (٠,٦١١٥)، في حين بلغت قيمة المتوسط الحسابي الموزون الكلي لآراء مقدمي خدمات الصرف الصحي (٤,٠٤٧٥) وبانحراف معياري قدره (٠,٤٥٧٢)، إذ يتضح أن هناك شبه توافق كبير بين آرائهما إزاء الآثار الإيجابية المتوقعة من خصخصة خدمات الصرف الصحي.

٢- أظهرت نتائج الدراسة الخاصة بالمقارنة بين آراء المستفيدين من خدمات الصرف الصحي وآراء مقدمي تلك الخدمات تجاه الآثار السلبية لخصخصة خدمات الصرف الصحي، إذ بلغت قيمة المتوسط الحسابي الموزون الكلي للمستفيدين من خدمات الصرف الصحي (٢,٩٩٠٢) وبانحراف معياري قدره (٠,٨٧٣٦)، في حين بلغت قيمة المتوسط الحسابي الموزون الكلي لآراء مقدمي خدمات الصرف الصحي (٢,٨٥٨٦) وبانحراف معياري قدره (٠,٥٨١٧)، إذ يتضح أن هناك شبه توافق كبير بين آرائهما إزاء الآثار السلبية المتوقعة من خصخصة خدمات الصرف الصحي. يتضح من مقارنة الآثار الإيجابية بالآثار السلبية لخصخصة خدمات الصرف الصحي من وجهة نظر المستفيدين ومقدمي خدمات الصرف الصحي أن الآثار الإيجابية تفوق الآثار السلبية لخصخصة خدمات الصرف الصحي.

٣- أظهرت نتائج الدراسة الخاصة بالمقارنة بين آراء المستفيدين من خدمات الصرف الصحي ومقدمي تلك الخدمات تجاه تقييم مستوى خدمات الصرف الصحي، إذ بلغ المتوسط الحسابي الموزون الكلي للمستفيدين من خدمات الصرف الصحي (٢,٤٢٨) وبانحراف معياري قدره (١,٠١٩)، في حين بلغت قيمة المتوسط الحسابي الموزون الكلي لمقدمي خدمة الصرف الصحي (٢,٧٨١) وبانحراف معياري قدره (٠,٨٧٠)، إذ يتضح أن هناك شبه توافق بين المستفيدين من خدمات

الصرف الصحي ومقدمي خدمات الصرف الصحي على مستوى خدمات الصرف الصحي الذي يُعد ضعيفاً من وجهة نظرهما.

٤- يوضح الجدول رقم (٤-٢٥) مقارنة بين وجهة نظر المستفيدين من خدمات الصرف الصحي ومقدمي خدمات الصرف الصحي إلى أي درجة سوف تؤدي الخصخصة إلى التخلص من المشكلات التي تؤثر سلباً في مستوى خدمات الصرف الصحي، إذ بلغ المتوسط الحسابي الكلي الموزون للمستفيدين من خدمات الصرف الصحي (٤,٠٧٠) وبانحراف معياري قدره (٠,٩٤١)، في حين بلغت قيمة المتوسط الحسابي الموزون الكلي لمقدمي خدمات الصرف الصحي (٣,٨٧٩) وبانحراف معياري قدره (١,١١١)، إذ يتضح أن هناك شبه توافق بين المستفيدين من خدمات الصرف الصحي ومقدمي خدمات الصرف الصحي على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي تؤدي إلى التخلص من المشكلات التي تؤثر سلباً في مستوى خدمات الصرف الصحي.

الجزء الرابع: خلاصة واستنتاجات:

إن الدعوة لانتهاج سياسة خصخصة القطاع العام وإعطاء القطاع الخاص دوراً كبيراً في النشاط الاقتصادي، أخذت اهتماماً متزايداً على المستوى الدولي خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات الميلادية خاصة بعد نجاح التجربة البريطانية في الخصخصة وانهيار النظام الاقتصادي الاشتراكي، وتحول كثير من دوله إلى اقتصاديات السوق. وتستمد سياسة الخصخصة أسسها النظرية من نظرية الاختيارات العامة (Public Choices Theory) التي ظهرت في أواخر الخمسينيات الميلادية من هذا القرن بين كُتَّاب الإدارة العامة، وهذه النظرية تعتمد على المنافسة الاقتصادية وتستخدم الأساليب والنماذج لتحليل وظائف الأجهزة الحكومية، وكانت تهدف إلى الحد من تضخم الجهاز الحكومي وزيادة الفاعلية والكفاءة الإدارية والإنتاجية وإعطاء المستهلك عدة خيارات ليختار منها ما يناسبه لإشباع حاجته. وللخصخصة أساليب وأهداف عديدة، فهي تهدف إلى رفع الكفاءة والفاعلية الإدارية للمشروعات الاقتصادية والاجتماعية لزيادة الإنتاجية وتخفيف الأعباء المالية عن الدولة وذلك بإلغاء دعم الدولة لبعض السلع والخدمات، وزيادة موارد الدولة المالية نتيجة بيع بعض أصولها، وتشجيع الاستثمار الوطني سواء من رأس المال الأجنبي أو المحلي، وزيادة المنافسة الاقتصادية بين المنتجين، وأخيراً تصغير حجم الهيكل الإداري العام للدولة، وذلك بانسحاب الدولة من جميع النشاطات ذات الصبغة التجارية، وجعلها في يد القطاع الخاص. وفي

المقابل فإن الخصخصة لا تخلو من العقبات والمشكلات مثل: انخفاض مستوى الخدمة وغياب الرقابة والمساءلة الإدارية وبعض مظاهر الفساد الإداري ومشكلة تقويم سعر الأصول التي تقرر بيعها أو تأجيرها. لكن إذا أُريد لسياسة الخصخصة النجاح فيجب أن يتم توضيح أهداف الخصخصة الرئيسية بالدرجة الأولى، وأن يؤخذ بالاعتبار الأثر السياسي والاجتماعي للخصخصة، وليس الأثر الاقتصادي وحده، لأن أخذ عامل الفعالية والكفاءة والاقتصادية في الحسبان وحده وإغفال العوامل والقيم الأخرى مثل – العدالة الاجتماعية والمساواة وتوظيف العمالة الوطنية والأمن الوطني والاجتماعي – قد يكون له انعكاسات خطيرة على الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي. كذلك لإنجاح عملية الخصخصة يجب حشد التأييد والدعم لها على المستويين الرسمي والشعبي وشرح أهدافها وفوائدها، كما يجب أن تكون إجراءاتها إيجابية دائماً، وليست وسيلة مؤقتة للإصلاح الاقتصادي تهدف إلى تقوية الاقتصاد عن طريق توزيع الثروة والفرص بين أكبر عدد من المساهمين المواطنين، وليس تركيزها بيد قلة من ذوي السلطة والنفوذ والأغنياء، وأن يحس الجميع بتحسن أداء الخدمات التي تمت خصخصتها من ناحية الكم والكيف والسعر والجودة، وأن يكون لها أثر إيجابي في سوق الأسهم والسندات والأوراق المالية في الدولة. ويفضل عند خصخصة الشركات الإنتاجية المملوكة للدولة أن يتم بيعها للقطاع الخاص المحلي أو الاشتراك مع مستثمر أجنبي، إذا احتاج الأمر إلى ذلك لكي يقدم الخبرة الإدارية والفنية والتقنية التي قد تكون مفقودة أو قليلة لدى القطاع الخاص المحلي. إن التحدي الحقيقي لسياسة الخصخصة ليس نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص بل هو تحقيق النجاح في إدارة هذه المنشآت التي تم خصخصتها بطريقة اقتصادية وتجارية وتغيير الفلسفة والثقافة الإدارية في هذه المنشآت وتدريب الموظفين والعاملين على أسس إدارة المنشآت التجارية، وتوزيع الملكية والثروة بين أكبر عدد من المواطنين المستثمرين، وخلق جو من المنافسة والقيام بالمخاطرة لتحقيق النمو الاقتصادي والمحافظة عليه.

قد يكون من المفضل قبل البدء بعملية خصخصة أي من المشاريع التي تملكها الدولة بالكامل، أن يتم أولاً إعادة هيكلة وتنظيم هذه المشاريع وإعطاؤها استقلالها وكينونتها القانونية والإدارية والمالية الخاصة وإدارتها بفلسفة وأسلوب إدارة منشآت القطاع الخاص، وتحديد أسعار منتجاتها من السلع والخدمات حسب سعر السوق التنافسي، وتطبيق نظام مالي وإداري وكادر توظيف حديث خاص بكل منها يتسم بالمرونة اللازمة ويساعدها على استقطاب الكوادر البشرية المدربة والجيدة، والاستمرار في تطوير إمكاناتها التقنية والإدارية، يختلف عن النظام الإداري والمالي البيروقراطي السائد في

الدولة، وإخضاع جميع أنظمتها المحاسبية والمالية ومعايير الكفاءة للتدقيق والمساءلة حسب النظام الإداري والمالي والمحاسبي للشركات، على أن يتم تعيين مجلس إدارة لكل منها لمدة ثلاث سنوات لتأهيل هذا المشاريع لعملية الخصخصة حتى تتضح معالم وهيئة كل من هذه المشاريع.

ولنا مثال على نجاح هذه الأسلوب شركتي (أرامكو) و(سابك) السعوديتين، إذ تعدان من أنجح الشركات التجارية الصناعية في المملكة، فكلتاهما شركتان حكوميتان وملكية الدولة لهما لم تؤثر في أدائهما وفاعليتهما الإدارية والاقتصادية، لأنهما تداران بروح وعقلية المستثمر، وبأسلوب إداري ومالي متكامل حديث ومرن، وبسياسات واضحة في مجال تسعير منتجاتها، والتوظيف والتطوير والاستثمار بعيداً عن الروتين والبيروقراطية الحكومية.

التوصيات:

١- يجب الابتعاد عن أسلوب التعميم في عملية التخصيص، سواء من حيث الطرق المستخدمة أو الوسائل أو الأشكال، إذ إن لكل مشروع خصائصه وظروفه الخاصة التي تختلف عن خصائص وظروف المشاريع الأخرى، ومن ثم لا بد من إعداد دراسات جدوى للمشاريع المراد تخصيصها لتحديد منافع وكلف كل مشروع بصورة مستقلة وآثار تخصيص هذا المشروع على تسريع عملية التنمية الاقتصادية والإصلاح الاقتصادي في الدولة، وتحديد التوقيت الزمني لبداية ونهاية تخصيص كل مشروع.

٢- يجب أن ينظر إلى تحويل الشركات والمؤسسات العامة إلى القطاع الخاص على أنه وسيلة لا غاية، ويجب الاهتمام بالدور الذي يلعبه التحويل باعتباره في إعادة هيكلة تلك الشركات وصياغة الثقافة التنظيمية والإدارية للشركة وتحسين الكفاءة والفعالية الاقتصادية وتغيير مفاهيم وقيم العمل، وتوفير بيئة تنافسية وإذكاء روح المنافسة والاعتماد على آليات السوق، وتغيير سياسات استقطاب العاملين ووضع نظام للرواتب والأجور والامتيازات الأخرى مرتبط بنظام للحوافز المبنية على تقارير الأداء للعاملين، واستخدام النظام المالي والمحاسبي ونظام إعداد الميزانية على الأسس التجارية، بدلاً من البيئة البيروقراطية الاحتكارية التي كانت تعمل بها الشركات والمؤسسات العامة.

٣- الدول التي تقرر القيام بعملية الخصخصة لشركاتها ومؤسساتها العامة يجب أن

تقوم أولاً، بتحديد الهدف الرئيسي من عملية الخصخصة بشكل واضح لكل شركة من شـركاتها العامة أو مؤسسة من مؤسسـاتها العامة أو مشروع من مشاريعها. إذ سـيترتب على وضوح الهدف وضوح الأساليب والوسائل المناسبة التي يجب أن تلجأ إليها الحكومة عند تنفيذ برنامج الخصخصة، كما ستوضح مجالات التحرك الحكومي، سـواء على المستوى التشريعي أو على مستوى الحوافز المقدمة أو على مسـتويات دعم المنافسة وحماية قوى السوق.... إلخ. وبمعنى آخر، على الحكومة أن تجيـب عن التسـاؤلات التاليـة: هل الهدف من عملية الخصخصة تحسـين الكفـاءة والفعالية الاقتصادية والفنية لشـركات ومؤسسـات القطاع العام؟ أم أن الهدف هو تصغير القطاع العام وتوسيع قاعدة الملكية الخاصة وتحقيق درجة أكبر من المسـاواة في تملك الثروة الوطنية؟ أم أن الهدف هو الحصول على أموال من خلال بيع هذه الشـركات والمؤسسات تستخدم في تسـديد الدين العام وتخفيف الضغوط على الميزانية العامة للدولة؟ إن رسم إستراتيجية الخصخصة يعتمد إلى حد كبير على تحديد الهدف العام والرئيسي من عملية للخصخصة.

٤- يجب أن يكون قرار الخصخصة هدفه الأول المصلحة العامة للدولة والمجتمع ويجب أن يتخذ هذا الهدف دون غيره كأساس لأجراء عملية خصخصة المشاريع العامة، وليس تفضيلاً أو تمييزاً لمستثمر من دون آخر، وأن يكون اختيار المشاريع والمرافق للتخصيـص طبقاً لمعايير دقيقة من الوجوه الاقتصادية والمالية والقانونية، وبعيداً عن المحاباة حماية للمصلحة العامة وإلا تصبح الخصخصة عديمة الجدوى تضر بالاقتصاد ولا تنفعه وتزيد من مشكلاته.

٥- نجاح سياسـة الخصخصة لا تكمن في تغيير الملكيـة ونقلها من القطاع العام إلى القطاع الخاص فحسـب بل في تغيير أسـلوب إدارة تلك المشـاريع، وبالتالي فإن انتقـال الملكية من القطـاع العام إلى القطاع الخاص إذ لـم يكن مصحوباً بتغيير جذري في أسلوب ومفاهيم الإدارة والثقافة التنظيمية لتلك المشاريع لا يعني حتماً نجاح المشروع المخصص. الإدارة هي الأساس ولنا مثال في شركتي أرامكو وسابك السعوديتين فرغم أنهما حكوميتان إلا أن أسلوب ومفهوم الإدارة والتنظيم الإداري وقيم العمل الإدارية المطبقة جعلا منهما شركتين رائدتين في مجال الأعمال.

٦- تبني سياسة الخصخصة لا يعني بحال من الأحوال تخلي الحكومة عن مسئوليتها الاجتماعية في أسـلوب وتكلفة تقديم السـلعة أو الخدمة التي تمت خصخصتها للمسـتفيدين من جمهور المواطنين، بل مسئولية الحكومة قائمة في مجال التنظيم

والرقابة من أجل ضمان حماية المستهلك للحصول على خدمة أو سلعة بأسعار معقولة ومقبولة وبنوعية وجودة عالية بمقابل حصول الشركات على أرباح معقولة جداً، إذ لا تعني عملية الخصخصة ترك الحرية للشركات التي تمت خصخصتها، في فرض الأسعار التي تراها والتصرف في تسهيلات الإنتاج المملوكة على نحو يضر بالمستهلكين، أو على الأقل فئة منهم.

٧- إن تحويل الشركات والمؤسسات العامة إلى القطاع الخاص، لا بد أن يسبقه جهد مكثف في مجال سن التشريعات الجديدة وتعديل القائم منها، التي تكفل ضمان عملية المنافسة لصالح المستهلك، خاصة في المجالات التي تعد احتكارية بطبيعتها مثل خدمات الصرف الصحي، مجال هذا البحث. كما أن على الحكومة أن تفصل بوضوح بين عناصر الاحتكار الطبيعي وعناصر المنافسة في تأدية الخدمات العامة، وبالشكل الذي يسمح بدرجة أكبر من المنافسة في تأدية الخدمات العامة، لصالح المستفيد أو المستهلك.

٨- لنجاح عملية الخصخصة يلزم وجود تشريعات وأنظمة مالية تضمن الاستثمارات وسوق أوراق مالية متطورة كبيرة وناضجة تستوعب جميع المشاريع المطروحة للاكتتاب العام أو بأي أسلوب آخر من أساليب التخصيص وتؤمن الاستمرارية المطلوبة لإدارة عملية الاكتتاب، وبيع وشراء الأسهم وتسييل المحافظ الاستثمارية، ونقل التمويل وتعويم الأسهم وغيرها من العمليات المتعلقة بالأوراق المالية والأسهم.

٩- إن وجود الأجهزة التنظيمية الرقابية أو ما يسمى (Regulatory Commission) مهمة جداً لتنظيم منتجات هذه الشركات من السلع والخدمات ووضع ضوابط للجودة والنوعية والأسعار وخلاف ذلك. خاصة في الدول النامية إذ لا تعكس الأسعار قوى العرض والطلب، فتتولى هذه الأجهزة ضبط سلوك تلك الشركات التي تمت خصخصتها في مجال تحديد الأسعار وتحديد الجودة والنوعية للسلعة أو الخدمة المقدمة.

١٠- تعد توعية المواطنين ببرنامج الخصخصة وأهدافه ضمانة لمشاركة أكثر فعالية من جانب المواطنين لإنجاح البرنامج، إذ ليس متوقعاً مشاركة الأفراد من المواطنين في برنامج غير مقتنعين به ولا يعلمون عنه شيئاً. من هنا تبدو أهمية حملات التوعية المكثفة والحملات الإعلانية الواسعة على مختلف المستويات الشعبية والسياسية لكي تُسهم في حشد التأييد الشعبي والسياسي اللازم لخصخصة المشروع المراد خصخصته.

١١- إن عملية توسيع قاعدة الملكية الخاصة من خلال خصخصة الشركات والمؤسسات العامة يجب أن يعطي الفرصة لأكبر عدد من المواطنين بتملك أسهم في الشركات والمؤسسات المخصخصة، وأن يصاحبها برنامج للحوافز التي تكفل حث الأفراد على الاحتفاظ بملكيتهم من الأسهم لفترات طويلة، مثل منحهم أسهم إضافية بعد مرور سنتين أو ثلاثة سنوات من ملكيته للسهم، حتى لا تتركز الثروة بيد فئة قليلة من خلال إعادة البيع.

١٢- ينبغي أن تحظى مسألة التقييم الصحيح للأصول المباعة بقدر كبير من الاهتمام، حتى لا تضيع الأموال العامة من جراء سوء عملية التقييم. لا بد أن تسبق عملية تحديد أسعار الأسهم دراسة دقيقة للقيمة الحقيقية لأصول المنشأة المراد تخصيصها.

١٣- ينبغي أن تسبق الخصخصة جهود مكثفة لإعادة هيكلة الشركات والمؤسسات المراد خصخصتها لرفع درجة كفاءتها وفعاليتها الاقتصادية والتخلص من العمالة الزائدة فيها، وإعطاء الوقت الكافي لدراسة برنامج الخصخصة من جميع الجوانب، واختيار التوقيت المناسب لبدء عملية الخصخصة لضمان تحويل الشركات نحو القطاع الخاص وهي في جاهزية كاملة وأفضل صورة، حتى لو تطلب ذلك تغيير الإدارة التنفيذية للشركة لإعدادها للعمل في مناخ السوق الحر والمنافسة. وهذا في غاية الأهمية خاصة في كثير من الدول النامية، إذ عملت هذه الشركات ردحاً طويلاً من الزمن في ظل الحماية الحكومية الكاملة التي بالتأكيد لا تصلح للعمل في اقتصاديات السوق وما تفرضه من قيود ومنافسة.

١٤- إن من أهم تحديات الخصخصة مشكلة العمالة الزائدة والتي يرى الاستغناء عنهم وتسريحهم من العمل، فهنا يجب على الحكومة عمل خطة لكيفية استيعاب جميع العاملين والموظفين بالشركة الجديدة أو تعويض هؤلاء العاملين لقاء تركهم العمل أو تدريبهم وإعدادهم للعمل في مكان آخر.

١٥- تُعد الإرادة السياسية القوية نحو الخصخصة، والتنظيم والرقابة المركزية القوية، فضلاً عن التنسيق بين جميع الجهات ذات العلاقة والمسئولة عن برنامج الخصخصة من الأمور الحيوية لنجاح برنامج الخصخصة.

المراجع

أولاً- المراجع العربية:

١- أسفاو كوستا: الاقتصاد السياسي للخصخصة في أقطار شبة الصحراء الإفريقية، المجلة الدولية للعلوم الإدارية، المجلد رقم١، العدد رقم ١، ص ٩٤-١١٠. مارس، ١٩٩٦.

٢- الأهداف العامة والأسس الإستراتيجية لخطة التنمية الخمسية (١٤١٠هـ -١٤١٥هـ) وزارة التخطيط، المملكة العربية السعودية، الرياض.

٣- «بن لادن تبدأ تشغيل صالات حجاج مطار جدة بنظام (BTO)، جريدة الوطن ٢٠٠٧/١٢/١٢م، العدد (٢٦٣٠).

٤- «(٥) عقود لإدارة وتشغيل محطات مناولة في (٤) موانئ من القطاع الخاص، جريدة الوطن ٢٠٠٨/٤/٨م العدد (٢٧٤٨).

٥- تقرير منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية (OECD)، ١٩٩٩.

٦- تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، ٢٠٠٠م.

٧- جريدة أم القرى تاريخ ٢٤ ربيع الآخر ١٤٢٣هـ. قرار رقم (١/٢٣) وتاريخ ١٤٢٣/٢/٢٣هـ. «إستراتيجية التخصيص في المملكة العربية السعودية».

٨- جريدة الوطن «إنشاء هيئة سكة الحديد» ٢٠٠٨/١/٢٢م العدد (٢٦٧١).

٩- الجزاف مهدي إسماعيل: تجارب دولية في الخصخصة: دروس من تجارب ماليزيا ونيوزيلندا والمكسيك، صيف ١٩٩٦، مجلة العلوم الاجتماعية، ص ١٢٩-١٥٩، مجلد (٢٤) عدد (١)، جامعة الكويت.

١٠- الحصين عبدالله. «تعهد بحل مشكلة الصرف الصحي في الرياض» جريدة الحياة ٢٠٠٨/١/٢٣م العدد(١٦٣٦٤).

١١- خطة التنمية الخمسية الأولى للمملكة العربية السعودية (١٣٩٠هـ -١٣٩٥هـ)، وزارة التخطيط المملكة العربية السعودية، الرياض.

١٢- خطة التنمية السادسة للمملكة العربية السعودية (١٤١٥-١٤٢٠هـ)، وزارة التخطيط المملكة العربية السعودية، الرياض.

١٣- الرازي الشيخ الإمام محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر: مختار الصحاح، دار التنوير العربي، لبنان، ط ١٩٨٥، ص ١٧٧.

١٤- الرحيمي فهد عبدالله: إستراتيجية التخصيص في المملكة العربية السعودية (الدوافع - الأهداف - السياسات - التحديات) الإداري السنة (٢٧) العدد (١٠٠) ص ١١٣-١٧٣، ٢٠٠٥م عُمان.

١٥- السقا محمد إبراهيم طه: تجربة الخصخصة في المملكة المتحدة، صيف ١٩٩٧م، مجلة العلوم الاجتماعية ص ٥٣-٨٧ مجلد (٢٥) عدد (٢) جامعة الكويت.

١٦- شافعي عبدالمنعم، مناقشة خيارات التخصصية ومتطلبات الاقتصاديات التي في طور النمو مع إشــارة خاصة لدور القطاع الخاص وتجربة التخصيص في سـلطنة عُمان، الإداري العدد (٦٣) ديسمبر ١٩٩٥م.

١٧- عاشـور أحمد صقر: التحول إلى القطاع الخاص: تجارب عربية في خصخصة المشـروعات العامة، رقم (٣٤٤٩ المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ١٩٩٦م القاهرة.

١٨- عزام هنري توفيق: أهمية مشاركة القطاع الخاص في تمويل مشاريع البنية الأساسية في دول الخليج العربي، جريدة الحياة ص ١٢ - ١٤. ٥-١٢/٧/١٩٩٦م.

١٩- علي إدريس: التجربة المغربية في الخصخصة، ص (٤٣-٧٨)، في أحمد صقر عاشور، التحول إلــى القطاع الخاص: تجارب عربية في خصخصة المشـروعات العامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ١٩٩٦م القاهرة.

٢٠- العنانــي جواد: «وجهة نظر اقتصادية: التخصيص من جديد»، جريدة الحياة (ص٢٣)، العدد ١٥٢٥٧.

٢١- الفاعـوري رفعت عبدالحليم وجولـو هند عبدالرحمن: خصخصة المؤسسـة العامة القطرية للاتصالات السـلكية واللاسلكية (كيوتل) والآثار المترتبة عليها، مجلة الإدارة العامة المجلد (٣٧) العدد (٤) فبراير ١٩٩٨م ص (٧١٣-٧٥٠)، معهد الإدارة العامة الرياض.

٢٢- الفاعوري رفعت عبدالحليم وحمد هاشـم جميل محمد: خصخصة شـركة الكهرباء الأردنية: دراسـة ميدانية لاتجاهـات مديري إداراتها، مجلة الإدارة العامة المجلـد (٤١) العدد (١) أبريل ٢٠٠١) ص (١٦٣-٢١٧)، معهد الإدارة العامة، الرياض.

٢٣- الفاعوري رفعت عبدالحليم: اتجاهات موظفي مؤسسـة المواصلات السـلكية واللاسلكية نحو تخصيصها في إقليم الشـمال في المملكة الأردنية الهاشـمية وأثره على استغلال الوقت، مجلة الإدارة العامة المجلد (٣٤) العدد (١) ص (٤٣- ٦٣) يونيه ١٩٩٤م، الرياض.

٢٤- الفاعـوري رفعت عبدالحليم: تجـارب عربية في الخصخصة، رقـم (٣٨٥)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٤م القاهرة .

٢٥- الفالـح، فالـح بن زيد: «تعميم الصرف الصحي ومعالجته بطريقـة علمية يحميان أكبادنا من الفيروسات» مقابلة في جريدة الرياض ص ١ الملحق، ١٢ مايو ٢٠٠٤م العدد ١٣١٠٦.

٢٦- قبيسي رؤوف: «الخصخصة في العالم العربي» الرؤية واضحة لكن العراقيل كثيرة! موجز ندوة نظمتها جمعية المصرفيين العرب في لندن»، جريدة الحياة ص ١٤، ١٩/١٢/١٩٩٦م.

٢٧- القهيدان ماجد عبدالعزيز: خصخصة قطاع النقل وانعكاسـاتها على الأمن الوطني: دراسـة اسـتطلاعية على منسـوبي قطاع النقل في المملكة العربية السـعودية، أطروحة درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠٠٧م الرياض.

٢٨- القحطاني، سالم، وآخرون، ٢٠٠٠م منهج البحث في العلوم السلوكية (مع تطبيقات على SPSS)، المطابع الوطنية الحديثة، الرياض، المملكة العربية السعودية.

٢٩- المتولــي محمد: الاتجاهات الحديثة في خصخصــة المرافق العامة بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية، ٢٠٠٤م القاهرة.

٣٠- محبــوب عبدالحفيــظ عبدالرحيم: أهميــة الخصخصة وآفاق التحول إلــى القطاع الخاص لتصحيــح الوضــع الاقتصادي في المملكة العربية الســعودية، مجلة دراســات الخليج والجزيرة العربية العدد (١٢١) سنة (٣٢) ٢٠٠٦م، جامعة الكويت.

٣١- المسلم لؤي، المياه والصرف الصحي بحاجة إلى ١٥٠ بليون ريال خلال ٢٠ عاماً، جريدة الحياة ص ٢١، ١١/٢/ ٢٠٠٨م، العدد ١٦٣٨٣.

٣٢- المعلمي عبدالله يحيى: «آفاق التحول إلى القطاع الخاص في المملكة العربية الســعودية» بحث مقــدم لنــدوة دور القطاع الخاص في التنمية، في المملكة العربية الســعودية، المنعقدة في وزارة التخطيط خلال الفترة من ١٨-٢٠ ديسمبر١٩٨٨.

٣٣- الملحم إبراهيم علي: تطور نظام الحكم والإدارة في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز رحمه الله، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، ص (٣٩١-٤٣٦)، العدد الثاني- المجلد الثالث والأربعين، سبتمبر ٢٠٠٦م.

٣٤- الملحــم إبراهيم علي: التنظيم وإعادة التنظيم الإداري في الجهاز الحكومي الأســس والمبادئ والأهــداف، المجلة العربية لــلإدارة ص (١-٥٥) العدد الأول - يونيــو ٢٠٠٠م، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.

٣٥- الملحــم إبراهيم علــي: الخصخصة التحول مــن القطاع العام إلى القطــاع الخاص وإمكانية تطبيقها في المملكة العربية السعودية (دراسة تحليلية)، المجلة الدولية للعلوم الإدارية ص (١٧٥-٢٠٧) العدد(٣) المجلد رقم (٦٣) ســبتمبر - أكتوبر - نوفمبر - ١٩٩٧م الإصدار العربي، معهد التنمية الإدارية، الإمارات العربية المتحدة.

٣٦- الملحم خالد، «تخصيص الخطوط السعودية» جريدة الوطن ٢٠٠٨/١/٢٢م العدد (٢٦٧٢).

٣٧- المنيف ماجد عبدالله: التخصيص في المملكة العربية الســعودية، ملاحظات أولية ١٩٩٥، من إصدارات جمعية الاقتصاد السعودية، جامعة الملك سعود.

٣٨-النمر ســعود بن محمد: اتجاهات بعض المنتفعين بخدمات بعض الأجهزة الحكومية في المملكة العربية الســعودية حــول التخصيص، الإدارة العامــة، العدد الثاني، المجلــد ٣٤، ١٩٩٤م، ص (١٧١٠-٢٣٥)، الرياض معهد الإدارة العامة.

٣٩- اليماني هاشم، كلمة وزير التجارة والصناعة «في منتدى جدة الاقتصادي»، جريدة الوطن العدد (٢٧٠٤) ٢٠٠٨/٢/٢٤م.

٤٠- هندي منير إبراهيم: التجربة المصرية في الخصخصة، أحمد صقر عاشور التحول إلى القطاع الخــاص: تجارب عربية في خصخصة المشــروعات العامــة، ص (١٣٩-٢٠٨) المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة ١٩٩٦م .

٤١- الهنــدي وحيد أحمد والهران محمد عبدالله: تحويل المشــروعات العامة إلى القطاع الخاص

وسيلة أم غاية؟ دراسة حالة الشركة السعودية للصناعات الأساسية، الإداري السنة (٢٣) العدد (٨٦) ص (١٠٣-١٤٦) ٢٠٠١م، عُمان .

٤٢- الهنـدي وحيـد أحمد: التحول للقطـاع الخاص في المملكة العربية السـعودية في عهد خادم الحرمين الشريفين، رقم (٥٠)، جامعة الملك سعود، الرياض ١٤٢٣هـ.

٤٣- الهيئة العامة للاسـتثمار (٢٠٠٣م)، التخصيص في المملكة العربية السـعودية، الرياض: وكالة الأنظمة والتعاون الاقتصادي.

٤٤- «هيئـة الخطوط تلغي المؤسسـة تمهيـداً للخصخصة»، جريدة الحيـاة ٢٢/١/٢٠٠٨م، العدد (١٦٣٦٣).

وثائق رسمية:

١- قـرار مجلس الوزراء رقـم (٦٠) وتاريخ ١/٤/١٤١٨هـ. القاضي «بالاسـتمرار في زيادة حصة القطاع الأهلي وتوسيع مساهمته في الاقتصاد الوطني باتباع أفضل الوسائل المتاحة بما في ذلك تحويل بعض أنواع النشاط الاقتصادي إليه».

٢- قرار مجلس الوزراء رقم (١٤٢) وتاريخ ١٩/١١/١٤١٣هـ، القاضي بالموافقة على الأهداف العامة والأسس الإستراتيجية لخطة التنمية السادسة (١٤١٥-١٤٢٠هـ).

٣- قرار مجلس الوزراء رقم (٢١٩) تاريخ ٦/٩/١٤٢٣هـ. القاضي بالموافقة على قائمة المرافق وأنواع النشاط والخدمات المستهدفة بالتخصيص.

٤- قـرار مجلس الوزراء رقـم (٢٥٧) وتاريخ ١١/١١/١٤٢١هـ. الخاص « بتولي المجلس الاقتصادي الأعلى مسـؤولية الإشـراف على برنامج التخصيص ومتابعة تنفيذه وما يتطلبه ذلك من تنسيق بين الجهات الحكومية».

٥- قرار مجلس الوزراء رقـم (٩٥) وتاريخ ٢١/٣/١٤٢٥هـ. القاضي بالموافقة على توصيات اللجنة الوزارية الخاصة بتطوير أداء الخدمات التي تقدمها الموانئ في المملكة وتسهيل الإجراءات بها.

٦- قـرار مجلـس الوزراء رقـم (٥٨) وتاريخ ٢٨/٣/١٤٢٠هـ الخاص بالأهداف العامة والأسـس الإستراتيجية لخطة التنمية السابعة.

٨- قرار المجلس الاقتصادي الأعلى رقم (٢٢/٦) وتاريخ ١٢/٥/١٤٢١هـ القاضي بإعادة تشكيل لجنة التخصيص في المجلس الاقتصادي الأعلى.

٩- قرار مجلس الوزراء رقم (١٣٨) وتاريخ ٢٦/٤/١٤٢٥هـ القاضي بالموافقة على نظام المنافسة.

١٠- قـرار مجلس الوزراء رقم (٥٩) وتاريخ ١٥/٢/١٤٢٨هـ القاضي بإنشـاء هيئة تنمية الصادرات السعودية.

١١- خطـة وزارة المياه والكهرباء لخصخصة قطاع المياه والصـرف الصحي، وزارة الكهرباء والمياه تقرير غير منشور صفر/١٤٢٩هـ.

١٢- نبذة تاريخية عن إنشـاء وتطور مصلحة المياه والصرف الصحي (سـابقاً المديرية العامة للمياه بمنطقة الرياض، تقرير غير منشور المديرية العامة للمياه بمنطقة الرياض، صفر ١٤٢٩هـ.

ثانياً- المراجع الأجنبية:

1. Baber Walter F. "Privatizing Public Management: The Grace Commission" I n Prospect of Privatization edited by Steve Hanke. APS, V36 No 3, 1987 NY.
2. Bailey, Robert. W "Uses and Misuses of Privatization" , In Prospects of Privatization edited by Stave H. Hanke, APS, V. 36 No 3, 1987 NY.
3. Beecher Janic, et.al. " regulatory Implications of Water and Wastewater Utility Privatization" National Regulatory Research Institute, 1995.
4. Brook J. Penelope and Smith M. Suzanne. Contracting for Public Services: Output-based aid and its applications. World Bank.
5. Buchanan, James & Tulock, Gordon. The Calculus of Consent. The University of Michigan Press 1962. Ann Arber
6. Clarke, Thomas and Pitelis, Christos (eds) , The Political Economy of Privatization, 1995, Routledge: New York.
7. Cook Michael and Rosseel Kevin " Securing Improvements in Water Quality: EPA and Water Infrastructure Financing," The journal of Project Finance, Fall 1997, pp. 29-36.
8. Decision Analyst, Inc., Survey, February 2003. www.decisionanalyst.com.
9. Deller & Hinds, "Local Public Services in Wisconsin: Alternatives for Municipalities with a Focus on Privatization". University of Wisconsin, Jun 2001. www.uwex.edu/lge/progran/pdf/privpaper.pdf.
10. Dhiratayakinant Kraiyudht. " Employment Effect of Public Enter prises in Thailand" Council for Asian Manpower Studies, Philippines, discussion Paper Series No. 82-14, august 1982.
11. Donahue, John D. The Privatization Decision Public Ends, Private Means. Basic Books, 1989.
12. Downs, Anthony. 1957. An Economic Theory of Democracy. Harper & Row. Ny.
13. Drucker, Peter. 1978 : The Age of Discontinuity, Harper & Row. Ny.
14. Farazmand, Ali. Public Enterprise Management Across Nations: Privatization or Reform? Implications for Public Management Theory and Practice. (Paper presented at The Annual Meeting of American Society for Public Administration, June/July, 1996, Atlanta, GA.
15. Fixler, Jr.P. & Poole, JR. Roberrt. " Status of state and local Privatization" In: Prospects for Privatization edited by stave H. Hanke. APS, V.36, No.3, 1987.
16. Goodrich, N. Jonathan , "Privatisation in America", Business Horizons (Graduate School of Business, Indiana University, Bloomington) No 31 January- February, 1988) P. 11-17.
17. Guislan, Pierre, The Privatization Challenge. World Bank; W. DC. 1997

18. Hanke Steve H., And Walter Stephen J. K. "Privatizing Waterworks". In: Prospects for Privatization edited by stave H. Hanke. APS, V.36, No.3, 1987

19. Hartman Roger. Contracting Water and Wastewater Utility Operations, Reason Public Policy Institute How-to Guide No. 8, 1993. Los Angeles.

20. Heald David. "Privatisation: Policies, Methods, and Procedures". In Privatisation: Policies, Methods, and Procedures Manila: Asian Development Bank, 1985.

21. Huang Tien-mu. Privatization Public Enterprise in Developing Countries: The Case of Taiwan's Government-Owned banks. (Paper presented in the annual Meeting of American Society for Public Administration, June/July, 1996, Atlanta, GA.

22. Hudson Institute, A Survey of the use of public-private partnerships in the drinking water utility sector. W.D.C: National Association of Water companies, 1999.

23. Ingavata Poonsin. Privatization in Thailand: Slow Progress amidst Much Opposition. ASEAN Economic Bulletin, 5:3 P. 319-335. (Mar: 1989).

24. Johnson A. Robin, McCormally John, and Moore T. Adrian. Long-term Contracting for Water and Wastewater Services. Reason Public Policy Institute How-t0 Guide No.19, 2002.

25. Johnson Robin, Privatization and Layoffs: The Real Story. Reason Public Policy Institute E-brief No. 112, 2001.

26. Kay J. A. and Thompson D. J. "Privatisation: A Policy in Search of a Rationale" The Economic Journal 96, No. 381 March 1986.

27. Lawther, Wendell, Privatization transfer: Theory and practice. (Paper presented at The Annual Meeting of American Society for Public Administration, June/July, 1996, Atlanta, GA).

28. Martimort David and Straub Stephane. Privatization and Corruption. http://idei.fr/doc/conf/veol/straub_martimort.pdf

29. McConnel, Campell. R. 1984, Economics, MeGraw-Hill Book Company, NW.

30. McCurdy, Howard. E 1986, Public Administration: A Bibliographic guide to the Literature. Marcel Dekker Inc., NY.

31. McDonald. Kevin. R :"Why Privatization is not Enough?", Harvard Business Review, May-June 1993, P.49-59.

32. Megginson L. William and Netter M. Jeffery. From State To Market: A Survey of Empirical Studies on Privatization. Journal of Economic Literature, June 2001. 22-23-.

33. Musgrave, Richard. & Musgrave, Peggy, 1980, Public Finance in Theory and Practice, McGraw-Hill Book Company Co.

34. National Association of Water Companies, NAWC Privatization Study: A Survey of the use of public-private partnerships in the Drinking Water Utilities Sector, (Washington, D.C. National Association of Water Companies, 1999. PP. 41-43.

35. Nellis, John & Kikeri, Sunita. Privatization in competitive Sectors: The Record to Date, World Bank Policy Research Working Paper No.2860. June, 2002.

36. Niskanen, William. 1971, Bureaucracy and Representative Government, Aldine Publishing Co., Chicago.

37. O'Leary John and Eggers D. William. Privatization and Public employees: Guidelines for fair Treatment. Reason Public Policy Institute Hot-to Guide No. 9, 1993. Los Angeles.

38. Pakkasem Phisit. " the Experience of Thailand in Privatisation" In Policies , Method and Procedures. Manila: Asian Development Bank, 1985.

39. Privatization Database. World Bank data on Privatization in developing Countries.

40. 40-Reason Foundation's Annual Privatization Reports 1997-2003, http:// www.rppi.org/privaper.html.

41. Rempel & Walters, The Fairchild Deal: The Trade War: When Chips Were Down, LA. Times, Nov, 30, 1987.

42. Reinhardt William. " U.S. Water/wastewater Contract Services Show 16% Growth to $1>7 Billion in 2000" Public Works Finance, March 2001.

43. Reinhardt William. "6th Annual Outsourcing Survey" Public Works Financing, Services, March 2002.

44. R. W. Beck. Inc., Water Resources National Competitiveness survey. Seattle: R. Beck, 1998.

45. Savas, E. S. 1987, Privatization : The Key to Better Government, Chatham House Publishers, inc., New Jersey.

46. Segal f. Geoffrey and Moore t. Adrian. Frequently Asked questions About Water/ Wastewater Privatization. Policy Brief (26). 2003. Reason Public Policy Institute. Loa Angeles, CA.

47. Starr Paul, The Meaning of Privatization. Yale Law and Policy Review 6 (1988): 6-41.

48. Starr, Paul : " The Limits of Privatization " : In Prospects for Privatization, Edited by Stave H. Haanke, APS., V.36, No.3. NY.1987.

49. Stiefel, J. Holly. Municipal Wastewater Treatment: Privatization and Compliance. Reason Public Policy Institute, Policy Study No 175. 1994. Los Angeles.

50. Suleiman, E. The Politics of Privatization in Britain and France. In Suleiman E. & Waterbury J. eds. Political Economy of Public Sector Reform and Privatization. Oxford: Westview Press

51. U.S. Environmental Protection Agency, Drinking Water Infrastructure Needs Survey, 2001. www.epa.gov/safewater/needa.htm.

52. Woon, Toh Kin Privatization In Malaysia: Restructuring Or Efficiency? ASEAN Economic Bulletin, 5:3. P 242- 256 (Mar: 1989).

53. Waldo, Dwight. The Administrative State: A Study of the Political Theory of American Public Administration. Roland Press, NY. 1948.

54. World Bank data on Privatization in Developing Countries (1988-2003). http://rru. Worldbank.org/privatization.

ملحق

استبانة البحث

استمارة خصخصة خدمات الصرف الصحي: أساليبها والآثار المترتبة عليها في مدينة الرياض.

أولاً - البيانات التعريفية:

فضلاً ضع علامة (√) في المكان المناسب.

١- العمر:

٢٠-٣٠ سنة	٣١-٤٠ سنة	٤١-٥٠ سنة	٥١-٦٠سنة	أكثر من ٦٠سنة

٢- المستوى التعليمي:

ابتدائي أو متوسط	ثانوية عامة أو دبلوم	جامعي	أعلى من الجامعي

٣- الحالة الاجتماعية:

متزوج ( ) أعزب ( ) أخرى ( )

٤- نوع العمل الذي تقوم به:

موظف حكومي	موظف قطاع خاص	رجل أعمال	متسبب

٥- منطقة السكن في الرياض:

شمال الرياض	جنوب الرياض	شرق الرياض	غرب الرياض

ثانياً - البيانات الخاصة بمحاور الدراسة:

٦- هل تستفيد من خدمات الصرف الصحي في مكان سكنك؟

☐ نعم ☐ لا

٧- بشكل عام ما هو تقويمك لمستوى خدمات الصرف الصحي في مدينة الرياض؟

مرتفع جداً	مرتفع	متوسط	منخفض	منخفض جداً

٨- إلـــى أي درجـــة توافق على أن خدمات الصرف الصحي في مدينة الرياض حالياً تعاني المشكلات التالية:

		أوافق تماماً	أوافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقاً
١	تعقيد إجراءات إدخال الخدمة (الروتين)					
٢	البطء في تقديم الخدمة					
٣	ارتفاع تكلفة الخدمة					
٤	سوء أسلوب تقديم الخدمة من قبل الموظفين					
٥	الازدحام في أماكن تقديم الخدمة					
٦	عدم توافر الخدمة في الوقت المناسب					
٧	عدم تعاون الموظفين مع المستفيدين					
٨	ضعف خدمات صيانة شبكة الصرف الصحي					
٩	عدم تغطية خدمة الصـــرف الصحي كامل مدينة الرياض					
١٠	ضعف كفـــاءة وفاعلية شـــبكة خدمـــات الصرف الصحي القائمة					

٩- إلى أي درجة سوف تؤدي الخصخصة إلى التخلص من تلك المشكلات وتحسن من مستوى خدمات الصرف الصحي؟

بدرجة كبيرة جداً	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة منخفضة	بدرجة منخفضة جداً

53. Waldo, Dwight. The Administrative State: A Study of the Political Theory of American Public Administration. Roland Press, NY. 1948.

١٠- إلـــى أي درجة توافق علـــى أن خصخصة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى الآثار الإيجابية التالية: فضلاً ضع إشارة (√) في المكان المناسب.

		أوافق تماماً	أوافق	محايد	غير موافق	غيير موافق إطلاقاً
١	زيادة الكفاءة الاقتصادية في مؤسسات الصرف الصحي.					
٢	زيادة إيرادات الدولة وتوجيهها نحو استثمارات أخرى.					
٣	منح استقلال مالي وإداري أكثر لمؤسسات الصرف الصحي.					
٤	وضع الرجل المناسب في المكان المناسب.					
٥	التخلص من الروتـــين الحكومي (البيروقراطية) في مؤسسات الصرف الصحي.					
٦	السرعة والدقة في تقديم الخدمة للمستفيدين.					
٧	توسيع انتشار الخدمة وإيصالها إلى أكبر عدد من المستفيدين.					
٨	زيادة الكفاءة الفنية والتقنية في مؤسســـات الصرف الصحي.					
٩	زيادة مقدرة مؤسسات الصرف الصحي على مواجهة الأزمات.					
١٠	زيادة كفاءة استخدام الموارد المتاحة والمدخرات الوطنية.					
١١	توسيع قاعدة الاستثمار الوطني والأجنبي.					
١٢	زيادة فرص توظيف وتدريب العمالة الوطنية.					
١٣	تشجيع المنافسة بين العاملين					
١٤	زيادة حافزية الفرد للمحافظة على مركزه الوظيفي والترقية.					
١٥	ترشيد استخدام القوى البشرية بصورة أفضل.					
١٦	خفض تكلفة خدمات الصرف الصحي على المستفيد.					
١٧	سرعة إدخال التقنية والتجهيزات الحديثة في مجال خدمات الصرف الصحي.					
١٨	تحسين مستوى الرواتب والأجور للعاملين.					
١٩	الاستفادة من مياه الصرف الصحي بعد معالجتها.					
٢٠	حماية البيئة من التلوث (المياه الجوفية، والتربة، والهواء).					
٢١	حماية الصحة العامة من التلوث وانتشار الأمراض الوبائية.					

١١- إلـــى أي درجة توافق علـــى أن خصخصة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى الآثار السلبية التالية: فضلاً ضع إشارة (√) في المكان المناسب.

		أوافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقاً
١	تزايد الشعور بعدم الاستقرار الوظيفي للعاملين.					
٢	فقدان بعض الحقوق الأساسية للعاملين.					
٣	ارتفاع معدل البطالة بين المواطنين.					
٤	ارتفاع أسعار خدمات الصرف الصحي.					
٥	زيادة القلق من سـيطرة المستثمر المحلي أو الأجنبي على الاقتصاد الوطني.					
٦	زيادة احتـكار القطـاع الخاص الخدمـات العامة وضعف سيطرة الدولة عليها.					
٧	انخفاض رواتب ومميزات العاملين.					
٨	انخفاض مستوى خدمات الصرف الصحي.					
٩	عدم خدمة المناطق النائية في الأطراف.					
١٠	إهمال المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة.					
١١	إهمال المناطق السكنية الفقيرة.					
١٢	التناقـض مع سياسـة السـعودة (انخفاض فرص توظيـف وتدريـب العمالة السـعودية وزيادة فرص توظيف العمالة الأجنبية).					
١٣	ارتفاع معدل دوران العمل وتسريح العاملين.					
١٤	التعارض مع خطط التنمية وإضعافها.					
١٥	عدم الاسـتفادة القصوى من مياه الصرف الصحي المعالجة.					
١٦	استمرار الآثار السلبية في البيئة (المياه الجوفية، والتربة، والهواء) نتيجة عدم كفاءة شبكة الصرف الصحي.					
١٧	استمرار الآثار السـلبية في الصحة العامة وانتشار الأمراض الوبائية نتيجة عدم كفاءة شـبكة الصرف الصحي.					

مع الشكر الجزيل لتعاونكم معنا

استمارة المقابلات شخصية
مقدمو الخدمة

خصخصة خدمات الصرف الصحي: أساليبها والآثار المترتبة عليها في مدينة الرياض.

الاسم: اسم الإدارة:

مسمى الوظيفة: سنوات الخدمة:

المستوى التعليمي: هاتف العمل:

١- بشكل عام ما هو تقويمك لمستوى خدمات الصرف الصحي في مدينة الرياض؟

مرتفع جداً	مرتفع	متوسط	منخفض	منخفض جداً

٢- إلى أي درجة سوف تؤدي الخصخصة إلى التخلص من تلك المشكلات وتحسن من مستوى خدمات الصرف الصحي؟

مرتفع جداً	مرتفع	متوسط	منخفض	منخفض جداً

٣- إلى أي درجة توافق على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي قد تؤدي إلى الآثار الإيجابية التالية: فضلاً ضع إشارة (√) في المكان المناسب؟

	العبارة	أوافق تماماً	أوافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقاً
١	زيادة الكفاءة الاقتصادية لمؤسسات الصرف الصحي.					
٢	زيادة إيرادات الدولة وتوجيهها نحو استثمارات أخرى.					
٣	الاستقلال المالي والإداري لمؤسسات الصرف الصحي.					
٤	وضع الرجل المناسب في المكان المناسب.					
٥	القضاء على الروتين الحكومي (البيروقراطية) في مؤسسات الصرف الصحي.					
٦	سرعة ودقة تقديم الخدمة للمستفيدين.					
٧	توسيع انتشار الخدمة لتشمل أكبر عدد من المستفيدين.					

٨	زيادة الكفاءة الفنية والتقنية لمؤسسات الصرف الصحي.					
٩	زيادة المرونة والمقدرة على مواجهة الأزمات.					
١٠	زيادة كفاءة استخدام الموارد المتاحة والمدخرات الوطنية.					
١١	توسيع قاعدة الاستثمار الوطني والأجنبي.					
١٢	زيادة فرص توظيف وتدريب العمالة الوطنية.					
١٣	تشجيع المنافسة بين العاملين.					
١٤	زيادة حفـز الفرد للمحافظة على مركزه الوظيفي أو الترقي.					
١٥	ترشيد استخدام القوى البشرية بصورة أفضل.					
١٦	خفض تكلفة خدمات الصرف الصحي.					
١٧	سرعة إدخال التقنية والتجهيزات الحديثة في مجال خدمات الصرف الصحي.					
١٨	تحسين مستوى الرواتب والأجور للعاملين.					
١٩	الاستفادة من مياه الصرف الصحي بعد معالجتها					
٢٠	حمايـة البيئة مـن التلوث (المياه الجوفيـة، والتربة، والهواء).					
٢١	حماية الصحة العامة من التلوث وانتشـار الأمراض الوبائية.					

٤- إلـى أي درجـة توافق على أن خصخصة خدمات الصـرف الصحي قد تؤدي إلى الآثار السلبية التالية: فضلاً ضع إشارة (√) في المكان المناسب؟

		أوافق بشدة	أوافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً
١	تزايد الشعور بعدم الاستقرار الوظيفي للعاملين.					
٢	فقدان بعض الحقوق الأساسية للعاملين.					
٣	ارتفاع معدل البطالة بين المواطنين.					
٤	ارتفاع أسعار خدمات الصرف الصحي.					
٥	زيادة القلق من سـيطرة المسـتثمر المحلي أو الأجنبي على الاقتصاد الوطني.					
٦	زيادة احتكار الخدمات العامة وضعف سيطرة الدولة.					

٧	انخفاض رواتب ومميزات العاملين.					
٨	انخفاض مستوى خدمات الصرف الصحي.					
٩	عدم خدمة المناطق النائية في الأطراف.					
١٠	إهمال المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة.					
١١	إهمال المناطق السكنية الفقيرة.					
١٢	التناقض مع سياسة السعودة (انخفاض فرص توظيف وتدريب العمالة السعودية وزيادة فرص توظيف العمالة الأجنبية).					
١٣	ارتفاع معدل دوران العمل وتسريح العاملين.					
١٤	التعارض مع خطط التنمية وإضعافها.					
١٥	عدم الاستفادة القصوى من استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة.					
١٦	استمرار الآثار السلبية في البيئة (المياه الجوفية، والتربة، والهواء) نتيجة عدم كفاءة شبكة الصرف الصحي.					
١٧	استمرارية الآثار السلبية في الصحة العامة وانتشار الأمراض الوبائية نتيجة عدم كفاءة شبكة الصرف الصحي.					

٥- إلى أي درجة توافق على أن خصخصة خدمات الصرف الصحي يمكن أن تتم بكفاءة بأحد الأساليب التالية: فضلاً ضع إشارة (√) في المكان المناسب؟

		أوافق تماماً	أوافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً
١	دعوة مستثمرين محليين وأجانب مؤهلين فنياً ومالياً وإدارياً لتقديم عروض استثمار وشراء مشاريع الصرف الصحي.					
٢	تشجيع القطاع الخاص الوطني والأجنبي لإقامة مشاريع صرف صحي على أساس البناء والتملك والتشغيل ونقل الملكية (BOOT).					
٣	تشجيع القطاع الخاص الوطني والأجنبي وإقامة مشاريع صرف صحي على أساس البناء والتملك والتشغيل (BOO).					

٤	تشـجيع القطاع الخاص الوطني والأجنبي على إقامة مشـاريع صرف صحي على أسـاس البنـاء والتأجير والإعادة (BRT).					
٥	تشـجيع القطاع الخاص الوطني والأجنبي على إقامة مشاريع صرف صحي على أساس المشروعات المشتركة بين القطاعين العام والخاص.					
٦	بيع مؤسسات الصرف الصحي في المزاد العلني.					
٧	التعاقـد مع القطاع الخـاص لتقديم خدمات الصرف الصحي.					
٨	منح التأجير/ الامتياز للقطاع الخاص.					
٩	إعطاء الأفضلية والأولوية للمستثمر الوطني.					
١٠	إعطاء الأولوية في تملك نسبة من الأسهم للعاملين في مؤسسات الصرف الصحي.					
١١	إدخال مستثمر إستراتيجي لديه الخبرة الفنية والتقنية والإداريـة المتخصصة للمسـاعدة في نقلهـا للعاملين السعوديين.					
١٢	إعطاؤها لمسـتثمر أجنبي علـى أن تحتفظ الحكومة بسـهم خاص (ذهبي) لتتمكن من حماية المسـتفيدين والعاملين في خدمات الصرف الصحي.					
١٣	الخصخصة الجزئية لخدمات الصرف الصحي.					
١٤	إعـادة هيكلة خدمـات الصرف الصحـي الحالية ثم خصخصتها حسب كل قطاع أو نشاط.					

٦- إلـى أي درجة توافق على أن الصعوبـات التالية تعوق خصخصة خدمات الصرف الصحي:

		أوافق تماماً	أوافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً
١	خضـوع موظفـي خدمـات الصرف الصحـي لنظام الخدمة المدنية.					
٢	التعلق بأساليب الإدارة القديمة (المركزية، والبيروقراطية).					

٣	قلة وجود معلومات ملائمة وكاملة عن برنامج خصخصة خدمات الصرف الصحي للمستثمرين.						
٤	ضعف إدراك أغلبية المستفيدين معنى وماهية وأهداف خصخصة خدمات الصرف الصحي.						
٦	نقص الدراسات والمعلومات الكاملة عن برنامج خصخصة خدمات الصرف الصحي لمتخذ القرار وراسمي السياسة العامة والجهات التشريعية.						
٧	عدم مرونة الأنظمة والقوانين واللوائح الحكومية الحالية.						
٨	عدم وضوح أولويات الجهات الحكومية ذات العلاقة وتغيرها بشكل مستمر.						
٩	ارتفاع تكلفة إعادة هيكلة خدمات الصرف الصحي الحالية.						
١٠	نقص الخبرات الفنية والمالية والاقتصادية الوطنية لإعداد الدراسات المطلوبة في مجال الخصخصة.						
١١	تحديد الأسعار على أسس سياسية واجتماعية وليست اقتصادية.						
١٢	تدني كفاءة وفاعلية إدارة وتشغيل خدمات الصرف الصحي الحالي.						
١٣	محدودية الاستقلال المالي والإداري لمؤسسات خدمات الصرف الصحي.						
١٤	تدني إنتاجية خدمات مؤسسات الصرف الصحي الحالية.						
١٥	صعوبة تقييم أصول وممتلكات خدمات الصرف الصحي الحالية.						
١٦	ضخامة حجم شبكة خدمات الصرف الصحي المطلوبة.						

الباحث في سطور

- **أ. د. إبراهيم بن علي الملحم**

- من مواليد مدينة عرعر، الحدود الشمالية.

- **المؤهل العلمي:** دكتوراه الفلسفة، إدارة عامة وسياسة عامة، جامعة أبورن، الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٩٢م..
- **الوظيفة الحالية:** أستاذ الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، الرياض.
- **الأنشطة العلمية والعملية:**
- أستاذ زائر في مركز جامعة يال للمنظمات غير الربحية: جامعة يال الأمريكية يناير ١٩٩٨م - ديسمبر ١٩٩٨م، الولايات المتحدة الأمريكية -Yale Center For Non Profit Organization. Yale University, USA.
- شارك في عضوية المجلس العلمي ولجنة البحوث في معهد الإدارة العامة.
- شارك في العديد من المؤتمرات العلمية المحلية والعربية والدولية وقدم عدداً من الأبحاث والأوراق العلمية.
- ألف وترجم عدداً من الكتب والبحوث منها:
  - كتاب «علماء الإدارة وروادها في العالم سيرة ذاتية وإسهامات علمية وعملية» نشر المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠٠٨م.
  - بحث «دور الشريك الأجنبي في البنوك السعودية المشتركة في نقل المعرفة والتقنية الإدارية البنكية والمصرفية: بحث ميداني في تنمية الموارد البشرية في القطاع البنكي والمصرفي بمنطقة الرياض» نشر مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، ٢٠٠٨م.
  - كتاب «المنظمات غير الربحية الأسس النظرية وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية» نشر جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤٢٥هـ.
  - ترجم كتاب تحديات الإدارة في القرن الواحد والعشرين Management Challenges for the 21st Century by: Peter F. Drucker ونشر في معهد الإدارة العامة ١٤٢٥هـ.

- قدم وأشرف على العديد من الدراسات الاستشارية التي قدمها المعهد للأجهزة الحكومية.
- قيم عدداً من مشاريع البحوث العلمية في مدينة الملك عبدالعزيز للتقنية وجامعة نايف العربية للدراسات الأمنية.
- شارك في مناقشة عدد من رسائل الماجستير في الإدارة في جامعة الملك سعود وجامعة نايف العربية للدراسات الأمنية.
- عضو لجنة الخدمات الاستشارية في الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.
- عضو الجمعية السعودية للإدارة.

تم التصميم والإخراج الفني والطباعة في
الإدارة العامة للطباعة والنشر بمعهد الإدارة العامة - ١٤٣١هـ

هذا البحث:

موضوعه إحدى الخدمات العامة متمثلة في الصرف الصحي، وتعد الخدمات العامة من صرف صحي ومياه وكهرباء وهاتف وطرق ومواصلات ونحو ذلك؛ من أساسيات البنية التحتية التي يجب أن تتوافر في كل مدينة ومجتمع حضاري يهدف إلى النمو والتطور. ولكبر وضخامة الكثير من المشروعات العامة كالصرف الصحي مقروناً ذلك أحياناً بعجز مالي واضح؛ وجد كثير من الدول صعوبة وعدم كفاءة إدارية وتقنية في مواكبة حجم الطلب على توفير تلك الخدمات بالجودة والنوعية المطلوبة عن طريق المؤسسات العامة؛ لذلك لجأ الكثير من الدول إلى خصخصة تلك الخدمات للمساعدة في سرعة توافرها وتطويرها ونشرها بكفاءة وفعالية عالية لتعم جميع أرجاء المدينة، وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص لتمويل وتملك وإدارة مشاريع البنية التحتية ومن ثم زيادة مشاركته في التنمية الاقتصادية، مما يساعد في تقليص الإنفاق الحكومي والخفض من العجز في موازناتها العامة والحد من المشكلات الاقتصادية المتفاقمة، وتحسين الكفاءة والفعالية الإدارية والمالية والتقنية في إدارة الكثير من مشروعاتها العامة.

وقد استخدم الباحث منهجاً وصفياً يعتمد على الدراسة الميدانية بتوزيع استبانات على عينة من المستفيدين من خدمات الصرف الصحي ومقدميها، كما استعان الباحث بالمنهج الوصفي الوثائقي القائم على جمع وتحليل ما كتب عن الموضوع من كتب وأبحاث ودراسات وتحليلها وعمل المقارنات اللازمة، لبناء الخلفية النظرية للبحث.

وقد خرج الباحث باستنتاجات وتوصيات عامة في مجملها تساعد المسئولين في القطاع العام وراسمي السياسة العامة في الدولة على فهم الإطار النظري للخصخصة وأهم أساليبها وآثارها وآليات التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص وكيفية التعامل مع أهم المشكلات والصعوبات التي يمكن أن تحدث خلال تطبيق سياسة الخصخصة.

ردمك: ٦-١٨٨-١٤-٩٩٦٠-٩٧٨

تصميم وإخراج وطباعة الإدارة العامة للطباعة والنشر - معهد الإدارة العامة - ١٤٣١هـ